OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

1 OF 2

UNIDO

24X

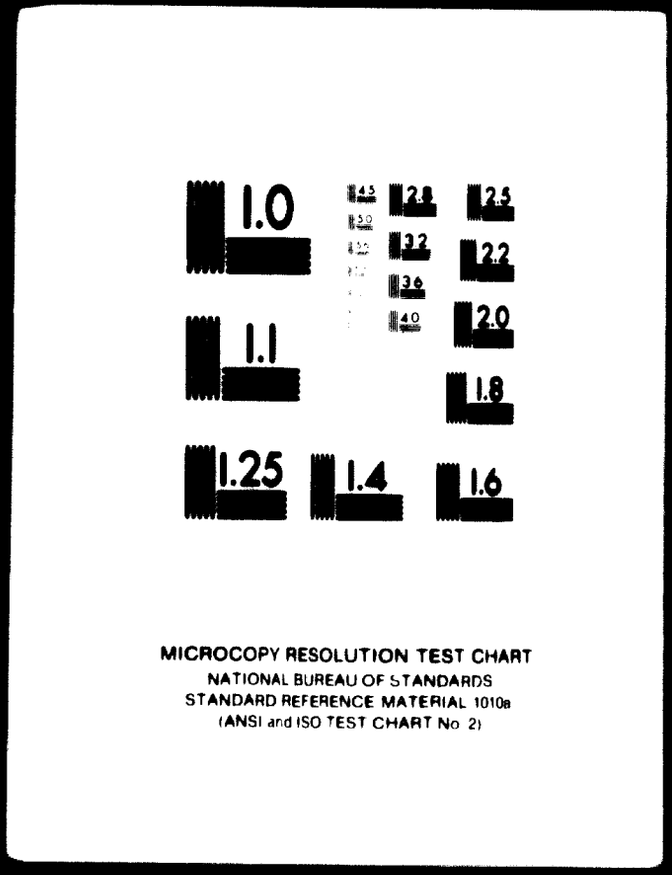

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

G

We regret that some of the pages in the microfiche copy of this report may not be up to the proper legibility standards, even though the best possible copy was used for preparing the master fiche

2720-A

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

التطور الصناعى
فى الدول النامية

002720
INDUSTRIAL DEVELOPMENT SURVEY, VOLUME 3.
UNIDO-ID/64, UN-E.71.II.B.15

الجزء الثالث

صدر هذا الكتاب عن منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO
عام ١٩٧١ تحت عنوان :
Industrial Development Survey Vol. III.
ترجمة : الدكتور لطفي عبد العظيم •
مراجعة : الدكتور فؤاد هاشم •
صدرت الترجمة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية بموافقة اليونيدو عام ١٩٧٣ •

The Original Publication was issued by UNIDO in 1971 under the title :
Industrial Development Survey Vol. III
Code No. ID/64
Translated by : Dr. Lotfy, Abdel Azim.
Revised by : Dr. Fouad Hashem.
This Arabic translation is published by IDCAS in 1973 according to an agreement with the UNIDO.

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

التطور الصناعى
فى الدول النامية

الجزء الثالث

1/2

فهرس

الفصل الأول

نمو انتاج الصناعة التحويلية والناتج المحلى الاجمالى

صفحة

الاتجاهات الدولية الحديثة فى معدلات نمو الصناعة التحويلية ١٢
اداء الصناعة التحويلية فى الدول النامية فى الفترة الاخيرة ٢٢
آسيا ٢٣
امريكا اللاتينية ٢٧
افريقيا ٣٣
اسهام نمو الانتاج التحويلى فى النمو الاقتصادى العام ٣٤
النمو فى المجموعة الصناعية الرئيسية ٣٥

الفصل الثانى

التجارة الخارجية والتصنيع : استعراض الاتجاهات الحديثة

مقدمة ٤٣
نمو صادرات السلع المصنعة ٤٩
اسواق الاستيراد الرئيسية للسلع المصنعة ٥٨
واردات الدول النامية من السلع المصنعة ٦٧
التوزيع الجغرافى للتجارة الدولية ٦٩
التجارة الخارجية فى السلع المصنعة : بعض المشاكل الجارية ٧٤

الفصل الثالث

العمالة وانتاجية العمل فى الصناعة التحويلية

الاتجاهات القديمة والتقلبات الحديثة فى العمالة فى الصناعة التحويلية ٧٧
المكاسب الحديثة للعمالة فى الصناعة التحويلية ٨١
الزيادة فى انتاجية العامل فى الصناعة التحويلية ٨٧

الفصل الرابع

التمـــويل والاستثمار

صفحة

الاستثمار والصناعة التحويلية ٩٤

التوازن بين المصـادر المحلية والاجنبية لتمويل الاستثمار ٩٥

استعراض تفصيلى لنمو الصنـــاعة التحويلية عام ١٩٦٧ .... ١١١

العوامل المؤثرة على نمو الناتج المحلى الاجمالى ١١٦

الفصل الخامس

السياسات والاستراتيجيات الصناعية فى الدول النامية

بعض المشاكل والاعتبارات عند وضع السياسات الصنـــاعية ١٢٠

امريكا اللاتينيـــة ١٢٤

آســيا ١٣٩

افريقيا ١٤٧

ملحـــق

المؤشرات الاقتصـــادية ١٥٥

مقدمة

هذه هى الدراسة الثالثة فى مجموعة دراسات التنمية الصناعية ، وقد اعدت استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٠٣٠ (٣٧) والذى طالب السكرتير العام ترتيب اعداد دراسات دورية عن التنمية الصناعية ، وكذلك استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٢١٥٢ (٢١) والقرار رقم ١ (١) الذى اصدره مجلس التنمية الصناعية فى أول اجتماع له .

ويتناول الفصل الأول الانتاج التحويلى ، ويشمل دراسة للاتجاه التنازلى للانتاج التحويلى فى الدول النامية عام ١٩٦٧ وما تلى ذلك من تحسن فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . ويرجع انخفاض الأداء العام للصناعة التحويلية فى الدول النامية عام ١٩٦٧ الى حد كبير الى الاتجاه التنازلى الذى شهده عدد قليل من كبار الدول الصناعية . وكانت مكاسب الانتاج التحويلى فى غالبية الدول النامية مستقرة نسبيا فى تلك الفترة ، وظلت ارقام متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى لا تمثل غير نسبة ضئيلة من الأرقام المناظرة لدول السوق الحر والدول المخططة مركزيا . كذلك لوحظ أن الجزء الرئيسى من الانتاج التحويلى للدول النامية قد تركز فى عدد محدود من هذه الدول .

اما الفصل الثانى والذى يتناول التجارة الدولية ، فيوضح أن صادرات الدول النامية من السلع المصنعة قد زادت بنسبة ٥٠٪ فيمابين ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . وقد صدرت غالبية هذه السلع الى دول السوق الحر . ويتضح من دراسة تركيب المنتج للتجارة الدولية وجود تغيرات جوهرية . وقد زادت اهمية المنتجات الهندسية (وعلى الأخص منتجات الصناعات التى تعتمد على البحث العميق) .

ومع ذلك فلا بد من الاشارة الى أن واردات وصادرات تلك السلع قد تركزت فى تجارة دول السوق الحر . وتشير دراسة الروابط التجارية التاريخية والجغرافية الى أن ذلك يبدو ـ بصفة عامة ـ اقل تأثيرا على صادرات السلع المصنعة منه بالنسبة للصادرات غير المصنعة للدول النامية .

وفيما يتعلق بالعمالة فى الصناعة التحويلية ، والتى هى موضع المناقشة فى الفصل الثالث ، فقد شهدت النسب المئوية لمتوسط التغيرات السنوية فى الدول النامية بعض التقلبات غير المنتظمة على مدى سنوات عديدة خلال الستينات . وبوجه خاص تناقصت العمالة تناقصا ملحوظا عام ١٩٦٦ . ومع ذلك فقد فاق النمو فى العمالة بالصناعات التحويلية المعدلات المتوقعة لاجمالى العمالة . ورغما عن ذلك فلم يكن خلق هذه الفرص الجديدة للعمالة فى الصناعة التحويلية كافيا لكى تنخفض معدلات البطالة فى الدول النامية .

ويتناول الفصل الرابع التمويل والاستثمار فى الصناعة التحويلية ، وتقدم الموارد المحلية لرؤوس الأموال اكبر جانب من التمويل فى غالبيةالدول النامية ، ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه فى المستقبل . ويكشف تحليل المصادرالاجنبية للاستثمار عن أن تدفقات راس المال الخاص هى اكثر تقلبا من تدفق المعونات الحكومية ، وكان هناك اتجاه تنازلى فى تدفقات التمويل من دول السوق الحر الى الدول الناميةعام ١٩٦٦ .

ويدرس الفصل الخامس تجارب بعض الدول فى الاقاليم النامية الثلاثة ـ افريقيا ، آسيا ، امريكا اللاتينية ـ وذلك من حيث صياغة وتنفيذالسياسات والاستراتيجيات الصناعية . وتباين السياسات الصناعية تباينا واسعا من دولة الى اخرى . وسنناقش العديد من اكثرها اهمية فى اطار كل اقليم نام ، ويركز الفصل على الاختلافات الواسعة من دولة لاخرى ، وذلك فيما يتعلق باهداف سياساتها الصناعية ووسائل تنفيذها .

فهرس الجـــداول

الفصل الأول :

١ ــ نمو انتاج الصناعة التحويلية ، حسب الاقليم والمجموعة الاقتصادية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩ .

٢ ــ نمو انتاج الصناعة التحويلية فى بعض دول السوق الحر ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ .

٣ ــ نمو انتاج الصناعة التحـويلية فى الدول النامية ١٩٦١ ــ ١٩٦٨ .

٤ ــ انتاج الصناعة التحويلية ، والانتاج الصناعى ، والسـكان حسب الاقليم والمجمـوعة الاقتصادية فى الستينات .

٥ ــ نمو الناتج المحلى الاجمـالى والقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، حسب الاقليم والمجموعة الاقتصادية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ .

٦ ــ نمو الناتج المحلى الاجمـالى ، والانتاج الصناعى التحويلى فى بعض الدول الآسـيوية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ .

٧ ــ التـوزيع النسبى للقيمة المضـافة فى الصناعة التحويلية ، حسب المجموعات الرئيسية للصناعة فى بعض الدول الآسيوية .

٨ ــ نمو الناتج المحلى الاجمـالى ، والانتـاج الصناعى التحويلى فى بعض دول امريكا اللاتينية ، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ .

٩ ــ التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية ، حسب المجمـوعات الرئيسية للصناعة ، فى بعض دول امريكا اللاتينية .

١٠ ــ نمو الناتج المحـلى الاجمـالى ، والانتاج الصناعى فى بعض الدول الافريقيـة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ .

١١ ــ التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى الصناعة التحـويلية حسب المجمـوعات الرئيسية للصناعة ، فى بعض الدول الافريقية . ١٩٦٣ .

١٢ ــ اسهام القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى تكوين الناتج المحلى الاجمـالى وفى نموه ، ١٩٥٠ ــ ١٩٦٧ .

١٣ ــ نمو المجموعات الرئيسية للصناعة ، حسب الاقليم والمجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩ .

١٤ ــ اسهام المجموعات الرئيسية للصناعة فى تكوين الانتاج الصناعى التحـويلى عام ١٩٦٠ ، وفى نمو الانتاج الصناعى التحـويلى من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ فى بعض الدول النامية .

الفصل الثانى :

١٥ ــ معدلات النمو السنوية للتجارة الدولية ، حسب المجموعات الاقتصادية فى بعض الدول ، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ .

١٦ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من دول السوق الحر الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
١٧ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من الدول المخططة مركزيا الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
١٨ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
١٩ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من دول امريكا اللاتينية الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
٢٠ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من دول افريقيا الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
٢١ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من دول آسيا الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .
٢٢ ـ الانصبة النسبية والنسب المئوية للنمو فى قيمة صادرات السلع المصنعة حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ .
٢٣ ـ التخصص النسبى فى تجارة الصادرات للأقاليم النامية .
٢٤ ـ التجارة الدولية فى السلع الاولية والمنتجات الهندسية ، وسلع مصنعة اخرى فى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ .
٢٥ ـ صادرات السلع المصنعة والهندسية فى بعض الدول ، ١٩٦٧ .
٢٦ ـ حصة الدول النامية فى واردات السلع المصنعة الى ١٨ دولة من دول السوق الحر ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ .
٢٧ ـ معدلات النمو المقارنة لبعض واردات السلع المصنعة الى ١٨ دولة من دول السوق الحر من الدول النامية .
٢٨ ـ واردات ١٨ دولة من دول السوق الحر من السلع المصنعة ، تحليل لبعض المجموعات السلعية طبقا لحصة الدول النامية فى الواردات .
٢٩ ـ واردات بعض الدول النامية من السلع الراسمالية والمدخلات الاخرى للقطاع الصناعى ، ١٩٦٦ .
٣٠ ـ واردات بعض الدول ومجموعات الدول من الاقاليم النامية ، التوزيع النسبى ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ .
٣١ ـ التجارة الاقليمية ، والتجارة بين التجمعات الاقليمية للدول النامية فى بعض المجموعات السلعية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ .

الفصل الثالث :

٣٢ ـ نمو العمالة فى الصناعة التحويلية ، حسب المجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .
٣٣ ـ الارقام القياسية للعمالة فى المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية فى دول السوق الحر ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .
٣٤ ـ الارقام القياسية للعمالة فى المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية فى الدول المخططة مركزيا ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ .

٣٥ – الأرقام القياسية للعمالة فى المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية فى الدول النامية ، ١٩٦٠ –١٩٦٧ .

٣٦ – مكاسب العمالة فى الصناعة التحويلية حسب المجموعات الرئيسية للصناعة فى الأقاليم النامية ، ١٩٦٠ – ١٩٦٧ .

٣٧ – انتاجية العمل فى الصناعة التحويلية فى بعض الدول النامية ، ١٩٦٣ .

٣٨ – متوسط معدلات النمو السنوى للانتاج لكل عامل فى الأقاليم النامية ، حسب المجموعات الرئيسية للصناعة .

الفصل الرابع :

٣٩ – متوسط تكوين راس المال الثابت فى بعض الدول النامية : التوزيع القطاعى ، والنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى .

٤٠ – نمو تكوين راس المال الثابت بأسعار السوق الجارية فى بعض الدول النامية ، وحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

٤١ – التمويل المحلى والاجنبى للاستثمار ، نصيب الفرد من الدخل القومى ، ومعدل زيادة نسبة الربح / الانتاج فى بعض الدول النامية .

٤٢ – الاستثمار الممول اجنبيا ، صافى المقبوضات من المعونة الحكومية الأجنبية ، والتكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، ١٩٦٤ –١٩٦٦ ، فى بعض الدول النامية .

٤٣ – تدفقات التمويل الى الدول النامية ، والانتاج الصناعى التحويلى بها ، ١٩٦٠–١٩٦٨ .

٤٤ – صافى تدفق التمويل الحكومى الى الدول النامية من بعض دول DAC ، ١٩٦٠–١٩٦٨ .

٤٥ – صافى تدفق التمويل الخاص الى الدول النامية من بعض دول DAC ، ١٩٦٠–١٩٦٨ .

٤٦ – هيكل تدفقات راس المال الخاص الى الدول النامية من بعض دول DAC ، ١٩٦٨ .

٤٧ – تمويل تكوين راس المال المحلى فى بعض الدول النامية ، ١٩٦٤ – ١٩٦٦ .

٤٨ – التغيرات الحديثة فى معدلات النمو السنوى للانتاج الصناعى التحويلى ، والناتج المحلى الاجمالى فى بعض الدول النامية .

٤٩ – تكوين راس المال المحلى الاجمالى : الممول منه خارجيا والمجموع فى بعض الدول النامية .

٥٠ – التغيرات الحديثة فى الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية ، وفى نمو الانتاج الصناعى التحويلى فى بعض الدول النامية .

٥١ – نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ومستوى تكوين راس المال المحلى الاجمالى ، والمعامل الحدى لراس المال / الانتاج فى بعض الدول النامية .

ملاحظات توضيحية

تتبع جميع التصنيفات الاقليمية والصناعية والتجارية، والرموز الواردة في الجداول الاحصائية في هذه الدراسة تلك المستخدمة في كتاب الاحصاء السنوي للأمم المتحدة .

وقد تم ترتيب الدول ـ بصفة عامة ـ بنفس النظام المستخدم في كتاب الاحصاء السنوي . وفي حالة اضافة دولة او منطقة معينة الى اي مجموعة اقتصادية أو جغرافية (او في حالة استبعادها) ، يكون ذلك قد تم لاعتبارات متعلقة بمدى توافر البيانات المقارنة في احصاءات الامم المتحدة ، او الوكالات الدولية الاخرى .

وقد اقترنت الاشارة الى ترقيمات دليل التصنيف ISIC في الجداول بتوضيح (على سبيل المثال ISIC ٢٤ : الملابس والاحذية والمنسوجات الجاهزة) . ومع ذلك فقد تؤدي اعتبارات المساحة في بعض الاحوال الى اختصار هذا التوضيح (على سبيل المثال قد يشار الى ISIC ٢٤ على انه مجرد « ملابس ») .

تشير التواريخ المفصولة بشرطة مائلة (مثل ١٩٦٠/١٩٦١) الى سنة زراعية ، او سنة مالية .

اما التواريخ المفصولة بشرطة مستقيمة (مثل ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) فتشير الى كل الفترة المشار اليها بما فيها سنة الابتداء وسنة الانتهاء .

المقصود بالطن هو الطن المترى ، وبالدولار دولار الولايات المتحدة الامريكية ، الا اذا اشير الى غير ذلك .

المقصود بالمليار هو ١٠٠٠ مليون .

يقصد بمعدلات النمو ، او التغير السنوي المتوسطة نسب مئوية محسوبة على اساس مركب ، الا اذا اشير الى غير ذلك .

التفاصيل والنسب الواردة في الجداول لاتؤدي جميعها بالضرورة الى الاجماليات ، وذلك بسبب التقريب .

الاختصارات التالية استخدمت فى هذه الدراسة

AID	وكالة التنمية الدولية
ASEAN	رابطة دول جنوب شرقى آسيا
CABEI	بنك امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى
CACM	السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
CARIFTA	رابطة الكاريبى للتجارة الحرة
DAC	لجنة معونة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
EACM	السوق المشتركة لشرق افريقيا
ECA	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
ECAFE	اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى
ECLA	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
EEC	السوق الأوربية المشتركة
EFTA	المنظمة الأوربية للتجارة الحرة
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة
GDP	الناتج المحلى الاجمالى
IBRD	البنك الدولى للانشاء والتعمير
ILO	منظمة العمل الدولية
.ISIC	النمط الدولى للتصنيف الصناعى
LAFTA	رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية
LTA	الاتفاقية طويلة الأجل فيما يتعلق بالتجارة الدولية فى المنسوجات القطنية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
RCD	التعاون الاقليمى للتنمية
SITC	التصنيف الدولى للتجارة الخارجية
UNCTAD	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

توضيح الرموز

... بيانات غير متاحة ، او غير مذكورة بمفردها

\- القيمة صفر

0.0 [القيمة اقل من نصف الوحدة المستخدمة

الفصل الأول

نمو انتاج الصناعة التحويلية والناتج المحلى الاجمالى

الاتجاهات الدولية الحديثة فى معدلات نمو الصناعة التحويلية

تحقق كثير من الدول النامية تقدما جوهريا فى اقامة صناعة تحويلية كجزء هام ومتكامل فى اقتصادياتها . ومع ذلك فهناك تباين وتباين كبيراحيانا فى معدلات النمو مابين سنة واخرى ، وفيما بين المناطق النامية الثلاث . وهذه حقيقةستجرى مناقشة اهميتها بتوسع فى مكان لاحق من هذا القسم . ويحتوى الجدول رقم (١)ملخصا لاتجاهات النمو البارزة فى المناطق النامية وفى المجموعات الاقتصادية الاخرى (١) .

وقد بلغت الزيادة فى الانتاج التحويلى ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٩ ٧٪ سنويا فى الدول النامية و ٥ ٪ سنويا فى دول الاقتصاد الحر (٢) . وقدرتوزيع الانتاج التحويلى مابين الدول النامية ودول السوق الحر عام ١٩٥٣ بـ ٧٪ للأولى و ٩٣٪ للثانية (٣) . فاذا ما اخذنا فى الاعتبار انخفاض القاعدة الصناعية فى الدول النامية فى الخمسينات ، فقد كان لابد لاستحداث صناعات جديدة أن يؤدى الى معدلات نمو مرتفعة . ومع نهاية الخمسينات كان التوزيع النسبى للانتاج التحويلى مابين هاتين المجموعتين الاقتصاديتين هو ٩ ٪ للدول النامية ، و ٩١٪ فى دول السوق الحر .

وتوضح المؤشرات المتوافرة عن الستينات ،ان انخفاضا قد طرأ على معدل نمو الصناعة التحويلية فى الدول النامية ، وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة فى المعدل الخاص بدول السوق الحر . واذا ما قورن متوسط الانتاج التحويلى فى الفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٣ ، بذلك عن الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨ ، فيمكننا الحصول على مقياس للنمو فى الستينات . وهذه العملية الحسابية

---

(١) انظر الهامش رقم (١) فى جدول رقم (١) وذلك فيما يتعلق بتعريف المناطق والمجموعات الاقتصادية والمستخدم فى هذه الدراسة الا اذا اشير الى غير ذلك .

(٢) فى هذه الدراسة عندما يرد معدل تغير سنوى لفترة تزيد عن سنة واحدة ، يكون قد تم احتساب المتوسط على اساس مركب . وخلال الاربع سنوات الاخيرة من عقد الستينات كان معدل النمو للانتاج التحويلى فى الدول النامية اعلى بكثير من ٧ ٪ ، ومحتمل انه كان ما يقرب من ١٠ ٪ . وهذا الوضع قد نوقش فى القسم الأول التطور الصناعى ، الجزء الثانى .

(٣) المعلومات المقارنة عن الانتاج التحويلى فى الدول المخططة مركزيا عام ١٩٥٣ غير متوافرة .

١ ـ نمو انتاج الصناعة التحويلية ، حسب الاقليم والمجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(المعدلات السنوية المتوسطة ، نسب مئوية ، على اساس الارقام القياسية للانتاج)

	الدول النامية				دول السوق الحر	العالم بدون الدول المخططة مركزيا	الدول المخططة مركزيا	العالم
	الإجمالي	افريقيا(٣)	آسيا	أمريكا اللاتينية				
الخمسينات(٤)	٧	٧(٥)	٨	٧	٥	٥	١١(٦)	٦(٦)
١٩٦١	٧		٧	٨	٣	٤	٩	٥
١٩٦٢	٤		٦	٣	٧	٦	٩	٧
١٩٦٣	٤		٦	١	٦	٦	٨	٦
١٩٦٤	١٠		١٠	١٠	٨	٨	٧	٨
١٩٦٥	٦	١٤	٩	٤	٧	٧	٩	٧
١٩٦٦	٥	٩—١٠	٤	٦	٨	٧	٩	٨
١٩٦٧	٤	٤—٥	٤	٤	٢	٢	١٠	٥
١٩٦٨	٨		٨	٧	٧	٧	٩	٧
١٩٦٩	٧		٩(٨)	٥	٧	٧	٧(٨)	٨(٨)
منتصف الستينات(٩)	٦ر٢	٧ر٣	٧ر٢	٥ر٣	٦ر٣	٦ر٣	٨ر٥	٦ر٩

المصدر : UNIDO على اساس الكتاب الاحصائي السنوي للامم المتحدة ، ١٩٦٨ ، النشرة الاحصائية الشهرية ـ اعداد نوفمبر ١٩٦٩ ، فبراير ومايو واغسطس ١٩٧٠

The Growth of World Industry, 1967, Vol.I; ECA, A Survey of Economic Conditions in Africa; 1967 Industrial Development in Africa, 1967.

(١) الاقسام ٢ ، ٣ من ISIC

(٢) يتوافق التقسيم التالي للمجموعات الاقتصادية مع ذلك الذي يتبعه المكتب الاحصائي للامم المتحدة :

الدول النامية تشمل : الكاريبي وسط وجنوب امريكا ، افريقيا (فيما عدا جنوب افريقيا ، الشرق الاوسط الاسيوي ، وشرق وجنوب شرقي آسيا (فيما عدا اسرائيل واليابان)

دول السوق الحر : تشمل امريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) ، اوروبا (عدا شرق اوروبا) ، استراليا ، اسرائيل ، اليابان ، نيوزيلاند وجنوب افريقيا .

الدول المخططة مركزيا تشمل : البانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

العالم : لا تدخل فيه الصين الشعبية ومنغوليا وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية .

(٣) اخذت معدلات نمو افريقيا من كتاب اللجنة الاقتصادية لافريقيا المشار اليه عاليا ، اما الادارات المستخدمة في هذا الاقليم ، فلا تتوافق بالضرورة مع تلك المستخدمة لاحتساب معدلات النمو للاقاليم الاخرى ، او الدول النامية ككل .

(٤) معدل النمو السنوي المتوسط ، بين متوسط انتاج ١٩٥٠ ، ومتوسط انتاج ١٩٥٩ .

(٥) ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠

(٦) ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩

(٧) تقدير مبدئي

(٨) مقارنة يناير ـ سبتمبر ١٩٦٩ ـ يناير ـ سبتمبر ١٩٦٨ .

(٩) معدل النمو السنوي المتوسط ، بين متوسط الانتاج ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ ، ومتوسط الانتاج ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .

تعطينا معدل نمو قدره ٦٪ فى الدول النامية، و ٣ر٦٪ فى دول السوق الحر ، اما فى الدول المخططة مركزيا فقد كان المعدل اعلى بدرجة كبيرة ، اذ وصل الى ٣ر٨٪ .

وفى خلال الستينات اظهر معدل نمو الانتاج التحويلى تذبذبات واضحة فى كل من الدول النامية ، ودول السوق الحر ، وعلى الأخص اذا ما قورن بنتائج الدول المخططة مركزيا ، حيث بقى معدل النمو متراوحا بين ٧ ، ١٠ ٪ . وقد تخطى معدل النمو السنوى فى الدول النامية متوسط الـ ٧٪ ـ السابق تحقيقه فى الخمسينات ـ مرتين ، ولكنه هبط خلال الستينات فى ثلاث سنوات ليصل الى ٤٪ ، وكانت آخر مرة حدث فيها ذلك هى سنة ١٩٦٧ . وفى نفس هذه السنة هبط معدل نمو الصناعة التحويلية فى دول السوق الحر الى ٢٪ . وهذا يطرح سؤالا على جانب كبير من الأهمية عما اذا كان اداء الصناعة التحويلية فى دول السوق الحر يؤثر على معدل نمو الصناعة التحويلية فى الدول النامية . ويكتسب هذا السؤال بعدا ارتباطيا آخر عندما نلاحظ الانتعاش الكبير الذى طرا عام ١٩٦٨ فى كلتا المجموعتين الاقتصاديتين ، حيث زاد الانتاج التحويلى فى دول السوق الحر بنسبة ٧ ٪ ، وفى الدول النامية بنسبة ٨٪ . وتشير الدلائل الأولية الى ان كلتا المجموعتين قد تمكنتا من الاحتفاظ بهذه المعدلات المرتفعة خلال عام ١٩٦٩ .

وكان التباطؤ العام فى النشاط الاقتصادى عام ١٩٦٧ ـ وعلى الأخص فى الصناعة التحويلية ـ واسع الانتشار . ويتضح ذلك من الأرقام الواردة فى جدول رقم (٢) والتى تشير الى ان ايطاليا كانت الدولة الصناعية الرئيسية الوحيدة فى غرب اوروبا ، واليابان الدول الأخرى الوحيدة من بين دول السوق الحر التى تمكنت من تحقيق معدل نمو مرتفع فى الصناعة التحويلية خلال ذلك العام . وقد تحسن الوضع فى هذه المجموعة من الدول تحسنا واضحا فى عام ١٩٦٨ . وبينما زاد الانتاج التحويلى فى كل من ايطاليا واليابان بمعدل يقل عما تحقق عام ١٩٦٧ ، الا انه زاد فى باقى الدول بسرعة اكبر ، وفى معظم الحالات كان النمو اسرع بدرجة فائقة .

والسؤال الذى يجب التفكير فيه ، هو الى اى مدى كان تاثير الوضع الموضح فى الجدول رقم (٢) على القطاعات التحويلية فى الدول النامية . واية علاقة سببية من هذا القبيل لا بد وان تكون فى المرتبة الأولى ناتجة عن التجارة الدولية بين الدول النامية ودول السوق الحر (٤) . وقد يكون تدفق راس المال الأجنبى من دول السوق الحر الى الدول النامية عاملا آخر فى الربط مابين الاداء التحويلى فى كلتا المجموعتين الاقتصاديتين . وستجرى مناقشة هذا الموضوع فى الفصل الرابع .

ويبدو ان هناك ثلاثة انواع من الروابط التجارية مابين دول السوق الحر والدول النامية فيما يتعلق بالانتاج التحويلى : الأول ان صادرات الدول النامية من المواد الخام قد تتاثر بمستوى النشاط التحويلى فى دول السوق الحر . وقد يؤدى التناقص فى معدل نمو الصناعة التحويلية فى دول السوق الحر الى انقاص عائدات الدول النامية من التصدير ، وهو ما يؤدى الى تقييد قدرتها على استيراد المدخلات الرئيسية لصناعاتها ، وبالتالى يتسبب ذلك بطريقة غير مباشرة فى تحديد المعدل الذى يمكن لصناعاتها التحويلية ان تنمو به . والرباط الثانى هو ان السلع نصف المصنعة والسلع المصنعة التى تنتجها الدول النامية قد تتحول لتصبح مدخلات وسيطة فى الصناعة التحويلية لدول السوق الحر . ولذلك فان اى تناقص ملحوظ فى معدل

(٤) لا تمثل تجارة الدول النامية مع الدول المخططة مركزيا الا جزءا ضئيلا من اجمالى تجارتها فى المواد المصنعة فهى لم ترد على ٤ ٪ عام ١٩٦٧ . انظر التطور الصناعى ، الجزء الثانى ، جدول رقم (٢٦) .

نمو الصناعة التحويلية فى دول السوق الحر ، قد يكون ذا تاثير مباشر على النشاط التحويلى فى الدول النامية . اما الرباط الثالث فيتمثل فى ان دول السوق الحر قد تستورد منتجات الدول النامية من السلع المصنعة بغرض الاستهلاك المباشر . ولذلك فان نمو الدخل فى دول السوق الحر قد يكون ذا تاثير مباشر على نمو الصناعة التحويلية فى الدول النامية . ويتوقف مدى التاثير على حجم التجارة فى هذا النوع . وعلى المرونة الدخلية للطلب على هذه المنتجات فى دول السوق الحر . ولما كانت صادرات الدول النامية من السلع المصنعة تتكون الى حد كبير من المصنعات الغذائية ، وسلع اولية اخرى ، والتى يعتبر الطلب عليها ذا مرونة دخلية عالية ، لذلك فان النمو البطىء فى الدخل فى دول السوق الحر قد يكون له تاثير ضار على نمو الصناعة فى الدول النامية .

ومن الصعب عند هذه المرحلة ان نعثر على دليل قد يساعدنا على قبول او رفض الافتراض السابق الاشارة اليه ، فاحصاءات التجارة الدولية فى السلع المصنعة ، مصنفة حسب المنشا والوجهة ، غير متوفرة . وعلى مستوى التفاصيل الاحصائية التى تنشر ، نجد ان التصنيف السلعى المستخدم فى احصاءات التجارة صعب المقارنة بذلك المستخدم فى الانتاج التحويلى . فنحن نجد ان الاقسام ٥ ــ ٨ من التصنيف الدولى للتجارة الخارجية (SITC) والذى يستخدم فى احصاءات التجارة ، تؤخذ عموما على انها تمثل السلع المصنعة . فى حين ان تلك الاقسام لاتشمل الاغذية والمشروبات والدخان . وهذه الصناعات قد تكون من اكثر الانشطة الصناعية اهمية فى الدول النامية ، وتمثل ــ فيما يتعلق باحصاءات الانتاج ــ واحدة من المجموعات الرئيسية فى النمط الدولى للتصنيف الصناعى لكل الانشطة الاقتصادية (ISIC).. وسنتعرض فى القسم الثانى بتوسع للعلاقة مابين التجارة فى السلع المصنعة وعملية التصنيع فى الدول النامية ، وهو ما سيشمل ايضا مناقشة لمشاكل التصنيف التى تنشأ عند محاولة المواءمة ما بين بيانات التجارة القائمة على اساس SITC ، وبيانات الانتاج القائمة على اساس ISIC

وهناك عامل رابع قد يساعد على تدعيم الافتراض الخاص بوجود علاقة بين الاداء الصناعى فى دول السوق الحر والدول النامية . فالشركات الصناعية فى دول السوق الحر تعتبر مصدرا هاما لراس المال للصناعة التحويلية فى الدول النامية . وعندما يكون هناك نمو بسيط فى الانتاج التحويلى فى دول السوق الحرة ، او عندما لايتحقق نمو على الاطلاق ، يصبح لدى هذه الشركات طاقة انتاجية زائدة ، وتصبح الشركات الصناعية بالتالى اقل استعدادا للاستثمار فى عمليات اضافية فى الدول النامية . وطبقا لذلك فان النمو البطىء فى الانتاج التحويلى لدول السوق الحر قد يؤدى بطريقة مباشرة الى وضع مماثل فى الدول النامية . وعلاوة على ذلك كان هناك عامل آخر فيما يتعلق بوضع عام ١٩٦٧ الا وهو ان اثنتين من دول السوق الحر وهما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، واللتان تعتبران المستثمرين الصناعيين الرئيسيين فى الدول النامية ــ كانتا تعانيان من عجز فى ميزان المدفوعات فى السنة السابقة وهو ما ادى الى تقييد فى حركة تدفق راس المال من كل منهما ــ وذلك قد يكون ــ على الاقل فيما يتعلق بعام ١٩٦٧ ــ رابطة اضافية ما بين الاداء التحويلى فى دول السوق الحر وبينه فى الدول النامية . وستجرى مناقشة العلاقة مابين تدفقات راس المال ، وبين نمو الصناعة التحويلية فى الدول النامية فى القسم الرابع .

ويعطى الجدول رقم (١) علاوة على ذلك معلومات عن النمو الاقليمى للصناعة التحويلية فى الدول النامية . وتشير الدلائل الى ان افريقيا وآسيا قد حققتا نموا اسرع بقليل من المعدل العام لكل الدول النامية ، بينما كان الوضع على عكس ذلك فى امريكا اللاتينية . وتعتبر

البيانات الاقليمية اكثر مدعاة للثقة بالنسبة لآسيا وامريكا اللاتينية . ويتضح من دراسة البيانات الواردة فى الجدول ان الانتاج التحويلى فى السنوات ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ أعلى بدرجة واضحة فى آسيا عنها فى امريكا اللاتينية ، بينما كان الحال عكس ذلك فى عام ١٩٦٦ .

وقد يمكن تفسير هذه الظاهرة اذا ما اخذنا فى الاعتبار الاداء التحويلى فى دول معينة، والطريقة التى يؤثر بها على حجم الرقم القياسى العام للدول النامية . ومما يثير الانتباه بوجه خاص كون ثلاث دول نامية هى الارجنتين والبرازيل والهند ، تمثل ما يقرب من نصف الانتاج التحويلى لكل الدول النامية ، وكانت حصة كل منها عام ١٩٦٢ ٧ر١١ ٪ للأرجنتين ، ٤ر١٤ ٪ للبرازيل ، ٥ر١٨ ٪ للهند ، اى ان حصة الدول الثلاث مجتمعة كانت تمثل ٦ر٤٤ ٪ من الاجمالى العام (٥) . ويوضح الجدول رقم (٣) التغيرات التى طرأت على الرقم القياسى للانتاج التحويلى فى هذه الدول الثلاث خلال الستينات . والسمة الظاهرة هى ان كلا منهم قد حققت اداء ضعيفا فى عام ١٩٦٧ . فواحدة لم تحقق اى نمو ، والاخرى حققت نموا ضئيلا ، والثالثة نقصا طفيفا . ولم يزد معدل النمو المركب لهذه الدول الثلاث فى عام ١٩٦٧ عن ٢ر٪ ، وذلك على الاساس المرجح لعام ١٩٦٢ . اما باقى الدول النامية والتى تمثل مجتمعة ٤ر٥٥ ٪ من الانتاج التحويلى لهذه المجموعة الاقتصادية ، فقد حققت معدل نمو متوسط فى الانتاج التحويلى قدره ٢ر٧ ٪ ، وهى ليست نتيجة متواضعة على الاطلاق . وهكذا يبدو ان المعدل العام الضعيف نسبيا للانتاج التحويلى فى الدول النامية خلال عام ١٩٦٧ ليس الا « مصادفة احصائية » ، وهو ما يرجع سببها الاساسى الى انخفاض معدل نمو الانتاج التحويلى فى تلك الدول الثلاث . وعندما نوقشت التغيرات فى النشاط التحويلى فى غالبية الدول النامية فى « التطور الصناعى ، الجزء الاول » ، ثم التوصل الى نتيجة مؤداها ان تلك الدول قد اصبحت « لا تتأثر بالتغيرات المشابهة فى الدول المتقدمة ، ومن ثم اسهمت ليس فى نمو ، بل ايضا فى استقرار الدول النامية »(٦). ولا يؤدى التحليل المبدئى للوضع الخاص فى عام ١٩٦٧ الى اضعاف هذا الاستنتاج .

ويوضح الجدول رقم (٣) معدل النمو العام للانتاج التحويلى فى الدول النامية مقسما فيما بين اكبر ثلاث دول فى الانتاج التحويلى والدول الأخرى مجتمعة . وتتضح لنا سمتان هامتان : السمة الاولى ان الثلاث دول الكبار قد حققت معدل نمو متوسط خلال الستينات يقل بشكل واضح عما حققته باقى الدول النامية . اما السمة الثانية والتى ربما تكون اكثر اهمية ، فهى ان معدل النمو لهذه الدول الثلاث كان اكثر تذبذبا بكثير مما كان عليه فى الدول الاخرى ، والذى كان معدل النمو بها يزيد على ٦ ٪ وذلك منذ عام ١٩٦٤ .

ومع ذلك ، فاذا نظرنا الى وضع الانتاج التحويلى للدول النامية داخل الاطار العالمى ، فقد يتضح ان الاداء الذى يبدو صحيا فى غالبية الدول النامية ، هو اقل مدعاة للرضا . ويوضح الجدول رقم (٤) البيانات المتعلقة بذلك . وفى الفترة من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ كان انتاج الدول النامية يمثل ٧ ٪ من اجمالى الانتاج التحويلى فى العالم ، وذلك على الرغم من ان سكان هذه الدول يمثلون ٦٠ ٪ تقريبا من اجمالى تعداد العالم . ونتيجة لذلك كان متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى فى الدول النامية لا يتعدى ٢٢ دولارا ، اى حوالى ١/٢٠ من متوسط نصيب الفرد فى دول السوق الحر ، ١/١٨ من متوسط نصيب الفرد فى الدول المخططة مركزيا . وفى

(٥) هذه الارقام ترتكز على البيانات الواردة فى
United Nations. The Growth of World Industry, Vol. I, table 1

(٦) انظر التطور الصناعى : الجزء الاول

٢ ـ نمو انتاج الصناعة التحويلية فى بعض دول السوق الحر ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨
(النسبة المئوية للتغير فى الأرقام القياسية بالمقارنة بالسنة السابقة)

	١٩٦٧	١٩٦٨
بلجيكا	٩ر٠	٧ر٠
كندا	٨ر٠	٧ر٤
فرنسا	٤ر٣	٨ر٥
المانيا الاتحادية ...	-٧ر١	٢ر١٢
إيطاليا	٥ر٨	٢ر٦
اليابان	٧ر١٩	٧ر١٧
هولندا	٣ر٣	٥ر٩
السويد	٢ر٣	٧ر٤
سويسرا	٨ر١	٩ر٦
المملكة المتحدة ...	ـــ	١ر٦
الولايات المتحدة...	٨ر٠	٧ر٤

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، من واقع النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، فبراير ١٩٧٠

٣ ـ نمو انتاج الصناعة التحويلية فى الدول النامية ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٨
(المعدلات السنوية المتوسطة ، نسب مئوية ، على أساس الأرقام القياسية للانتاج)

	كل الدول النامية	أكبر الدول فى الصناعة التحويلية			كل الدول الأخرى
		الأرجنتين	البرازيل	الهند	الإجمالى(١)
١٩٦١	٧	١٠ر٠	١٠ر٧	٩ر١	٩ر٨	٤ر٧
١٩٦٢	٤	-٤ر٥	٧ر٥	١٠ر٧	٥ر٧	٢ر٦
١٩٦٣	٤	-٤ر٨	ـــ	٧ر٥	١ر٨	٥ر٧
١٩٦٤	١٠	١٥ر٠	٥ر٠	٩ر٠	٩ر٣	١٠ر٦
١٩٦٥	٦	١٣ر٠	-٤ر٨	٩ر٢	٥ر٧	٦ر٣
١٩٦٦	٥	-٨ر٠	١٢ر٠	-١ر٧	٣ر٠	٦ر٦
١٩٦٧	٤	ـــ	٢ر٧	-١ر٧	٠ر٢	٧ر١
١٩٦٨	٨	٧ر٨	١٢ر٢	٥ر٢	٨ر١	٧ر٩
السنوات(٢)	٦ر٢	٤ر٩	٣ر٩	٥ر٩	٥ر٠	٧ر٢

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، على اساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة .

(١) الانتاج التحويلى للارجنتين والبرازيل والهند على اساس أوزان عام ١٩٦٣ .

(٢) معدل النمو السنوى المتوسط بين متوسط الانتاج فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ ، ومتوسط الانتاج فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .

خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ ، تناقصت حصة كل من الدول النامية ، ودول السوق الحر فى الانتاج التحويلى فى العالم ، اما حصة الدول المخططة مركزيا فقد زادت . ويتمثل احد اسباب هذا التغير الى الزيادة السريعة فى متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى فى الدول المخططة مركزيا من ٤٠١ دولارا فى اوائل الستينات الى ٥٥١ دولارا فى الفترة الاخيرة . ويبدو ان مستوى الانتاج التحويلى فى دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا قد اصبح الآن متقاربا . وذلك اذا ما نظرنا اليه من زاوية متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى بها قد ارتفع فيما بين الفترتين المشار اليهما فقط من ٢٢ دولارا الى ٢٥ دولارا ، وهو مستوى لايزيد عن ٢/١ ٤ ٪ من متوسط نصيب الفرد فى المجموعتين الاقتصاديتين الاخرتين . وهذا الوضع يبعث على القلق وعلى الأخص اذا ما اخذنا فى الاعتبار ان اغلب الدول النامية تنظر الى التصنيع على انه وسيلة لتضييق الهوة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل بينها وبين باقى دول العالم . ويوضح الجدول رقم (٤) الارقام المقارنة للانتاج الصناعى (التى تشمل التعدين والتحجير والكهرباء والغاز والمياه ، بالاضافة الى الانتاج التحويلى) بنفس التفصيل الموضح بالنسبة للانتاج التحويلى . وفيما يتعلق بالوضع فى الدول النامية مقارنا به فى باقى العالم ، فلا تختلف الصورة عما حصلنا عليه عندما اخذنا الانتاج التحويلى بمفرده فى الاعتبار .

ومما يوضح الامر ان نقارن الاداء فى القطاع التحويلى بالاداء فى باقى القطاعات الاقتصادية. ويتضمن الجدول رقم (٥) هذه المقارنة ، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ (٧) . وهناك سمات اخرى عديدة تبعث على الاهتمام ، ولكن اهمها هو حقيقة كون الانتاج التحويلى كان اسرع القطاعات الاقتصادية نموا فى كل منطقة . والاستثناء الوحيد هو قطاع التشييد فى آسيا الذى حقق خلال تلك الفترة معدل نمو يعادل ما حققه القطاع التحويلى .

ويتبين من دراسة الانتاج التحويلى ، والانتاج المحلى الاجمالى ان مرونة الدخل بالنسبة للانتاج التحويلى تعادل ٤ر١ ، وهذا معناه انه يمكن توقع ان ينمو القطاع التحويلى اسرع من الانتاج المحلى الاجمالى بنسبة ٤٠ ٪ (٨) . وتوضح التقديرات الواردة فى الجدول رقم (٥) ان معدل نمو الانتاج التحويلى عام ١٩٦٧ كان ٤ر١ ٪ فى الدول النامية و ٦ر١ ٪ فى دول السوق الحر ، بينما كان معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى هو ٦ر١ ٪ و ٣ر٤ ٪ على التوالى . ولذلك فمن الواضح ان عام ١٩٦٧ كان عاما سيئا بطريقة غير عادية بالنسبة للانتاج التحويلى فى هاتين المجموعتين الاقتصاديتين . ومع ذلك فيجب الا يغيب عن بالنا الوزن الكبير للثلاث دول النامية الرئيسية (الارجنتين والبرازيل والهند) بالنسبة لاجمالى الانتاج التحويلى فى الدول النامية . ومن الممكن ان تكون غالبية الدول النامية قد سارت عام ١٩٦٧ على نمط « عادى » ، يحتمل ان يكون قد زاد فى اطاره معدل نمو الانتاج التحويلى عن معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى .

كذلك يعطينا الجدول رقم (٥) مقارنة عن نمو الدخل بين الدول النامية ، وبين باقى دول العالم . وقد حققت الدول المخططة مركزيا اعلى معدل نمو ، سواء فيما يتعلق بالانتاج المحلى

(٧) تختلف معدلات ونمو الانتاج التحويلى فى الجدول رقم (٥) اختلافا بسيطا عن تلك الواردة فى الجدول رقم (١) . ويرجع ذلك الى اختلاف المصادر الاحصائية . فالبيانات الواردة فى الجدول رقم (١) مصدرها الارقام القياسية للانتاج الصناعى فى النشرة الشهرية الاحصائية والكتاب السنوى الاحصائى للامم المتحدة ، اما بيانات الجدول رقم (٥) فمصدرها U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1968. Vol. II

(٨) انظر :

United Nations. A Study of Industrial Growth (Sales No : 63 V 13.2) — U.N., The Growth of World Industry, 1938-1961 : International Tables and Analysis (Sales No : 64. XVII. 8).

٤ ـ انتاج الصناعة التحويلية ، والانتاج الصناعى ، وتعداد السكان ، حسب الاقاليم والمجموعة الاقتصادية فى الستينات

	الوحدات الإحصائية	الدول النامية			دول السوق الحر	العالم بدون الدول المخططة مركزيا	الدول المخططة مركزيا	العالم
		الإجمالى	أمريكا اللاتينية	آسيا				
التوزيع الإقليمى لإنتاج الصناعة التحويلية	نسب مئوية	٩ر٦	٦ر٣	٧ر٢	٣ر٦٥	٢ر٧٢	٨ر٢٧	٠ر١٠٠
١٩٦٠ – ١٩٦٤ المتوسط السنوى		٧ر٦	٤ر٣	٧ر٢	٦ر٦٣	٣ر٧٠	٧ر٢٩	٠ر١٠٠
١٩٦٥ – ١٩٦٨ الإنتاج								
نصيب الفرد من إنتاج الصناعة التحويلية	بالدولار ، أسعار ١٩٦٣	٢٢	٧٤	١٣	٤٤٦	١٥٦	٤٠١	١٨٨
١٩٦٠ – ١٩٦٤ المتوسط السنوى		٢٥	٨٢	١٦	٥٥٦	١٨٦	٥٥١	٢٣٢
١٩٦٥ – ١٩٦٨ الإنتاج								
التوزيع الإقليمى للإنتاج الصناعى	نسب مئوية	٢ر٨	٠ر٤	٤ر٣	٣ر٦٤	٥ر٧٢	٥ر٢٧	٠ر١٠٠
١٩٦٠ – ١٩٦٤ المتوسط السنوى		١ر٨	٧ر٣	٥ر٣	٤ر٦٢	٥ر٧٠	٥ر٢٩	٠ر١٠٠
١٩٦٥ – ١٩٦٨ الإنتاج								
نصيب الفرد من الإنتاج الصناعى	بالدولار ، أسعار ١٩٦٣	٣٠	٩٤	١٩	٥٠٧	١٨١	٤٥٨	٢١٧
١٩٦٠ – ١٩٦٤ المتوسط السنوى		٣٥	١٠٤	٢٣	٦٢٧	٢١٥	٦٢٧	٢٦٧
١٩٦٥ – ١٩٦٨ الإنتاج								
السكان	بالمليون	١٤٥١	٢٢٥	٩٥٤	٦٧٣	٢١٢٤	٣١٩	٢٤٤٣
١٩٦٠ – ١٩٦٤ متوسط منتصف السنة		١٦٢٩	٢٥٦	١٠٧٠	٧٠٩	٢٣٣٨	٣٣٥	٢٦٧٣
١٩٦٥ – ١٩٦٨ تقديرى								

المصدر : UNIDO ، على اساس بيانات الاحصاء السنوى للامم المتحدة ١٩٦٨ ، والنشرة الاحصائية الشهرية ، نوفمبر ١٩٦٩ ، فبراير ومايو واغسطس ١٩٧٠

(١) الأقسام ٢ ، ٣ من ISIC

(٢) الانتاج التحويلى زائدا القسم رقم ١ (التعدين والتحجير) والمجموعات ٥١١ ـ ٥١٢ (الكهرباء والغاز والمياه) من ISIC

٥ ـ نمو الناتج المحلى الاجمالى والقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، حسب الاقاليم والمجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ وفى عام ١٩٦٧
(المعدلات السنوية المتوسطة ، نسب مئوية ، على اساس الارقام القياسية)

	أقسام ISIC	الدول النامية				دول السوق الحر	العالم بدون الدول المخططة مركزيا	الدول المخططة مركزيا	العالم
		الإجمالى	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية				
الناتج المحلى الإجمالى									
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٦ر٤	٠ر٤	٥ر٤	٨ر٤	١ر٥	٠ر٥	٧ر٦(٢)	٤ر٥
١٩٦٧		١ر٦	٠ر٤	٠ر٨	١ر٥	٤ر٣	٤ر٤	٠ر٨	١ر٤
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى									
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٠ر٢	٥ر١	٩ر١	٨ر١	٨ر٣	٩ر٢	٤ر٥(٢)	٣ر٣
١٩٦٧		٨ر٢	٥ر١	٨ر٤	٠ر٩	٢ر٦	١ر٨	٦ر٧	٢ر٧
الصناعة التحويلية	٢ – ٣								
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٣ر٦	٣ر٧	٩ر٦	٩ر٥	١ر٦	١ر٦	٨ر٣	٧ر٠
١٩٦٧		١ر٤	٧ر٣	٠ر٥	٥ر٤	١ر٦	١ر٦	١٠ر٢	٤ر٠
الزراعة	٠								
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٥ر٢	١ر٨	٢ر٢	٣ر٦	٢ر٢	٣ر٣	٢ر٤	٢ر٤
١٩٦٧		٨ر٦	٤ر٢	١١ر٧	٤ر٩	٦ر٧	٧ر٧	٠ر٧–	٥ر٥
التشييد	٤								
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٥ر٩	٤ر٦	٦ر٩	٥ر٣	٤ر٥	٤ر٧	٥ر٣	٤ر٩
١٩٦٧		٨ر٦	٩ر٤	١٠ر٤	٨ر٢	٢ر٦	٣ر٤	١١ر٩	٥ر١
النقل والمواصلات	٧								
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٥ر٥	٤ر٥	٦ر٦	٤ر٥	٨ر٥	٧ر٥	٧ر٨	٥ر٣
١٩٦٧		٥ر٩	٦ر٨	٨ر٢	٣ر٤	٥ر٠	٥ر٠	١٠ر٢	٦ر٦
تجارة الجملة والتجزئة	٦١								
١٩٦٠ – ١٩٦٧		٣ر٥	٢ر٤	٦ر٥	٢ر٥	٥ر٥	٥ر٥	٨ر٤	٦ر٤
١٩٦٧		٠ر٦	٩ر٤	٨ر٧	٥ر٠	٢ر٤	٤ر٥	١١ر٠	٥ر٠

المصدر : UNIDO ، على اساس الكتاب السنوى لاحصاءات الصناعات القومية ، الامم المتحدة ، ١٩٦٨ الجزء الثانى ، ECA ، دراسة للظروف الاقتصادية فى افريقيا ، ١٩٦٧ .

(١) تختلف معدلات نمو القطاع التحويلى عن تلك الواردة فى الجدول رقم ١ اختلافا طفيفا فى بعض الحالات المحسوبة وهو ما يرجع الى اختلاف المصادر الاحصائية .

(٢) لا تدخل فيها الخدمات الحكومية والنشاطات الخاصة

الاجمالى ، او متوسط نصيب الفرد من الانتاج المحلى الاجمالى ، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ . واذا ما قارنا بين الدول النامية ودول السوق الحر يتبين لنا ان معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى كان اقل بدرجة طفيفة فى المجموعة الاولى . اما اذا نظرنا من زاوية متوسط نصيب الفرد فيكون معدل النمو الذى حققته الدول النامية (٢ ٪) اقل بدرجة ملحوظة من ذلك المعدل الذى حققته دول السوق الحر (٣٫٨٪). وبمعنى آخر فان الهوة آخذة فى الاتساع . والعمل على تضييق الهوة هو احد الاهداف الرئيسية للعقد الثانى للتنمية للأمم المتحدة . وقد اثبت القطاع التحويلى فى السنوات الاخيرة فى كافة الدول النامية تقريبا طبيعته الدينامية. ومن هذه الناحية يجب النظر اليه باعتباره ذا قدرة كامنة على تحقيق اكبر اسهام فردى فى التنمية الاقتصادية . ولذلك فان النجاح فى تصنيع الدول النامية يعتبر ذا اهمية حيوية .

اداء الصناعة التحويلية فى الدول النامية فى الفترة الاخيرة

آسيا

تواجه الدول النامية مشاكل فى مجهوداتهامن اجل تحقيق التصنيع ، وهذه المشاكل لخصتها بطريقة جيدة اللجنة الاقتصادية لآسياوالشرق الاقصى ECAEE فى عرضلهامن الاقليم الآسيوى(٩) .

« ما زالت الصناعة التحويلية فى اغلبيةالدول نسبيا اقل تقدما . وقليلمن الدول لديها مصادر صناعية ، كما ان غالبية الدول شديدة الضآلة او شديدة الفقر ، او الاثنين معا ، مما يجعلها عاجزة عن توفير الأسواق المناسبة لصناعات محلية واسعة . وهناك نقص واضح فى المهارات الصناعية ، كما ان الضغط السكانى وضعف الكفاءة الزراعية يؤديان الى انقاص الفائض الاستثمارى ، وتقييد القدرة على الاستيراد من اجل الصناعة . كذلك فانه من الصعب الدخول الى الأسواق الدولية للسلع المصنعة ، وعلى الرغم منانخفاض مستويات الأجور ، فكثيرا ما تجد الصناعات الجديدة صعوبات فى الانتاج بتكلفة مقبولة من وجهة المنافسة الدولية » .

وعلى الرغم من تلك المشاكل ، فقد حققت دول آسيوية عديدة تقدما ملحوظا فى التنمية الصناعية خلال الستينات . ويوضح الجدولرقم (١) أن مجموعة الدول النامية فى آسيا ككل قد حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت ١٠ ٪ عام١٩٦٤ ، و ٩٪ عام ١٩٦٥ . ثم تراجع المعدل الى ٤ ٪ فى عام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ولكنه عاود الارتفاع الى ٨ ٪ عام١٩٦٨ ، و ٩ ٪ عام ١٩٦٩ . ويعطى الجدول رقم (٦) بيانات عن نمو كل منالانتاج المحلى الاجمالى والانتاج التحويلى فى بعض الدول النامية ، وذلك استكمالا الأرقام الاقليمية الواردة فى الجدول رقم (١) .

وتنتج الهند ما يزيد قليلا على نصف الانتاجالتحويلى للمنطقة الآسيوية . ولذلك انعكس معدل النمو السلبى للانتاج التحويلى فى الهندعام ١٩٦٧ بدرجة كبيرة على المعدل المنخفض للنمو الاقليمى ، فقد زاد الانتاج التحويلى فىتلكالسنة فى اغلب الدول الآسيوية الاخرى .

وقد حققت بعض الدول عام ١٩٦٧ معدلنمو فى الانتاج التحويلى يقل بدرجة واضحة عن المتوسط الذى حققته فى السنوات السابقة منالستينات . وكان ذلك واضحا بصفة خاصة فى بورما والعراق وغرب ماليزيا والهند . وكانالأمر عكس ذلك فى دول اخرى ، وعلى الأخص

(٩) ECAFE, Economic Survey of Asia and the Far East, 1967, (United Nations publication, Sales No : E 6811. F. 3) صفحة ١٠٧

فى سيلان واندونيسيا وايران وجمهورية كوريا ،حيث تحققت قفزة واسعة فى معدلات النمو عام ١٩٦٧ . وكان الاداء التحويلى للدول المختلفةعام ١٩٦٨ على نفس الدرجة من التباين التى كان عليها عام ١٩٦٧ . وكانت اهم سمات عام ١٩٦٨ هى عودة الهند الى تحقيق معدل نمو فى الانتاج التحويلى يزيد قليلا على ٥ ٪ ، ومعدلاتالنمو المرتفعة غير العادية التى تحققت فى الصين الوطنية وايران وجمهورية كوريا وغرب ماليزيا وتايلاند نموا فى الانتاج التحويلى بمعدلات يزيد متوسطها عن ١٠ ٪ .

٦ ـ نمو الناتج المحلى الاجمالى والانتاج الصناعى التحويلى فى بعض الدول الآسيوية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

(معدلات سنوية ، بنسب مئوية على اساس الارقام القياسية)

	الناتج المحلى الإجمالى			إنتاج الصناعة التحويلية		
	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨
بورما	٤ر٣	ـ ٤ر١	٣	٠ر٤	ـ ١ر٠	٨ر٥(١)
سيلان	٣ر٧	٤ر٤	٦	٦ر٨	٢ر١٣	٧ر٧
الصين (تايوان)(٢)	١٠ر٠	٩ر٨	١١	١٦ر١	١٧ر٧	٢٣ر٧
قبرص	٦ر٤	١١ر٦	٤ر٥	٧ر٢	٥ر١	٩ر١(٣)
الهند	١ر٠	٨ر٩	٣	٤ر٩	ـ ١ر٧	٥ر٢
أندونيسيا	٢ر٢	٠ر٨	٣	٤ر١	٥ر١	٤ر٧
إيران	٧ر٦	١٢ر٤	١٠	١١ر٩	١٩ر٥	١٠ر٨
العراق	٦ر٧(٤)	ـــ	١٢	٤ر٨	٢ر٠(٥)	ـ١ر٣(٥)
جمهورية كوريا	٧ر٨	٧ر٥	١٣	١٤ر٤	٢٣ر٩	٣٧ر٥
غرب ماليزيا	٥ر٨(٤)	٢ر٣	٨	١٢ر٢	١١ر٦(٦)	١٤ر٤(٦)
الباكستان	٥ر٦	٨ر٣	٦	٨ر٣	٧ر٦	٧ر١
الفيليبين	٥ر١	٥ر٨	٦	٤ر٥	٤ر٣	٩ر٦
تايلاند	٧ر٦	٤ر٦	٦	١١ر٦	١١ر٥	٩ر٣

المصدر : UNIDO ، على اساس U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1968, Vol. II والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٦٨ ـ تقارير البنك الدولى عن الدول المختلفة World Economic Surgey, 1968 ـ ECAFE, Economic Survey of Asia and the far East, 1968.

(١) لا يدخل فيها الملابس والورق ومنتجات الورق والجلود ومنتجات الجلود والمعادن الاساسية والمنتجات المعدنية والسلع المصنعة المتنوعة .

(٢) بيانات الصناعة التحويلية ماخوذة من كتاب الامم المتحدة السنوى لاحصاءات آسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٨ .

(٣) لا تشمل الورق ومنتجات الورق والمعادن الاساسية .

(٤) من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ .

(٥) لا تشمل منتجات الخشب والورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر والطاط والمعادن الاساسية ، والمنتجات المعدنية والسلع الصناعية المتنوعة .

(٦) لا تشمل المنسوجات والورق ومنتجات الورق والجلود ومنتجات الجلود والمنتجات المعدنية والسلع الصناعية المتنوعة .

(٧) صافى الناتج المحلى بسعر التكلفة .

ونظرا لاهمية الانتاج التحويلى الهندى ،سواء بالنسبة للاقليم الآسيوى او المجموعة الاقتصادية لكل الدول النامية ، فانه قد يكون امرا مرغوبا ان نبحث عن تفسير للأداء المخيب للآمال للقطاع التحويلى فى تلك الدولة عام ١٩٦٧،ويوضح البحث الذى اجرته اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى عن عام ١٩٦٧ ان السبب الرئيسى هو انخفاض الانتاج فى القطاع الزراعى فى السنتين السابقتين(١٠) . وقد ادى ضعف الأداء الزراعى كذلك الى تباطؤ نمو الانتاج التحويلى فى دول اخرى . ومع ذلك فقد كان الوضع فى الهند خطيرا ، حيث تناقص الانتاج الزراعى بنسبة ٥ر٤ ٪ عام ١٩٦٥ ، وبنسبة ٨ر٠ ٪ عام ١٩٦٦ . وطبقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى فقد كان لذلك آثار معاكسة على الانتاج التحويلى :

« تتمثل الآثار المباشرة فى حدوث عجز فى المنتجات الزراعية المخصصة للصناعة والأغذية التى يجرى تصنيعها ، والخيوط النباتية اللازمة للمنسوجات وغير ذلك من المواد الداخلة فى الصناعة . ونتيجة لانخفاض الانتاج الزراعى زادت الاسعار وهذا بدوره ادى الى زيادة تكلفة المواد الداخلة والأجور فى الصناعة . كما ادى تناقص الصادرات من المنتجات الأولية والحاجة الى زيادة الواردات الغذائية الى الاقلال من العملات الأجنبية المتاحة لاستيراد المواد الداخلة الصناعية وقطع الغيار ، كذلك اسهم تناقص الدخول فى الريف ، وكذلك فيما بين العمال الصناعيين فى الحضر فى تضييق امكانيات تصريف السلع الاستهلاكية المصنعة فى الاسواق المحلية » (١١) .

ويوضح الجدول رقم (٧) الهيكل الصناعى داخل القطاع التحويلى ، وذلك بالنسبة للدول الواردة فى الجدول رقم (٦) . وقد كانت صناعة المنسوجات وصناعة الأغذية والمشروبات والدخان هما المجموعتان الصناعيتان الرئيستان اللتان اعتمدتا بدرجة كبيرة على مواد داخلة من القطاع الزراعى . وهاتان المجموعتان كانتا تمثلان ٤ر٢١ ٪ ، ٧ر١٢ ٪ على الترتيب من الانتاج التحويلى الهندى فى عام ١٩٦٧ .

وفى الحقيقة كانت غالبية الانتاج التحويلى فى الدول الآسيوية مركزة الى درجة كبيرة ـ على الاقل بنسبة ٣٠ ٪ ـ فى هاتين المجموعتين الرئيسيتين . (الاستثناء الوحيد هو غرب ماليزيا التى تتميز بتركيز كبير فى منتجات المطاط) . وهكذا نرى ان اكثر من نصف الانتاج التحويلى فى تايلاند كان من نصيب صناعات الأغذية والمشروبات والدخان ، اما فى الصين الوطنية وايران وجمهورية كوريا فقد مثلت هذه المجموعة الرئيسية من الصناعات بالاضافة الى صناعة المنسوجات ، التى ترتكز ايضا الى القطاع الزراعى ، اكثر من ٤٠ ٪ من الانتاج التحويلى . وقد حققت هذه الدول الخمس معدلات نمو مرتفعة ،بينما حققت دول اخرى تتميز بالتركيز الكبير على الصناعات ذات الاساس الزراعى معدلات نمو اقل بكثير . ويمكن تفسير ذلك الى حد معقول فى الطبيعة الدينامية لبعض الصناعات غير الزراعية فى الستينات فى تلك الدول الخمس . وعلى سبيل المثال بلغ نمو انتاج الصناعة المعدنية والآلات فى غرب ماليزيا ١٧ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، وفى جمهورية كوريا بلغ نمو انتاج الكيماويات والبترول ٢١ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ ، ١٩ ٪ فى منتجات المناجم غير المعدنية الاخرى و ١٨ ٪ بالنسبة للمنتجات المعدنية والآلات .

---

(١٠) المرجع السابق ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .
(١١) المرجع السابق ص ١٠٨ .

٧ ـ التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى الانتاج التحويلى ، حسب المجموعات الصناعية الرئيسية فى بعض الدول الاسيوية

ISIC	الاغذية والمشروبات والتبغ ٣٠ ـ ٣٢	منسوجات ٣٣	ملابس وأرجلية ٣٤	منتجات خشبية وأثاث ٣٥ـ٣٦	منتجات ورق ٣٧	عجلة ٣١	جلود ٣٩	مطاط ٣٠	بتروكيميات وبترول ٣١ـ٣٢	منتجات غير معدنية أخرى ٣٣	معدن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ـ٣٨	متفرقة ٣٩
بورما	٤٤ر١	١٢ر٧	٣ر٦	٩ر٢	—	١ر٨	٥ر٠	٠ر٨	١٤ر٣	١ر٧	٠ر٩	٥ر٩	٣ر١
سيلان	٢٤ر٦	٩ر١	٤ر٦	٦ر٣	١ر٥	١ر٥	—	٥ر٤	١٣ر١	٩ر٢	—	٢٣ر٩	٢ر٣
الصين (تايوان)	٢٩ر٦	١٤ر٣	٣ر٣	٤ر٥	٢ر٨	٢ر٣	١ر٠	١ر١	١٧ر٥	٥ر٩	٢ر٧	١٥ر٠	١ر٠
قبرص	٣٢ر١	٣ر٨	٣٠ر٩	٩ر٦	—	٣ر٩	—	—	٣ر٩	٥ر٨	—	١١ر٥	١ر٩
الهند	١٣ر٠	٢١ر٤	٦ر٩	٦ر٩	١ر٧	٢ر٣	٠ر٤	١ر٨	٩ر١	٦ر١	٧ر٩	١٨ر٩	٣ر٢
اندونيسيا	٤٥ر٢	٧ر١	٠ر٣	١ر٥	١ر٤	٢ر٣	٠ر٣	١٧ر٥	١٤ر٥	٤ر٦	—	٤ر٦	٠ر٧
ايران	٣٤ر٣	١٧ر٧	٥ر٠	٤ر٤	٠ر٢	٢ر٦	١ر٧	٠ر٧	٢٤ر٤	٥ر٩	٠ر٥	١١ر٣	٠ر٩
العراق	٢٤ر٤	٧ر٨	١١ر٦	٤ر٤	—	٢ر٠	١ر٠	—	٢٢ر٩	١٤ر٩	٠ر١	١٠ر١	٠ر١
جمهورية كوريا	٢٣ر٦	٢١ر٧	٣ر٩	٣ر١	٢ر٧	٤ر١	٠ر٩	١ر٥	١٢ر٣	٦ر٠	٣ر٨	١٣ر٥	١ر٥
غرب ماليزيا	١٩ر٩	٠ر٩	٠ر٤	٧ر٩	٠ر٤	٥ر٣	٠ر٢	٢٧ر٩	١٤ر٥	٥ر٥	٣ر٠	١٢ر٣	١ر٩
الباكستان	١٨ر٨	٣٩ر٩	٣ر٧	٣ر٠	١ر٧	١ر٦	٠ر٣	٣ر٨	٧ر٩	١٢ر٩	١ر٩	٧ر٥	١ر٣
الفيليبين	٣٩ر٧	٦ر٤	٣ر٦	٥ر٩	٢ر٣	٣ر٠	٠ر٣	٢ر٨	١٤ر٨	٤ر١	١ر٤	١٤ر٨	٠ر٩
تايلاند	٥٥ر٩	٣ر٢	٣ر١	٧ر٣	٠ر٣	٢ر٢	١ر٦	٢ر٨	٦ر٦	٦ر٢	١ر٠	—	١٠ر٠

المصدر : UNIDO على اساس « نمو الصناعة فى العالم » الامم المتحدة ١٩٦٧ ، الجزء الاول ، والبيانات الاساسية عن عام ١٩٦٧ للانتاج الصناعى بالدولارات بأسعار ١٩٦٣ من اعداد المكتب الاحصائى للامم المتحدة .

(١) بيانات سيلان والصين الوطنية وقبرص والهند وجمهورية كوريا هى عن عام ١٩٦٧ ، باقى الدول عن عام ١٩٦٣ .

وتلخيصا لما سبق ، يبدو أن تطور الانتاج التحويلي في آسيا قد تأثر بطريقة مباشرة بالاداء الزراعي في المنطقة . فما زالت الصناعات التحويلية الرئيسية في المنطقة ترتكز الى القطاع الزراعي ، ومن ثم تتأثر مستويات الانتاج بما يحصل على المواد الداخلة اللازمة لها من القطاع الزراعي . ولما كانت صادرات المنتجات الأولية تعد مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي، فقد يؤثر ضعف الاداء الزراعي على القطاع الصناعي بطريقة غير مباشرة وذلك من طريق تناقص النقد الأجنبي المتاح لاستيراد المواد الداخلة الصناعية اللازمة . وهذا بدوره ، الذي يوضح ان التصنيع المرتكز الى القطاع الزراعي لا يعتبر بالضرورة مصدرا للمتغيرات بالنسبة لتقلبات الدخل في الاقتصاد القومي ، ليوضح أيضا أهمية وجود هيكل صناعي ذي قاعدة عريضة .

امريكا اللاتينية

يظهر الجدول رقم (١) التقلبات التي تعرض لها معدل الانتاج التحويلي في امريكا اللاتينية خلال الستينات . وكانت اعلى نقطة هي عام ١٩٦٤ عندما زاد الانتاج التحويلي بنسبة ١٠٪ . اما في عام ١٩٦٥ فقد تراجع المعدل الى ٤٪ ، ثم زاد الى ٦٪ عام ١٩٦٦ ، ليعاد الى التراجع الى ٤٪ عام ١٩٦٧ ، ثم تحسن عام ١٩٦٨ ليصل الى ٧٪ . وتشير المعلومات الأولية الى ان معدل النمو عام ١٩٦٩ هو في حدود ٥٪ . ويوضح الجدول رقم (٨) اداء كل دولة من دول امريكا اللاتينية على حدة ، وذلك فيما يتعلق بالانتاج المحلي الاجمالي والانتاج التحويلي خلال الستينات . وقد تاثر الاداء العام للصناعة في المنطقة الى درجة كبيرة بالوضع في الارجنتين والبرازيل ، واللتان تنتجان حوالى ٤٣٪ من اجمالي الانتاج التحويلي في المنطقة . وفي عام ١٩٦٧ كان معدل نمو الانتاج التحويلي في هذين البلدين اقل بدرجة واضحة من المعدل اللذان حققتاه في السنوات الأولى لعقد الستينات : في الارجنتين لم يكن هناك في الواقع اي نمو في الانتاج التحويلي ، بينما بلغ المعدل ٢٫٧٪ في البرازيل . وقد حقق هذان البلدان في عام ١٩٦٧ معدل نمو اقتصادي عام يزيد عما تحقق بالنسبة للانتاج التحويلي . وقد تحسن الأداء التحويلي بشكل واضح في هذين البلدين خلال عام ١٩٦٨ ، عندما قفز معدل النمو الى ٨ ٪ في الأرجنتين ، و ١٢ ٪ في البرازيل .

وقد حققت ثلاث دول اخرى ــ شيلي وبيرو واوروجواي ــ هبوطا ملحوظا في معدل انتاجها التحويلي في عام ١٩٦٧ ، بينما تمكنت دولة واحدة ، هي جمهورية الدومينكان ــ من تحقيق زيادة في معدل نموها خلال تلك السنة بالمقارنة بمتوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦ . اما باقي الدول فقد حققت معدلات نمو متماشية مع متوسط السنوات السابقة . وعلى الرغم من أن عام ١٩٦٧ كان عام تناقص في نمو الانتاج التحويلي في دول امريكية لاتينية عديدة ، الا ان تسعة دول من ضمن الثماني عشرة دولة الواردة في الجدول رقم (٨) قد تمكنت من تحقيق معدل نمو في الانتاج التحويلي يزيد على ٦٪ ، وفي عام ١٩٦٨ تمكنت اثنا عشر دولة من تحقيق معدل ٦٪ او اكثر من ذلك .

ويكشف معدل نمو الانتاج التحويلي فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ عن وضع مشجع في دول عديدة . وعلى الرغم من ان دولة واحدة وهي بنما ، قد تمكنت من تحقيق معدل سنوي يزيد على ١٢٪ ، فقد حققت عشر دول من ضمن الثماني عشرة دولة المذكورة معدل نمو تراوح بين ٦ ، ١١٪ . ولم يكن هناك غير اربع دول قل فيها معدل النمو عن ٤٪ . ويمكن تبين الطبيعة الديناميكية للقطاعات التحويلية في تلك الدول اذا ما قارنا معدلات نمو الانتاج التحويلي بالانتاج المحلي الاجمالي في كل دولة خلال الثمانية اعوام الأولى من الستينات . عندما تمكنت كل دولة ، فيما عدا اثنتين ، من

٨ ـ نمو الناتج المحلى الاجمالى والانتاج الصناعى التحويلى فى بعض دول امريكا اللاتينية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

(معدلات سنوية ، نسب مئوية على اساس الأرقام القياسية)

	الناتج المحلى الإجمالى			إنتاج الصناعة التحويلية		
	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	(١) ١٩٦٨
الأرجنتين	٧ر٢	٩ر١	٥ر٤	٩ر٣	—	٠ر٨
بوليفيا	٢ر٥	٦ر٥	٣ر٥	٣ر٧	٨ر٦(٢)	٣ر٧
البرازيل	٢ر٤	٠ر٥	٠ر٦	٧ر٤	٧ر٢	٠ر١٢
شيلى	٩ر٤	٠ر٢	١ر٢	٨ر٦	٥ر٢	٠ر٣
كولومبيا	٥ر٤	٩ر٣	٣ر٥	٥ر٥	٣ر٤	٥ر٦
كوستاريكا	٦ر٦	٧ر٧	١ر٨	١ر١٠	١ر١١	٣ر١١
جمهورية الدومينيكان	٩ر٢	٥ر٣	٣ر٢	٨ر١	٤ر٤	ـ ١ر٢
أكوادور	٥ر٤	٥ر٥	٣ر٤	٩ر٥	٥ر٦	٣ر٣
السلفادور	١ر٦	٩ر٣	٨ر٣	٥ر٩	٤ر٨	٨ر٦
جواتيمالا	٠ر٥	٠ر٤	١ر٥	٤ر٧	١ر٨	٤ر٥
هايتى	١ر٣	٤ر١	١ر٣	٩ر٢	٧ر٣	١ر٢
هوندوراس	٥ر٥	٣ر٥	٤ر٦	٧ر٨	٥ر١١	٧ر١٠
المكسيك	٦ر٣	٥ر٦	٨ر٦	٤ر٨	٢ر٨	٩ر٧
نيكاراجوا	١ر٧	١ر٤	٤ر٤	٥ر٨	٠ر٧	٠ر٦
بناما	٤ر٨	١ر٨	٥ر٤	٢ر١٢	٢ر١١	٥ر٦
بيرو	١ر٦	٩ر٤	٥ر٣	٦ر٨	٥ر٧	٠ر٦
أرجواى(٣)	١ر٠	ـ٧ر٥	٠ر١	ـ٦ر٠	ـ٩ر٥	٠ر٢
فنزويلا	٤ر٥	٠ر٦	٥ر٥	٠ر٨	٧ر٦(٢)	٥ر٦

المصدر : UNIDO ، على اساس كتاب الامم المتحدة السنوى لاحصاءات الحسابات القومية ، ١٩٦٨ ، الجزء الثانى ـ كتاب الاحصاء السنوى ١٩٦٨ ـ

ECLA. Economic Survey of World Economic Survey Latin America

(١) تقديرى فيما عدا بالنسبة للأرجنتين .

(٢) رقم مؤقت .

(٣) كل من الناتج والانتاج التحويلى تقديرى .

تحقيق معدلات نمو فى الانتاج التحويلى اكثر مما تحقق بالنسبة للانتاج المحلى الاجمالى . والاستثناءان كانت جمهورية الدومينكان واورجواى .

ويوضح الجدول رقم (٩) هيكل الصناعة فى القطاعات التحويلية فى غالبية الدول الواردة فى الجدول رقم (٨) . ويوجد تشابه واسع فى هيكل الانتاج التحويلى فى كل من الأرجنتين والبرازيل ، اللتان هما اكبر دولتين صناعيتين فى امريكا الجنوبية . وفى كلتا الدولتين تمثل صناعات الاغذية والمشروبات والدخان حوالى ١/٤ اجمالى القيمة المضافة . واذا ما اضفنا المنسوجات الى هذه الصناعات الزراعية ، فتمثل هذه المجموعات الرئيسية ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى القيمة المضافة . وفى كلتا الدولتين مثلث الصناعات الكيماوية والبترولية حوالى ١٥٪ ، والمعادن الاساسية والمنتجات المعدنية والآلات ما يزيد قليلا على ٣٠٪ من الاجمالى . اما من

ناحية نسبة الانتاج التحويلى الى الانتاج المحلى الاجمالى ، فقد كانت تقريبا متشابهة فى كل من الدولتين ، حيث بلغت ٣١ ٪ فى الارجنتين ، و ٢٨٪ فى البرازيل .

وفى تحليل للمستوى الاقتصادى العام بالنسبة للنمو الضئيل للانتاج التحويلى فى كل من الارجنتين والبرازيل خلال عام ١٩٦٧ ، توصلت دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عن تلك السنة الى ان ذلك كان نتيجة للتضخم وعدم التوازن فى موازين المدفوعات . كذلك اشارت الدراسة الى انه فى كلا الدولتين « قد فقدت عملية احلال الواردات القوة الدافعة، كما ان انشاء صناعات تصديرية جديدة لم يعط بعد الحافز الذى كان مطلوبا من وراء احلال الواردات فى السنوات السابقة (١٢) . وقد شهد الاقتصاد البرازيلى فى عام ١٩٦٧ انكماشا فى صناعاته الدينامية الرئيسية مثل المعادن وتحويل المعادن وانتاج معدات النقل . وكان هناك جمود فى صناعة المعدات الكهربائية والكيماويات ، أما النمو فى صناعات السلع الاستهلاكية فقد وصف بانه كان متباطئا (١٣) . وفى عام ١٩٦٨ عاد الانتاج التحويلى فى البرازيل الى الزيادة الحادة حيث حقق معدل نمو قدره ١٢ ٪ . وقد تحققت زيادة جوهرية فى الانتاج فى صناعات معدات النقل والكيماويات والمعدات الكهربائية والصلب والمعادن . واذا ما قارنا مستويات الانتاج فى الارجنتين عام ١٩٦٧ بتلك الخاصة بالسنة السابقة ، يتبين لنا ان التغيرات كانت طفيفة بالنسبة لأغلب القطاعات . وكانت الاستثناءات قاصرة على الزيادات فى انتاج الحجارة والحمى والزجاج والفخار ، والتناقص فى انتاج المنسوجات والآلات الكهربائية (١٤) . وفى عام ١٩٦٨ زاد معدل نمو الانتاج التحويلى فى الأرجنتين الى ٨ ٪ . وكان ذلك اساسا نتيجة لزيادة الانشاءات العامة بنسبة ٤٠ ٪ ، وعمليات الانشاء الخاصة بنسبة ١١ ٪ ، وهو ما كان له اثر كبير على انتاج مواد البناء (١٥) .

اما فى المكسيك وفنزويلا ، وهما مجتمعتان تمثلان حوالى ١/٤ الانتاج الصناعى فى امريكا اللاتينية ، فقد كانت معدلات نمو الانتاج التحويلى عام ١٩٦٧ جديرة بالذكر : ٢ر٨٪ فى المكسيك و ٦ر٧٪ فى فنزويلا . وقد احتلت صناعات الاغذية والمشروبات والدخان المكان الرئيسى فى القطاع التحويلى المكسيكى ، وكان انتاجها يمثل ١/٢ الانتاج ، أما المنسوجات والكيماويات والبترول ، والمنتجات المعدنية ، والآلات فقد كانت تمثل ٩ر٩٪ ، ٤ر١٨٪ ، ٩ر١٣٪ على الترتيب من اجمالى الانتاج التحويلى . أما المجموعة الصناعية الرئيسية الأخرى فى فنزويلا فكانت صناعة المعادن الاساسية ، والتى كان انتاجها يمثل ١/٥ الانتاج التحويلى . وكان ترتيب شيلى هو الخامس ، وذلك من ناحية الانتاج التحويلى ، وكان انتاجها يمثل ٧٪ من اجمالى انتاج المنطقة . ومع ذلك فقد حققت شيلى معدلات نمو منخفضة فى الانتاج التحويلى عام ١٩٦٧ .

ومما هو جدير بالذكر الاداء الناجح للانتاج التحويلى فى دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى عام ١٩٦٧ . وقد حققت كل من الدول الخمس الاعضاء « كوستاريكا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هوندوراس ، نيكاراجوا » معدل نمو عام ١٩٦٧ يزيد على ٧٪ ، وزاد معدل النمو فى

---

(١٢) ECLA, Economic Survey of Latin America, 1967, (United Nations publication, Sales No. : E 68.II.G. 1). صفحة ٢٠٩

(١٣) المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١٤) المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١٥) ECLA, Economic Survey of Latin America, 1968, part two, (E/CN. 12/835/Add. 1) صفحة ٩١

٩ ـ التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الانتاج التحويلي ، حسب المجموعات الرئيسية للصناعة في بعض دول امريكا اللاتينية (١)

	أغذية ومشروبات ودخان ٢٠ — ٢٢	منسوجات ٢٣	ملابس وأحذية ٢٤	منتجات خشبية وأثاث ٢٥ — ٢٦	منتجات ورق ٢٧	طباعة ٢٨	جلود ٢٩	مطاط ٣٠	كيماويات وبترول ٣١ — ٣٢	منتجات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ — ٣٨	خلافه ٣٩
الأرجنتين	٢ر٢١	٥ر٧	١ر٣	٩ر١	١ر٧	٥ر٣	٩ر٢	٥ر١	٤ر١٧	٦ر٠	٢ر٤	٨ر٢٧	٧ر٦
بوليفيا	٤ر٢٣	٧ر٣	٣ر٢١	١ر٥	٧ر٢		٥ر٧	١ر١	٧ر١٣	٦ر٢		٣ر١٥	
البرازيل	٥ر٢٠	١ر١١	٣ر٣	٤ر٤	٨ر٢	٥ر٢	٨ر٠	٨ر١	٩ر١٤	٤ر٥	٥ر٣١	٠ر٣١	٥ر١
شيلي	٠ر٢١	٢ر١٢	٣ر٦	٢ر٧	٠ر٤	٣ر٦	١ر٠	٢ر٢	٩ر٩	٩ر٣	٠ر١٨	٨ر١٥	١ر٢
كولومبيا	٢ر٣١	١ر١٤	٦ر٦	٣ر٢	٢ر٧	٢ر٧	١ر٢	٣ر٢	١ر١٢	٦ر٠	٢ر٦	٥ر١٢	٨ر٢
كوستاريكا	٧ر٥٦	١ر٥	٣ر٦	٢ر٦	٩ر٠	٣ر٦	٩ر٠	٨ر٠	١ر٩	٢ر٥	—	٨ر٦	١ر١
الدومينكان	٧ر٧١	٣ر٦	٢ر٢	٩ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٧ر٠	١ر٤	١ر٥	١ر٥	—	٩ر٢	—
أكوادور	٢ر٤٠	٢ر١٠	١ر٧	١ر٤	٩ر٠	٣ر٩	٨ر٠	١ر٢	٨ر١٥	٦ر٢	١ر٠	٢ر٥	٤ر٣
السلفادور	٨ر٥١	٢ر٩	٣ر١٤	٢ر٢	٣ر١	١ر٨	٩ر٠	٩ر٠	٧ر٠	١ر٣	٢ر٠	٥ر٤	٨ر٢
جواتيمالا	٧ر٥٠	٧ر١٢	٦ر١٣	٥ر٠	٢ر١	١ر٦	١ر٠	٢ر١	٦ر٣	٤ر٥	—	٨ر٣	١ر١
هوندوراس	٨ر٤٨	١ر٢	٥ر١٣	٧ر٩	٦ر٠	١ر٣	٥ر١	٨ر٠	٤ر٦	٧ر٣	—	٨ر٥	٤ر٠
المكسيك	٦ر٣٢	٩ر٩	١ر٦	٦ر٢	٦ر٢	٧ر٢	٨ر٠	٢ر٢	٤ر١٨	٤ر٠	١ر٦	٩ر١٣	١ر٧
نيكاراجوا	٣ر٥٨	٥ر٥	٣ر١٥	٠ر٥	—	٩ر٠	٥ر٢	٢ر٠	٦ر٤	٣ر٦	—	٤ر١	٩ر٠
بناما	٥ر٥٤	—	٤ر٦	٢ر٨	٢ر٣	٠ر٦	٧ر٠	٤ر٠	٩ر٥	٨ر٥	٠ر٢	٦ر١٠	٤ر١
بيرو	٧ر٣٦	٩ر١٠	٠ر٤	٢ر٢	٨ر٢	٣ر٠	٥ر٠	٢ر١	٩ر٩	١ر٥	٩ر٩	٣ر١٤	٢ر٢
أورجواي	٧ر٢٩	٢ر١٨	٦ر٦	٠ر٢	٣ر٢	٦ر٢	١ر٧	٣ر٢	٥ر١٣	٩ر٤	٠ر٢	٣ر١٢	٠ر٢
فنزويلا	٠ر٢٤	٢ر٥	٦ر٢	٨ر٢	٥ر٠	٢ر٢	٥ر٠	٣ر٠	٥ر٢٣	٤ر٣	٠ر٤		٠ر٠

المصدر : UNIDO على اساس U.N., The Growth of World Industry ١٩٦٧ ، الجزء الاول ، اما البيانات الاساسية عن الانتاج الصناعي سنة ١٩٦٧ بالدولارات باسعار ١٩٦٣ فهي من اعداد المكتب الاحصائي للامم المتحدة .

(١) بيانات الارجنتين وشيلي والدومينكان والمكسيك واورجواي وفنزويلا عن عام ١٩٦٧ ، والباقي عن عام ١٩٦٣ .

١٠ ـ نمو الناتج المحلى الاجمالى والانتاج الصناعى التحويلى فى بعض الدول الافريقية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

(معدلات سنوية بنسب مئوية ، على أساس الأرقام القياسية)

	الناتج المحلى الإجمالى			إنتاج الصناعة التحويلية		
	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨
الجزائر	ـ ٦ر٠(١)	ـــ	ـــ	٣ر٤(٢)	ـــ	ـــ
زائيرى	ـ٥ر٠(٣، ٤)	ـ٠ر١	٠ر٨	٢ر١	ـــ	ـــ
اثيوبيا	٧ر٤	٧ر٤	٥ر٤	٧ر٩	٠ر١٦	٩ر١٤
غانا	٥ر٢	٦ر٢	٠ر٤	٠ر٥	٠ر١٣	١ر٢٢
ساحل العاج	٠ر٨	٦ر٦	٠ر١٠	٠ر١٥(٢)	ـــ	ـــ
كينيا	٥ر٣	٦ر٦	٠ر٤	٧ر٦(٢)	٦ر٣	٧ر٨
ليبيا	٢ر١٩	٤ر١٢	٠ر٤٠	٨ر٩(٥)	٣ر١٤	ـــ
المغرب	٢ر٣	٨ر٦	٠ر١٠	٦ر٣	٧ر٤	٥ر٤
نيجيريا	٥ر٤(٢)	ـــ	ـــ	٤ر٨(٢)	ـــ	ـــ
جنوب روديسيا	٧ر٣	٧ر٤	٠ر٤	٠ر٤(٦)	٦ر٥	٩ر٨
السودان	٥ر٤(٦)	٦ر٦	ـــ	١ر٩(٧)	ـــ	ـــ
تانزانيا	٣ر٤	٨ر١	٠ر٥	٦ر٥	٨ر٨	ـــ
تونس	٧ر٣	٩ر٢	٠ر٧	٦ر٥	٠ر٩	٧ر٢
مصر	٩ر٤(٧)	ـــ	ـــ	٦ر١١	ـــ	ـــ
أوغندا	٥ر٤	٠ر٤	٠ر٣	٣ر٧	ـــ	ـــ
زامبيا	٢ر٨	٧ر٤	ـــ	٤ر١٤(٣)	٠ر٢٨	٦ر٧

المصدر : UNIDO ، على اساس كتاب الامم المتحدة السنوى لاحصاءات الحسابات القومية ، ١٩٦٨ ، الجزء الثانى ـ كتاب الاحصاء السنوى ١٩٦٨ ـ ECA, A Survey of Economic Conditions in Africa ـ ١٩٦٧ البنك الدول للانشاء والتعمير ، تقارير الدول ـ Economic Data Book, Afrca, AID ـ

(١) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥

(٢) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦

(٣) ١٩٦١ ـ ١٩٦٧

(٤) الناتج المحلى الاجمالى

(٥) ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧

(٦) ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤

(٧) ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦

دولتين منهما عن ١١ ٪ ، اما المتوسط العام فكان ٩ ٪ . وترجع الطبية الدينامية للانتاج التحويلى لهذه الدول الى « الدفعة الناتجة عن توسع الاسواق ، والى الاستثمار المخطط فى الصناعات المتكاملة » (١٦) . وتبدو الانجازات اكثر اثارة للانتباه اذا ما اخذنا فى الحسبان هيكل الصناعات التحويلية بها . واحد السمات شديدة الوضوح هو التركيز الشديد على الاغذية والمشروبات والدخان ، وهى مجموعة صناعية رئيسية يمثل انتاجها اكثر من نصف الانتاج التحويلى فى اربع من تلك الدول الخمس .

---

(١٦) ص ٢١٠ ECLA, Economic Survey of Latin America

١١ ـ التوزيع النسبي للقيمة المضافة في التصنيع التحويلي ، حسب المجموعة الرئيسية الصناعية في بعض الدول الافريقية ، ١٩٦٣

ISIC	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠ – ٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	المنتجات الخشبية والأثاث ٢٥–٢٦	منتجات الورق ٢٧	الطباعة ٢٨	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١–٣٢	منجميات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥–٣٨	خلافه ٣٩
الجزائر	٦ر٣٤	٩ر٢	٦ر٥	٠ر٧	٦ر١	١ر٢	—	٣ر١	٥ر١٦	٦ر٩	٣ر٢	٠ر١٦	٥ر٠
زائير	٣ر٢٥	٤ر٨	٢ر٣	٤ر٢	—	—	—	٣ر٠	٥ر٤	٤ر٤	٨ر٤٨	٧ر٢	٧ر٢
غانا	٤ر٢٦	٣ر٧	٦ر٩	٩ر٢٧	٧ر٠	١ر٤	٣ر٠	٧ر٠	٩ر١٠	١ر٦	٣ر٠	٨ر٢	٢ر٠
ساحل العاج	٣ر٢٤	١ر١٣	٦ر٠	١ر١٥	—	—	—	١ر٠	٤ر١٢	٣ر٥	—	٥ر٢٦	—
كينيا	٨ر٣١	٤ر٣	٨ر٤	٠ر٥	٣ر٢	٦ر٢	٥ر٠	٥ر٠	٨ر٥	٥ر٠	—	٩ر٣٠	١ر١
ليبيا	٥ر٣٦	٧ر٥	٩ر٠	٨ر٤	—	٣ر١	—	—	٣ر١	٨ر٠	—	٥ر٢٦	—
المغرب	٢ر٣٢	٤ر١١	٣ر٦	٦ر٣	٨ر٢	٢ر٢	١ر٣	١ر٧	١ر١٤	٧ر٤	٦ر١	٨ر١٦	١ر٣
نيجيريا	٨ر٣١	١ر١٢	٠ر٢	٥ر٧	٣ر٠	٦ر٢	٩ر٠	١ر٤	٧ر١٣	٢ر٧	٧ر٠	١ر١٤	٢ر٠
جنوب روديسيا	٣ر٢٤	٢ر٦	١ر٨	٢ر٤	٨ر٢	٧ر٥	—	٣ر٢	٨ر٥	٤ر٣	٤ر٧	٢٢ر٥	—
تانزانيا	٩ر٢١	٤ر٦٢	٤ر٢	٢ر٤	—	١ر٩	٦ر٠	١ر٠	٩ر٠	٣ر٠	—	٤ر٩	٤ر٠
تونس	٤ر٥٦	٦ر٨	٩ر٣	٧ر٤	٩ر٠	٥ر١	٤ر٤	١ر٣	٣ر٢	٨ر٢	٧ر٥	٧ر٥	٤ر٠
مصر	٤ر٢٣	٧ر٢١	١ر٣	٤ر٣	٥ر٣	٢ر٠	٦ر٠	٤ر١	١٢ر٩	١ر٢	٣ر٢	١٧ر٥	٢ر٥
أوغندا	٦ر٤٨	٨ر٢٥	٨ر٢٥	٠ر٤	—	٢ر٣	—	١ر٧	٣ر٢	٤ر٩	١٠ر٣	١٠ر٣	—
زامبيا	٨ر٤٠	٣ر٣	٣ر٣	٥ر٦	٨ر٤	٨ر٤	—	٢ر٧	—	١٢ر٥	٢٥ر٦	٢٥ر٦	—

المصدر: UNIDO ، على اساس U.N. The Growth of world Industry ١٩٦٧ ، الجزء الاول .

افريقيا

لا تتوافر بيانات اقليمية شاملة عن نمط نمو الانتاج حسب المجموعات الاقتصادية الرئيسية فى افريقيا . وطبقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا فقد زاد الانتاج التحويلى بمعدل سنوى قدره ٣ر٧٪ وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ ، وتراوح بين ٤ ، ٥٪ عام ١٩٦٧ كما هو موضح فى الجدول رقم (١) . وقد شابهت التجربة الافريقيه عام ١٩٦٧ تجارب الاقاليم النامية الاخرى . ويوضح الجدول رقم (١٠) نمو الانتاج المحلى الاجمالى والانتاج التحويلى فى بعض الدول الافريقية . وتقدر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان حوالى ٦٠٪ من الانشطة الصناعية فى افريقيا تتركز فى خمس دول : الجزائر ، جمهورية الكونجو الديموقراطية ، جنوب روديسيا ، نيجيريا ، وجمهورية مصر العربية (١٧) . وكانت هناك معوقات واضحة فى طريق تطور الانشطة التحويلية عام ١٩٦٧ فى بعض تلك الدول . ومع ذلك فالبيانات الخاصة بنمو الانتاج التحويلى عام ١٩٦٧ ليست متوافرة الا بالنسبة لتسع من الستعشرة دولة الواردة فى الجدول رقم (١٠) . وقد كان هناك تباين واسع فى عام ١٩٦٧ فى دول عديدة ، وعلى الاخص الحبشة وغانا وليبيا وزامبيا ، حيث كان النمو اعلى بكثير من المتوسط الذى حققته تلك الدول خلال السبع سنوات الاولى من الستينات .

وقد حققت دول افريقية عديدة معدل نمو مرتفع فى الانتاج خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ ، وعلى الاخص ساحل العاج ، جمهورية مصر العربية ، زامبيا . وعادة ما يكون القطاع التحويلى فى الدول الافريقية أصغر بكثير منه فى دول آسيا وامريكا اللاتينية ، وهو ما يرجع لسببين : السبب الاول هو ان اغلب الدول الافريقية تقل حجما عن الدول فى القارات الاخرى . والسبب الثانى هو ان الانتاج التحويلى بالنسبة الى الانتاج المحلى الاجمالى اقل فى الدول الافريقية منه فى الدول النامية الاخرى فى آسيا وامريكا اللاتينية (١٨) . ويوضح الجدول رقم (١١) احدث بيانات متاحة عن هيكل الصناعة داخل القطاع التحويلى فى الدول الافريقية . والانطباع العام هو انه لا يوجد فارق جوهرى بينه وبين نظيره فى الدول المقارنة فى آسيا وامريكا اللاتينية . واهم سمة تتضح لنا هو التركيز على صناعات النسيج والاغذية والمشروبات والدخان . ومع ذلك نجد ان التشابه الظاهرى عام ١٩٦٣ كان يخفى وراءه بعض الاختلافات الهامة : فقد كانت نسبة الانشطة الحرفية واليدوية فى افريقيا بالنسبة الى اجمالى الصناعة اكبر مما هو عليه الحال فى القارات الاخرى ، وهو ما يرجع الى اسباب تاريخية . ويتأثر الطلب على مثل هذه المنتجات الى حد كبير بالتقاليد ، ولذلك فلم يكن هناك توقع بان يتوسع هذا النشاط بسرعة . وتميز احد التصنيفات للأنشطة التحويلية الحديثة صناعات احلال الواردات عن تلك التى تقوم بتشغيل المنتجات الزراعية والمنجمين بغرض تصديرها . وتوفر الصناعات الاخيرة فرصا كبيرة للتنمية الصناعية ، ولكن عدد الدول القادرة على دخول هذا المجال محدود لتوافر الموارد . وقد اتجهت محاولات التصنيع فى افريقيا الى سلوك طريق تطوير صناعات الاحلال محل الواردات ، وفرض حماية كبيرة عليها ازاء المنافسة الأجنبية . وعلى الرغم من الحماية ، فلم تحقق محاولات تطوير بدائل للواردات غير نجاح محدود ، وكانت السلع المصنعة محليا غير قادرة فى معظم الاحوال على منافسة الواردات سواء من ناحية الجودة او السعر . وقد ساعدت كل هذه العوامل على تقييد التطور الصناعى فى المنطقة .

---

(١٧) البيانات الاحصائية الواردة عن افريقيا فى هذا القسم مأخوذة اساسا من :
ECA, A Survey of Economic Conditions in Africa 1967 (E/CN. 14/466), Economic Conditions in Africa in Recent Years (E/CN. 14/425).

(١٨) بالنسبة لمجموعات الدول الموضحة فى الجداول رقم ٧ ، ٩ ، ١١ يبلغ متوسط الانتاج التحويلى فقط ١٤ ٪ (المجموعة الآسيوية) ، ١٨ ٪ (مجموعة امريكا اللاتينية) ، ١٠ ٪ (المجموعة الافريقية) .

اسهام نمو الانتاج التحويلى فى النمو الاقتصادى العام

سنحاول فى هذا القسم ان نستعرض النمو فى الانتاج التحويلى من ناحية علاقته بالنمو الاقتصادى العام فى الدول النامية . ومع ذلك فقصور البيانات المتاحة عن اغلب هذه الدول ، يجعل الامر صعبا بل ومستحيلا فى بعض الاحيان . وعلى سبيل المثال فانه لامر بالغ الصعوبة ان نحاول قياس الاثر الكمى للانتاج التحويلى على القطاعات الاخرى وذلك على اساس مضاعفات الدخل والعمالة ، ويزداد الامر صعوبة اذا ما حاولنا تقدير الاثر النوعى للانتاج التحويلى على الاقتصاد كله .

وسنحاول هنا ان نوزع نمو الانتاج المحلى الاجمالى فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية وذلك بافتراض ان اسهام قطاع ما فى النمو الاقتصادى الكلى يساوى تماما زيادة الانتاج فى هذا القطاع . ومثل هذا الافتراض لا ياخذ فى الحسبان اثر تكوين الدخل نتيجة لزيادة الانتاج التحويلى ، ولا لعبء هذه الزيادة على القطاعات الاقتصادية الاخرى عن طريق معاملات المدخلات والمخرجات . ومع ذلك فهذا التقدير يعتبر ذا فائدة حيث انه يوضح اى القطاعات الاقتصادية تتميز بالدينامية كما انه يقدم بعض المعلومات عن التغيرات فى الهيكل الاقتصادى .

ويوضح الجدول رقم (١٢) النسب المئوية لاسهام القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الانتاج المحلى الاجمالى وفى نمو الانتاج المحلى الاجمالى، وذلك حسب المناطق والمجموعات الاقتصادية(١٩) واذا ما نظرنا اولا الى العالم ككل ، مستبعدا منه الدول المخططة مركزيا ، نجد ان اسهام القطاع التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى قد بلغ ٣٣ر٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ ، و ٢٩ر٧ ٪ خلال عقد الخمسينات . وكان الانتاج التحويلى هو القطاع الذى حقق اكبر اسهام فى النمو العام للانتاج المحلى الاجمالى . وينطبق ذلك ايضا على اسهام الانتاج التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى دول السوق الحر . ففى الخمسينات بلغت نسبة الاسهام ٢٢ر٢ ٪ وفى الستينات زادت النسبة الى ٣٥ر٥ ٪ . وعلى النقيض من ذلك كان اسهام الانتاج التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى للدول النامية ٢٥ ٪ خلال الخمسينات ، وتراجعت هذه النسبة الى ٢٣ر٣ ٪ خلال الستينات . وكان اهم الاختلافات فيما بين دول السوق الحر والدول النامية يتمثل فى حجم اسهام القطاع الزراعى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى . وقد بلغت نسبة اسهام القطاع الزراعى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى دول السوق الحر ٩ر٢ ٪ فقط وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ . وكان الرقم المناظر فى الدول النامية ١٨ ٪ . وكانت الاهمية النسبية لاسهام الزراعة فى النمو متناقصة فى دول السوق الحر ، بينما كانت الاهمية النسبية للقطاعات الاخرى ، وعلى الاخص قطاع تجارة الجملة والتجزئة متزايدة .

وتظهر الارقام الخاصة بالمناطق الثلاث النامية الطبيعة الدينامية النسبية للانتاج التحويلى فى اقتصادياتها . وكانت نسبة اسهام الانتاج التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى اعلى ما تكون فى امريكا اللاتينية ، وهو الاقليم الذى حقق ايضا اعلى معدلات نمو للانتاج المحلى الاجمالى فى الخمسينات وخلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ . وفى كلتا الفترتين حقق الانتاج التحويلى ما يزيد قليلا على ٢٨ ٪ من نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى اقليم امريكا اللاتينية . وقد

---

(١٩) اذا كانت معدلات نمو الانتاج المحلى الاجمالى والانتاج التحويلى هى ٥ ، ١٠ ٪ على الترتيب ، وكان الانتاج التحويلى يمثل ١/٤ الانتاج المحلى الاجمالى ، فنصيب نسبة اسهام الانتاج التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى على اساس (١/٤) (١٠) (١٠٠) (٥) أو ٥٠ ٪ .

حقق الانتاج التحويلى اقل اسهام له فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى افريقيا ، ولكن نسبة الاسهام هنا زادت بشكل واضح فيما بين الفترتين . وفى الواقع هناك من الدلائل ما يشير الى ان الانتاج التحويلى كان فى طريقه ليصبح أكثر القطاعات الاقتصادية دينامية . ففى خلال عقد الخمسينات بلغت نسب الاسهام فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى ٥ر٣٣٪ للزراعة و ٥ر١١٪ للانتاج التحويلى ، ولكن خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ تراجعت النسبة الخاصة بالزراعة الى ٣ر١٨٪ وفى نفس الوقت قفزت النسبة الخاصة بالانتاج التحويلى الى ٨ر١٧٪ . اما فى آسيا فلم يطرأ تغيير يذكر على نسبة اسهام الانتاج التحويلى فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى فى كلتا الفترتين ، حيث بقيت ما بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ . ومع ذلك فقد تراجعت نسبة اسهام الزراعة بطريقة ملحوظة وذلك من ٨ر٣٥٪ فى الخمسينات الى ٣ر٢١٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ . وعلى الرغم من أن القطاع الزراعى فى آسيا كان يمثل ٦ر٤٣٪ ، والقطاع التحويلى ٦ر١٤٪ من الانتاج المحلى الاجمالى خلال عام ١٩٦٣ ، الا ان كلا القطاعين قد حققا تقريبا نسبا متساوية فى درجة الاسهام فى نمو الانتاج المحلى الاجمالى خلال الستينات .

النمو فى المجموعات الصناعية الرئيسية

يوضح الجدول رقم (١٣) معدلات النمو السنوية المتوسطة فى الستينات بالنسبة للمجموعات الصناعية الرئيسية فى القطاع التحويلى . وتبين الارقام ان الانتاج التحويلى الثقيل فى الدول النامية قد نما بسرعة اكبر مما تحقق فى الانتاج التحويلى الخفيف فى الستينات . ومع ذلك فقد تناقصت معدلات النمو فى كل من الانتاج التحويلى الثقيل والخفيف وذلك بالنسبة لما كان عليه المعدل فى منتصف الستينات واصبحا متساويين تقريبا . وكان التناقص فى عام ١٩٦٧ فى الانتاج التحويلى الثقيل أوضح ما يكون بالنسبة للورق ومنتجات الورق ، المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والآلات . وقد حققت كل هذه المجموعات الصناعية تقدما ملحوظا فى عام ١٩٦٨ ووصل معدل نمو الانتاج التحويلى الثقيل ككل ٤ر١١٪ فى تلك السنة .

وفى آسيا كان الناقص النسبى فى معدل النمو عام ١٩٦٧ متساويا بالنسبة لكل من الانتاج التحويلى الثقيل والخفيف . وكان التناقص أوضح ما يكون بالنسبة للأغذية والمشروبات والدخان والمنتجات المعدنية والآلات . وقد حقق الانتاج التحويلى الخفيف فى امريكا اللاتينية نموه العادى فى عام ١٩٦٧ ـ ما يزيد قليلا على ٤٪ ، ويبدو ان التناقص فى تلك السنة كان قاصرا على الانتاج التحويلى الثقيل .

وكانت معدلات النمو المتوسطة فى دول السوق الحر فى منتصف الستينات ٨ر٤٪ للانتاج التحويلى الخفيف و ٤ر٧٪ للانتاج التحويلى الثقيل . وقد كان اكبر تناقص نسبى عام ١٩٦٧ هو ما حدث بالنسبة للانتاج التحويلى الخفيف ، حيث لم يزد معدل النمو عن ١ر١٪ . ومع ذلك فقد تناقص ايضا النمو فى الانتاج التحويلى الثقيل حيث وصل الى ٨ر٢٪ . وقد تناقص الانتاج فى ست مجموعات رئيسية عام ١٩٦٧ ، وخمس من هؤلاء يجرى تصنيفها كانتاج تحويلى خفيف ، وهى المنسوجات والملابس والاحذية ، والمنتجات الخشبية والأثاث ، والجلد والمطاط . ويبدو ان الخلاصة الحتمية لذلك ان الصناعات الاستهلاكية قد تحملت العبء الاكبر للتباطؤ الاقتصادى فى دول السوق الحر عام ١٩٦٧ . وقد اظهرت كل المجموعات الرئيسية تقدما ملحوظا فى عام ١٩٦٨

١٢ ـ أسهام القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي نموه (أ) ، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧ (ب)

ISIC	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة ٠	الإنتاج التحويلي ٢-٣	التشييد ٤	النقل والمواصلات ٧	تجارة الجملة والتجزئة ٦١
	١٩٥٠ - ١٩٦٠					
ـ العالم بدون الدول المخططة مركزيا :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	١٢ر١	٢٧ر٥	٥ر٣	٦ر٨	١٤ر٥
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٣ر٩	٢ر٦	٤ر٢	٤ر٥	٣ر٨	٤ر١
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	٨ر٠	٢٩ر٧	٦ر٢	٦ر٧	١٥ر١
ـ دول السوق الحر :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	٨ر٠	٢٩ر٧	٦ر٥	٧ر٠	١٤ر٥
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٣ر٧	١ر٩	٤ر٠	٤ر٤	٣ر٦	٤ر٠
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	٤ر١	٣٢ر٢	٦ر٨	٦ر٨	٥ر٧
ـ الدول النامية ، إجمالي :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	٣٣ر٣	١٦ر٧	٣ر٥	٥ر٩	١٤ر٢
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٤ر٦	٣ر٤	٦ر٩	٥ر٨	٥ر٥	٤ر٥
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	٢٤ر٦	٢٥ر٠	٤ر٣	٧ر٠	١٣ر٥
ـ الدول النامية ، أفريقيا :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	٤٣ر٦	٨ر٠	٤ر٧	٥ر٤	١٣ر٦
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٤ر٨	٣ر٧	٦ر٩	٥ر٩	٧ر١	٤ر٠
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	٣٣ر٥	١١ر٥	٥ر٨	٦ر٧	١١ر٥
ـ الدول النامية ، أمريكا اللاتينية:						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	٢١ر٥	٢١ر٣	٣ر٨	٦ر٢	٦ر٩
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٥ر١	٣ر٧	٦ر٨	٥ر١	٤ر٨	٥ر٣
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	١٥ر٧	٢٨ر٤	٣ر٧	٥ر٩	٧ر١
ـ الدول النامية ، آسيا:						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٨	١٠٠ر٠	٤٤ر٧	١٣ر٨	٢ر٧	٤ر٥	١١ر٨
معدل النمو المتوسط ١٩٥٠-١٩٦٠	٤ر٠	٣ر٢	٦ر٧	٦ر٣	٥ر٥	٣ر٥
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥٠-١٩٦٠	١٠٠ر٠	٣٥ر٨	٢٣ر٠	٤ر٣	٧ر٥	١٠ر٣

	١٩٦٠ – ١٩٦٧					
– العالم بدون الدول المخططة مركزيا :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	١١ر٠	٢٧ر٦	٥ر٤	٧ر٦	١٤ر٤
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٥ر٠	٣ر٢	١ر٦	٧ر٤	٧ر٥	٥ر٥
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	٥ر٠	٣٣ر٦	٥ر٠	٧ر٦	١٦ر٠
– دول السوق الحر :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	٦ر٧	٢٩ر٧	٥ر٧	٦ر٩	١٤ر٦
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٥ر١	٢ر٢	٦ر١	٤ر٥	٥ر٨	٥ر٥
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	٢ر٩	٣٥ر٥	٥ر١	٧ر٨	١٥ر٧
– الدول النامية ، إجمالي :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	٣٣ر٢	١٧ر٠	٣ر٧	٥ر٥	١٣ر٩
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٤ر٦	٢ر٥	٦ر٣	٥ر٩	٥ر٥	٥ر٣
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	١٨ر٠	٢٣ر٣	٤ر٨	٦ر٥	١٦ر١
– الدول النامية ، أفريقيا :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	٤٠ر٤	٩ر٧	٤ر٧	٥ر٢	١٤ر٣
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٤ر٠	١ر٨	٧ر٣	٤ر٦	٥ر٤	٤ر٢
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	١٨ر٣	١٧ر٨	٥ر٣	٧ر٠	١٥ر٠
– الدول النامية ، أمريكا اللاتينية :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	٢١ر١	٢٣ر٣	٣ر٣	٦ر٤	١٦ر٣
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٤ر٨	٣ر٦	٥ر٩	٥ر٣	٤ر٥	٥ر٢
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	١٥ر٨	٢٨ر٥	٣ر٥	٦ر٠	١٧ر٧
– الدول النامية ، آسيا :						
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٣	١٠٠ر٠	٤٣ر٦	١٤ر٦	٣ر٩	٤ر٩	١٢ر٤
معدل النمو المتوسط ١٩٦٠–١٩٦٧	٤ر٥	٢ر٢	٦ر٩	٦ر٩	٦ر٦	٥ر٦
الإسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٠–٦٧	١٠٠ر٠	٢١ر٣	٢٢ر٤	٦ر٠	٧ر١	١٥ر٣

المصدر UNIDO ، على أساس كتاب الأمم المتحدة السنوي في احصاءات الصناعات التحويلية ، ١٩٦٨ ، الجزء الثاني ، أما البيانات الأخرى فمقتبسة من الكتب الاحصائي للأمم المتحدة .

(١) انظر الهامش رقم ١٩ بخصوص طريقة حساب الاسهام القطاعي في نمو الناتج المحلي الاجمالي .

١٢ ـ نمو المجموعات الرئيسية للصناعة ، حسب التقسيم والمجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ (١)

(المعدلات السنوية المركبة ، نسب مئوية على اساس الارقام القياسية للانتاج)

ISIC	إجمالي الصناعة التحويلية ٢ – ٣	الصناعة التحويلية الخفيفة ٢٠ – ٢٦ ، ٢٨ – ٣٠ ، ٣٩	الصناعة التحويلية الثقيلة ٢٧ ، ٣١ – ٣٨	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠ – ٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	المنتجات الخشبية والأثاث ٢٥ – ٢٩	منتجات الورق ٢٧	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١ – ٣٢	منتجات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ – ٣٨
الدول النامية :														
إجمالي الستينات	٦ر٤	٥ر٣	٧ر٨	٥ر٠	٤ر٢	٧ر٥	٨ر٥	٨ر٤	٢ر٥	١ر٦	٧ر٦	٧ر٢	٨ر٠	١ر٨
١٩٦٧	٦ر٣	٦ر٢	٣ر٥	٣ر٠	٣ر٧	٥ر٨	٦ر٣	٣ر٩	٤ر٢	٥ر١	٥ر٢	٦ر٩	٥ر٠	١ر٩
١٩٦٨	٦ر٧	٨ر٤	١١ر٤	٣ر٩	٦ر١	٣ر٢	٩ر٤	١٠ر٣	٧ر١	٨ر٦	١٣ر١	٥ر٦	١٠ر٤	١٢ر٠
١٩٦٩	٧ر٢	١ر٦	٩ر٥	٨ر٦	٤ر٧	١ر٢	٧ر٥	٧ر٠	...	...	٦ر٠	٩ر٢	٣ر٥	٩ر٩
الدول النامية : أمريكا اللاتينية :														
الستينات	٥ر٣	٤ر٣	٦ر٥	٤ر٦	٣ر٠	٤ر٩	٣ر٠	٨ر٠	١ر٦	٧ر٤	٧ر٤	٥ر٥	٧ر٥	٥ر٥
١٩٦٧	٣ر٧	٤ر٢	٣ر٢	٥ر٠	٣ر٨	٣ر٣	٨ر٤	٤ر٨	٣ر٨	١ر٨	٤ر٤	٦ر٢	٠ر٤	٢ر٢
١٩٦٨	٢ر٧	٣ر٨	٩ر١٠	٢ر٨	٤ر٥	٣ر٨	٦ر٥	٩ر٦	٧ر٧	٩ر١	١٣ر٧	٨ر٥	١٢ر٣	٨ر٩
١٩٦٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٤ر٧ (٢)	٧(١٨)(٣)	...
الدول النامية : آسيا :														
الستينات	٤ر٧	٠ر٦	٨ر٩	١ر٥	٨ر٤	١ر١١	٨ر١٣	٨ر٣	٥ر٤	٢ر٥	٧ر٠	٨ر٨	٦ر١٠	٩ر١٢
١٩٦٧	٣ر٨	٣ر٢	٤ر٩	١ر٠	٣ر٧	٨ر٨	٥ر٨	٤ر١	٥ر٥	٧ر٧	٩ر١	٨ر٦	٣ر٦	٨ر٠
١٩٦٨	١ر٨	٥ر٥	١٢ر٠	٥ر١	٦ر٩	٠ر٧	١٢ر٠	٩ر٧	٣ر٥	٨ر٠	١٢ر٨	١ر٥	٧ر٦	١٦ر٣
١٩٦٩	٤ر٩	٠ر٩	٩ر٦	٨ر١٥	٣ر٩	...	...	٧ر٧	...	...	٧ر٦	١٢ر٧	٩ر٩	٩ر٦

دول السوق الحر :														
الستينات	٥ر٦	٨ر٤	٤ر٧	٠ر٤	٧ر٣	٢ر٤	٠ر٥	١ر٦	١ر٦	٧ر٦	٠ر٩	٠ر٦	٣ر٦	٥ر٧
١٩٦٧	٣ر٢	١ر١	٨ر٢	٩ر٢	١ر٢-	٢ر٤-	٥ر٠-	٣ر٢-	٥ر٤-	٣ر٠-	٦ر٦	١ر٣	٠ر٦-	٤ر٢
١٩٦٨	٦ر٦	٧ر٤	٧ر٦	٥ر٢	٤ر٦	٩ر٢	٦ر٧	٥ر٦	٩ر٤	٤ر١٢	٥ر١٠	٦ر٣	٥ر٧	٩ر٦
١٩٦٩	٤ر٧	٨ر٤	٧ر٧	٤ر٣	٩ر٥	٩ر٠	٦ر٥	٩ر٠	...	...	٩ر٧	٦ر٢	٨ر٩	٧ر٧
العالم بدون الدول المخططةمركزيا :														
الستينات	٤ر٦	٨ر٤	٥ر٧	٢ر٤	٨ر٣	٥ر٤	٥ر٣	٦ر٣	٧ر١	٦ر٦	٨ر٩	٦ر٢	٤ر٦	٥ر٧
١٩٦٧	٢ر٣	٥ر١	٨ر٢	٩ر٢	٠ر١-	٥ر١-	١ر٠	٤ر٢-	٣ر٠-	٥ر٠	٦ر٥	٠ر٢	٥ر٠-	٤ر٢
١٩٦٨	٧ر٦	٧ر٦	٩ر٧	٨ر٢	٤ر٦	٢ر٩	٦ر٩	٦ر٧	٥ر٤	٨ر١١	٨ر١٠	٤ر٦	٧ر٧	١ر٧
١٩٦٩	٦ر٦	٨ر٤	٥ر٨	١ر٤	٨ر٥	٧ر١	٥ر٥	٨ر٢	...	...	٩ر٧	٩ر٦	٨ر٩	٧ر٧
الدول المخططة مركزيا:														
الستينات	٣ر٨	٧ر٤	٦ر١٠	١ر٦	٥ر٤	٠ر٤	٩ر٥	٥ر٧	٥ر٤	٧ر٩	٨ر١٢	٩ر٨	٠ر٨	١ر١١
١٩٦٧	٩ر٩	٨ر٧	٠ر١١	٧ر٦	٧ر٨	٤ر١١	٨ر٣	٨ر٨	٧ر٤	٣ر١٠	٢ر١٢	٢ر٩	٦ر٧	٨ر١١
١٩٦٨	٨ر٨	٨ر٥	٣ر١١	٥ر٥	٨ر٥	٩ر٩	٦ر٨	٧ر٨	٦ر٨	٧ر٧	٠ر١١	٧ر٣	٧ر٩	٣ر١١
١٩٦٩	٧ر٢	٨ر١	٦ر٩	٥ر٤	٠ر٤	٩ر٩	٦ر٥	٩ر٤	...	...	٨ر٧	٣ر٩	٥ر٢	١ر١٢

المصدر : UNIDO ، على اساس كتاب الاحصاء السنوى للامم المتحدة والنشرة الاحصائية الشهرية .

(١) امام الستينات معدلات النمو السنوية المتوسطة فيما بين متوسط الانتاج خلال الفترة ١٩٦٠ ١٩٦٢ ومتوسط الانتاج خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ . وتذكر بعض تقديراته عام ١٩٦٩ الى مقارنة الست او التسع اشهر الاولى بالفترة المناظرة من عام ١٩٦٨ .

(٢) مؤقت ، تسعة اشهر .

(٣) مؤقت ، ستة اشهر .

١٤ ـ اسهام القطاعات الرئيسية الصناعة فى تكوين الانتاج الصناعى التحويلى عام ١٩٦٠ ، وفى نمو الانتاج الصناعى التحويلى من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ ، فى بعض الدول النامية (فى النسبة)

ISIC	إجمالى الصناعة التحويلية ٣ ـ ٣	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠ ـ ٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	المنتجات الخشبية والأثاث ٢٥ ـ ٢٦	منتجات الورق ٢٧	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١ ـ ٣٢	منجميات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ ـ ٣٨
الأرجنتين												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	١٨ر٤	٩ر٢	٣ر٨	٢ر١	١ر٥	٣ر٩	١ر١	١٤ر٢	٤ر٤	٣ر٢	٢٨ر٢
متوسط معدل النمو	٢ر٧	٤ر٢	— ١ر٠	— ١ر٠	٠ر٧	٤ر١	— ١ر٠	٦ر٢	٣ر١	٤ر٦	٦ر١	١ر٩
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	٢٨ر٩	— ٣ر٣	— ١ر٥	٠ر٤	٢ر٢	— ١ر٥	٢ر٦	٢٧ر٠	٧ر٤	٧ر٠	١٩ر٣
البرازيل												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	٢٠ر٦	١٣ر٠	٣ر٦	٤ر٣	٢ر٨	١ر٠	١ر٩	١٠ر٩	٥ر٦	٩ر٢	٢١ر٦
متوسط معدل النمو	٤ر٧	٣ر٣	—١ر٤	٣ر٠	١ر٠	٦ر٠	٠ر٨	٧ر٧	١٠ر٢	٤ر٣	٥ر٢	٧ر٤
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	١٤ر٥	—٣ر٨	٢ر٣	٠ر٩	٣ر٦	٠ر٢	٣ر٢	٢٣ر٦	٢ر٨	١٠ر٢	٣٤ر٠
شيلى												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	٢٢ر٤	١١ر٠	٤ر٦	٣ر١	٣ر٧	١ر٣	٢ر٢	١٠ر٨	٤ر٤	١٥ر٦	١٤ر٧
متوسط معدل النمو	٥ر٩	٧ر٤	٧ر٣	٣ر٩	٤ر١	٧ر١	٢ر١	٠ر٦	٤ر٥	٤ر١	٧ر٩	٦ر٨
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	١٨ر٣	١٣ر٨	٣ر١	٢ر١	٥ر٤	٠ر٤	٢ر٣	٨ر٣	٣ر١	٢١ر٣	١٧ر٣
الصين (تايوان)												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	٣٧ر٥	١٠ر٠	١٩ر٦	٣ر٠	٢ر٢	٠ر٣	٠ر٥	٧ر٨	٤ر٩	٢ر٧	٧ر١
متوسط معدل النمو	١٠ر٩	٥ر١	١١ر٤	—	٢٤ر٥	١١ر٤	٠ر٠	٢٥ر٨	٢٢ر٠	١٢ر٩	١٣ر٣	٢٣ر٧
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	١٧ر٥	١٠ر٥	—	٦ر٨	٢ر٣	٠ر٠	١ر٢	١٧ر٥	٥ر٨	٣ر٣	١٥ر٤
كولومبيا												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	٣٣ر١	١٤ر٢	٦ر١	٢ر٨	٢ر٢	١ر١	٣ر٣	١٢ر٧	٥ر٩	٢ر٥	١٠ر٧
متوسط معدل النمو	٥ر١	٥ر٥	٣ر٢	٦ر٤	—٠ر٧	١٠ر٩	٦ر٠	٢ر٦	٥ر٠	٣ر٧	٣ر٤	٧ر٩
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	٣٥ر٧	٨ر٨	٧ر٦	—٠ر٤	٤ر٧	١ر٤	١ر٨	١٢ر٥	٤ر٣	١ر٨	١٦ر٧
الفوسفنكان												
توزيع الناتج	١٠٠ر٠	٧٥ر٤	٣ر٩	١ر٣	٢ر٣	١ر٥	٠ر٧	٠ر٧	٤ر٦	٣ر٩	—	٢ر٣
متوسط معدل النمو	٢ر٥	١ر٥	٣ر٢	٠ر٠	٤ر٢	١٧ر٠	٠ر٠	١٠ر٤	٨ر٣	٨ر٣	—	١٠ر٤
الإسهام فى النمو	١٠٠ر٠	٣٦ر٢	٤ر٨	٠ر٠	٤ر٠	١٠ر٤	٠ر٠	٣ر٢	١٥ر١	١٢ر٨	—	٩ر٦

الهند												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٣ر٢٢	٧ر١٧	٨ر٦	٥ر٦	٠ر١	٣ر١	٣ر١	٠ر٦	٢ر٤	٠ر٩	٤ر١٥
متوسط معدل النمو	٦ر٦	٠ر٢	٣ر٢	١ر١٠	٢ر٨	٣ر٨	٣ر٢	٧ر٢	٨ر١٠	٤ر٨	٨ر٠	١٠ر٠
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٨ر٦	٢ر٦	٥ر١٠	٠ر٨	٢ر١	٥ر٠	٤ر١	٨ر٩	٣ر٠	٩ر١٠	٣ر٢٣
كوريا												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٢ر٣٠	١ر٢٣	٩ر٤	٦ر٤	٤ر٢	١ر٤	٤ر٢	٦ر٧	١ر٤	٣ر٤	٠ر٩
متوسط معدل النمو	٧ر١٢	٤ر٨	٨ر١١	٧ر١٤	٩ر٩	٦ر١٣	٩ر٦	٤ر٥	٦ر٢٠	٤ر١٩	٤ر٩	٣ر١٨
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٠ر٢٠	٥ر٢١	٧ر٥	٣ر٦	٢ر٦	٨ر٠	١ر٠	٤ر١٢	٦ر٣	١ر٣	٠ر١٣
المكسيك												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٧ر٢١	٢ر٧	٦ر٤	٤ر٢	١ر٢	٦ر٠	٩ر١	٠ر١٦	١ر٦	٣ر١٥	٩ر١٦
متوسط معدل النمو	٢ر٨	١ر٧	٢ر٧	٤ر٧	٨ر٢	٠ر٩	...	٧ر١٠	٧ر٨	٤ر٨	١ر٨	٤ر١٠
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٨ر١٨	٣ر٦	١ر٤	٩ر٠	٣ر٢	...	٤ر٢	٠ر١٧	٢ر٦	١ر١٥	٥ر٢١
الباكستان												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٤ر٢٥	٦ر٤٤	...	...	٤ر١	٦ر٥	٤ر٠	٣ر١٤	٨ر٥	٥ر٢	...
متوسط معدل النمو	٤ر٩	٠ر١٤	٩ر١٣	...	...	٠ر٦	٤ر١٠	٤ر١٠	٨ر١٤	٤ر٩	٨ر١	...
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٩ر٣٧	٥ر١٨	...	...	٩ر٠	٢ر٦	٤ر٠	٦ر٢٢	٩ر٥	٥ر٠	...
بيرو												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٩ر٣٧	٧ر١٣	٤ر٣	١ر٨	٦ر٢	٨ر٠	١ر٣	٥ر٧	١ر٤	٠ر١٦	٠ر٧
متوسط معدل النمو	٦ر٨	٦ر٧	٧ر٤	٤ر١٠	٥ر١١	٦ر٩	١ر٠	٧ر٠	٥ر١٢	٤ر١١	٧ر٠	٩ر١٨
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٦ر٣٣	٤ر٧	١ر٤	٤ر٢	٩ر٢	١ر٠	١ر١	٨ر١٠	٥ر٥	٦ر١	٤ر١٥
الفيليبين												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٦ر٣٩	٥ر٦	٤ر٤	٣ر٥	٨ر١	٣ر٠	٥ر٣	٧ر١٥	٩ر٣	١ر٧	٦ر١٠
متوسط معدل النمو	٥ر٥	٣ر٦	٣ر٣	٥ر٠ —	٧ر٦	٨ر٦	٠ر٠	٤ر٤	٧ر٤	١ر٨	...	١ر١١
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٣ر٤٥	٨ر٣	٤ر٠ —	٥ر٦	٢ر٢	٠ر٠	٧ر٢	٥ر١٣	٥ر٥	...	٣ر٢١
مصر												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٤ر٢٣	٧ر٢١	١ر٣	٤ر٣	٥ر٣	٦ر٠	٤ر١	٩ر١٢	١ر٢	٢ر٣	٥ر١٧
متوسط معدل النمو	٦ر١١	٢ر٥(٣)	٠ر٤	٣ر١٤	٩ر٦(٢)	١ر٢٦	٥ر١١	٦ر٣	...	٠ر١١	٢ر٩	٩ر٢٩(٢)
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٥ر١٠	٦ر٧	٨ر٣	٠ر٢	٠ر٨	٦ر٠	٨ر٠	...	٠ر٢	٥ر٢	١ر٤٥
فنزويلا												
توزيع الناتج	٠ر١٠٠	٥ر٣٠	٥ر٦	٦ر٧	٩ر٧	٠ر٢	٩ر٠	٠ر٢	٠ر١٧	٠ر٦	٨ر٠	٩ر٣
متوسط معدل النمو	٠ر٧	٥٠٧	٤ر٨	٨ر١	١ر٩	٤ر١١	٧ر٣	٦ر٣	٤ر٦	٧ر٥	...	٢ر٨
الإسهام فى النمو	٠ر١٠٠	٩ر٢٤	٩ر٧	٠ر٢	٢ر٣	٣ر٣	٤ر٠	٩ر١	٦ر١٥	٩ر٤	...	٩ر١٠

المصدر : UNIDO ، على أساس U.N., The Growth of World Industry, 1967, Vol. II وبيانات أساسية من الانتاج الصناعى بالدولارات بأسعار ١٩٦٣ من اعداد الكتاب الاحصائى للأمم المتحدة .

(١) ١٩٦٣ بالنسبة للدومينكان ومصر .

(٢) معدل النمو المتوسط من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ .

(٣) معدل النمو المتوسط للفترة فقط من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ .

واستعادت معدلات نمو الانتاج التحويلى الثقيل والخفيف المستوى الذى كان قد حققته فى السنوات الأولى من الستينات .

ولم تشهد الدول المخططة مركزيا عام ١٩٦٧ التباطؤ الذى شهدته المجموعتان الاقتصاديتان الاخرتان . وفى الواقع كان معدل النمو عام ١٩٦٧ اعلى بعض الشىء من الستينات كما هو واضح فى الجدول رقم (١٣) . وقد حقق الانتاج التحويلى الثقيل فى الستينات معدل نمو بلغ ضعف ما حققه الانتاج التحويلى الخفيف ، حيث كان ٦ر١٠٪ مقابل ٧ر٤٪ . اما المجموعات الرئيسية التى حققت اعلى معدلات نمو فكانت المنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية والآلات. وهناك سمة تبعث على الاهتمام فى البيانات المتعلقة بالدول المخططة مركزيا ، الا وهى وجود بعض الدلائل على حدوث تغير فى انماط النمو فى الانتاج التحويلى . فالانتاج التحويلى الثقيل حافظ على معدل نموه ، بينما تزايد معدل نمو الانتاج التحويلى الخفيف . وهذا الاتجاه كان اوضح ما يكون عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، ولعله يعكس تغيرات فى السياسة فى الدول المخططة مركزيا .

ويوضح الجدول رقم (١٤) معدل النمو السنوى ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ حسب المجموعات الصناعية الرئيسية فى بعض الدول النامية .وهذا الجدول نفسه يوضح ايضا اسهام المجموعات الصناعية الرئيسية فى نمو الانتاج التحويلى خلال الفترة ذاتها (٢٠) . وهكذا نمت صناعات الاغذية والمشروبات والدخان فى الارجنتين بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢ر٤٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ وكانت تمثل عام ١٩٦٠ ٤ر١٨٪ من اجمالى الانتاج التحويلى. وعلى مدى سبع سنوات نما الانتاج التحويلى الاجمالى بنسبة ٧ر٢٪ ويقدر أن ٩ر٢٨٪ من النمو الاجمالى انما يرجع الى صناعات الاغذية والمشروبات والدخان . ومما يستحق الذكر ان المنسوجات والملبوسات ومنتجات الجلود قد حقق كل منها اسهاما سلبيا طفيفا فى نمو الانتاج التحويلى فى الارجنتين خلال تلك الفترة .

وتعتبر الدول الواردة فى الجدول رقم (١٤) المنتجة الرئيسية للسلع المصنعة فى العالم النامى . ونتيجة لذلك فان النمط الهيكلى المشاهد فى تلك الدول ككل يختلف اختلافا بسيطا عن نمط الدول النامية ككل . وقد اظهر الانتاج التحويلى الثقيل معدل نمو اسرع فى اغلب هذه الدول ، بينما حقق الانتاج التحويلى الخفيف كالعادة اسهاما اكبر فى اجمالى نمو الانتاج التحويلى . وقد حققت صناعات الاغذية والمشروبات والدخان اكبر اسهام فى النمو ، وهذه الصناعات تعتبر الصناعات الرائدة فى اغلب هذه الدول . وعادة ما يكون اكبر نصيب فى الانتاج التحويلى اما للكيماويات والمنتجات الكيماوية ، او للمنتجات المعدنية والآلات . والصناعات الأخيرة تتمتع بوجه خاص بطابع دينامى فى البرازيل وجمهورية مصر العربية ، حيث بلغ اسهامها المشترك ٤ر٣٠٪ ، ١ر٤٥٪ على الترتيب فى نمو الانتاج التحويلى خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ .

---

(٢٠) يعتبر هذا تحليلا مشابها للمستخدم فى الجدول رقم (١٢) . وقد تم احتساب اسهام الاقسام الصناعية فى نمو الانتاج التحويلى على اساس معادلة مناظرة لتلك الواردة فى الهامش رقم ١٩ .

الفصل الثانى

التجارة الخارجية والتصنيع
استعراض للاتجاهات الحديثة

مقدمة

كانت الزيادة الكبيرة فى قيمة التجارة الدولية عام ١٩٦٨ سمة بارزة فى الاقتصاد الدولى . وكان ذلك يعنى بالنسبة لغالبية المجموعات والاقاليم الاقتصادية تحسنا بعد الهبوط فى السنة السابقة فى معدل نمو التجارة الدولية . ودراسة الأرقام (انظر جدول رقم ١٥) قد تشير الى ان ذلك التحسن كان يرجع أساسا الى أداء دول السوق الحر . وقد حققت تلك الدول فى عام ١٩٦٨ معدل نمو قدره ١٣٪ فى صادراتها و ١٢٪ فى وارداتها . وجدير بالذكر ان التوسع فى صادرات الدول النامية عام ١٩٦٨ قد بلغ معدله ٨٪ . ومع ذلك فقد كان متوسط نمو الصادرات خلال الستينات اقل فى الدول النامية منه فى دول السوق الحر .

وقد اسهم عاملان فى تباطؤ نمو التجارة الدولية عام ١٩٦٧ : جمود حقيقى فى حجم صادرات العالم وزاده تفاقما هبوط حاد فى أسعار بعض السلع . وقد اثر هبوط الأسعار على عدد من المنتجات الأولية الرئيسية ، ولكن يبدو ان أسعار غالبية السلع المصنعة قد بقيت مستقرة نسبيا .

وقد تحققت اكبر مكاسب فى الصادرات فى دول السوق الحر (انظر الجدول رقم ١٥) . ومع ذلك فقد زاد معدل نمو الصادرات والواردات بالنسبة لكل مجموعة اقتصادية ولكل دولة على حدة فى عام ١٩٦٨ عما كان عليه متوسط النمو فى السنوات السابقة من عقد الستينات . ومن بين الدول الواردة فى الجدول رقم (١٥) ، حققت اليابان بلا منازع أعلى معدل نمو فى الصادرات . وكان معدل نمو واردات الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ أعلى بدرجة ملحوظة من المعدلات الناظرة للدول الأخرى .

ويشير الاتجاه طويل الأجل لنمو التجارة الدولية فى المصنوعات الى احتمالات مشجعة تزيد عما تشير اليه الأرقام الاجمالية للتجارة الدولية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ . ومع ذلك فلا شك ان الاتجاه النزولى العام لسنة ١٩٦٧ كان له تأثير على الحركة الدولية لهذه السلع . وقد زادت التجارة الدولية فى السلع المصنعة (SITC ٥ ـ ٨) بنسبة ١ر٧٪ فى عام ١٩٦٧ ، فى حين كانت الزيادة فى السنة السابقة ٦ر١١٪ (٢١) .

---

(٢١) محسوبة من واقع النشرة الاحصائية الشهرية للامم المتحدة ، مارس ١٩٦٩ .

١٥ ـ معدلات النمو السنوى للتجارة الدولية ، حسب المجموعة الاقتصادية فى بعض الدول ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

(نسب مئوية)

	الصادرات فوب			الواردات سيف		
	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨(١)	متوسط ٦٠ ـ ٦٧	١٩٦٧	١٩٦٨
دول السوق الحر	٨ر٧	٦	١٣	٩ر٢	٥	١٢
اليابان	١٦ر٠	٧	٢٤	١٢ر٨	١	١١
كندا	٩ر٩	٢	١٩	٩ر٣	١	١٤
الولايات المتحدة	٦ر٩	١	١٠	٩ر٩	٢	٢٤
المملكة المتحدة	٥ر٠	٢	٧	٤ر٩	ـ ١	٧
الدول المخططة مركزيا	٨ر٣	٩	٩	٧ر٤	٨	٨
الاتحاد السوفيتى	٨ر٢	٩	١٠	٦ر١	٨	١٠
الدول النامية	٦ر٣	٢	٨	٥ر٢	٤	٨
العالم	٨ر٢	٥	١٢	٨ر٣	٥	١١

المصدر : UNIO مشتق من
Economic Situation - A Summary based on the World Economic Survey, Part II - Current Economic development (E/4668). pp 22 - 6 . UN, Year book of International Trade Statistics 1967, (Sales No. : 69 x VII 2).

(١) تقديرات اولية قائمة على اساس بيانات عن فترة لا تقل عن ١٢ شهرا فى بعض الحالات .

واذا ما نظرنا الى الدول النامية نجد ان صادرات السلع المصنعة قد زادت بسرعة أكبر مما حققته صادرات العالم من هذه السلع ، وقدوصلت نسبة هذه الصادرات فى السنوات الاخيرة ما يقرب من ١/ اجمالى صادرات تلك الدول . ولما كانت الاسواق الرئيسية للسلع المصنعة توجد فى دول السوق الحر ، لذلك كانت الاتجاهات الاقتصادية فى دول السوق الحر ذات اهمية خاصة بالنسبة للقطاعات الصناعية فى الدول النامية . وقد شهدت واردات دول السوق الحر من السلع المصنعة من الدول النامية فى الآونة الاخيرة ميلا للتقلب يزيد بدرجة كبيرة عما هو حادث بالنسبة لاجمالى وارداتها من السلع المصنعة(٢٢) . وقد يكون سبب ذلك الطلب على هذه المنتجات عرضة لبعض المؤثرات المتقلبة التى يخضع لها ايضا الطلب على المواد الخام الداخلة فى صناعتها (٢٣) .

وعموما ترتبط صادرات الاقاليم النامية من السلع المصنعة الى دول السوق الحر بالانتاج الصناعى فى الدول الاخيرة . وعادة ما تكون هذه السلع نصف مصنعة ، أو سلع وسيطة للاستهلاك الصناعى . وقد نمت تلك الواردات من السلع المصنعة فى الأمد الطويل بمعدلات تزيد عما حققه الانتاج الصناعى فى دول السوق الحر ، على الرغم من انها كانت تتقلب ـ فى المدى الأقصر ـ مع

(٢٢) كان ذلك ينطبق بصفة خاصة على واردات دول السوق الأوربية المشتركة من السلع المصنعة ، على الرغم من أن التقلبات فى الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٥ قد تكون راجعة فى المرتبة الاولى الى التغيرات فى واردات فرنسا من شمال افريقيا .

(٢٣) لوحظ ان اسعار التصدير للمواد الخام والمنتجات الاولية من الدول النامية وربما تكون قد تناقصت على مدر الوقت . واكثر من ذلك قد يكون الطلب على هذه الصادرات اقل ثأرا بالزيادة فى الدخول فى دول السوق الحر عما هو عليه الحال بالنسبة لبعض السلع المصنعة والسلع الاستهلاكية .

تقلبات مستوى الانتاج الصناعى . وقد يشير ذلك ليس فقط الى أن التغيرات فى واردات دول السوق الحر من السلع المصنعة تتحدد جزئيا عن طريق مستوى انتاجها الصناعى ، بل أن كلا هذين النشاطين يتأثر بالتحركات الأساسية للطلب الداخلى فى هذه المجموعة الاقتصادية .

ولدراسة التجارة الدولية فى السلع المصنعة يستحسن أن نبدأ باستعراض سريع للتطورات الأخيرة(٢٤) . وتوضح الأرقام الواردة فى الجدول رقم (١٦) قيمة تدفقات التجارة من دول السوق الحر الى المجموعات الاقتصادية الثلاث . واحدى السمات الجديرة بالذكر هى الزيادة الكبيرة فى قيمة التجارة فى السلع المصنعة فيما بين دول السوق الحر فى الفترة ١٩٦٧ – ١٩٦٨ والتى بلغت أكثر من ١٢ مليار دولار . وكانت هذه التجارة تمثل ما يقرب من ٧٥٪ من اجمالى قيمة صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة.

وفيما يتعلق بصادرات دول السوق الحر الى الاقاليم الأخرى ، فقد كانت أعلى نسبة الى الدول النامية . وقد شكلت الآلات ومعدات النقل ((SITC ٧) اكبر بند فى هذه التدفقات التجارية الى كل من الدول النامية والدول المخططة مركزيا . وقد اظهر معدل نمو صادرات السلع المصنعة من دول السوق الحر الى الدول المخططة مركزيا تباينا نسبيا على مدى السنوات محل الدراسة . وكان واضحا اثر تباطؤ نمو الانتاج عام ١٩٦٧ ، ومع ذلك فتشير البيانات المتعلقة بالدول النامية الى ان الزيادة فى الصادرات عام ١٩٦٧ كانت صغيرة نسبيا اذا ما قورنت بما تحقق فى السنوات الأخرى .

ويقدم الجدول رقم (١٧) بيانات مماثلة عن تدفق السلع المصنعة من الدول المخططة مركزيا الى المجموعات الاقتصادية الثلاث . وكانت التجارة فيما بين الدول المخططة مركزيا تمثل الجانب الأكبر من اجمالى صادرات هذه المجموعة من السلع المصنعة . وتعتبر ارقام عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ذات اهمية خاصة عند مقارنة الاتجاهات خلال الأربع سنوات . وقد فشلت التجارة فى الكيماويات (SITC ٥) والسلع المصنعة الأخرى (SITC ٥ و ٨) فيما بين هذه الدول فى تحقيق زيادة عام ١٩٦٦ ، فى حين أن الزيادات عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كانت واضحة .

وقد شكلت السلع المصنعة الأخرى (SITC ٦ و ٨) الجانب الرئيسى فى صادرات السلع المصنعة من الدول المخططة مركزيا الى دول السوق الحر . وقد تميز النمو السنوى فى هذا النوع من التدفق التجارى بالثبات النسبى . وكانت قيمة الآلات ومعدات النقل (SITC ٧) تمثل أكثر من نصف اجمالى قيمة صادراتها من السلع المصنعة الى الدول النامية ، مع زيادة كبيرة نسبيا تحققت عام ١٩٦٨ .

ويتناول الجدول رقم (١٨) صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى كل مجموعة اقتصادية . ولعله اتجاه مشجع كون الاجمالى قد زاد بمعدل ٥٠٪ فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . وعلى عكس الحال فيما يتعلق بالتجارة فى المجموعات الاقتصادية الأخرى ، نجد أن الجانب الرئيسى من هذه التجارة لم يكن فيما بين الدول النامية بل الى دول السوق الحر . وكان ذلك ينطبق ايضا على التجارة فى السلع المصنعة الأخرى (SITC ٦ و ٨) . وقد نمت صادرات

---

(٢٤) سيلاحظ القارىء اننا قد التزمنا حتى الآن بالتعريف المعتاد للسلع المصنعة (SITC ٥ – ٨) . وفى الأقسام التالية سنستخدم تعريفا أكثر مرونة عند مناقشة بعض الموضوعات الخاصة .

١٦ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة فى دول السوق الحر الى التجمعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية	السنة	فوب بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى الإجمالى			
		الإجمالى	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المختلطة مركزيا	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المختلطة مركزيا
الكيماويات(٥)	١٩٦٥	١٠٦٢٠	٧١٥٠	٢٨٢٠	٤٤٥	٦٧ر٣	٢٦ر٦	٤ر٢
	١٩٦٦	١١٩٧٠	٨٠١٠	٣٢٣٠	٥١٠	٦٦ر٩	٢٣ر٠	٤ر٣
	١٩٦٧	١٢٩٦٠	٨٧٦٠	٣٣٦٠	٥٩٠	٦٧ر٦	٢٥ر٩	٤ر٦
	١٩٦٨	١٤٩٧٠	١٠٢٠٠	٣٨١٠	٦٨٠	٦٨ر١	٢٥ر٥	٤ر٥
الآلات ومعدات النقل(٧)	١٩٦٥	٣٩٢٤٠	٢٧٢٨٠	١٠٢٠٠	١١٨٠	٦٩ر٥	٢٦ر٠	٣ر٠
	١٩٦٦	٤٤٧٨٠	٣١٥٣٠	١١١٥٠	١٤٩٠	٧٠ر٤	٢٤ر٩	٣ر٣
	١٩٦٧	٤٨٩٨٠	٣٤٩٢٠	١١٥٩٠	١٨٣٠	٧١ر٣	٢٣ر٧	٣ر٧
	١٩٦٨	٥٦٩٤٠	٤٠٧٣٠	١٣٦٢٠	١٩٥٠	٧١ر٥	٢٣ر٩	٣ر٤
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	٤٠١٥٠	٣١٠١٠	٧٨٤٠	١٠٣٠	٧٧ر٢	١٩ر٥	٢ر٦
	١٩٦٦	٤٤٢٤٠	٣٤٣٥٠	٨٢٩٠	١٢٠٠	٧٧ر٦	١٨ر٧	٢ر٧
	١٩٦٧	٤٦١٦٠	٣٥٦٩٠	٨٥١٠	١٤٧٠	٧٧ر٣	١٨ر٤	٣ر٢
	١٩٦٨	٥٢٤٣٠	٤٠٩٦٠	٩٣٧٠	١٩٢٠	٧٨ر١	١٧ر٩	٣ر١
إجمالى السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	٩٠٠١٠	٦٥٤٤٠	٢٠٨٩٠	٢٦٥٥	٧٢ر٧	٢٣ر٢	٢ر٩
	١٩٦٦	١٠٠٩٩٠	٧٣٨٩٠	٢٢٦٧٠	٣٢٠٠	٧٣ر٢	٢٢ر٤	٣ر٢
	١٩٦٧	١٠٨١٠٠	٧٩٣٧٠	٢٣٤٦٠	٣٨٩٠	٧٣ر٤	٢١ر٧	٣ر٦
	١٩٦٨	١٢٤٣٤٠	٩١٨٩٠	٢٦٨٠٠	٤٢٥٠	٧٣ر٩	٢١ر٦	٣ر٤

المصدر : UNIDO ، على اساس النشرة الشهرية الاحصائية للامم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ .

ملحوظة : مجموع الارقام لا يعادل المجموع الذى يشمل فيما يشمل الارقام الخاصة بجزر فى البحر الكاريبى والباسيفيك .

٧٧ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية مركزيا الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)	السنة	صوب بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى الإجمالي		
		الإجمالي	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا
الكيماويات (٥)	١٩٦٥	١٠٢٠	٢٥٠	١١٥	٦١٠	٢٤ر٥	١١ر٣	٥٩ر٨
	١٩٦٦	١٠٣٠	٢٦٥	١١٠	٦١٠	٢٥ر٧	١٠ر٧	٥٩ر٢
	١٩٦٧	١٢٠٠	٢٨٠	١٤٠	٧١٠	٢٣ر٣	١١ر٧	٥٩ر٢
	١٩٦٨	١٢٨٠	٣٠٠	١٤٥	٧٧٠	٢٣ر٤	١١ر٣	٦٠ر٢
الآلات ومعدات النقل (٧)	١٩٦٥	٦٠٠٠	٣٤٠	٩٤٠	٤٣٧٠	٥ر٧	١٥ر٧	٧٢ر٨
	١٩٦٦	٦٣٩٠	٤١٥	٩٦٠	٤٥٧٠	٦ر٥	١٥ر٠	٧١ر٥
	١٩٦٧	٦٨٨٠	٤٢٠	٩٨٠	٥٠٣٠	٦ر١	١٤ر٢	٧٣ر١
	١٩٦٨	٧٨٢٠	٤٩٥	١١٢٠	٥٧٢٠	٦ر٣	١٤ر٣	٧٣ر١
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	٥٤١٠	١١٠٠	٥٠٠	٣٦٤٠	٢٠ر٣	٩ر٢	٦٧ر٣
	١٩٦٦	٥٥٧٠	١٣١٠	٥٦٠	٣٥٥٠	٢٣ر٥	١٠ر١	٦٣ر٧
	١٩٦٧	٦٠٥٠	١٣٩٠	٥٤٠	٣٩٣٠	٢٣ر٠	٨ر٩	٦٥ر٠
	١٩٦٨	٦٧٨٠	١٥٦٠	٦١٠	٤٤٠٠	٢٣ر٠	٩ر٠	٦٤ر٩
إجمالي السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	١٢٤٣٠	١٦٩٠	١٥٥٥	٨٦٢٠	١٣ر٦	١٢ر٥	٦٩ر٣
	١٩٦٦	١٢٩٩٠	١٩٩٠	١٦٣٠	٨٧٣٠	١٥ر٣	١٢ر٥	٦٧ر٢
	١٩٦٧	١٤١٣٠	٢٠٩٠	١٦٦٠	٩٦٧٠	١٤ر٨	١١ر٧	٦٨ر٤
	١٩٦٨	١٥٨٨٠	٢٣٥٥	١٨٧٥	١٠٨٩٠	١٤ر٨	١١ر٨	٦٨ر٦

المصدر : UNIDO ، على أساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ .

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يماثل المجموع الكلي الذي يشمل فيما يشمل جزءا في البحر الكاريبي والباسيفيك .

١٨ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى المجموعات الاقتصادية المختارة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)	السنة	قيم بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى الإجمالي		
		الإجمالي	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا
الكيماويات(٥)	١٩٦٥	٥١٠	٢٤٠	٢٤٥	٢٠	١ر٤٧	٠ر٤٨	٩ر٣
	١٩٦٦	٦٠٠	٢٩٠	٢٨٠	٢٥	٣ر٤٨	٧ر٤٦	٢ر٤
	١٩٦٧	٦٥٠	٣٠٥	٣٠٥	٣١	٩ر٤٦	٩ر٤٦	٨ر٤
	١٩٦٨	٧١٠	٣٢٠	٣٤٠	٤٠	١ر٤٥	٩ر٤٧	٦ر٥
الآلات ومعدات النقل(٧)	١٩٦٥	٣٩٥	١١٥	٢٧٦	٢	١ر٢٩	٩ر٦٩	٥ر٠
	١٩٦٦	٥١٠	١٨٥	٣١٥	٣	٣ر٣٦	٨ر٦١	٦ر٠
	١٩٦٧	٦٠٠	٢٧٥	٣٢٠	٣	٨ر٤٥	٣ر٥٣	٥ر٠
	١٩٦٨	٧٥٠	٤٠٠	٣٥٠	٥	٣ر٥٣	٧ر٤٦	٧ر٠
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	٥٤٩٠	٣٨٨٠	١٣٨٠	١٩٠	٧ر٧٠	١ر٢٥	٥ر٣
	١٩٦٦	٦٤٧٠	٤٧٢٠	١٤٩٠	٢٢٥	٠ر٧٣	٠ر٢٣	٥ر٣
	١٩٦٧	٦٨٩٠	٥٠٤٠	١٥٨٠	٢٢٥	١ر٧٣	٩ر٢٢	٣ر٣
	١٩٦٨	٨١٩٠	٦١٥٠	١٧٤٠	٢٥٤	١ر٧٥	٢ر٢١	١ر٣
إجمالي السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	٦٣٩٥	٤٢٣٥	١٩٠٠	٢١٢	٢ر٦٦	٧ر٢٩	٣ر٣
	١٩٦٦	٧٥٨٠	٥١٩٥	٢٠٨٥	٢٥٢	٥ر٦٨	٥ر٢٧	٣ر٣
	١٩٦٧	٨١٤٠	٥٦٢٠	٢٢٠٥	٢٥٩	٠ر٦٩	١ر٢٧	٣ر٢
	١٩٦٨	٩٦٥٠	٦٨٧٠	٢٤٣٠	٣٠٠	٢ر٧١	٢ر٢٥	١ر٣

المصدر : UNIDO ، على أساس الأسرة الإحصائية التجارية للأمم المتحدة ، طبعة ١٩٧٠ ، الإحصاءات التجارية الدولية ، أعداد مختلفة .

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يشمل المجموع الذي يشمل أيضا جزءا في البحر الكاريبي والباسيفيك .

هذه المجموعة السلعية الى الاقاليم الاخرى نواسريعا، واحتلت المكان الرئيسى فى اجمالى تجارة السلع المصنعة .

وتقدم الجداول رقم (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) تحليلا للأرقام الواردة فى الجدول رقم (١٨) لكل اقليم نام على حدة . وقد زاد اجمالى صادرات السلع المصنعة الى دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا زيادة ملحوظة فيما بين ١٩٦٥ ـ١٩٦٨ وذلك من كل الاقاليم الثلاثة . وزادت صادرات السلع المصنعة من أمريكا اللاتينية بنسبة ٥٨ ٪ بين ١٩٦٥ – ١٩٦٨ . وكانت الزيادات المناظرة لافريقيا وآسيا ٤٢ ٪ و ٤٩ ٪ على التوالى . وعلى الرغم من هذه الانجازات ، فقد كانت آثار تباطؤ النمو فى الانتاج عام ١٩٦٧ واضحة بالنسبة للصادرات الى المجموعتين الاقتصاديتين الأخرتين . وكان هناك تطابق فى نمو صادرات السلع المصنعة من كل من أمريكا اللاتينية وآسيا الى الدول النامية خلال فترة الاربع سنوات . وعلى العكس من ذلك كان اجمالى قيمة صادرات افريقيا من السلع المصنعة الى الدول النامية عام ١٩٦٨ اقل فى الواقع مما كانت عليه عام ١٩٦٥ .

وستعالج الأقسام التالية جوانب متعددة لهذه الاتجاهات الاجمالية بشىء اكثر من التفصيل . ويحتوى القسم الثانى مناقشة من زاوية منشأ الصادرات ، مع الاشارة بوجه خاص الى الدول النامية ، والعوامل المؤثرة على موردى صادرات السلع المصنعة . وستعالج الأقسام التالية لذلك التدفقات التجارية من زاوية أسواق الاستيراد والطلب على هذه السلع . أما القسم الاخير فيشير بايجاز الى بعض المشاكل الجارية بالنسبة لاستقراء البيانات الخاصة بالتجارة الدولية واهميتها لمجهودات التصنيع .

نمو صادرات السلع المصنعة

سيتناول هذا القسم التجارة فى السلع المصنعة من زاوية منشئها . أما الأقسام التالية فستعتبر السلع المصنعة كواردات . ويوضح الجدول رقم (٢٢) التغيرات فى انصبة المجموعات الاقتصادية من صادرات السلع المصنعة فى السنوات الاخيرة . وتكشف النسب الى اجمالى التجارة اهمية دول السوق الحر كموردين رئيسيين . ويظهر التوزيع النسبى لصادرات السلع المصنعة من المجموعات الرئيسية الثلاثة تركيزا مشابها . ويتضمن الجدول رقم (٢٢) كذلك مقارنة الزيادات السنوية فى قيمة الصادرات فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٦٨ . وهى تشير بوضوح الى حدوث نقص عام ١٩٦٧ فى معدل نمو صادرات السلع المصنعة من كل من الدول النامية ودول السوق الحر . وقد كانت الزيادة فى القيمة فى دول السوق الحر عام ١٩٦٧ تعادل ٦٥ ٪ من الرقم المناظر عن عام ١٩٦٦ . وتشير الأرقام المناظرة للدول النامية الى حدوث نقص قدره ٥٣ ٪ (١١١٥ مليون دولار عام ١٩٦٦ و ٥٢٢ مليون دولار عام ١٩٦٧) . وتعكس اتجاهات التجارة فى المجموعات الفرعية هذا التغير فى الارقام المجمعة . ومن الناحية النسبية حققت الصادرات من السلع المصنعة الاخرى (SITC ٦ و ٨) اكبر تباطؤ فى نمو التجارة . وكانت هذه المجموعة تمثل الجانب الرئيسى من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة . واحد المعانى الضمنية لهذه الظاهرة هو ان تباطؤ التجارة الدولية فى السلع المصنعة كان ذا اثر اكبر على الدول النامية منه على الدول المتقدمة .

٢٩ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من امريكا اللاتينية الى التجمعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)	السنة	صوب بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى الإجمالي		
		الإجمالي	دول السوق الحر	الدول الاشتراكية	الدول المختلطة مركزيا	دول السوق الحر	الدول الاشتراكية	الدول المختلطة مركزيا
الكيماويات (٥)	١٩٦٥	١٦٠	٩٤	٦٠	٧	٥٨ر٨	٣٧ر٥	٤ر٤
	١٩٦٦	٢١٠	١١٥	٨٢	٦	٥٤ر٨	٣٩ر٠	٢ر٩
	١٩٦٧	٢٢٥	١١٥	٩٥	٧	٥١ر١	٤٢ر٢	٣ر١
	١٩٦٨	٢٣٥	١١٠	١١٥	٨	٤٦ر٨	٤٨ر٩	٤ر٣
الآلات ومعدات النقل (٧)	١٩٦٥	٦٤	١٢	٥١	—	١٨ر٨	٧٩ر٧	—
	١٩٦٦	٨٨	٢١	٦٨	—	٢٣ر٩	٧٧ر٣	—
	١٩٦٧	١١٥	٤٠	٧٣	—	٣٤ر٨	٦٣ر٥	—
	١٩٦٨	١٦٠	٧٤	٨٧	—	٤٦ر٣	٥٤ر٤	—
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	١٠٦٠	٨٢٠	٢٣٠	١	٧٧ر٤	٢١ر٧	٠ر١
	١٩٦٦	١٣٠٠	١٠٦٠	٢٤٠	٣	٨١ر٥	١٨ر٥	٠ر٢
	١٩٦٧	١٣٨٠	١١٠٠	٢٧٥	٥	٧٩ر٧	١٩ر٩	٠ر٤
	١٩٦٨	١٦٤٠	١٣١٠	٣٢٥	٦	٧٩ر٩	١٩ر٨	٠ر٤
إجمالي السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	١٢٨٤	٩٢٦	٣٤١	٨	٧٢ر١	٢٦ر٦	٠ر٦
	١٩٦٦	١٥٨٩	١١٩٦	٣٩٠	٩	٧٤ر٨	٢٤ر٤	٠ر٦
	١٩٦٧	١٧٢٠	١٢٥٥	٤٤٣	١٢	٧٣ر٠	٢٥ر٨	٠ر٧
	١٩٦٨	٢٠٣٥	١٤٩٤	٥٢٧	١٤	٧٣ر٤	٢٥ر٩	٠ر٧

المصدر : UNIDO ، على أساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، واحصاءات التجارة السلعية ، اعداد مختلفة .

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يعادل المجموع الكلي الذي يشمل فيما يشمل جزءا من البحر الكاريبي والباسيفيك .

٢٠ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من الرئيسية الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)	السنة	صوب بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى الإجمالي		
		الإجمالي	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا	دول السوق الحر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا
الكيماويات (٥)	١٩٦٥	١٠٠	٤٩	٤٩	٣	٠ر٤٩	٠ر٤٩	٠ر٣
	١٩٦٦	١٠٠	٥١	٤٢	٩	٠ر٥١	٠ر٤٢	٠ر٩
	١٩٦٧	١١٥	٥٩	٤٢	١٤	٣ر٥١	٥ر٣٦	٠ر١٣
	١٩٦٨	١٣٠	٦٣	٤٥	٢٢	٥ر٤٨	٦ر٣٤	٩ر١٦
الآلات ومعدات النقل (٧)	١٩٦٥	٤٧	١٣	٣٣	—	٧ر٢٧	٢ر٧٠	—
	١٩٦٦	٤٣	٢٠	٢٣	١	٥ر٤٦	٢ر٥٣	٣ر٢
	١٩٦٧	٤٩	٢٨	٢٠	١	١ر٥٧	٨ر٤٠	٠ر٢
	١٩٦٨	٥٤	٣٠	٢٣	١	٦ر٥٥	٦ر٤٢	٩ر١
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	١٣١٠	١٠٤٠	١٩٠	٨٣	٤ر٧٩	٥ر١٤	٦ر٥
	١٩٦٦	١٩٣٠	١٣٥٠	١٩٠	٨٠	٨ر٨٢	٧ر١١	٩ر٤
	١٩٦٧	١٥٩٠	١٣٢٠	١٦٥	٧٧	٠ر٨٣	٤ر١٠	٨ر٤
	١٩٦٨	١٨٨٠	١٥٦٠	١٩٥	٩٢	٠ر٨٣	٤ر١٠	٩ر٤
إجمالي السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	١٤٥٧	١١٠٢	٢٧٢	٧٦	٦ر٧٥	٧ر١٨	٢ر٥
	١٩٦٦	١٧٧٣	١٤٢١	٢٥٥	٩٠	١ر٨٠	٤ر١٤	١ر٥
	١٩٦٧	١٧٥٤	١٤٠٧	٢٢٧	٩٣	٢ر٨٠	٩ر١٢	٣ر٥
	١٩٦٨	٢٠٦٤	١٦٥٣	٢٦٣	١٢٥	١ر٨٠	٧ر١٢	١ر٦

المصدر : UNIDO ، على أساس الفترة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، واحصاءات التجارة السلعية ، اعداد مختلفة .

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يماثل المجموع الذي يشمل أيضا بضائع جزرا في البحر الكاريبي والباسيفيك .

٢١ ـ قيمة صادرات السلع المصنعة من أسيا الى المجموعات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)	السنة	قيمة بملايين الدولارات				النسبة المئوية إلى المجموع			
		الإجمالى	دول السوق الاخر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا	دول السوق الاخر	الدول النامية	الدول المخططة مركزيا
الكيماويات (٥)	١٩٦٥	٢٠٣	٧٠	١١٩	١٠	٣٤ر٥	٥٨ر٦	٤ر٩
	١٩٦٦	٢٣٣	٨٧	١٣٣	١٠	٣٧ر٣	٥٧ر١	٤ر٣
	١٩٦٧	٢٤٥	٨٦	١٤٦	٩	٣٥ر١	٥٩ر٦	٣ر٧
	١٩٦٨	٢٦٤	٩٧	١٥٥	١٢	٣٦ر٧	٥٨ر٧	٤ر٥
الآلات ومعدات النقل (٧)	١٩٦٥	٢٧٨	٨٢	١٩٢	٢	٢٩ر٥	٦٩ر١	٠ر٧
	١٩٦٦	٣٦٠	١٣٥	٢١٩	٢	٣٧ر٥	٦٠ر٨	٠ر٦
	١٩٦٧	٤٢٢	٢٠٠	٢١٩	٣	٤٧ر٤	٥١ر٩	٠ر٥
	١٩٦٨	٥٢٦	٢٨٤	٢٣٤	٤	٥٤ر٠	٤٤ر٥	٠ر٨
سلع مصنعة أخرى (٦ ، ٨)	١٩٦٥	٣٠١٠	١٩٢٠	٩٥٥	١١٢	٦٣ر٨	٣١ر٧	٣ر٧
	١٩٦٦	٣٣٨٥	٢١٨٠	١٠٣٥	١٤٢	٦٤ر٤	٣٠ر٦	٤ر٢
	١٩٦٧	٣٧٣٥	٢٤٦٠	١١٣٥	١٤٠	٦٥ر٩	٣٠ر١	٣ر٧
	١٩٦٨	٤٤٠٠	٣٠٤٠	١١٩٥	١٥٦	٦٩ر١	٢٧ر٢	٣ر٥
إجمالى السلع المصنعة (٥ ـ ٨) ...	١٩٦٥	٣٤٩٠	٢٠٧٢	١٢٦٦	١٢٤	٥٩ر٤	٣٦ر٣	٣ر٦
	١٩٦٦	٣٩٧٨	٢٤٠٢	١٣٨٧	١٥٤	٦٠ر٤	٣٤ر٩	٣ر٩
	١٩٦٧	٤٤٠٢	٢٧٤٦	١٤٩٠	١٥١	٦٢ر٤	٣٣ر٨	٣ر٤
	١٩٦٨	٥١٩٠	٣٤٢١	١٥٨٤	١٧٢	٦٥ر٩	٣٠ر٥	٣ر٣

المصدر : UNIDO ، على أساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، واحصاءات التجارة السلعية ، اعداد مختلفة .

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يعادل المجموع الكلى الذى يشمل فيما يشمل جزرا فى البحر الكاريبى والباسيفيك .

٢٢ ـ النسبة النسبية والنسب المئوية للنمو في قيمة صادرات السلع المصنعة ، حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨

المجموعة السلعية (SITC)		النسبة المئوية إلى إجمالي الصادرات			الزيادة السنوية في الصادرات					
					١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨	
		١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	القيمة فوب مليون دولار	النسبة المئوية لإجمالي الزيادة	القيمة فوب مليون دولار	النسبة المئوية لإجمالي الزيادة	القيمة فوب مليون دولار	النسبة المئوية لإجمالي الزيادة
الكيماويات (٥)	دول السوق الحر	٨٧ر٨	٨٧ر٤	٨٨ر٢	١٣٦٦	٩٢ر٩	٩٩٦	٨٣ر٠	٢١٠٧	٩٤ر٣
	الدول المخططة مركزيا	٧ر٥	٨ر١	٧ر٥	١٠	٠ر٧	١٧٠	١٤ر٢	٨٠	٣ر٧
	الدول النامية	٤ر١	٤ر٠	٣ر٨	٧٤	٥ر٠	٤٤	٣ر٧	٥٣	٢ر٥
الآلات ومعدات النقل (٧)	دول السوق الحر	٨٦ر٦	٨٦ر٨	٨٦ر٩	٥٥٤٥	٩٢ر٠	٤٢٢٢	٨٨ر٥	٧٩٥٠	٨٧ر٩
	الدول المخططة مركزيا	١٢ر٤	١٢ر٣	١١ر٩	٣٩٠	٦ر٥	٤٩٠	١٠ر٣	٩٤٠	١٠ر٤
	الدول النامية	١ر٠	١ر٠	١ر١	١١٠	١ر٨	٦٨	١ر٤	١٦٠	١ر٨
السلع المصنعة الأخرى (٦ ، ٨)	دول السوق الحر	٧٨ر١	٧٧ر١	٧٧ر٥	٤١٣٩	٧٩ر١	١٩٣٠	٦٩ر٩	٦٣٤٥	٧٦ر٤
	الدول المخططة مركزيا	٩ر٨	١٠ر١	١٠ر٠	١٦٠	٣ر١	٤٨٠	١٧ر٤	٧٣٠	٨ر٨
	الدول النامية	١٠ر٨	١١ر٠	١١ر٥	٩٣١	١٧ر٨	٤١٠	١٤ر٩	١٢٢٥	١٤ر٧
إجمالي السلع المصنعة (٥ ـ ٨)	دول السوق الحر	٨٢ر٨	٨٢ر٧	٨٢ر٨	١١٠٥٠	٨٦ر٨	٧١٤٨	٨١ر٩	١٦٣١٢	٨٣ر٧
	الدول المخططة مركزيا	١٠ر٦	١٠ر٨	١٠ر٥	٥٦٠	٤ر٤	١١٤٠	١٣ر١	١٧٥٠	٩ر٠
	الدول النامية	٥ر٩	٥ر٩	٦ر١	١١١٥	٨ر٨	٥٢٢	٦ر٠	١٤٣٨	٧ر٤

المصدر UNIDO على أساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، U.N., Commodity, Trade Statistics, 1965—1968

ولا ينطبق الايضاح السابق على صادرات الدول المخططة مركزيا من السلع المصنعة ، والتى ظلت ترتفع باستمرار خلال تلك السنوات . وقد يمكن تفسير ذلك جزئيا بكون التوسع فى التجارة قد تعرض فى السنوات السابقة لشىء من الخمول ثم استعاد نشاطه عام ١٩٦٧ . وكانت اهم المجموعات السلعية المصنعة هى الكيماويات SITC ٥) والسلع المصنعة الاخرى (SITC ٦ و ٨) .

ولا يمكن لنا ان نستخلص من ذلك ان دور التجارة الخارجية كان ذا اهمية فقط بالنسبة لدول السوق الحر . فقد اثبتت صادرات السلع المصنعة من الدول النامية كونها مصدرا هاما ومستقرا نسبيا للنقد الاجنبى . وعلاوة على ذلك فهى تشكل مجموعة من المنتجات تتميز بقدرة مرتفعة على النمو فى مستقبل تلك الدول . وهكذا فان التناقص فى معدل نمو صادرات السلع المصنعة قد يكون ذا اثر خطير على امكانيات التنمية الاقتصادية بها فى الامد الطويل .

وبالنظر الى ان دول السوق الحر تمثل الاسواق الرئيسية للسلع المصنعة ، لذلك فان التجارة مع هذه الدول توفر فرصا هامة للتوسع فى القطاع التحويلى بالدول النامية . ومع ذلك فقد كانت صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة متركزة فى بعض السلع المعينة ، وهو ما كان كثيرا يرجع الى سياسة تلك الدول . فمن ناحية كانت عمليات التنويع تؤجل انتظارا لاقامة صناعة مرتكزة الى حد كبير الى الاسواق المحلية او حتى تتحقق نتائج مرضية من وراء سياسة احلال الواردات . ومن ناحية اخرى فربما تكون محاولات زيادة المحتوى التحويلى لصادرات الموارد الطبيعية الرئيسية قد فضلت على مجهودات التنويع .

وتساعد الارقام الواردة فى الجدول رقم (٢٣) على المقارنة بين تنوع التجارة فيما بين الاقاليم النامية ، وبين تركيب الصادرات فى العالم . وتشير الارقام القياسية للتخصص النسبى(٢٥) الى وجود اختلاف واضح بين نمط التصدير فى الدول النامية وذلك المتعلق بالتجارة على مستوى العالم . وعموما فهناك تركيز غير متناسب على تلك السلع التى تتطلب حقيقة مجهودا تحويليا ضئيلا (مثل الاغذية والمشروبات والدخان والاسمدة والمعادن غير الحديدية) وتلك التى لاتندرج تحت التصنيف التقليدى (SITC) لصادرات السلع المصنعة . كذلك فان الارقام القياسية للتخصص النسبى لبعض السلع تعتبر منخفضة الى حد كبر وفى بعض الحالات لا تستحق التنويه (مثل SITC ٧) .

ويتضح من مقارنة الارقام القياسية المختلفة ان هناك بعض الاختلافات فى درجة التخصص فيما بين الاقاليم النامية . ويوجد اعلى تركيز نسبى على منتجات الاغذية والمشروبات والدخان فى امريكا اللاتينية حيث كانت هذه الاصناف تمثل مايقرب من نصف اجمالى صادرات الاقليم(٢٦) . وعلى هذا المنوال تحققت ارقام قياسية مرتفعة فى صادرات امريكا اللاتينية وافريقيا من الاسمدة والمنجميات وخامات المعادن الحديدية (SITC ٢٧ و ٢٨) . اما الرقم القياسى المناظر لاسيا فقد كان اقل بشكل واضح منه فى الاقليمين الاخرين (مقاربا للواحد الصحيح) ، وذلك حيث ان تركيب التجارة الاسيوية والدولية كان تقريبا متشابها فى هذا الخصوص .

---

(٢٥) بخصوص تعريف هذا الاصطلاح انظر الهامش رقم (٢٣) .

(٢٦) هذه الحقيقة تعطى تفسيرا لما لوحظ من انه بينما كان الانتاج التحويلى لامريكا اللاتينية يمثل ٦٠ ٪ من اجمالى الانتاج التحويلى للدول النامية ، لم تزد حصتها فى صادرات السلع المصنعة عن ٢٠ ٪ فقط . انظر « التطور الصناعى » الجزء الثانى .

٢٢ ـ التخصص النسبى فى تجارة الصادرات للاقاليم النامية (١)

المجموعة السلعية (SITC)	العالم	أمريكا اللاتينية		أفريقيا		آسيا	
	إجمالى الصادرات	إجمالى الصادرات	الرقم القياسى للتخصص النسبى (٢)	إجمالى الصادرات	الرقم القياسى للتخصص النسبى (٢)	إجمالى الصادرات	الرقم القياسى للتخصص النسبى (٢)
إجمالى السلع الأولية (٠ ـ ٤ ، ٩)	٨٠٢٥٠	٩٩٢٤	٢ر١٧	٦٩٣٣	١ر٩٩	١٢٧٧٠	١ر٩٦
الأغذية والمشروبات والدخان (٠ ، ١ ، ٢٢ ، ٤)	٣٥٨٥٣	٥١٨٦	٢ر٥٤	٣٣٩٧	٢ر١٨	٣١٢١	١ر٠٧
الأسمدة ، خامات المعادن ... الخ (٢٧ ، ٢٨)	٦٦٤٠	٨٤١	٢ر٢٢	٨١٢	٢ر٨٢	٥٠٠	٠ر٩٣
إجمالى السلع المصنعة (٥ إلى ٨)	١٢١١١٠	١٥٤٦	٠ر٢٢	١٨١٤	٠ر٣٤	٣٦١١	٠ر٣٧
الحديد والصلب (٦٧)	٩٨٩٣	٧١	٠ر١٢	٢٢	٠ر٠٥	٩٤	٠ر١٢
معادن غير حديدية (٦٨)	٧٥٨٠	٨٧٣	٢ر٠٢	١٠١٦	٣ر٠٨	٣٤٧	٠ر٥٦
سلع مصنعة خفيفة (٦ ، ٨ ، مع استبعاد ٦٧ ، ٦٨)	٣٨٧٣٠	٣٠٦	٠ر١٤	٦٢٢	٠ر٣٧	٢٦٤٩	٠ر٨٤
الآلات والنقل (٧)	٥١٣٠٠	٨٩	٠ر٠٣	٤٦	٠ر٠٢	٣٣٤	٠ر٠٨
الكيماويات (٥)	١٣٦٠٧	٢٠٧	٠ر٢٧	١٠٨	٠ر١٨	١٨٧	٠ر١٧
كل السلع (٠ إلى ٩)	٢٠١٣٦٠	١١٤٧٠	١ر٠٠	٨٧٤٧	١ر٠٠	١٩٣٨١	١ر٠٠

المصدر : UNIDO ، على اساس UNCTAD, The Handbook of International Trade and Development Statistics 1969 — U.N. Commodity Trade Statistics, 1965 - 1967.

(١) متوسط الصادرات ، فوب ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ بالمليون دولار .

(٢) يعرف الرقم القياسى للتخصص النسبى على ان النسبة بين حصة مجموعة سلعية معينة فى صادرات الاقليم الى حصتها فى صادرات العالم . وهكذا على سبيل المثال ، اذا كانت النسبة هى ٢ ، تكون المجموعة السلعية ذات اهمية فى صادرات الاقليم النامى تعادل مثلى اهميتها فى صادرات العالم .

وكان الرقم القياسى للتخصص النسبى لصادرات افريقيا من المعادن غير الحديدية مرتفعا بشكل غير عادى (٣ر٨) . وهذا يعكس الوفرة النسبية لمثل تلك الموارد ـ وعلى الأخص النحاس ـ فى ذلك الاقليم . أما فى امريكا اللاتينية فقد كان الرقم القياسى المناظر ٢ر٢ اما فى آسيا فقد كان منخفضا اذا ما قورن بذلك .

وكان هناك تباين واسع بوجه خاص بين الأقاليم فيما يتعلق بالأرقام القياسية الخاصة بالسلع المصنعة الخفيفة . وكانت الأرقام الخاصة بآسيا اعلى بكثير من تلك الخاصة بكل من افريقيا وامريكا اللاتينية . وهناك اعتقاد عام بان السلع المصنعة الخفيفة تشكل نسبة كبيرة من القطاع الصناعى فى أغلب الدول النامية . ومع ذلك ـ وباستثناء آسيا ـ فما زالت السلع المصنعة الخفيفة تسهم بقدر شديد التواضع فى اجمالى قيمة الصادرات اذا ما قورنت بالنسبة الموجودة فى التجارة الدولية ككل . وهناك عدد من العوامل التى قد تفسر هذه الظاهرة ، ويختلف التفسير من بلد لأخرى ومن صناعة لصناعة اخرى . وبعض الاحتمالات الأكثر وضوحا تتمثل فى ان الصناعات التحويلية الخفيفة تعتبر حديثة نسبيا وما زال عليها ايجاد قنوات تصريف اجنبية واسواق ... الخ ، وان هذه الوحدات الصناعية لم تصبح بعد على مستوى المنافسة العالمية أو ان النمو السريع فى الطلب المحلى قد وقف حائلا دون التصدير .

والواقع أن الفترة الزمنية التى تتناولها هذه الأرقام (١٩٦٥ - ١٩٦٧) لشديدة القصر بدرجة لا تسمح بالتوصل الى اية ملاحظات حول اتجاهات الأمد الطويل فى تركيب الصادرات . وهناك (٢٧) ما يشير الى انه كان هناك اتجاه فى آسيا للتحول من الصادرات الأولية الى صادرات السلع المصنعة . وبغض النظر عن مثل هذه التغيرات ، تبقى حقيقة كون الأرقام القياسية للتخصص النسبى أميل للانخفاض بالنسبة لأغلب المنتجات التحويلية فى كل الأقاليم .

ولا شك أن استحداث خطوط انتاج جديدة وكذلك التوسع العام فى القاعدة التصديرية للدول النامية من الممكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى مدى فاعلية التجارة الدولية لعامل منشط للنمو الاقتصادى . وقد زادت مبيعات الدول النامية الى دول السوق الحر من المنتجات التى تصنف كصادرات مصنعة جديدة (٢٨) من ٣٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٦٨٢ مليون دولار عام ١٩٦٩ (٢٩) . وبينما يعكس ذلك معدل نمو جدير بالتنويه ، فما زالت نسبة مثل هذه المنتجات الى اجمالى صادرات الدول النامية من السلع المصنعة منخفضة .

ولتحقيق هدف تنويع الصادرات ، يتطلب الأمر ليس فقط تصنيع المنتجات التى تعتبر جديدة على الدول النامية ، بل ايضا تصنيع تلك المنتجات التى تعتبر جديدة نسبيا على الأسواق الدولية عموما . وهذه السلع تعتبر ذات أهمية زائدة ، وذلك من حيث أن العديد من تلك المنتجات يشكل مجالا سريع النمو فى الانتاج والتجارة الدولية . ومع ذلك فعادة ما تكون هناك فجوة زمنية طويلة ما بين البدء فى تجارة المنتجات الجديدة بين الدول النامية وبين ظهور مثل هذه المنتجات فى قائمة صادرات الدول النامية (٣٠) . وتكمن احدى المشكلات الرئيسية فى اكتساب التكنولوجيا الحديثة اللازمة لانتاج عديد من المنتجات الجديدة . وهناك اعتقاد بأن تلك الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية ودول السوق الحر زادت فى السنوات الأخيرة (٣١) .

وفى هذا الاطار لابد لنا وان نبحث المعلومات التالية المتعلقة بصادرات المجموعة التحويلية الفرعية التى سنشير اليها عندما نتحدث عن المنتجات الهندسية (٣٢) . وهذه المنتجات قد تم

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال
ECAFE, Economic Survey of Asia and the Far East. 1967, Chapter III

(٢٨) بخصوص التعريف التجريبى للصادرات المصنعة « الجديدة » انظر ماعلى الجدول رقم (٢٧) .

(٢٩) UNCTAD, Review of Recent Trends and Developments in Trade in Manufactures and Semi- Manufactures, 1968, (HD/B/C. 2/51)

(٣٠) قد نجد تفسيرا واحدا على الأقل لذلك فيما كتب من نظرية دورة المنتج . وباختصار ، يقال أن عديدا من المنتجات يمر بمرحلة ابتكار تتطلب انفاقا كبيرا على البحث والتطوير. وحينئذ يكون مزيج المدخلات عرضة لتعديلات أخرى ، وربما يجرى تنميطه . وعند ذلك الوقت يشار الى هذه المنتجات بأنها « ناضجة » وتقل نفقات البحث والتطوير بالنسبة لتكاليف الانتاج الأخرى ، وعند هذه النقطة تتزايد امكانية الانتاج فى الدول النامية . انظر على سبيل المثال
World Trade and Export Specialization in Engineering Products since 1953-1954, GATT, International Trade, 1967 (1968-2), pp. 31-75 ; Raymond Vernon, International Investment and International Trade in the Trade Cycle, Quarterly Journal of Economics, May 1966; and Louis T. Wells, "Test of a Product Cycle Model of International Trade: U.S. Exports of Consumer Durables", Quarterly Journal of Economics, February 1969.

(٣١) انظر على سبيل المثال
"The Transfer of Technology and Its Relation to Trade Policy and Export Promotion in Latin America", Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 1 (United Nations Publication, Sales No. : E. 69. II. B. 4),
صفحات ٤٧ - ٧١ وعلى الأخص صفحات ٤٧ - ٥٢

(٣٢) SITC ٦٦ و ٧ و ٨٦١ و ٨٦٤

اختيارها لكونها تمثل قطاعا سريع النمو فى التجارة الدولية كما انها ذات اهمية جوهرية بالنسبة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية فى الامد الطويل .

ويوضح الجدول رقم (٢٤) النمو السريع للتجارة الدولية فى المنتجات الهندسية فى الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٦ ، وهى السنة التى وصلت فيها نسبة هذه السلع الى ٤٧٪ من اجمالى صادرات العالم من السلع المصنعة . وقد بدات الزيادة الملحوظة فى نمو الانتاج الهندسى حوالى عام ١٩٥٥ . وفى خلال نفس الفترة امكن تصدير نسبة متزايدة من الانتاج الهندسى (٢٢) .

ويجب النظر الى اهمية هذه الاتجاهات فى ضوء التغيرات التى طرات على التجارة فى المجموعات الرئيسيه للمنتجات . ومن الناحية التاريخية كانت صادرات المنتجات الهندسية من دول السوق الحر الى الدول النامية تشكل جانبا رئيسيا فى التجارة الدولية لهذه السلع . ومع ذلك فلم يكن هذا التدفق التجارى يمثل فى عام ١٩٥٥ اكثر من ٣٣٪ من صادرات المنتجات الهندسية ثم انخفضت هذه النسبة لتصل فى عام ١٩٦٦ الى ٢٠٪ فقط . ومع ذلك فقد زادت القيمة المطلقة لهذه الصادرات الى الدول النامية من ٥٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ الى ١١٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ . وقد نجد تفسير هذا الوضع فى توسع تجارة المنتجات الهندسية فيما بين دول السوق الحر والتى كانت فى عام ١٩٥٥ تمثل ٤٢٪ من اجمالى التجارة فى هذه المنتجات (٧٩٠٠ مليون دولار) ثم ارتفعت عام ١٩٦٦ لتصل نسبتها الى ٥٦٪ (٢٢٤٠٠ مليون دولار) (٢٤) .

وتتضح لنا حقيقة هامة اذا ما صنفت التجارة الدولية فى المصنعات على النحو الوارد فى الجدول رقم (٢٤). فمن الواضح ان المنتجات الهندسية ليست واحدة من اسواق التصدير السريعة النمو . ولا شك ان قدرة الدول النامية على استخدام التكنولوجيا اللازمة تصبح ضرورية بالنسبة لاشتراكها فى نمو صادرات هذه السلع (٢٥) . وعندما يتعذر حل هذه المشكلة ، تقل الفرص امام دول عديدة فى ان تشارك بطريقة كاملة فى الاسواق الدولية للسلع المصنعة والتى تتميز بكونها اسرع فى النمو على الاطلاق .

وتعطى البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢٥) بعض الدلالة عن الاختلافات فى الصادرات الهندسية ما بين الدول النامية ودول السوق الحر . ويظهر الجدول ست مجموعات فرعية عريضة من اجل تلخيص التباين فى تركيب تجارة المنتجات الهندسية . وتشمل الدول المختارة مجموعة تتميز بالارتفاع النسبى فى حجم الانتاج الهندسى بها .

وتعطى قيمة الصادرات الهندسية ـ كنسبة من اجمالى الصادرات المصنعة ـ مقياسا تقريبيا لمدى تقدم القطاع التحويلى من بلد لاخرى . والنتيجة هى ما قد نتوقعه : نسب مرتفعة فى دول السوق الحر (تصل الى ٥٠٪) ونسب اقل فى الدول النامية .

واذا ما استعرضنا البيانات الخاصة بالمجموعات الست الفرعية ، تتضح لنا سمة ثانية .

(٢٢) صفحة ٢٤ GATT, International Trade 1967 (1968-2)

(٢٤) المرجع السابق صفحة ٢٥ ـ ٢٦ .

(٢٥) قد تبدو بعض المشاكل الاجتماعية التى تتميز بها صادرات المنتجات الهندسية ، على سبيل المثال قد تمثل صعوبات التسويق والتجاوب مع المواصفات العديدة التى تشترطها الدول المستوردة ، مشاكل تزيد خطورتها عما هو الحال فى السلع المصنعة غير الهندسية .

٢٤ ـ التجارة الدولية فى السلع الأولية ، والمنتجات الهندسية وسلع مصنعة اخرى ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦

	١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٦٦		متوسط معدل النمو السنوى ٥٥ - ١٩٦٦
	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	
السلع الأولية	١ر٤٦	٤٩ر٣	٢ر٥٦	٤٤ر٠	١ر٧٨	٤٨ر٤	٤ر٩
المنتجات الهندسية	١ر١٩	٢٠ر٤	١ر٣١	٢٤ر٣	٨ر٥٧	٢٨ر٤	١٠ر٦
سلع مصنعة أخرى	٧ر٢٦	٢٨ر٦	٠ر٣٩	٣٠ر٥	٤ر٦٤	٣١ر٦	٨ر٣
إجمالى الصادرات(١)	٥ر٩٣	١٠٠ر٠	٩ر١٢٧	١٠٠ر٠	٥ر٢٠٣	١٠٠ر٠	٧ر٣

المصدر : UNIDO على اساس International Trade 1967 (الجات / ١٩٦٨ ـ ٢) صفحة ٢١

(١) يشمل منتجات لم تصنف داخل المجموعات السلعية الثلاث .

فعموما يبدو انتاج السلع الهندسية اكثر تنوعا فى دول السوق الحر عما هو عليه فى الدول النامية . وهذه أيضا نتيجة متوقعة بالنظر الى حقيقة كون دول السوق الحر ترتكز الى قاعدة تكنولوجيا اوسع بكثير ، مما يمكنها من انتاج تشكيلة من السلع الهندسية .

وهناك حالات عديدة للتخصص فى الدول النامية . وعلى سبيل المثال نجد ان جانبا كبيرا نسبيا من الصادرات الهندسية لكل من الصين (تايوان) والبرازيل يتكون من سلع يعتمد انتاجها على البحث المكثف . كذلك نجد ان صادرات هونج كونج وجمهورية كوريا تشمل نسبة عالية من السلع المصنعة المتنوعة والسلع الاستهلاكية المعمرة . وهذه الحالات الناجحة تشير الى أن الدول النامية قد تكون عندها القدرة على ادخال عدد من المنتجات المعقدة تكنولوجيا فى اقتصادياتها . ولنا أن نامل ان مثل هذه الجهود قد تؤدى فى الأمد الطويل الى توسيع الطاقة التكنولوجية .

اسواق الاستيراد الرئيسية للسلع المصنعة

عندما نعرض للسلع المصنعة بصفتها واردات ، فاننا نهتم اساسا بجانبين ، سنتعرض للأول منهما فى هذا الجزء . وسيتركز الاهتمام هنا على واردات دول السوق الحر من السلع المصنعة . وسنركز على التركيب المتغير للواردات ونجاح الدول النامية فى الدخول الى هذه الاسواق . وتعتبر واردات دول السوق الحرمن السلع المصنعة ذات اهمية بوجه خاص بالنسبة للتجارة الدولية والتنمية ، نظرا لان هذه الدول تمثل اكبر اسواق لمثل هذه السلع . كذلك فان واردات الدول المخططة مركزيا من السلع المصنعة تعتبر مهمة بالنسبة للدول النامية وعلى الاخص من ناحية قدرتها على النمو . ولكن للأسف لا توجد احصاءات تفصيلية عن هذا التدفق التجارى ، ولذلك فسيقتصر البحث على دول السوق الحر . اما الجزء التالى فسيتناول موضوعا مرتبطا بذلك ، الا وهو تركيب ونمو واردات الدول النامية من السلع المصنعة .

وتوفر البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢٦) مقارنة لاجمالى واردات ١٨ دولة من دول

السوق الحر من السلع المصنعة بوارداتها من الدول النامية (٣٦) . وقد تم احتساب اجمالى تجارة السلع المصنعة على اساسين : الاول باستبعاد المنتجات البترولية والمعادن غير الحديدية التى لم تدخل عليها عمليات تشغيل . وفى اغلب الاحيان نجد ان هاتين المجموعتين من المنتجات يبتعدان كثيرا عن المرحلة الاولية (٣٧) . اما الاجمالى الثانى فيتعلق بكل السلع المصنعة المشار اليها .

وفى عام ١٩٦٨ زاد اجمالى ما استوردته هذه الدول الثمانى عشر من الدول النامية من سلع مصنعة بمعدل ٢ر١٧ ٪ وهو ما يزيد قليلا عن النسبة المناظرة الخاصة بالواردات من كل المصادر (٢ر١٦ ٪) . ومع ذلك فاذا ما اخذنا فترة الاربع سنوات (١٩٦٤ ــ ١٩٦٨) فى الاعتبار لوجدنا ان المعدل السنوى للنمو كان اعلى بالنسبة للواردات من كل المصادر عنه بالنسبة للواردات من الدول النامية (٧ر١١ ٪ مقابل ١١ ٪) (٣٨) .

وكان هناك نقصانا جوهريا فى كل من اجمالى القيمة والحصص النسبية لواردات الدول النامية من مجموعتين سلعيتين خلال الفترة المشار اليها. وهذه كانت المنتجات البترولية ومنتجات الدخان والمشروبات . وقد انخفضت واردات المشروبات ومنتجات الدخان بنسبة ٥٠ ٪ خلال الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ . وهذه المجموعة تعتبر ذات اهمية بوجه خاص نظرا لانها تشكل الجانب الاكبر من اجمالى صادرات الدول النامية من السلع المصنعة . وقد اثبتت المنتجات الهندسية كونها واحدة من اسرع الصادرات نموا بها (٣٩) .

وهناك عدد من العوامل الاقتصادية وكذلك غير الاقتصادية تكمن وراء الاتجاهات المتغيرة فى هذه المجموعات السلعية الواسعة . وستتركز المناقشة هنا حول بعض الجوانب الاقتصادية التى قد تكون ذات تاثير على اسواق الاستيراد بالنسبة للدول النامية .

من بين القضايا العديدة المتعلقة بالسياسة السلعية والتى قد تؤثر بطريقة مباشرة على التوقعات فى الاسواق الرئيسية لاستيراد السلع المصنعة ، هناك القضية الخاصة بالمنتجات المتنافسة . فكثير من السلع الواردة فى الجدول رقم (٢٦) تواجه فى الواقع منافسة جوهرية من جانب بدائل لها يجرى انتاجها محليا فى دول السوق الحر . واحد النتائج المترتبة على ذلك هو كون امكانيات النمو مختلطة بالنسبة لصادرات الدول النامية من هذه الاصناف الى دول السوق الحر . وعلاوة على ذلك فان ميزة انخفاض تكلفة الانتاج التى تتمتع بها الدول النامية لا توفر لها بالضرورة امكانية النفاذ الى اسواق دول السوق الحر ، فهذه الميزة احيانا ما يضيع اثرها عن طريق الدعم والحماية (٤٠) . التى تحصل عليها الصناعات المحلية المنافسة فى دول

---

(٣٦) سيلاحظ القارىء ان بعض المنتجات الغذائية المصنعة ، والمشروبات الروحية ومنتجات الدخان ومنتجات الخشب والورق قد اضيفت الى السلع المصنعة بالتعريف الذى يطلب استعماله . وقد استبعدت الآلىء والاحجار الكريمة حيث ان صادرات الدول النامية منها تمثل اساسا منتجات تعدينية خام ، كذلك استبعدت الآلات المولدة للطاقة غير الكهربائية والسفن والقوارب حيث ان مثل هذه المنتجات عادة ما تكون رجعة للتصليح او التعديل او التخزين .

(٣٧) لم يستبعد الالومنيوم غير المشكل مع ذلك حيث ان صقله عبارة عن عملية تحويلية اكثر تركيزا .

(٣٨) للحصول على مناقشة تفصيلية لهذه الارقام والاتجاهات انظر : UNCTAD, Trade in Manufactures of Developing Countries : 1969 Review (TD/B/C. 2/90, Geneva), 1970, صفحات ٢ ــ ٦ .

(٣٩) يختلف تعريف المنتجات الهندسية المستخدم فى الجدول رقم (٢٦) اختلافا طفيفا عن ذلك المستخدم فى الجدول رقم (٢٥) ، وهو ما يرجع الى مدى توافر البيانات.

(٤٠) سنناقش فى الجزء التالى اجراء الحماية الخاص بالتعريفة الجمركية .

٢٥ ـ صادرات السلع المصنعة والهندسية من بعض الدول عام ١٩٦٧ (الدول مرتبة حسب قيمة صادراتها من السلع المصنعة)

	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	اليابان	فرنسا	إيطاليا	سويسرا	هونج كونج	يوغوسلافيا	اسبانيا	الصين (تايوان)	كوريا	البرازيل
	مليون دولار											
إجمالى صادرات السلع المصنعة	٢٠٧٦٩	١١٧٧٥	٩٧٥٩	٨٤٥٠	٦٩٨١	٣١٨١	١١٠٥	٧٨٣	٦٠٣	٣٦٩	٢١٥	١٦٣
إجمالى صادرات السلع الهندسية	١٣٨٤٣	٦٤٩١	٤٥٨٦	٣٧٤٠	٣٣٤٨	١٧٥٢	١٦٥	٢٩٣	٢١٥	٦٧	٢١	٤٧
منها :												
كثيفة البحث	٤٢٠٢	١٣٠٧	٥٥٧	٨٤٩	٤٦٨	٢٢٤	٤٥	٦	١٣	٣٣	٣	١٩
إستهلاكية معمرة	٤٦١	٣٥٢	١١٠٩	١٩٩	٤١٤	٥٥٩	٣٨	٩	١٣	٩	٥	٧
آلات صناعية وزراعية	٥٣٦٦	٢٦٧٤	٩٢٧	١٣٢٤	١١٦٦	٨٤١	٧	١٢٤	٩٠	١٠	٤	١٣
سيارات ركوب وأجزاؤها	٢٢٦١	١١٦٩	٣٤٥	٨٢٨	٥٧٢	٦	١	١٢	١٣	٠ر٢	٠ر٧	١
النقل الثقيل	٨٢٨	٥٢٤	١٢١١	٢٤٣	١٥٨	٨	٧	٩٣	٥٣	١	١	٣
سلع مصنعة متنوعة	٦٢٦	٤٢٣	٤٠٣	٢٧٩	٣١٠	٩٥	٣٥	٣٧	٣١	٧	٧	٣
	في المائة											
النسبة المئوية للسلع الهندسية من إجمالى صادرات السلع المصنعة	٦٦ر٧	٥٥ر١	٤٧ر٠	٤٤ر٣	٤٨ر٠	٥٥ر١	١٤ر٩	٣٧ر٤	٣٥ر٦	١٨ر٣	١٠ر٠	٢٨ر٥
التوزيع النسبى لصادرات السلع الهندسية :												
كثيفة البحث	٣٠ر٤	٢٠ر١	١٢ر٢	٢٢ر٧	١٤ر٠	١٢ر٨	٢٧ر٣	٣ر١	٦ر٢	٤٨ر٦	١٤ر٥	٤١ر٣
استهلاكية معمرة	٣ر٣	٥ر٤	٢٤ر٢	٥ر٣	١٢ر٤	٣١ر٩	٢٣ر٢	٣ر١	٥ر٩	١٤ر٠	٢١ر٣	١٥ر٦
آلات صناعية وزراعية	٣٨ر٨	٤١ر٢	٢٠ر٢	٣٥ر٤	٣٤ر٨	٤٨ر٠	٤ر٢	٤٢ر٤	٤٢ر٢	١٤ر٣	١٧ر٤	٢٧ر٤
سيارات ركوب وأجزاؤها	١٦ر٣	١٨ر٠	٧ر٥	٢٢ر١	١٧ر١	٣ر٠	٠ر٣	٤ر١	٦ر٢	٠ر٣	٣ر٣	٢ر٥
النقل الثقيل	٦ر٠	٨ر١	٢٦ر٤	٦ر٥	٤ر٧	٠ر٤	٤ر٥	٣١ر٦	٢٤ر٧	١ر٥	٧ر٠	٥ر٧
سلع مصنعة متنوعة	٤ر٥	٦ر٥	٨ر٨	٧ر٥	٩ر٣	٤ر٥	٢ر١	١٢ر٦	١٤ر٥	١٠ر١	٣٢ر٥	٥ر٨

المصدر : UNIDO على اساس U.N., Commodity Trade Statistics, 1967

ملحوظة : المجموعات السلعية تعريفيا كلاآى مع وجود كود (SITC) بين قوسين
اجمالى السلع المصنعة (٥ ـ ٨) السلع الهندسية (٦٩ ، ٧ ، ٦٨١ ، ٨٦٤)
(المجموعات الفرعية التالية لا تغطى كل مجموعة السلع الهندسية حسب توصيف (SITC)

السلع كثيفة البحث

الآلات الحاسبة وآلات المكاتب بدون الآلات الكاتبة (٧١٤ر٩ ، ٧١٤ر٢٠)
الاتصالات البعيدة ما عدا التليفزيون والراديو (٧٢٩ر٩)
الاجزاء الالكترونية (٧٢٩ر٣ ، ٧٢٩ر٧ ، ٧٢٩ر٩٥)
المعدات الالكترونية ومعدات اشعة اكس (٧٢٦)
اجهزة القياس الكهربية (٧٢٩ هـ)
الآلات والاجهزة الكهربائية التى لم تذكر فى مكان آخر (٧٢٩ر٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩)
الاجهزة المهنية والطبية والقياسية (٨٦١ فيما عدا ٨٦١ر٤ ـ ٨٦١ر٦)
الطيران بما فيه المحركات والاجزاء (٧١١ر٤ ، ٧٣٤)

سلع استهلاكية معمرة

آلات كاتبة (٧١٤ر١)
ماكينات خياطة (٧١٧ر٣)
اجهزة استقبال الراديو والتليفزيون (٧٢٤ر١ ، ٧٢٤ر٢)
معدات منزلية اخرى (٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٤)
بطاريات ومحركات كهربائية (٧٢٩ر١)
لمبات كهربائية (٧٢٩ر٢)
موتوسيكلات واجزاؤها (٧٣٢ر٩)
دراجات واجزاؤها (٧٣٢ر١)
معدات تصويرية وسينمائية (٨٦١ر٤ ـ ٦)
ساعات ومنبهات (٨٦٤)

آلات صناعية وزراعية

ثلايات ومحركات بخارية (٧١١ر١ ـ ٣)
محركات الاحتراق الداخلى فيما عدا الطيران (٧١١ هـ)
محركات اخرى فيما عدا الطيران (٧١١ر٦ ـ ٨)
آلات القوى الكهربائية (٧٢٢ر١)
مجموعة المفاتيح الكهربائية وملحقاتها (٧٢٢ر٣)
معدات توزيع الكهرباء (٧٢٣)
المحولات الزوامية (٧١٢ هـ)
آلات زوامية اخرى (٧١٢ر١ ـ ٣ ، ٧١٢ر٩)
آلات قطع لتشغيل المعادن (٧١٥ر١)
ماكينات آلية اخرى (٧١٩ هـ ، ٧٢٩ر٦)
ماكينات تشغيل المعادن (٧١٥ر٢)
آلات النسيج (٧١٧ر١)
آلات انتاج الورق والقياب (٧١٨ر١)
آلات طباعة وتجليد الكتب (٧١٨ر٢)
آلات تشغيل الاغذية ماعدا المحلى منها (٧١٨ر٣)
آلات التشغيل للانشاء والتعدين والمناجم (٧١٨ر٤ ، ٧١٨ هـ)
المعدات الميكانيكية (٧١٩ر٢)
آلات التغليف والوزن والبيع وغيرها (٧١٩ر٦)
محملات الكرات وكراسى التحميل (٧١٩ر٧)
آلات والاجهزة غير الكهربائية والتى لم ترد فى مكان آخر (٧١٩ر٨ ـ ٩ ، ٧١٧ر٢ ، ٧١٨ هـ)
سيارات التركيب واجزاؤها (٧٣٢ر١ ، ٧٣٢ هـ ، ٧٣٢ر٤ ـ ٨ ، ٧٣٩ر٤)

معدات النقل الثقيل :

الاتوبيسات والشاحنات والمقطورات (٧٣٢ر٢ ـ ٤ ، ٧٣٢ر٣ ـ ٤)
عربات السكة الحديد (٧٣١)
البواخر والقوارب (٧٣٥)

سلع مصنعة اخرى (٦٩)

٢٦ ـ حصة الدول النامية فى واردات السلع المصنعة الى ١٨ دولة من دول السوق الشرقية (١) ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨

المجموعات السلعية	(SITC)	إجمالى الواردات (مليون دولار)			الواردات من الدول النامية (مليون دولار)			حصة الدول النامية فى إجمالى الواردات ٪	
		١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٤	١٩٦٨
المنتجات الغذائية	٠ – ٤(٢)	٢٨٥٢	٣٥٥٣	٣٧٩٣	٤٨٠	٦٧٣	٧٥٥	١٦ر٩	١٩ر٩
المشروبات ومنتجات الدخان	٠ – ٤(٢) Ex	١٢٥٠	١٤٣٥	١٥٩٨	٢٦١	١٤٥	١٣٠	٢٠ر٨	٨ر١
المنتجات الخشبية	٨٢١،٦٣،٢٤٣	٢٩٠٠	٣٢٨٩	٣٩٤٨	٣٦٦	٤٣٤	٥٦٢	١٢ر٦	١٤ر٢
الجلود و الأحذية	٨٥١،٦١	١٠١٠	١٣٦٩	١٧٢٥	١٣٥	١٩٤	٢٥٩	١٣ر٣	١٥ر٠
المفسوجات	٦٥	٤٨١٩	٥٣٩٧	٦١٥٤	٧١٢	٨٢٨	٨٩٩	١٤ر٨	١٤ر٦
الملابس	٨٤	١٧٨٨	٢٥٥٢	٣١١٣	٣٧٤	٥٩٧	٧٩٥	٢٠ر٩	٢٥ر٣
الكيماويات	٥	٦٤٦٤	٩٠١٣	١٠٤١١	٢٧٣	٤٢٧	٤٦٠	٤ر٢	٤ر٤
الحديد و الصلب	٦٧	٨٩٩٨	٦١٧٩	٧٠٧١	٩٤	١٥٣	١٧٥	١ر٩	٢ر٥
منتجات هندسية	(٣)	٢٦٥٨٨	٣٣٩٨٢	٣٩٩٢٩	١٦٤	٣٤٧	٤٨٤	٠ر٦	١ر٢
منتجات أخرى	(٤)	٧٩٦٣	١٤٨٠١	١٧٣٣٩	٤١٨	٦٣٩	٨٩٦	٥ر٢	٥ر٢
المجموع الفرعى		٦٠٦٤٢	٨١٥٧٠	٩٥٠٨١	٣٢٧٦	٤٤٤١	٥٤٢٥	٥ر٤	٥ر٧
منتجات البترول	٣٣٢	٣٤٧١	٤٠٨٠	٤٥٠١	١٦٦٩	١٦٩١	١٧٦٩	٤٨ر١	٣٩ر٣
معادن غير حديدية غير مشغولة	٦٨(٥)	٣٠٧٤	٤٤٢٥	٥٠٥٤	١٤١٦	٢٠٩٨	٢٤٤٨	٤٦ر٤	٤٨ر٤
الإجمالى		٦٧١٨٧	٩٠٠٧٥	١٠٤٦٣٦	٦٢٦١	٨٢٣٠	٩٦٤٢	٩ر٥	٩ر٢

المصدر : UNIDO ، على أساس UNCTAD, Trade in Manufactures. of Developing Countries 1969 Review, 1970. صفحة ٣ .

(١) استراليا ، كندا ، اليابان ، نيوزيلاندا ، الولايات المتحدة ، دول السوق الاوربية المشتركة ، منطقة التجارة الحرة (بما فيها فنلنده) .

(٢) بعض اصناف مجموعات SITC ـ ٤ والتى تطلب عمليات تحويلية ، لكنها عادة لا تدخل تحت التجارة فى السلع المصنعة .

(٣) (SITC) ٧ر٦٩ (ناقصا منها ٧١١ ، ٧٢٥) ، ٨١٢ ، ٨٦١ ، ٨٦٤ ، ٨٩٧ .

(٤) كافة باقى السلع المصنعة فيما عدا اللؤلؤ والاحجار الكريمة (٦٦٧) ، الآلات المولدة للطاقة غير الكهربائية (٧١١) والبواخر والقوارب (٧٢٥) .

(٥) تشمل فقط SITC ار٦٨٢ ، ار٦٨٣ ، ار٦٨٥ ، ٦٨٦ر٠ ، ار٦٨٧ ، ٦٨٩ . لا يدخل الالومنيوم غير المشغول فى هذه المجموعة ، أنظر الهامش رقم ٣٧ .

السوق الحر ، وهو اجراء من النادر ان تتمكن الدول النامية على مواجهته عن طريق دعم صادراتها المعنية . ومن بين المنتجات المتنافسة هناك البذور الزيتية والسكر والفواكه الحمضية والدخان والبترول والنحاس والرصاص والزنك والالومنيوم (٤١) . ويقدر ان ٧٣٪ من اجمالي الصادرات السلعية من الدول النامية في عام ١٩٦٢ كانت تواجه منافسة في دول السوق الحر من جانب بدائل طبيعية او صناعية (٤٢) . ومع ذلك فيجب ان يتوخى القارىء الحذر اذ ان الرقم المذكور قد يؤدي الى نتائج مضللة من حيث الاهمية التي يضفيها على المنتجات المتنافسة فيما بين الانشطة التحويلية ، وذلك حيث ان القيمة المضافة قد تكون منخفضة في تلك القطاعات .

ويوجد تباين شديد في الامكانيات المتعلقة بالمنتجات المتنافسة العديدة الواردة في الجدول رقم (٢٦) ، كما ان هذه الامكانيات تعتمد على عدد من العوامل . فعلى سبيل المثال نجد ان النقص الشديد في نصيب منتجات الدخان والمشروبات في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ (جدول رقم ٢٦) انما هو الى حد ما نتيجة للنقص الشديد في واردات فرنسا من شمال افريقيا (٤٣) . وقد تعتمد الامكانيات الخاصة بالمنتجات الاخرى على سياسات دعم الاسعار والاعانات في دول السوق الحر . واخيرا هناك اختلاف في هيكل السوق حسب المنتجات وحسب الدول المستوردة .

وهناك احتمالات حسنة امام الدول النامية لزيادة التجارة في المنتجات المنجمية وعلى الاخص البترول والمعادن غير الحديدية . ومع ان هذه تعتبر منتجات متنافسة ، الا ان كثيرا من الدول النامية تمتلك منها احتياطيات ضخمة ومنخفضة التكاليف نسبيا . واكثر من ذلك فحيث ان الطلب على هذه السلع في دول السوق الحر مرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الصناعي ، فقد تنمو الواردات بمعدلات اسرع من زيادة الدخول في هذه الدول .

اما الحواجز غير الجمركية على التجارة مع دول السوق الحر فقد تكون ذات اهمية كبرى بالنسبة للامكانيات التحويلية في الدول النامية . ومن بين هذه الحواجز توجد الحدود الكمية على الواردات وخطط تحديد الاسعار وتثبيتها . ولا توجد غير دراية قليلة بآثار هذه السياسات على التجارة الدولية ، وهو ما يرجع الى قلة البيانات عن البرامج المتشعبة الكثيرة التي تتبعها دول السوق الحر .

وقد كان النمو السريع في واردات المنسوجات القطنية منخفضة الثمن من الدول النامية الى دول السوق الحر اوضح ما يكون في تلك الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة والتي لا تفرض قيودا كمية على الواردات . وقد عمدت كثير من تلك الدول الى عقد اتفاقات ثنائية بهدف الحد من استمرار نمو مثل تلك الواردات وذلك بدعوى الخطر ، او التهديد بالخطر الذي تتعرض له اسواقها من جانب منافسة الدول النامية .

وقد احتلت الولايات المتحدة عام ١٩٦١ الصدارة في التفاوض حول اتفاقات متعددة الاطراف وذلك عقب توصلها الى تسوية قصيرة الاجل مع عدد من الدول المصدرة للمنسوجات . وفي عام ١٩٦٢ تحول ذلك الى اتفاقية طويلة الاجل فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات القطنية (٤٤) . وقد انضمت عدة دول اوروبية الى الولايات المتحدة في مفاوضاتها حول الاتفاقية

---

(٤١) John Pincus, Trade Aid and Development, McGraw-Hill, New York, 1967, صفحات ٢٢٦ ـ ٢٢٧

(٤٢) يبدو ان فرص التجارة بالنسبة لعدد من نفس تلك المنتجات حسنة في الدول المخططة مركزيا .

(٤٣) UNCTAD, Trade in Manufactures of Developing Countries; 1969 Review, صفحة ١١

(٤٤) في الاصل تم التفاوض على جعل الاتفاقية لمدة خمس سنوات . ثم مد العمل بها لمدة ثلاث سنوات اخرى اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٦٧ ، وتبع ذلك مد آخر .

المذكورة مع الدول الرئيسية المصدرة للمنسوجات القطنية وذلك تحت رعاية منظمة الجات . وليس من الواضح آثار تلك الاتفاقية على صادرات الدول النامية من المنسوجات القطنية . وقد أوضح المدير العام لمنظمة « الجات » ان الحكومات المشتركة لم تعرض بالكامل كل القيود المفروضة من جانبها على تجارة المنسوجات القطنية « وطالبهم بأن يزيحوا الغمام المحيط بهذا الموضوع » (٤٥) .

وقد اعلن عن خطة عامة لتحرير التجارةوذلك فى برنامج عمل منظمة الجات لعام ١٩٦٣ ، ثم تحولت الخطة الى اقتراحات وزعتها منظمة الجات فى السنوات التالية . واحد النقاط فى البرنامج الأول كانت تنادى بالغاء القيود الكمية على الواردات من الدول النامية اعتبارا من مايو ١٩٦٤ . وقد لاحظ احد التقارير المؤخرة (منتصف ١٩٦١) لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٦) ، استمرار قيام الحواجز التجارية فى دول السوق الحر . وقد تبين ان القيود الكمية كثيرا ما تستخدم بالنسبة لـ ٦٣ صنفا من الأصناف الواردة فى التصنيف الجمركى لبروكسل (٤٧) ، وكلها اصناف ذات اهمية تصديرية بالنسبة للدول النامية . وقد اورد التقرير ان عدد الأصناف التى تخضع للقيود الكمية كان (٥٦) فى فرنسا و (٢٤) فى اليابان و (٢١) فى جمهورية المانيا الاتحادية و (١٥) فى الدانمرك و (١٤) فى النرويج و (١٢) فى النمسا و (١٠) فى ايطاليا و (٧) فى المملكة المتحدة و (٦) فى سويسرا و (٣) فى الولايات المتحدة و (٢) فى هولندا و (٢) فى بلجيكا ولوكسمبورج و (١) فى كندا .

وتعتبر المنسوجات القطنية بندا هاما فى مجموعة منتجات النسيج الواردة فى الجدول رقم (٢٦) . وقد زادت قيمة واردات دول السوق الحر من كل من منتجات النسيج والمنسوجات القطنية بوجه خاص بشكل واضح فى الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٨ (٤٨) . ولكن كل هذه الزيادات (فيما عدا المملكة المتحدة) كانت ذات مستويات متناهية فى الانخفاض اذا ما قورنت بالاستهلاك المحلى فى دول السوق الحر .

وحتى نحصل على صورة دقيقة للاتجاهات الواردة فى الجدول رقم (٢٦) ، فانه يلزم أن تجمل المجموعات السلعية موضع الدراسة اقل اتساعا . وقد تم اختيار البيانات التجارية الخاصة بـ ٥١ مجموعة مصنفة تصنيفا اكثر تحديدا . وذلك لدراستها بطريقة اكثر دقة (٤٩) . وتتعلق البيانات بصادرات الدول النامية الى ١٨ دولة من دول السوق الحر سابق الاشارة اليها وتغطى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٦ .

وقد تم تقسيم المجموعات السلعية المذكورة الى ثلاث مجموعات فرعية . وكان المعيار هو متوسط معدل التغير السنوى (١٩٦١ – ١٩٦٦) فى واردات ١٨ دولة من دول السوق الحر من الدول النامية مطروحا منه النسبة المناظرة لاجمالى وارداتها من السلع التحويلية . ويوضح

---

(٤٥) النشرة الصحفية لمنظمة الجات رقم ٩٤٦ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٥ .

(٤٦) UNCTAD, Review of International Trade and Development, 1966, Summary or Reports by the Secretary General, 20 July (TD/B/82)

(٤٧) التصنيف الجمركى لبروكسل ، والذى وضعه مجلس التعاون الجمركى فى بروكسل ، هو نظام للتصنيف التجارى مشابه للتصنيف الموحد للتجارة الدولية . ويستخدم فى كثير من الادارات الجمركية .

(٤٨) ومع ذلك فقد هبطت الحصة النسبية لواردات الدول النامية من المنسوجات هبوطا بسيطا للغاية فى الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٨ (انظر جدول رقم ٢٦) .

(٤٩) اساس هذا التحليل موجود فى : UNCTAD, Review of Recent Trends and Development in Trade in Manufactures and Semi-Manufactures 1968 (TD/B/C. 2/51.

الجدول رقم (٢٧) اداء المجموعة الفرعيـة ذات النمو العالى (المجموعات السلعيـة التى اظهرت وارداتهـا من الدول النامية اعلى معـدلات نمو بالنسـبة لمعدلات اجمالى وارداتها) .

وهناك على الأقل صفة واحـدة لازمة عند استقراء الجدول رقم (٢٧) . فعلى الرغم من ان المعدلات المتباينة للنمو هى الى حد كبير فى صالح الدول النامية فى حالات عديدة ، الا ان هذه الحسابات تقوم غالبا على اساس معدلات ابتدائية شديدة الانخفاض للواردات من هذه الدول عام ١٩٦١ . وعلى سبيل المثال نمت واردات الحديد ورقائق الصلب من الدول النامية بمعـدل يصل الى ستة امثال ما حققته اجمالى الواردات خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٦ . ومع ذلك فمثل هـذه الواردات من الدول الناميـة لم تكن تمثل عام ١٩٦٦ الا اقل من ١ ٪ من الاجمالى (٥٠) .

٢٧ ـ معدلات النمو المقارنة لبعض واردات السـلع المصنعة الى ١٨ دولة من دول السوق الحر (١) من الدول النامية

المجموعات السلعية	مجموعة (SITC)	معدلات النمو المقارن ٦١-١٩٦٦(٢)	النسبة المئوية لحصة الدول النامية فى واردات ١٩٦٦
الحديد وصفائح والواح الصلب	٦٧٤	٨٤ر٦	٠ر٨
النحاس وسبائك النحاس المشغولة	٦٨٢ر٢	٤٥ر٠	٦ر٢
منتجات البلاستيك(٣) غير الواردة فى مكان آخر	٨٩٣	٣٤ر١	٦ر٤
أجهزة الاتصال البعيدة(٣)	٧٢٤	٣١ر١	٤ر٨
أدوات الرحلات و حقائب اليد ... الخ	٨٣١	٢٩ر٢	١٤ر٥
اللباب والورق الدشت	٢٥١	٢٣ر٩	١ر١
المعدات المنزلية المعدنية	٦٩٧	٢٣ر٨	٤ر٢
السفن و القوارب	٧٣٥	١٢ر٣	٤ر٣
زبد وعجين الكاكاو	٠٧٢ر٣	١٢ر٢	٤٤ر٠
المنتجات الطبية والدوائية	٥٤١	١١ر٦	٦ر٧
اللعب والأدوات الرياضية	٨٩٤	١١ر٤	١٢ر٥
الخشب القشرة والخشب الرقائق	٦٣١	١٠ر٨	٢٣ر٦
خيوط القطن المغزولة(٣)	٨١٢	١٠ر٦	٤ر٨
السلع المصنعة المعدنية	٦٥٢	٩ر١	٢٤ر٥
مستخرجات البن ومركزاته ... الخ	٠٧١ر٣	٨ر٥	٢ر١
أصناف مصنعة لم ترد فى مكان آخر (٣)	٨٩٩	٧ر٨	٢٩ر٥

المصدر :

UNCTAD, Review of Recent Trends and Developments in Manufactures and Semi-Manufactures 1968.

(١) فيما يتعلق بالدول الثمانى عشر : انظر هامش الجدول ٢٦ .

(٢) معدل النمو المتوسط لواردات السلع المصنعة من الدول النامية مطروحا منه معدل النمو المتوسط لاجمالى واردات السلع المصنعة .

(٣) توصف هذه المجموعات السلعية بأنها صـادرات مصنعـة « جديدة » من الدول النامية ، لان قيمـة مثل هذه الصادرات من الدول المختلفة كانت اقل من مليون دولار عام ١٩٦٠ وزادت من هذه القيمة عام ١٩٦٦ .

(٥٠) تحقق الدول النامية نسبة مرتفعـة نسبيا فى اجمالى الواردات المتعلق بالمجموعات السلعية الآتية الواردة بالجدول رقم ٢٧ : زبدة الكاكاو وعجينـة الكاكاو ، قشرة الخشب والخشب الرقائقى ، خيـوط القطن المغزولة ، مستخرجات البن والأصنـاف التحويلية التى لم ترد فى مكان آخر . ومع ذلك فلم تتعد النسـبة فى اى حال من الاحوال ٥٠ ٪

كذلك يوضح الجدول رقم (٢٧) المجموعات السلعية التى توصف بانها صادرات تحويلية « جديدة من الدول النامية (٥١) . وفى حالات عديدة كانت هذه الصادرات تمثل عام ١٩٦٦ نسبة مرتفعة نسبيا فى واردات الـ ١٨ دولة من دول السوق الحر من هذه المنتجات ، وهو ما يوضح نموها السريع بعد عام ١٩٦١ . ومن بين الواحد وخمسين مجموعة سلعية موضع الدراسة ، توجد ١٧ مصنفة كصادرات « جديدة » ، ومن الاخيرة ظهرت ثمانية فى الجدول رقم (٢٧) ضمن المجموعة الفرعية ذات النمو المرتفع . وهكذا بالتفصيل الكافى يمكننا تبين بعض الحالات المشجعة للتنمية الاقتصادية ، عندما نفحص بتفصيل كاف التركيب المتغير لتدفقات مثل هذه السلع .

ويقدم الجدول رقم (٢٨) ملخصا موجزا لنتائج الدراسة فيما يتعلق بكل مجموعة سلعية . وواضح ان الجانب الاكبر للواردات التحويلية لدول السوق الحر من الدول النامية لايتركز فى تلك المنتجات التى تتميز بالارتفاع النسبى لأداء المبيعات (المجموعة الفرعية رقم ١) . ويوجد ما يقرب من ٧٥٪ من هذا النوع من التدفق التجارى بين الاصناف الواردة فى المجموعة الفرعية رقم ٢ و ٣ (٥٢) . وهى المجموعات السلعية التى لم تحقق الدول النامية فيها غير تقدم طفيف ، او فقدت بعضا من الاسواق فيها بالنسبة للمصدرين الآخرين . ومع انه ليس من الصعب استخلاص بعض الاستثناءات المشجعة . الا ان معدل زيادة الواردات التحويلية لدول السوق الحر من الدول النامية يقصر عن توفير قوة دافعة تذكر للنمو الاقتصادى فى الدول النامية .

٢٨ ـ واردات ١٨ دولة من دول السوق الحر من السلع المصنعة ، تحليل لبعض المجموعات السلعية طبقا لحصة الدول النامية فى الواردات

القسم الفرعى من إجمالى واردات السلع المصنعة(١)	القيم المتوسطة لمعدلات النمو المقارنة ١٩٦١-١٩٦٦ (٢)	الواردات من الدول النامية عام ١٩٦٦	
		القيمة « مليون دولار »	نسبة الواردات من كل المصادر
القسم الفرعى ١	١٢٫٢	٨٨٣٫٣	٧٫٨
القسم الفرعى ٢	٤٫٠	١٧٩٢٫١	١٢٫٠
القسم الفرعى ٣	٧٫٩ --	١٠٣٣٫٥	٧٫٩

المصدر : UNIDO على اساس UNCTAD, Trade in Manufactures of Developing Countries 1969 Review, 1970 ص ٣

(١) تتكون المجموعة الفرعية الاولى من الـ ١٧ مجموعة سلعية الموضحة فى الجدول رقم ٢٧ ، والتى تعبر من المجموعات ذات أعلى القيم المتوسطة . اما المجموعة الفرعية الثالثة فتكون من الـ ١٧ مجموعة سلعية ذات أقل قيم متوسطة .

(٢) تمثل وسط المجموعة معبرا عنه بالمعيار المستخدم فى تصنيف المجموعات الثلاث : متوسطة نسبة التغير السنوى فى الواردات من الدول النامية مطروحا منه الرقم المناظر للواردات فى العالم .

(٥١) الاصطلاح « جديد » قد تم شرحه فى هامش الجدول رقم ٢٧ .

(٥٢) هذه المجموعات الفرعية الثلاثة قد تم توضيحها فى هامش الجدول رقم (٢٨) .

واردات الدول النامية من السلع المصنعة

اذا ما نظرنا الى علاقة التجارة الدولية بالتصنيع من زاوية مدى اسهامها فى هذه العملية من خلال واردات الدول النامية ، فان الامر لا يقل اهمية . وعموما فهناك اعتقاد بأن الدول النامية تفتقد الى رؤوس الأموال ، وغالبا ما تستورد جانبا كبيرا من معداتها الصناعية من الخارج . وقد كان هناك مؤخرا محاولة لدراسة هذه المسألة عن طريق تصنيف الواردات حسب ما اذا كانت مطلوبة للتوسع ، أو ان الحاجة اليها كانت لتشغيل الامكانية الانتاجية الموجودة بطاقاتها الكاملة (٥٣) .

فالواردات اللازمة للتوسع منتجات اساسية بالنسبة لاستمرار التنمية الصناعية ، ولا يمكن انتاجها بكفاءة فى اغلب الدول النامية . اما المجموعة الثانية فتشمل بنود الاحلال والصيانة للامكانيات القائمة . كذلك تشمل المجموعة الأخيرة المواد الخام والسلع الوسيطة التى لا يجرى انتاجها محليا (٥٤) .

وعلى اساس هذا التصنيف قد تشير « نظرية الطلب النمطى » الى ان حجم الواردات الضرورية للدول النامية لا يبدو انه سيتراجع (٥٥) . وعلاوة على ذلك فليس هناك احتمال فى ان يتغير تركيب هذه المواد الداخلة فى الأمد القصير . وهذه الحجة تؤكد ان اية دولة ستصبح على قدر من الكفاءة فى انتاج انواع السلع المصنعة التى يوجد بالنسبة لها سوق داخلية كبيرة ، طالما ان الطلب المحلى هو الحافز الأساسى لادخال احسن الطرق الفنية والتنظيمية فى الصناعة . ومع ذلك فهناك تباين كبير فيما بين انماط الطلب المحلى فى كل من الدول النامية ودول السوق الحر ، كما ان الكفاءة النسبية للانتاج تختلف ايضا بينهما . ونتيجة لذلك فقد تظل المواد الداخلة المصنعة تحتفظ لبعض الوقت بصفتها من الواردات الجوهرية بالنسبة للدول النامية .

وهذه الطريقة تعتبر مثلا على ذلك النوع من « تحليل الفجوة » (التحليل المبنى على وجود فجوة)* المستخدم بكثرة فى هذا المجال (٥٦) . وعموما ترتكز هذه الحجج الى افتراضات مماثلة : تركيب غير مرن للواردات . وعلاقات ثابتة بين الواردات والاستثمار والطاقة الانتاجية الموجودة والنسب الثابتة لعوامل الانتاج . ويعنى ذلك ان التكاليف والأسعار تلعب دورا ثانويا ، اذا كان على الدول النامية ان تقبل هذه الظروف كأمر واقع لا يمكن تغييره . وواضح ان ذلك ليس هو الحال دائما ، واذا ما كان هناك سبيل للحكم عند اختيار طرق الانتاج ، فقد يمكن تغيير واردات رأس المال ومتطلبات النقد الاجنبى . وفى الواقع فقد يمكن للكثير من الدول النامية تجنب مشكلة ظهور

(٥٣) انظر S.B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, Pall Mall, London, 1967

(٥٤) كثيرا ما تتجاهل مثل هذه النماذج الواردات الاستهلاكية . ولا بأس من ذلك اذا ما افترضنا ان مثل هذه الواردات هى فعلا عند حد أدنى لا يمكن نقصانه .

(٥٥) S.B. Linder, An Essay on Trade Transformation , Columbia University Press, New York, 1961

(٥٦) هناك عدد من الفجوات البديلة يمكن دراسته . ويشمل ذلك فجوة الصادرات والواردات وفجوة التجارة وفجوة المدخرات . انظر على سبيل المثال
UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, (United Nations Publication, Sales No.: E. 68.II.D 13), 1968

* المترجم Gap Analysis

٢٩ ـ واردات بعض الدول النامية من السلع الراسمالية والمدخلات الاخرى للقطاع الصناعى ، ١٩٦٦

		المستلزمات الصناعية			إجمالى الواردات « سيف » مليون دولار
		أولية	نصف مصنعة	تامة الصنع	
		٪ من إجمالى الواردات			
الأرجنتين	٢ر٢٥	٣ر١٤	٢ر٤٥	٨ر٢	١١٢٤
البرازيل	٢ر٢٦	٨ر١٥	٠ر٣٠	١ر٥	٤٩٦
كمبوديا	١ر٢٧	٣ر١	٧ر٣٢	٣ر١١	١١١
شيلى	٧ر٣٥	٨ر١٠	٤ر٢٢	٧ر٥	٧٥١
كولومبيا	٥ر٣٣	٨ر٤	٩ر٣٨	٣ر٤	٦٧٤
الهند	٤ر٢٨	٣ر١١	٦ر١٥	٤ر٦	٢٦٩٨
ساحل العاج	٣ر٢٣	٦ر٥	٤ر٢٥	٠ر٦	٢٥٧
ليبيا	٢ر٣١	٢ر١	١ر٢٣	٩ر٤	٤٠٥
المكسيك	٢ر٤٤	٦ر٨	٧ر٢٧	١ر٣	١٦٠٥
الباكستان	١ر٣٤	١ر٤	٠ر٢٩	٧ر١٠	٩٠٠
الفيليبين	٣ر٢٥	٩ر١٢	٤ر٣٠	٢ر٤	٩٤٢
السودان	٨ر١٧	٧ر٠	٧ر٢٧	٧ر١١	٢٢٢
تايلاند	٤ر٢٣	٨ر٥	١ر٢٩	٦ر٨	١٢١٠
مصر	٦ر٢٢	٦ر١١	٢ر٢٥	٨ر٩	١٠٧٠
زامبيا	٧ر٥٣	٤ر٢	٩ر٢٢	١ر١١	٣٤٥

المصدر UNIDO على اساس U.N., Commodity Trade Statistics, 1966

الواردات بمظهر عدم القابلية للانقاص من مستواها ، وذلك اذا ما استغلت هذه الدول الفرص المتاحة امامها .

ويوضح الجدول رقم (٢٩) التركيب النسبى لرؤوس الأموال والجوانب الصناعية فى واردات بعض الدول النامية(٥٧) . وحتى ما نتمكن بطريقة تجريبية من تقييم الافتراض السابق مناقشته، فقد يكون لابد من وجود سلاسل زمنية لدينا . ويوضح الجدول رقم (٢٩) مع ذلك نقاطا اخرى لها علاقة بذلك ، فاولا تشكل الواردات الصناعية والسلع الراسمالية اكثر من ٥٠٪ من اجمالى الواردات فى كل دولة . وهذا يوضح ليس فقط اهمية التجارة الدولية بالنسبة لعملية التصنيع، بل ايضا صعوبة الوضع حيث تثبت دقة الدراسة التحليلية للفجوة(٥٨) . ثانيا نجد من ناحية درجة التشغيل للواردات الصناعية ، ان السلع نصف المصنعة تشكل اكبر بند منها . وليس فى الامكان من واقع ما هو وارد فى الجدول رقم(٢٩) ان نحدد تلك النسبة من الواردات الصناعية التى يمكن اعتبارها « واردات مطلوبة » . ومع ذلك فحيثما تتضح صحة الافتراضات الخاصة

(٥٧) تعرف الواردات الصناعية بانها المواد الداخلة الاولية او المشغولة دون السلع الراسمالية ، وهى تخصص للصناعة من طريق معيار الاستخدام النهائى .

(٥٨) البيانات المقدمة تتعلق بعام ١٩٦٦ . وقد تم العدول فى النشرات اللاحقة عن تقديم البيانات بهذه الطريقة . ومع ذلك فاى تغييرات فى تركيب الواردات يجب ان ترتكز الى سنوات عديدة ، ويجب أن تكون البيانات المتاحة انعكاسا معقولا للظروف القائمة .

« بتحليل الفجوة » سابق الاشارة اليه ، نجـدان الواردات الصناعية تشكل فى الأمد الطويل فرصا معقولة للتضييق من فجوة الصادرات / الواردات .

التوزيع الجغرافى للتجارة الدولية

يتناول هذا القسم التوزيع الجغرافى للتجارة فى السلع المصنعة بين الاقاليم النامية ، وبعض الأسواق الهامة فى الدول المختلطة مركزيا ودول السوق الحر . وحينما تكون صادرات احـدى الدول النامية متركزة فى سوق معينة . فقـــد تكون للتقلبات الاقتصادية داخل منطقة السوق آثار مباشرة على تجارة الدول النامية . ولذلك فقد يكون من المفيد تحليل الروابط التجـارية من الوجهة الجغرافية .

ومن أهم السمات فى التجارة بين المجموعات الاقتصادية اعتماد الدول النامية على دول السـوق الحر بصفتها السوق الرئيسية لسلعها . وقبل عام ١٩٦٦ كانت اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تمثل اكبر الأسواق لصـادرات السـلع المصنعة التى تنتجها الدول النامية . وفى عام ١٩٦٣ كانت هذه الدول الثلاث مجتمعة تستحوذ على ٦٠٪ من اجمالى واردات دول السوق الحر من تلك السـلع(٥٩) . وتكشف الأرقام الأكثر حداثة عن تناقص ملحوظ فى نسبة تلك الواردات الى المملكة المتحدة . وقد عوض ذلك نسبيا النمو المستمر فى صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى الولايات المتحـدة واليابان والمانيـا الاتحادية .

هذا و لاحظ ان نمو واردات السلع المصنعة من الدول النامية الى دول السوق الحر لم يظهر اتجاها طويل المدى للتباطؤ عما كان عليه نمـو الواردات المماثلة من كافة المصادر . ومع ذلك فقد كان هناك ما يدل على وجود تباطؤ فى الأمد القصير فى تلك الواردات الى كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة ، وقد كان ذلك مرتبطا بالاتجاه النزولى العـام الذى طرأ عام ١٩٦٧ . وكان حجم هذه التقلبات يبدو اكبر بالنسبة لواردات السلع المصنعة من الدول النامية عما كان عليه الحال بالنسبة لواردات العالم من هذا النوع الى الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشـتركة . وعلاوة على ذلك كان هناك اختلاف فى توقيت الاتجاه النزولى فيما بين واردات السلع المصـنعة من الدول النامية الى الولايات المتحدة ، ولدول السـوق الأوربية المشتركة ، والواردات المناظرة من باقى دول العـالم . وقد حدث التحـول النزولى فى التدفقات التجارية من الدول النامية فى فترة تسبق ما حدث فى باقى دول العالم بحوالى ثلاثة أشهر (الربع الأخير من عام ١٩٦٦) (٦٠) .

وهناك أهمية كبرى لاحتمال أن تصـــبح صادرات الدول النامية من السلع المصنعة الى دول السـوق الحـر اكثر اســتجابة للتقلبات الدورية (سواء من ناحية الحجم ، أو من ناحيـة

(٥٩) أنظر التطور الصناعى ، الجزء الاول .

(٦٠) للحصول على تحليل تفصيلى لهذه الظاهرة انظر :
UNCTAD, Review of Recent Trends and Developments in Trade in Manufactures and Semi- Manufactures 1968 (TD/B/C. 2/51) . صفحات ٢ ـ ٥ .

(٦١) المرجع السابق ص ٨ ـ ١٩ .

توقيت الاتجاه النزولى) . وتوضح البيانات التاريخية ظاهره واحده تشبه ما حدث فى عام ١٩٦٧ ـ ركود ملحوظ فى الواردات (سواء الاجمالى او الواردات من السلع المصنعة) الى دول السوق الحر خلال عام ١٩٥٨ (٦١) . وقد تأثرت بوجه خاص صادرات الدول النامية من السلع المصنعة . ولكن ليس من الممكن ان نعتمد على هاتين الحالتين المنفردتين فى تعميم كون تلك الصادرات الى حد ما اكثر ارتباطا بالتقلبات الدورية عما هو عليه الحال بالنسبة للتجارة الدولية . وقد يتطلب الأمر تواجد بيانات اكثر تفصيلا تغطى عدة دورات اقتصادية . ومع ذلك فقد يحق لنا القول ان الاتجاه النزولى عام ١٩٦٧ انما كان يرجع جزئيا الى النقص فى مجموع الطلب المحلى فى الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة . والى حد كبير الأمر كذلك . فيمكن النظر الى المشكلة على انها حدث فى الأمد القصير . ومع ذلك فلا يجب التقليل من اهمية هذه التقلبات الدورية بالنسبة للقطاعات الصناعية النامية . طالما ان تجارة بين المنطقتين (الولايات المتحدة والسوق الأوربية المشتركة) استوعبتا اكثر من ٥٥٪ من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة فى عام ١٩٦٧ (٦٢) .

وعلى النقيض من ذلك . فقد اثبتت التدفقات التجارية من الدول النامية الى الدول المخططة مركزيا انها غير مرتبطة نسبيا بالتقلبات الدورية . وقد ظلت نسبة صادرات الدول النامية من السلع المصنعة الى الدول المخططة مركزيا بين ٣ و ٤ ٪ من اجمالى صادرات الدول النامية من السلع المصنعة . وقد مالت قيمة هذا التدفق التجارى الى الازدياد خلال الفترة المشار اليها .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة ، يتضح لنا بعض الاتجاهات ذات الأهمية . ولم يكن توزيع التدفقات التجارية الى دول السوق الحر عشوائيا . بل كان من الواضح تأثره بمدى القرب من الأسواق الرئيسية . وهذه الحقيقة قد وضحتها النسب الواردة فى الجدول رقم (٣٠) . وقد تركزت مشتريات اليابان من السلع المصنعة من الدول النامية فى الموردين الآسيويين المجاورين ـ بنسبة ٥٠٪ تقريبا من اجمالى تلك الواردات فى كل سنة موضحة . وفيما يتعلق بدول السوق الأوربية المشتركة كان المصدر الرئيسى للسلع المصنعة من الدول النامية هو افريقيا . وتشير الأرقام الخاصة بتجارة الولايات المتحدة الى وجود انحراف عن هذا الاتجاه ، فقد احتلت آسيا المقدمة بين المناطق النامية المصدرة الى هذا السوق ، وتلتها امريكا اللاتينية (٦٣) . اما واردات السلع المصنعة فى الدول المخططة مركزيا من الدول النامية فقد تركزت بين الموردين الآسيويين ، على الرغم من ان النسبة تناقصت تناقصا طفيفا فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٦٨ .

وقد اظهرت التقلبات فى تدفق السلع المصنعة فيما بين الروابط الجغرافية الطبيعية شيئا من التشابه خلال الفترة موضع الدراسة . واذا ما نظرنا الى التدفقات التجارية الى دول السوق الحر . نجد ان نسبة كل رابطة تجارية (الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية ـ السوق الأوربية المشتركة وافريقيا ـ منطقة التجارة الحرة وافريقيا وآسيا ـ اليابان وآسيا) قد تناقصت خلال الفترة موضع الدراسة . واذا ما افترضنا ان هناك رابطة جغرافية طبيعية قائمة بين الدول المخططة مركزيا وآسيا ، لوجدنا ان نفس الملاحظة تنطبق على هذه الرابطة التجارة ايضا .

(٦٢) United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, March 1969

(٦٣) هناك حقيقتان قد تساعدان على تفسير هذه الحقيقة ، الاولى ـ كما سبق الاشارة اليه ـ ان نسبة كبيرة من صادرات امريكا اللاتينية تتكون من الاغذية والمواد الخام والوقود وهى لا تدخل ضمن السلع المصنعة حسب تعريفها هنا . والثانية كون البيانات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة مستبعدة ، والتى تذهب اكثرية منتجاتها الى الولايات المتحدة .

٣٠ ــ واردات بعض الدول ومجموعات الدول من الأقاليم النامية ، التوزيع النسبي ، ١٩٦٦ ــ ١٩٦٨

	(SITC)	أمريكا اللاتينية			آسيا			أفريقيا		
		١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الولايات المتحدة	٠ ــ ٩	٤ر٥٣	٥ر٥٠	١ر٤٧	٣ر٢٩	٥ر٣٠	٣ر٣٣	٥ر٨	٣ر٨	٤ر٨
	٥ ــ ٨	٣ر٣٣	١ر٢٧	٦ر٢٤	٥ر٥٨	٤ر٦١	٤ر٦٤	٥ر٣	٥ر٤	٩ر٢
دول السوق الأوربية المشتركة	٠ ــ ٩	٦ر٢٤	٨ر٢٤	١ر٢٢	٦ر٣٣	٥ر٣٤	٤ر٣٤	٢ر٣٩	٨ر٣٨	٤ر٤١
	٥ ــ ٨	٥ر٥٥	١ر٣٠	٢ر٢٦	٥ر٢٨	٢ر٢٨	٩ر٢٩	٩ر٤٣	٢ر٣٨	٥ر٤١
دول معفاة للتجارة أخرة	٠ ــ ٩	٢١ر٧	٥ر٢٠	٨ر١٩	٩ر٤٠	٩ر٤٣	٤ر٤٣	٩ر٢٩	٢ر٢٨	٤ر٣١
	٥ ــ ٨	١٤ر٦	١٤ر٧	٤ر١٧	٥ر٤١	٩ر٤٤	٤ر٤١	٩ر٤١	٦ر٣٧	٣ر٤٠
البترول	٠ ــ ٩	١٦ر٣	١٥ر٣	١٤ر٨	٤ر٧٤	٤ر٧٤	٦ر٧٤	١ر٧	٧ر٧	٣ر٨
	٥ ــ ٨	٥ر٢	٥ر١٠	٩ر١٧	٥ر٥٥	٥ر٥٦	٥ر٤٧	٩ر٣٨	١ر٣٦	٤ر٣٩
الدول المخططة مركزيا	٠ ــ ٩	٣٦ر٨	٣٧ر٨	٣٣ر٨	٣٧ر٦	٣٧ر٣	٣٨ر٨	٢٥ر٣	٢٤ر٩	٢٧ر١
	٥ ــ ٨	٣ر٦	٤ر٦	٤ر٧	٦٠ر٩	٥٨ر٣	٥٧ر١	٣٥ر٥	٣٥ر٩	٣٨ر٣

المصدر : UNIDO على أساس النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠.

ملحوظة : مجموع الأرقام لا يعادل ١٠٠ ، وذلك بسبب استبعاد بعض دول الباسفيكي والكاريبي من الأقاليم النامية

٢١ ـ التجارة الاقليمية والبين الاقليمية للدول النامية في بعض المجموعات السلعية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ (١)

الصادرات من	الصادرات إلى		الأغذية والمشروبات والدخان		الأسمدة والخامات المعدنية ... الخ		الحديد والصلب		المعادن غير الحديدية		الكيماويات		الآلات ومعدات النقل		السلع المصنعة الخفيفة		إجمالي السلع المصنعة		إجمالي السلع	
			القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
أمريكا اللاتينية	كل الدول النامية	١٩٦٥	٥٦٨	١١ر١	٣٣	٤ر١	٤٩	٦٢ر٨	٥٦	٧ر٥	٦٠	٣٧ر٥	٥١	٧٩ر٦	١٢٠	٤٨ر٩	٣٣٦	١ر٢٦	٢١١٥	١٩ر١
		١٩٦٦	٥٢٨	١٠ر٠	٣٦	٤ر١	٣٠	٥٤ر٥	٦٠	٦ر٥	٨٢	٣٦ر٤	٦٨	٧٧ر٢	١٤٩	٤٣ر١	٣٨٩	٣٢ر٩	٢٠٣٨	١٧ر٤
		١٩٦٧	٥١٤	٩ر٨	٣١	٣ر٦	٣٩	٤٨ر١	٧٩	٨ر١	٩٥	٤٠ر٤	٧٣	٦٣ر٤	١٥٦	٤٧ر٧	٤٤٢	٣٥ر٥	٢٠٣٨	١٧ر٤
	ومنها التجارة البين إقليمية	١٩٦٥	٣٨٣	٧ر٥	١٧	١ر٠	٤٨	٦١ر٥	٥٦	٧ر٥	٥٧	٣٥ر٦	٥٠	٧٨ر١	١١٧	٤٧ر٧	٣٢٨	٢٥ر٤	١٠٨٠	٩ر٧
		١٩٦٦	٤٢٦	٨ر١	١٧	١ر٩	٢٩	٥٢ر٧	٥٨	٦ر٣	٧٦	٣٣ر٧	٦٥	٧٣ر٨	١٤٣	٤١ر٤	٣٧١	٢٢ر٨	١١٧٠	١٠ر٠
		١٩٦٧	٣٩٩	٧ر٦	١٧	١ر٩	٣٩	٤٨ر١	٧٧	٧ر٩	٨٥	٣٦ر١	٧٠	٦٠ر٨	١٤٩	٤٥ر٥	٤٢٠	٢٤ر٣	١٢١٠	١٠ر٣
أفريقيا	كل الدول النامية	١٩٦٥	٣٥٠	١٣ر٣	١٨	٢ر٩	٥	٢٦ر٣	١٩	٢ر٢	٤٩	٤٤ر٥	٣٣	٧٠ر٢	١٠٨	٣٥ر٨	٢١٤	١٥ر٠	٨٩٨	١٠ر٩
		١٩٦٦	٣٨٩	١٣ر٦	٢٤	٤ر١	٦	٣٣ر٣	١٧	١ر٥	٤٣	٤٢ر٠	٢٣	٥٣ر٤	١٧١	٣٤ر٧	٢٥٩	١٤ر٦	٩٢٩	١١ر٠
		١٩٦٧	٣٩٦	١٣ر٧	٢١	٣ر٦	٨	٣٤ر٧	٢١	١ر٩	٤٢	٣٦ر٥	٢٠	٤١ر٦	١٢٩	٣٥ر٩	٢٢٠	١٢ر٥	٩٢٧	٩ر٦
	ومنها التجارة البين إقليمية	١٩٦٥	٢١٠	٧ر٣	٩	١ر٤	٥	٣٦ر٣	٩	١ر٠	٣٥	٣١ر٨	٣١	٦٥ر٩	٨٤	٢٠ر١	١٦٤	١١ر٥	٥٥٠	٦ر٦
		١٩٦٦	٣٣٩	٨ر٠	١٦	٣ر٧	٥	٣٧ر٧	١٤	١ر٢	٢٨	٣٨ر٠	٣١	٤٨ر٨	١٤٦	٢٩ر٦	٢١٤	١٣ر٠	٥٥٠	٦ر٦
		١٩٦٧	٢٢٧	٧ر٨	١٣	٣ر٢	٧	٣٠ر٤	٧	٠ر٦	٢٩	٢٥ر٢	١٨	٣٧ر٥	١٠٦	٢١ر٣	١٦٧	٥ر٠	٥٦٠	٥ر٨
آسيا	كل الدول النامية	١٩٦٥	١١٢٣	٣٥ر١	٥٤	١١ر٤	٦٩	٨٦ر٢	٤٨	١٤ر٢	١١٢	٦٣ر٦	١٨٩	٧٠ر٢	١٠٥	٣٤ر٤	١٣٢٣	٣٨ر٢	٤٣١٥	٢٨ر٠
		١٩٦٦	١٠٩٤	٣٥ر٤	٣٦	٦ر٩	٧٨	٨٨ر٦	٤٣	١٣ر٤	١٢٧	٦٦ر٨	٢١٣	٦٧ر١	٨٦٥	٣٣ر٥	١٣٣٦	٣٦ر٨	٤٥٤٣	٢٧ر١
		١٩٦٧	١٠٧١	٣٤ر٧	٤١	٨ر٠	٧٧	٦٨ر١	٤١	١١ر٢	١٣٧	٦٩ر٨	٢١٧	٥٦ر٢	٩٥٥	٣٢ر٤	١٤٢٧	٣٥ر٦	٤٦٣٩	٢٦ر٦
	ومنها التجارة البين إقليمية	١٩٦٥	٥٠	١ر٠	٥١	١٠ر٧	٦٨	١٥ر٠	٣٠	٨ر٩	١٠٩	٦١ر٩	١٧٧	٦٥ر٧	٥٤٥	٢٣ر٣	٩٢٩	٢٩ر٠	٣٤٣٥	٢٢ر٣
		١٩٦٦	٦٩	٢ر٢	٥٣	٦ر٧	٧٣	٨٣ر٩	٣٢	٩ر٢	١٢٦	٦٦ر٣	١٨٥	٥١ر٣	٦٣٠	٢٣ر٧	١٠٤٦	٢٩ر٠	٣٦١٢	٢٢ر٠
		١٩٦٧	٧٢	٢ر٣	٤٠	٧ر٨	٧١	٦٣ر٨	٣٣	٩ر٠	١٣٢	٦٧ر٣	١٩٤	٥٠ر٣	٧١٩	٢٥ر٣	١١٤٩	٣١ر٦	٣٦٤٤	١١ر٥

المصدر : UNIDO على أساس United Nations, Commodity Trade Statistics, 1965 -- 1967, UNCTAD, The Handbook of International Trade and Development Statistics, 1969

(١) قيمة التجارة موضحة على أساس الصادرات بالمليون دولار فوب . النسبة المئوية تشير الى قيمة كل تدفق تجاري كنسبة من صادرات الاقليم من هذه المجموعة السلعية الى العالم فيما يتعلق بتوضيحات المجموعات السلعية ، انظر SITC الجدول رقم ٢٣ . ولم تكن البيانات المقارنة عن سنة ١٩٦٨ متوافرة . لايتضمن الجدول بعض الدول النامية في منطقتي الكاريبي والباسيفيك .

ويتضمن الجدول رقم (٣٠) النسب الخاصة باجمالى الواردات (SITC . ـ ٩) من الاقاليم النامية الى الاسواق الرئيسية . وتعطينا هذه النسبة اساسا للمقارنة مع التدفقات المناظرة للسلع المصنعة . ويبدو ان الانماط الجغرافية التجارية للسلع المصنعة (SITC ٥ ـ ٨) تميل عموما الى أن تكون اقل وضوحا من تلك المتعلقة بالسلع ككل . وفى كل سنة من السنوات الثلاث وردت امريكا اللاتينية اكثر من ٥٠٪ من اجمالى صادرات الولايات المتحدة من الدول النامية ، كما ان حوالى ٤/٣ واردات اليابان من الدول النامية كان مصدرها آسيا .

واذا ما نظرنا الى الارقام المتعلقة بالتجارة بين افريقيا واوروبا (السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) وكذلك التجارة بين آسيا والدول المخططة مركزيا ، لوجدنا انها تكشف عن نمط يختلف اختلافا بسيطا عن ذلك الذى سبق ان اوضحناه . فهنا نجد ان نسبة الواردات المصنعة (SITC ٥ ـ ٨) من اقليم نام . قد مالت لان تزيد على الارقام المناظرة الخاصة باجمالى الواردات (SITC . ـ ٩) من نفس الاقليم النامى . وفى كل من تلك الحالات تناقصت نسبة السلع المصنعة خلال الفترة محل الدراسة . وقد يعكس ذلك بعض التناقص فى اهمية هذه الروابط التجارية ، بالنسبة للمنتجات المصنعة . وهكذا يبدو ان جدول رقم (٣٠) يعزز الاستنتاج القائل بان الروابط التجارية الجغرافية والتاريخية ذات تاثير اقل على السلع المصنعة منها على التجارة ككل . وفى حدود صحة هذه الظاهرة ، فقد يمكن تفسيرها بانها فى صالح امكانيات المزيد من التقدم الصناعى فى الدول النامية .

واذا ما تحولنا الى دراسة الانماط التجارية الحديثة فيما بين الاقاليم النامية ، وداخل كل اقليم منها ، نجد ان الارقام الواردة فى الجدول رقم (٣١) وثيقة الصلة بذلك الموضوع ، ويشمل الجدول القيمة الدولارية للصادرات الى كل الدول النامية ، وللصادرات فيما بين الاقاليم المختلفة ، وهذه الارقام قد عبر عنها كنسب لكل مجموعة سلعية الى اجمالى صادرات كل اقليم نام . فتقودنا مقارنة البيانات الواردة فى هذا الجدول الى نتيجتين . وربما وضعنا فارقا بين الاتجاهات الخاصة بالمجموعات الخمس للسلع المصنعة . وبين تلك المجموعتين السلعيتين للسلع غير المصنعة .

اولا : تميل الصادرات الاقليمية للسلع المصنعة الى تشكيل جانب اكبر من التجارة فيما بين الدول النامية عما هو الحال بالنسبة للتدفقات المناظرة للسلع غير المصنعة . فالتجارة الاقليمية فى الاغذية والمشروبات والدخان غير ذات اهمية . اما حجم التجارة فى السلع المصنعة بين الاقاليم النامية فلا يستحق الذكر . ومما يثير الاهتمام ان نسجل ان النمط التجارى فيما بين الدول النامية يختلف اختلافا واضحا عن ذلك القائم بين الدول النامية ودول السوق الحر (انظر الجدول رقم ٣٠) . وقد يمكن ملاحظة ان صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى دول السوق الحر كانت اكثر تشتتا عنها بالنسبة لاجمالى التجارة ، او التجارة فى السلع غير المصنعة . هذا وليس فى الامكان تبين انماط مشابهة بالنسبة للتجارة فيما بين الاقاليم النامية .

اما النقطة الثانية التى تستحق الاشارة ، فتتضح من الاعمدة الخاصة بقيمة الصادرات كنسبة لاجمالى تجارة كل اقليم فى المجموعات السلعية المختلفة . وعموما كانت صادرات الاغذية والمشروبات والدخان الى كل الدول النامية تمثل نسبة منخفضة نسبيا . وكان اعلى رقم تحقق فى آسيا عام ١٩٦٧ حيث بلغ ١.٧١ مليون دولار . ومع ذلك فلم يمثل هذا الرقم الا ٢٤ر٧٪ من اجمالى تجارة الاقليم فى هذه الاصناف . وكانت النسب الخاصة بالمعادن غير

الحديدية ايضا منخفضة نسبيا لكل من الاقاليم الثلاثة النامية . ومع ذلك فقد كانت نسبة السلع المصنعة (كل الدول النامية وداخل الاقاليم النامية المختلفة) مرتفعة نسبيا بالنسبة للسلع غير المصنعة . وعلى سبيل المثال نجد ان ٦ر٢٨ ٪ من صادرات السلع المصنعة فى آسيا عام ١٩٦٧ كانت داخل الأقليم الآسيوى . وكانت الارقام المناظرة فى امريكا اللاتينية وافريقيا ٣ر٢٤ ٪ و ٥ر٩٪ على التوالى .

وتشير الارقام الوارده فى الجدول رقم (٣١) الى ان الاتجاه النزولى عام ١٩٦٧ قد انعكس على التجارة بين الدول النامية ، وقد كان ذلك اوضح ما يكون فى افريقيا حيث شهدت تناقصا مطلقا فى قيمة صادرات السلع المصنعة . وقد حققت آسيا معدلات نمو اكثر استقرارا من امريكا اللاتينية وافريقيا خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ لصادرات كل السلع . هذا ولا تؤدى دراسة المجموعات السلعية فى الاقاليم النامية الى الكشف عن اية انماط واضحة فى تقلباتها .

التجارة الخارجية فى السلع المصنعة : بعض المشاكل النظرية

عالجت الاقسام السابقة اتجاهات التجارة الدولية فى السلع المصنعة كجانب متميز فى عملية التنمية . وقد تواجهنا عدة صعوبات . اذا ما حاولنا اتباع نفس الطريقة فى تحليل العلاقات المتبادلة ما بين الانتاج التحويلى المحلى والتجارة الخارجية . ومع ذلك فالمعلومات الخاصة بالتدفقات التجارية للسلع المصنعة تعتبر هامة للوصول الى تفسير دقيق لمدى اسهام التجارة الخارجية فى عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية . وسيناقش هذا القسم باختصار مشكلتين ، كل منهما متعلق بتقييم وتفهم عملية التصنيع .

ويقف التضارب فى الاحصاءات عقبة فى طريق دراسة العلاقة بين التجارة الدولية فى السلع المصنعة والانتاج المحلى لهذه السلع . وقد عرضت هذه المشكلة فى الاجزاء السابقة من هذه الدراسة ولن تبحث هنا مرة اخرى(٦٤) . وعموما يتعلق النقد بطريقة تسجيل قيم الواردات والصادرات من السلع المصنعة(٦٥) ، وهذا ينطبق على المشاكل المطروحة هنا ، حيث أن هذه البيانات الاحصائية لاتوفر اساسا دقيقا للتحليل(٦٦) .

والمشكلة الأولى الجديرة بالاعتبار هى الحواجز الجمركية . وقد ركزت اغلب البحوث التجريبية الخاصة بهذا الموضوع على اجمالى قيمة التجارة فى بعض المنتجات . ويعتبر ان الفرق بين الواردات الممكنة (فى ظل حرية التجارة) والواردات الفعلية يمثل الاثر المقيد للرسوم الجمركية على الواردات . ومع ذلك فهذا الحساب لايعكس العبء الجمركى النسبى

---

(٦٤) تشمل المشكلة اعادة تقسيم بيانات SITC وفقا لتصنيف ISIC . وقد نوقشت هذه المشكلة واعطيت امثلة عليها فى : التطور الصناعى الجزء الاول .

(٦٥) سجلت قيم SITC للواردات والصادرات على اساس اجمالى قيمة المنتجات . وهذا يعنى ان القيم المضافة عن طريق الانتاج التحويلى والخدمات والزراعة ... الخ قد جمعت كلها سويا . وتتطلب الجوانب التحليلية للتصنيع ان توضع البيانات المعنية ارقام القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادى على حدة .

(٦٦) توفر بيانات المواد الداخلة ، المواد الخارجة احد الوسائل لبحث المشكلة . ومع ذلك فمثل هذه البيانات نادرا ما تكون متاحة للباحث الاقتصادى حيث انه لم يقم الا عدد قليل من الدول النامية باعداد جداول مستقلة بها للمواد الداخلة ـ المواد الخارجة .

المفروض على قطاعات معينة تساهم فى القيمة النهائية للمنتج . وطالما ان نسب القيمة المضافة فى كل قطاع تتباين تباينا واسعا من منتج لآخر، فيجب الاعتراف بهذه الحقيقة عندما نبحث العبء الجمركى الواقع على الانتاج التحويلى . وحتى نتمكن من توضيح المشكلة ، فقد قامت الدراسات الحديثة بالتمييز بين معدلات التعريفة الجمركية الاسمية والفعلية(٦٧) . ويقصد بمعدل التعريفة الاسمى معدل الرسم المفروض على اجمالى قيمة السلعة المستوردة .

اما معدل التعريفة الفعلى فيقصد به مقدار الحماية المفروضة منسوبا الى القيمة المضافة فى عملية الانتاج التحويلى ، ويؤخذ فى الاعتبار الرسوم المفروضة على المدخلات المادية .

وعموما تميل التعريفات الاسمية الى التصاعد عند كل مرحلة من مراحل الانتاج من المواد الخام الى المنتج النهائى ، ويؤدى الاثر المجمع لهذه العملية الى زيادة العبء الجمركى على المراحل الأخيرة للانتاج ، وهو الانتاج التحويلى عادة . وفى مثل هذه الحالات تزيد التعريفات الفعلية على التعريفات الاسمية . وهذه الحقيقة قد تكون ذات اهمية بالنسبة للمستثمرين المحتملين ، وقد تؤدى المستويات العالية للتعريفات الفعلية على القيمة المضافة فى الانتاج التحويلى الى تثبيط الاستثمار فى هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى ، وعلى الأخص تلك التى توجد امامها احتمالات جيدة فى أسواق التصدير .

وقد ادت المقارنات التجريبية لمعدلات التعريفة الاسمية والفعلية فى كثير من دول السوق الحر الى تدعيم الراى القائل بأن الأعباء الجمركية تتزايد مع مراحل الانتاج(٦٨) . وعموما تميل المعدلات الفعلية الى ان تزيد على المعدلات الاسمية باكبر قدر فى عمليات تشغيل المنتجات الأولية والانتاج التحويلى للسلع الاستهلاكية(٦٩)، وهما نوعان من النشاط غالبا ما يكون لدى الدول النامية فيهما ميزة مقارنة فعلية أو كامنة.

وهذه النتائج تعنى أولا ان السياسات الجمركية لدول السوق الحر لها تأثير على المجهودات الصناعية للدول النامية يزيد بدرجة كبيرة عما قد تشير اليه المعدلات الاسمية ، وقد يؤدى انقاص المعدل الاسمى الى انقاص أكبر فى المعدل الفعلى . كذلك فان الزيادة فى المعدل الاسمى قد تؤدى الى عبء جمركى أكبر بكثير على المنتج الأجنبى . وفى هذا الاطار تصبح المفاوضات الجمركية الخاصة بالمنتجين الاجانب اكثر اهمية .

اما المشكلة الثانية فتتعلق بالاحلال محل الواردات . وهنا أيضا ، مثلما كان عليه الحال بالنسبة للتعريفات الجمركية الاسمية الفعلية ، قد نواجه بصعوبة الاستقراء ، وهو ما يرجع الى طبيعة البيانات التجارية المتاحة . فعلى سبيل المثال عندما تستحدث سياسة احدى الدول النامية احلال الانتاج المحلى محل قدر معين من الواردات المصنعة ، قد يكون اسهام القطاع التحويلى المحلى اقل من اجمالى قيمة هذه السلع . وينجم ذلك بسبب أن كلا من القطاع الأولى وقطاع الهياكل الأساسية قد يسهمان أيضا فى اجمالى قيمة المنتج عند انتاجه محليا .

(٦٧) انظر على سبيل المثال Bela Balassa, "Tariff Protection in Industrial Countries, An Evaluation", Journal of Political Economy, Dec. 1965 صفحات ٥٧٣ ـ ٥٩٤

(٦٨) انظر على سبيل المثال The Estimates by H. Johnson, Economic Policies. Toward Less Developed Countries, Brookings Institution, Washington, D.C., 1967 صفحات ١٧١ ـ ١٨١ .

(٦٩) المرجع السابق .

ومرة اخرى فعندما يتركز اهتمامنـــا على العلاقات المتبادلة بين تدفقات التجارة الدولية والانتاج المحلى ، تصبح البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة فى عملية الانتاج التحويلى ذات اهمية . وغير صحيح الافتراض القائل بأن اجمالى قيمة السلع الســـابق استيرادها قد يوفره حاليـــا القطاع التحويلى المحلى . وقد يكون من اللازم أيضا أن يوضع فى الاعتبار عند التخطيط اسهام القطاعات الاخرى التى لها علاقة بالموضوع .

ويجب معرفة القيمة المضافة فى الانتاج التحويلى ، اذا ما اتبعنا سياسة احلال الواردات بهدف دفع عجلة التصنيع (٧٠) . ولا شك فى الأهميـــة القصوى لتوافر مثل تلك البيانات عن التجـــارة الدولية فى السلع المصنعة ، وذلك فيما يتعلق بالحالتين اللتين نوقشتا هنا .

---

(٧٠) مرة اخـرى ، قد تؤدى معـرفة معاملات المواد الداخلة / المواد الخارجة الى حل هذه المشكلة . ومع ذلك فهذا النوع من البيانات الاضافية المقترحة فى سياق الكلام قد يصل الى درجة كبيرة صلبات التحليل والتخطيط لمثل تلك المشاكل المطروحة فى هذا القسم .

الفصل الثالث

العمالة وانتاجية العمل فى الصناعة التحويلية

الاتجاهات القديمة والتقلبات الحديثة فى العمالة فى الصناعة التحويلية

لقد لوحظ فى الفصل الأول ان الدول النامية قد حققت نقصانا فى معدل نمو الانتاج التحويلى خلال الستينات ، بالمقارنة بالخمسينات حينما بلغ معدل النمو المتوسط ٧٪ سنويا . وكان معدل النمو المتوسط المناظر ٦ر٢٪ فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨ . وكانت الأرقام السنوية للسنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ هى ٦ ، ٥ ، ٤٪ على التوالى ، ثم تبعها تحسن فى عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ (انظر الجدول رقم ١ ، الفصل الأول) . وبالنسبة للعمالة تعتبر هذه الاتجاهات العامة فى الانتاج ذات معان هامة ومتشابكة .

ويتضمن الجدول رقم (٣٢) بيانات عن المتوسط السنوى للتغير النسبى فى عمالة الصناعة التحويلية حسب المجموعات الاقتصادية . وهناك سمة باعثة على الاهتمام ، الا وهى ان التقلبات التى شهدتها الأقاليم النامية الثلاثة . وكذلك كثير من الدول النامية ، قد تميزت بعدم الاستقرار . وكان هناك انخفاض ملحوظ فى معدل نمو اجمالى العمالة التحويلية لكل الدول النامية فى عام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ وذلك بالمقارنة بالسنوات السابقة . وهو ما كان اساسا نتيجة للانخفاض فى معدلات النمو لكل من آسيا وافريقيا . وعلى النقيض من هذا الاتجاه كانت الزيادة فى امريكا اللاتينية عام ١٩٦٦ والتى بلغت ٦٪ . ومع ذلك فقد تذبذب معدل النمو ايضا فى هذا الاقليم خلال الفترة موضع الدراسة .

وقد يمكن لنا ان نستخلص من هذه الأرقام ان هناك بعض العلاقة بين التغيرات فى العمالة ، والاتجاه النزولى فى الانتاج التحويلى ، والذى شهدته الدول النامية عام ١٩٦٧ . وهناك نقطتان سبق طرحهما فى هذا الكتاب ، وتعتبران وثيقتا الصلة بالموضوع الحالى . ففى الفصل الأول ذكر ان الأداء المنخفض نسبيا فى القطاعات التحويلية بالدول النامية خلال عام ١٩٦٧ قد حدث أساسا فى مجموعة معينة من الدول ذات الانتاج التحويلى الأكبر فى هذه المجموعة الاقتصادية ، وهى الأرجنتين والبرازيل والهند . والى حد ما قد تكون اتجاهات العمالة المشار اليها هنا ناتجة عن وضع مماثل (٧١) . أما النقطة الثانية فقد وردت فى الفصل الثانى عندما ذكر انه لم يلاحظ حدوث أى نقص فى معدل نمو قيمة صادرات الدول النامية قبل الربع الأخير من عام ١٩٦٦ .

ويبدو انه ليس هناك من سبب يدعو الى القطع بوجود توافق زمنى بين هذه التقلبات فى العمالة ، وبين الاتجاهات النزولية فى الانتاج التحويلى ، او الصادرات بالدول النامية .

---

(٧١) بيانات العمالة فى الصناعة التحويلية غير متوافرة ، بالنسبة لعدد كاف من الدول النامية ، مما يتعذر منه الوصول الى استنتاج قاطع فيما يتعلق بهذه النقطة .

٣٢ ـ نمو العمالة فى الصناعة التحويلية ، حسب المجموعة الاقتصادية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

(معدلات سنوية ، نسب مئوية على اساس الارقام القياسية)

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	متوسط الستينات(١)
الدول النامية ، اجمالى	٤	٤	٤	٦	٥	٢	٣	٤-٥(٢)	
أفريقيا	٨	٨	٦	١١	١١	٥	٦	—	
أمريكا اللاتينية	١	١	٢	٨	٢	٦	٣	٤-٥(٢)	
آسيا	٥	٤	٦	٥	٥	١	٣	٤-٥(٢)	
دول السوق الحر	٢	٢	٢	٢	٢	٣	—	١	
الدول المخططة مركزيا	٥	٤	٣	٣	٤	٣	٣	—	
العالم دون الدول المخططةمركزيا	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	—	
العالم إجمالا	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢	--	

المصدر : UNIDO على اساس كتاب الاحصاء السنوى للامم المتحدة ، ١٩٦٨ ، وبيانات اخرى مقدمة من المكتب الاحصائى للامم المتحدة .

(١) معدل النمو السنوى المتوسط بين متوسط الارقام القياسية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ ومتوسط ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ .

(٢) التقديرات مرتكزة الى بيانات اولية عن الانتاج التحويلى .

وفى الواقع يبدو ان التغيرات فى معدل نمو العمالة فى الصناعة التحويلية تسبق الاتجاه النزولى فى الانتاج التحويلى أو التجارة فى المنتجات التحويلية . فمن المتوقع أن يكون لتناقص معدل نمو العمالة فى دولة صناعية تأثير على الدخل والطلب ، وربما ايضا على الانتاج التحويلى ، ومع ذلك فالعمالة الصناعية فى اغلب الدول النامية لم تصبح بعد عاملا هاما بالنسبة لمستويات الدخل ، وبالتالى فان مثل هذا التأثير ليس قريب الاحتمال . والخلاصة ان الاتجاهات الموضحة فى جدول (٣٢) بالنسبة للدول النامية لا يمكن ارجاعها الى اتجاه نزولى عام فى النشاط التحويلى ، وطبقا للبيانات الحالية لا يوجد ما يدعو الى توقع ان يكون للتقلبات العشوائية فى الانتاج التحويلى تأثير على معدل نمو العمالة .

وتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣٢) والمتعلقة بدول السوق الحر ، الى نمط للتغير اكثر ميلا للاستقرار فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ بالمقارنة بنمط الدول النامية . وتجدر الاشارة الى آثار ازمة عام ١٩٦٧ على العمالة ، فقد ادت الى انكماش فى حجم العمالة فى السنة المذكورة . ولم يؤد التحسن الذى طرأ عام ١٩٦٨ ، والذى انعكس فى معدل نمو الانتاج بنسبة ٦٪ الى توليد طلب اضافى كبير على العمالة (١٪ فقط) . وقد تكون الزيادة فى انتاج الصناعات السابق تأثرها بفترة الركود راجعة الى زيادة راس المال اكثر منها بسبب زيادة العمالة . ولم يظهر على الدول المخططة مركزيا انها تأثرت بالتقلبات المشار اليها . فقد نما الانتاج التحويلى بمعدل ٩ر٩٪ عام ١٩٦٧ و ٨ر٨٪ عام ١٩٦٨ ، بينما زادت العمالة فى الصناعة التحويلية بمعدل ٣٪ سنويا خلال العامين المذكورين .

وعموما كانت معدلات النمو السريعة للانتاج التحويلى فى الدول النامية انعكاسا للتوسع فى قواعد الصناعة التحويلية والهياكل الاساسية فى كثير من هذه الدول . وفى الوقت الحاضر اصبحت الصناعة التحويلية جزءا متكاملا فى اقتصاديات بعض الدول النامية ، وصارت تسهم اسهاما ملحوظا فى الانتاج المحلى . بينما قد يمكن النظر الى اداء الصناعة التحويلية على انها امر يدعو

الى الاعجاب اذا ما عبر عنه بمعدلات النمو ، نجد ان ذلك لم يكن ذا تأثير كبير على العمالة بالنسبة الى حجم السكان الكبير والمتزايد بسرعة بها ، وما زال القطاع الحديث للصناعة التحويلية صغيرا ، وطبقا لما هو واضح فى الجدول رقم (٣٢) ، لم تزد العمالة المباشرة به الا بمعدل ٤ ٪ سنويا خلال الستينات .

وبصفة عامة نجد ان معدل زيادة العمالة فى الصناعة التحويلية بالدول النامية قد فاقت معدلات النمو المقدرة لاجمالى القوى العاملة بها والتى بلغت ٥ر١ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ، ٢ ٪ سنويا فى العقد التالى (٧٢) .

ولا شك أن التقييم الدولى لمكاسب العمالة فى الصناعة التحويلية مقارنة بنمو اجمالى القوى العاملة سيكشف عن اتجاهات هامة عديدة فى البيانات الاقليمية ، وتلك الخاصة بكل دولة على حدة . وهناك بعض البيانات المتوافرة عن امريكا اللاتينية وهى قد تقودنا الى تكوين فكرة اميل الى التشاؤم (٧٣) . وقد حقق الاقليم فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧ معدل نمو سنوى متوسط فى العمالة التحويلية قدره ٣ر٢ ٪ ، وهو رقم يقل بدرجة ملحوظة عن المتوسط العام لمجموع الدول النامية (٧٤) . واكثر من ذلك فقد قدرت معدلات النمو لكل القوى العاملة بأمريكا اللاتينية بـ ٤ر٢ ٪ فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ، ٦ر٢ ٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ (٧٥) . وكلا الرقمين يفوق المتوسط العام للدول النامية ككل .

ومما يدعم هذا التفسير للأرقام الاقليمية ، النغمة الخطيرة للتصريحات التى تضمنها تقرير اصدره مؤخرا بنك التنمية الأمريكى . وقد تضمن التقرير انه اذا لم يصل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى امريكا اللاتينية نسبة ٨ ٪ سنويا فى خلال العشر سنوات القادمة ، فستصل مشكلة البطالة الى ابعاد خطيرة (٧٦) .

وعند اجراء تقييم عام لقدرة الصناعات التحويلية على استيعاب العمالة فى الدول النامية ، فهناك على الأقل عاملان اساسيان يجب الاعتراف بهما :

العامل الأول ، اننا اذا ما قارنا ببساطة التغيرات فى العمالة التحويلية باجمالى المتاح من القوى العاملة ، فقد يؤدى ذلك الى التهوين من شأن نمو العرض الكامن لقوة العمل الصناعية وما يستتبعه من ضغوط على العمالة . ولعل المعيار الأحسن لتقدير الأعداد المحتمل دخولها العمالة الصناعية هو معدلات نمو القوى العاملة فى الحضر . وهذه الأرقام تصل الى ٥ ٪ سنويا ، وتزيد بكثير عن معدلات نمو اجمالى القوى العاملة .

---

(٧٢) من واقع
J.N.Ypsilantis World and Regional Estimates and Projections of the Labour Force (United Nations document ISLEP/A/VII.4)

المقدم فى الحلقة الدراسية الاقليمية للتخطيط الاقتصادى فى المدى الطويل للاقتصاد الدولى : الجوانب القطاعية ، والتى عقدت فى Elsinore بالدانمرك ١٩٦٦ .

(٧٣) هذا الاقليم يعتبر ذا اهمية حيث ان معدلات نمو السكان به هى أعلى معدلات فى الدول النامية . وهذا له آثار فى الأمد الطويل على نمو القوى العاملة ككل .

(٧٤) هذه الارقام ترتكز الى معلومات يتضمنها كتاب الاحصاء السنوى للامم المتحدة عام ١٩٦٩ . وقد تم احتسابها على نفس الاسس الخاصة بنمو مجموع القوى العاملة (الاساس عام ١٩٥٠) ومن ثم فهى تختلف عن البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣٢) .

(٧٥) على اساس J.N.Ypsilantis سابق الاشارة اليه .

(٧٦) أنظر جريدة فايننشيال تايمز عدد ٢٤ ابريل ١٩٧٠
Raul Prebish, Transformacion y Desarrollo : la Grantarea de America Latina, Banco Interamericano de Desarrollo, Washington, D.C., May 1970 (revised edition)

اما العامل الثانى فيتعلق بالزيادة الاجمالية فى فرص العمالة المتولدة عن التصنيع . وقد قدر معدل الاستيعاب المباشر للعمالة فى الصناعة التحويلية بالدول النامية بـ ٤ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الستينات ، انظر الجدول رقم ٣٢) . وهذا الرقم لا يشمل الآثار غير المباشرة او الثانوية للعمالة والمتولدة عن الانشطة التحويلية الجديدة . ومن ناحية اخرى لما كانت العمالة فى الصناعة التحويلية تظهر فى المصانع . فقد تحدث الى حد ما عملية احلال للعمال فى الأنشطة الحرفية المنافسة . وبينما توجد علامات محدودة عن وجود مثل هذه الآثار غير المباشرة ، او الثانوية للعمالة فى الدول النامية ، فقد يمكن على العكس من ذلك توالد « مضاعف للعمالة » فى الامد الطويل .

وعلى الرغم من مكاسب العمالة الراجعة الى التصنيع ، الا ان الاستنتاج الغالب هو ان الدول النامية لم تتمكن من خلق فرص مناسبة للعمالة لاستخدام ما لديها من قوى عاملة قيمة ، ولانقاص معدل البطالة بها . وقد لخص الوضع فى الفقرة الاولى من تقرير اول بعثة لمنظمة العمل الدولية فى برنامج العمالة الدولى :

« لقد اصبحت البطالة ، بكل ما تعنيها من بؤس اجتماعى ، مشكلة خطيرة فى كل دولة نامية تقريبا ، كما ان خطورتها آخذة فى التزايد »(٧٧).

وقد ابرز التقرير انه فى الوقت الذى تمكنت فيه الدول الصناعية من تخفيض معدل البطالة بها الى ٢ ــ ٥ ٪ . اذا بالمشكلة تأخذ فى كثير من الدول النامية حجما يزيد عما كان عليه الحال فى الدول الصناعية فى اسوأ سنوات فترة الكساد الدولى الكبير . كذلك ابرز التقرير ان البطالة ما هى الا مشكلة مزمنة ، وليست مجرد نتيجة للدورة الاقتصادية (٧٨) .

وتتواجد البطالة الشديدة فى كل اقليم نام ، على الرغم من مكاسب التصنيع وما ترتب عليها من خلق فرص للعمالة . وعلى سبيل المثال جاء فى دراسة مؤخرة اجراها « معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى » ان الحد الأدنى لمعدل البطالة فى امريكا اللاتينية قد زاد من ٦ر٥ ٪ عام ١٩٥٠ الى ١ر١١ ٪ عام ١٩٦٥ (٧٩) . وتشير الدراسات الخاصة بالقوى العاملة فى عديد من الدول الآسيوية الى ان البطالة تتراوح نسبتها بين ٤ ــ ٩ ٪ من اجمالى السكان ذوى النشاط الاقتصادى . واخيرا فهناك دراسة بطريقة العينة اجريت فى الهند ، وقدر فيها معدل البطالة بحوالى ٧ ٪ فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٥٧ (٨٠) .

وقد ذكر فى مكان آخر فى هذا الفصل ان هناك ارتباطا موجبا فى الاتجاهات طويلة الأجل فى الانتاج التحويلى والعمالة التحويلية فى الدول النامية . ولذلك فلأن للنمو الصناعى أن يستمر فى الاسهام بطريقة جوهرية فى خلق فرص للعمالة ، والى جانب العمالة المتولدة بطريقة مباشرة ، نجد ان العمالة الايجابية الثانوية وغير المباشرة اقرب الى ان تتولد عن طريق الصناعة عنها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وهذه القوة الكامنة لابد وان تشكل نقطة جديرة بالاعتبار عند تقييم الاتجاهات الماضية والمستقبلة فى العمالة .

---

(٧٧) مقدمة تقرير بعثة منظمة العمل الدولية الى كولومبيا
Towards Full Employment : A Programme for Columbia,
اعداد فريق دراسة شكله مكتب العمل الدولى ، جنيف ١٩٧٠ .

(٧٨) المرجع السابق .

(٧٩) **Esteban Lederman, "Los Recursos Humanos en el Desarrollo de America Latina", Cuadernos del Instituto Latino-Americano de Planificiones Economica y Social, Series II, No.9, Santiago de Chile, 1969.**

ILO, Yearbook of Labour Statistics, 1969

(٨٠) صفحة ٢٢

المكاسب الحديثة للعمالة فى الصناعة التحويلية

تتضمن الجداول (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) تحليلا لنمو العمالة فى الصناعة التحويلية حسب المجموعات الرئيسية للصناعة فى كل من المجموعات الاقتصادية الثلاث . كذلك هناك مقارنة للأرقام ، معبرا عنها بالارقام القياسية عبر المجموعات الاقتصادية .

وتظهر الارقام القياسية لسنة ١٩٦٧ ، وهى آخر سنة يمكن عمل مثل هذه المقارنات عنها ان اكبر المكاسب النسبية قد تحققت عموما فى الاقتصاديات النامية ، حيث شهدت العمالة فى الصناعة التحويلية (ISIC ٢ ــ ٣) معدل نمو كبير . ومع ذلك فيجب النظر الى هذا الاستنتاج فى ضوء المستويات المطلقة للعمالة وارقام السكان . وقد بلغ اجمالى العمالة التحويلية فى الدول النامية عام ١٩٦٧ حوالى ٥٥ مليون شخص أو ٢ر٣٪ من اجمالى تعداد السكان . وكانت الارقام المناظرة فى دول السوق الحر ٨٠ مليونا او ٢ر١١٪ . وكانت التقديرات بالنسبة للدول المخططة مركزيا ٥ر٢٧٪ مليونا و ٢ر١١٪ (٨١) . ولذلك فان الضغوط على الصناعة من اجل ان توفر مزيدا من العمالة هى اكثر بكثير فى الدول النامية منها فى المجموعتين الاقتصاديتين الاخريتين (٨٢) .

ومن بين الصناعات الرئيسية التى حققت اكبر نسبة لمكاسب العمالة فى الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ ، كانت المنتجات الخشبية والمنتجات المعدنية والمنتجات المتنوعة . كذلك فقد يمكن تسجيل مكاسب كبيرة للمنتجات المعدنية والآلات والمنتجات المتنوعة فى دول السوق الحر . اما فى الدول المخططة مركزيا فقد احتلت المقدمة صناعات المطاط والكيماويات والبترول والمنتجات المعدنية والآلات .

وهناك مقارنة تبعث على الاهتمام يمكن اجراؤها ما بين الاتجاهات الموضحة فى الجداول رقم ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وبين البيانات الخاصة بنمو الانتاج التحويلى والواردة فى الجدول رقم (١٣) بالفصل الأول . وسنجد أن الصناعات التى حققت مكاسب بمعدلات مرتفعة نسبيا فى الانتاج فى كل مجموعة اقتصادية ، قد حققت ايضا زيادات مرتفعة نسبيا فى العمالة . وتعطى هذه المقارنة تدعيما للافتراض القائل بان هناك ارتباطا موجبا بين الاتجاهات طويلة الأجل فى كل من الانتاج والعمالة ، وهو مالا يتعارض مع الملاحظة التى سبق أن ابديناها من أن التقلبات الجزافية فى الانتاج لا تقترن بتغيرات فى العمالة فى الامد القصير .

ويوضح الجدول رقم (٣٦) مكاسب العمالة فى الصناعة التحويلية عن الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ فى الاقاليم النامية . وقد استحوذت الصناعة التحويلية الخفيفة على الجانب الاكبر من العمالة الاضافية فى كل اقليم . وهذه السمة تعكس كثافة استخدام العمل فى هذه الصناعات . وكذلك حقيقة انها تمثل الجانب الرئيسى من القطاع التحويلى .

---

(٨١) هذه التقديرات ترتكز الى المصادر المذكورة فى الجداول ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

(٨٢) تأخذ هذه المشكلة ابعادا اكثر خطورة عند ما نأخذ فى الاعتبار ان معدلات المواليد فى الدول النامية قد مالت لان تزيد عن مثيلاتها فى الدول المخططة مركزيا ودول السوق الحر خلال العشر سنوات الماضية .

٣٣ ـ الأرقام القياسية للعمالة في المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية في دول السوق الشرق ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨/١٩٦٣ = ١٠٠)

(ISIC)	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠ ـ ٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	المنتجات الخشبية والأثاث ٢٥ـ٢٦	منتجات الورق ٢٧	الطباعة ٢٨	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١ـ٣٢	منتجات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ـ٣٨	خلافه ٣٩
١٩٦٠	٩٦	١٠١	٩٢	٩٧	٩٣	٩٢	٩٥	٩٢	٩٥	٩٦	٩٩	٩٢	٩٠
١٩٦١	٩٧	١٠٠	٩٤	٩٧	٩٦	٩٥	٩٦	٩٣	٩٧	٩٧	١٠٠	٩٤	٩٣
١٩٦٢	٩٨	٩٩	٩٧	٩٨	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٩	٩٨	١٠٠	٩٨	٩٦
١٩٦٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	١٠١	١٠٠	١٠٣	١٠١	١٠١	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٣	١٠٢	١٠٣
١٩٦٥	١٠٢	٩٩	١٠٤	١٠٤	١٠٣	١٠٤	١٠٠	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧
١٩٦٦	١٠٣	٩٨	١٠٧	١٠٥	١٠٥	١٠٧	١٠٠	١٠٧	١٠٧	١٠٤	١٠٥	١٠٩	١١٣
١٩٦٧	١٠٤	٩٥	١٠٦	١٠٤	١٠٥	١٠٩	٩٧	١٠٤	١٠٨	١٠٣	١٠٢	١١٠	١١٤
١٩٦٨(١)	١٠٤	٩٤	١٠٨	١٠٥	١٠٥	١٠٩	٩٥	١٠٩	١٠٩	١٠٣	١٠٢	١١٣	١١٦

المصدر UNIDO على أساس United Nations, The Growth of World Industry, 1967, Vol. 1 ، وبيانات أخرى متعددة من المكتب الإحصائي للأمم المتحدة

(١) تقديرات مبدئية

٢٤ ـ الأرقام القياسية للصناعة في المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية في الدول المتقدمة مركزيا

(١٠٠ = ١٩٦٣) ١٩٦٣ ـ ١٩٦٠

	أغذية ومشروبات ودخان ٢٠ ـ ٢٢	منسوجات ٢٣	ملابس وأحذية ٢٤	منتجات خشبية وأثاث ٢٥ ـ ٢٦	منتجات الورق ٢٧	الطباعة ٢٨	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١ ـ ٣٢	منجميات أخرى غير معدنية ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ ـ ٣٨	خلاف ٣٩
١٩٦٠	٩٢	٩٧	٩٤	٩٢	٩٣	—	٩٤	٨٦	٨٢	٩٣	٩١	٨٣	٩٤
١٩٦١	٩٥	٩٩	٩٣	٩٧	٩٦	—	٩٧	٩٠	٨٧	٩٨	٩٤	٩٠	١١٤
١٩٦٢	٩٨	١٠٠	٩٨	٩٨	٩٩	—	١٠٠	٩٥	٩٣	٩٩	٩٧	٩٥	١٠٧
١٩٦٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	١٠٢	١٠٠	١٠٣	١٠١	١٠٢	—	٩٩	١٠٦	١٠٦	١٠١	١٠٣	١٠٩	١١١
١٩٦٥	١٠٧	١٠٣	١٠٦	١٠٤	١٠٧	—	١٠١	١١٣	١١٢	١٠٥	١٠٦	١٠٩	١١٢
١٩٦٦	١١١	١٠٥	١١٢	١٠٥	١١٣	—	١٠٨	١١٥	١١٧	١٠٩	١٠٨	١١٤	١١٥
١٩٦٧	١١٥	١٠٧	١١٧	١٠٥	١١٣	—	١١١	١٢٩	١٢٢	١١١	١١١	١١٩	١١٣

المصدر UNIDO على أساس United Nations, The Growth of World Industry, 1967, Vol. 1 ، وبيانات أخرى مستمدة من الكتاب الإحصائي للأمم المتحدة

٣٥ ـ الأرقام القياسية للسلع في المجموعات الرئيسية للصناعة التحويلية بالدول النامية

١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ (١٩٦٣ = ١٠٠)

	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠ — ٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	المنتجات الخشبية والأثاث ٢٥ — ٢٦	منتجات الورق ٢٧	الطباعة ٢٨	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١ — ٣٢	منتجات غير معدنية أخرى ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥ — ٣٨	خلافه ٣٩
١٩٦٠	٩٤	٩٣	٧٤	٨٦	٨١	٩٦	٨٩	٩٢	٨٨	٨٨	٧٩	٨٨	٨٦
١٩٦١	٩٥	٩٧	٨٢	٨٦	٨٩	٩٩	٩٣	٩٥	٩٢	٩٥	٨٨	٩٠	٩٦
١٩٦٢	١٠٠	٩٨	٨٨	٨٩	٩٦	٩٩	٩٢	٩٦	٩٦	٩٤	٩١	٩٨	٩٦
١٩٦٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	١٠٤	١٠٤	١١١	١٠٦	١٠٨	١٠٦	١٠٨	١٠٦	١٠٧	١٠٤	١٠٨	١٠٩	١١٢
١٩٦٥	١٠٧	١٠٣	١١٥	١٢١	١١١	١٠٨	١١٠	١٠٩	١١٤	١٠٩	١١١	١١٩	١١٧
١٩٦٦	١١٠	١٠١	١١٩	١١٩	١٢٠	١١٠	١٢٢	١١٦	١١٨	١١٠	١١٩	١٢٦	١٢٩
١٩٦٧	١١٤	١٠٢	١١٩	١٢٩	١١٩	١١٢	١٢١	١٢٧	١٢٢	١٢٥	١١٥	١٣٢	١٣٣

المصدر UNIDO على أساس United Nations, The Growth of World Industry, 1967, Vol. 1 ، وبيانات أخرى مقتبسة من الكتب الإحصائي للأمم المتحدة

٢٦ ـ مكاسب العمالة فى الصناعة التحويلية ، حسب المجموعات الرئيسية للصناعة فى الاقاليم النامية

١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ (نسب مئوية الى اجمالى المكاسب)

المجموعة الرئيسية للصناعة	ISIC	أمريكا اللاتينية	آسيا	أفريقيا
إجمالى الصناعة التحويلية	٣ – ٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الصناعة التحويلية الخفيفة	٣٩،٣٠–٢٨،٢٦–٢٠	٦١ر٣	٦٠ر٣	٧٠ر٠
« « الثقيلة	٣٨–٣١،٢٧	٣٨ر٧	٣٩ر٧	٣٠ر٠
الأغذية والمشروبات والدخان	٢٢ – ٢٠	٣١ر٨	٨ر٥	١٩ر٤
المنسوجات	٢٣	٥ر١	٧ر٢	٢٥ر٧
الملابس والأحذية	٢٤	١٤ر٨	١٧ر٠	١٤ر٨
المنتجات الخشبية والأثاث	٢٥ – ٢٦	٥ر٦	١٧ر٥	٥ر١
الورق ومنتجات الورق	٢٧	٢ر١	١ر٠	١ر١
الطباعة	٢٨	١ر٤	١ر٣	١ر١
الجلود	٢٩	– ٠ر٢	١ر٢	١ر٠
المطاط	٣٠	٠ر٤	١ر٧	١ر١
الكيماويات والبترول	٣١ – ٣٢	٦ر٦	٣ر٤	٥ر٤
منجمات أخرى غير معدنية	٣٣	٥ر٤	١٢ر٥	٦ر١
المعادن الأساسية	٣٤	٣ر٥	١٢ر٦	١ر٩
المنتجات المعدنية والآلات	٣٥ – ٣٨	٢١ر١	٢٠ر١	١٥ر٥
سلع مصنعة أخرى	٣٩	٢ر٣	٥ر٧	٢ر٠

المصدر UNIDO على اساس بيانات مقدمة من المكتب الاحصائى للامم المتحدة .

وفى امريكا اللاتينية نجد ان ما يقرب من ٢/١ العمالة التحويلية الاضافية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ قد تولد عن طريق صناعات الاغذية والمشروبات والدخان ـ وهذه هى منتجات ينظر اليها على انها لا تتمتع بمرونة دخلية . ولذلك فقد تكون الزيادة فى الانتاج والعمالة راجعة اساسا الى نمو السوق (زيادة السكان او اعادة توطين السكان الموجودين) .

وكانت مستويات الانتقال من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية مرتفعة نسبيا فى امريكا اللاتينية ، وهذه الحقيقة قد توضح الى حد كبير الطلب المتزايد على الضروريات موضع المناقشة هنا . وعندما تحدث هجرة باعداد كبيرة الى المناطق الحضرية ، فمن المرجح تواجد زيادة الطلب بشكل واضح على سلع مصنعة معينة .

وكانت نفس المجموعة الصناعية ذات اهمية كمصدر للعمالة فى افريقيا وبدرجة اقل فى آسيا على الرغم من احتمال كون ذلك يرجع الى اسباب مختلفة . وفى افريقيا استفادت هذه الصناعات من سياسات احلال الواردات فى السنوات الاخيرة . وقد اتبعت سياسة مشابهة فى امريكا اللاتينية خلال الخمسينات ، ولكن الجهود قلت بصفة عامة خلال الستينات . ويجرى اتباع سياسة احلال الواردات ايضا فى بعض الدول الآسيوية . وهذه الحقيقة اذا ما ربطنا بينها وبين الزيادات

فى سكان الاقليم ، تشير الى ان هـذه الصناعات قد نمت بسرعة ، كما انها توفر فرصا كبيرة نسبيا للعمـالة (٨٢) .

وفى افريقيا حققت المنسوجات اكبر مكاسب فى العمالة ، أما فى آسيا وامريكا اللاتينية ، فقد كانت المكاسب المحققة من جانب هـذه المجموعة الصناعية أقل نسبيا على سـبيل المقـارنة . ويغلب على الاحتمال ان هذه الأنماط تعكس الأنواع المختلفة لطرق الانتاج (كثيفة العمل او كثيفة رأس المال) التى استخدمت والدرجات المختلفة للتنمية . وقد تناقصت العمـالة فى صـناعة المنسوجات بدرجة واضحة فى دول السوق الحر (جـدول رقم ٣٣) فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ . ولا يتوقع حـدوث ظاهرة مماثلة فى المستقبل فى الدول النامية .

وفى عام ١٩٦٧ كانت المجموعتان الصناعيتان المشار اليهما (الغـذاء ، المشروبات ، الدخان والمنسوجات) تستحوذان تقريبا على ٤٣٪ من اجمالى العمالة فى الصـناعة التحويلية بالدول النامية (٨٤) . ولذلك فهناك اهمية خاصة لاتجاهات العمالة بها بالنسـبة للدول النامية . وليس فى الامكان ان نتنبأ بدقة بان السرعة الحاليـة لتوسع العمالة فى هذه الصـناعات سوف يمكن الاحتفاظ بها ، وعلى الأخص بالنظر الى الأداء فى دول السوق الحر .

وقد اثبتت صناعة المنتجات المعدنية ايضـا اهميتها بالنسـبة لزيادة العمالة فى كل الأقاليم . وهذه الصناعة تعتبر حديثة نسبيا فى القطاعات التحويلية فى الدول النامية . وربما يظل التوسع المستقبل فى هذا الانتاج مصدرا للعمالة الاضافية .

وهناك امثلة عـديدة على صناعات تحويلية وكذلك لدول نجد فيها ان نمو الانتاج قد صاحبه انكماش فى العمالة . وهذا لا يوضح اختلاف درجة استخدام القوى العاملة او وربما بالاضافة الى التغيرات العـديدة فى عدد ساعات العمل . ومع ذلك فالتجربة قد تشير الى وجود ارتباط وثيق فى الأمد الطويل بين معدلات الانتاج والعمالة (٨٥) . ومن الناحية الكلية نجد ان التوسع فى العمالة التحويلية بنسـبة ٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ قد أدى الى ايجـاد ما يقرب من ١٢٫٥ مليون مكان عمل جديد فى الدول النامية . وكان الجانب الأكبر من هذه العمالة الجديدة فى آسيا. اما امريكا اللاتينية وافريقيا فلم تستحوذ الا على ١/٤ ، ١/٥ على التوالى من اجمـالى الاضافات فى العمالة التحويلية خلال السـتينات .

---

(٨٢) اذا ما حاولنا تقدير الاتجاهات المستقبلة للعمالة فى صناعات الاغذية والمشروبات والدخان بالدول النامية على اساس الاتجاهات الحالية فى دول السوق الحر ، حينئـذ تكون احتمالات المستقبل غير مواتية . فالزيادات المحققة فى انتاج هذه الصناعات فى عام ١٩٦٨ لم ينتج عنها غير عمالة اضافية قـديدة العمالة فى هذه المجموعة الاقتصادية . وقد يكون استخدام وسائل الانتاج الموفرة للعمل هو ما أدى الى هذا الوضع .

(٨٤) من واقع المعلومات المقدمة من المكتب الصحفى للامم المتحدة .

(٨٥) من واقع معدلات نمو الانتاج (س) والعمالة (ص) فى السـتينات (حسـب التعريف الوارد فى هامش الجدول رقم ٣٢) فحصل على معامل ارتباط ٠٫٨٢٤ .

الزيادة فى الانتاج للفرد العامل فى الصناعة التحويلية

يعتبر اتجاه انتاجية العمل احد المؤثرات الهامة على نمو العمالةفى الصناعة التحويلية ، ونقصد هنا بانتاجية العمل نسبة الانتاج الى عدد الاشخاص العاملين (شخص / سنة) . وهذا التعريف تمليه علينا البيانات المتاحة ، وهو يعجز عن ان يأخذ فى الاعتبار التغير فى اعداد الساعات المؤداة فعلا خلال السنة . ولذلك فانه لا يمكن النظر اليه الا على انه رقم قياسى تقريبى لكفاءة العمل .

ولا شك فى اهمية التغيرات فى انتاجية العمل بالنسبة للدول النامية . وكثيرا ما تحصل الشركاتفى الدول النامية علىدعم ، او تتمتعبحماية شديدة من الواردات . والواقع ان امكانية وصول هذه الدول الى مركز تنافسى دولى وقدرتها على النمو فى الامد الطويل انما تتوقف فى المرتبة الاولى على مكاسب الانتاجية . والحقيقة ان فكرة كون الانتاجية اعلى وتتزايد بسرعة اكبر فى الصناعة التحويلية الحديثة عنها فى الانشطة التقليدية لهى ذات وزن رئيسى فى تبرير الاتجاه الى التصنيع . وقد تكون حجم تغيرات انتاجية العمالة فى الصناعة التحويلية اكبر من تلك التى تنتج من واقع الاتجاهات التاريخية فى الدول الصناعية .

وهناك راى يقول ان المستوى المرتفع لانتاجية العمل فى الصناعة التحويلية بالدول النامية قد يرجع الى طبيعة طرق الانتاج المستوردة . وقد تطوره وسائل الانتاج فى احدث الصناعات فى تلك الدول التى تتميز بارتفاع الاجور وندرة الايدى العاملة بها . ومن ثم فان التكنولوجيا لا تهيىء فرصا للعمالة بالقدر المرغوب ، او المستطاع فى الدول النامية ، حيث يتوافر العمل وتنخفض الاجور .

وعموما كان اتجاه الدول النامية هو الى اقامة الصناعات التى تشتهر بمستوى انتاجية مرتفع نسبيا . وقد يكون هناك اختلاف كبير فى اسباب المكاسب فى انتاجية العمل فى الدول النامية ، حيث قد تعتمد الى حد ما على التغيرات فى حجم السوق وفى الهياكل الاساسية . والواقع ان اقتصاديات الحجم وطرق النقل المحسنة ، وامكانيات التخزين والتوزيع . كل ذلك قد يؤدى الى تحقيق مكاسب فى الانتاجية وكفاءة اكبر . واكثر من ذلك فقد يصح هنا بوجه خاص الراى القائل « بالتعلم من خلال العمل » . وقد تنتج مكاسب الانتاجية من ازدياد التعود على طرق الانتاج الجديدة ، ومن تراكم الخبرات التنظيمية، والفة العمال على الوتيرة الصناعية ... الخ . كذلك هناك اختلاف واضح فى الهيكل الصناعى للدول النامية عنه فى الدول المتقدمة ، فهو يوفر فرصا لتحقيق ذلك النوع من المكاسب الانتاجية المذكورة هنا (٨٦) .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد ان الصناعة التحويلية فى الدول المتقدمة تتميز بكونها كثيفة راس المال . وتعتمد الزيادة فى الانتاجية فى المرتبة الاولى علىالابتكار الفنىاكثر منه على اقتصاديات الحجم ، او على النوعية المحسنة للقوى العاملة. وهكذا فان قيام دولة نامية ما بتبنى التكنولوجيا

---

(٨٦) انظر Agnus Maddison, "Comparative Productivity Levels in The Industrial Sector" UNIDO : (بحث استشارى غير منشور قدم الى

٣٧ ـ انتاجية العمل في الصناعة التحويلية في بعض الدول النامية ، ١٩٦٣ (القيمة المضافة للشخص المشتغل كنسبة مئوية من متوسط كل الدول الصناعية)

(ISIC)	إجمالي الصناعة التحويلية ٣ – ٢	الأغذية والمشروبات والدخان ٢٠–٢٢	المنسوجات ٢٣	الملابس والأحذية ٢٤	منتجات الخشب والأثاث ٢٥–٢٦	منتجات الورق ٢٧	الطباعة ٢٨	الجلود ٢٩	المطاط ٣٠	الكيماويات والبترول ٣١–٣٢	منتجات أخرى غير معدنية ٣٣	معادن أساسية ٣٤	منتجات معدنية وآلات ٣٥–٣٨	خلافه ٣٩
أمريكا اللاتينية :														
الأرجنتين ...	٨ر٤٠	٧ر٤٥	٩ر٦٠	٩ر٤٣	٩ر١٩	٨ر٣٩	٥ر٣٧	٦ر٣٠٥	٤٦ر٣	١ر٦٢	٣٦ر٢		٨ر٢٥	٢ر١٥٠
البرازيل ...	٣ر٤٨	٥ر٤٤	٧ر٥٤	٢ر٦٦	٨ر٤٦	٠ر٤٩	٥ر٣٧	٧ر٤٩	٧٥ر٦	٤٤ر٦	٣٢ر٦		٧ر٥٥	٥ر٤٦
شيلي	٤ر٥٢	٧ر٧٩	٠ر١٣٧	٢ر١٨	٥ر١٥	٠ر١٧٨	٩ر٧٥	٨ر٦١	١٥٢ر٠	٧٨ر٦	٧٥ر٢	٥ر١٦٢	٤٨ر٦	٤٧ر٦
كولومبيا ...	٦ر٣١	٩ر٦٠	٩ر٧٧	٥ر١٦	٥ر٩	٠ر٨٣	٤ر٢٩	٠ر٣٩	٨٩ر٤	١ر٤٣	٣٥ر٢	٤٣ر٩	٢ر٢٠	٣٩ر٣
كوستاريكا ...	٨ر٣٤	٧ر٦٥	٣ر٧٠	٢ر١٥	١ر٣٧	٣ر٣٨	١ر٣٢	٨ر٢٨	١٠٧ر١	٧ر٤١	٣٤ر٣	—	٤ر١٩	١٦ر٣
الدومينكان ...	٩ر٢٥	٧ر٢٠	٦ر٧٣	٥ر٦٩	٣ر٧٢	٢ر٧٠	٥ر٥٢	٥ر٧٨	٨٥ر٧	٩ر٣٨	٧٨ر٧	—	٥ر٥٦	١٠٢ر٧
السلفادور ...	٩ر١٧	٤ر١٥	٢ر٢٨	٨ر٢٩	٢ر٢١	٩ر١١٤	٩ر٢٠	٩ر٢٦	٢٨ر٦	٣١ر٤	١٦ر٥	—	٢١ر٥	٤٤ر٥
هوندوراس ...	٦ر٢٥	٨ر٢٣	٦ر١٤٠	٦ر٣٩	٠ر٤٣	٥ر٥٧	٤ر١٨	٩ر٤٤	٢٨ر٦	٣٣ر٩	٣٠ر٩	—	٢٠ر٢	٢٥ر٧
جامايكا ...	٥ر١٩	٢ر٥٤	٣ر٥		١ر٤٨	٨ر٤٤		١ر٥٦	٢٥ر٢		١٠٨ر٦	—	٢٦ر٣	—
بنما	٩ر٥٩	٤ر٨٧	—	٢ر٣٧	٢ر٥٤	١ر٧١	٢ر٥٢	٤ر٤٠	٣٢ر١	١١١ر٦	١٠٧ر٠	١٨ر٤	٤٥ر٣	٩٤ر١
بيرو	٤ر٢٥	٨ر٧٠	٠ر٢٤	٨ر٦	١ر٦	٦ر٩٣	٤ر٢٦	٠ر٢٦	٥٥ر٥	٣٣ر٣	٢٩ر٣	٢١٢ر٥	٢٧ر٠	١١ر٧
بورتوريكو ...	٩ر٩١	٢ر٨٠	٤ر١٣٣	١ر١٠٧	٩ر٧٩	٣ر٩٤	٥ر١٠٤	٦ر٩٥	٦٧ر٣	١٧٧ر٩	١٤٤ر٥	٩٩ر٥	٢٠٥ر١	٦٦ر٩
ترينداد/توباجو	٠ر٦٦	٤ر٥٣	٩ر٤٠		٥ر٣٢	٥ر٢٦		٢ر١٦٨	١٠٩ر٩		٨١ر١	—	٤٤ر١	
أورجواي ...	١ر٣٢	٤٦ر٣	٩ر٩٢	٧ر١٤	١ر١٧	١ر٤١	٨ر٢٣	٩ر٣٦	٤٢ر٩	٢٥ر٧	٢٥ر٨	٣٨ر٥	٢٦ر٠	٣٤ر٥
فنزويلا... ...	٦ر٧٣	٠ر٩٧	٩ر١١٨	٧ر٢٨	٣ر٢٩	٠ر١٩٨	٠ر٤٨	٧ر٧٢	١٤٢ر٤	١٤١ر٢	٥٨ر٣	١٠٠ر٣	٥٧ر٩	٥٢ر٤
أفريقيا :														
الجزائر... ...	١ر٢٧	٥ر٤٥	٧ر١٥	٦ر١١	٤ر٣٣	١ر٥٥	٩ر١٨	—	٩٦ر٤	٤٣ر٦	٢٧ر٩	٢٢ر٧	٢٥ر٦	٨ر٥
ساحل العاج ...	٧ر٥٥	٨ر٧٦	١ر١٢٩	١ر١٦	٨ر٤١	—	—	—	٣٠ر٤		—	—	٦٧ر٠	—
المغرب... ...	٦ر٢١	٥ر٣٨	١ر١٥	٨ر١٢	٧ر١٩	٣ر٧٢	٤ر١٨	٧ر١٧	٩٧ر٤	٥٧ر٦	٢٦ر٩	٢٦ر٢	٣٠ر٤	٨ر٠
تونس	٣ر٢٤	٥ر٥٢	٩ر١٧	٣ر٨	٢ر٢٧	٠ر١٦	٦ر١٩	٤ر١١٥	٧٥ر٥	١٠ر٨	٢٩ر٥		١٣ر٦	٢١ر٤
زامبيا	٨ر٣٩	٦ر٤٨	٧ر٤٤		٩ر٣٧	٥ر٣٤		—	٩٦ر٤	—	٤٣ر١		٢٩ر٧	—
آسيا :														
إيران	٣ر٢٤	٨ر٣٣	٨ر٣٣	٤ر١١	٨ر٢٤	١ر١٣	٦ر٧٠	٤ر٦٢	١٥ر٦	٧٩ر٩	٢٨ر٧	١٢ر٤	١٤ر٨	١٠ر٦
العراق	٦ر١٨	٧ر٣٤	٦ر٤٤	٠ر٢٠	٠ر٣٤	٩ر١١		١ر٤٧	—	٨٠ر٦	٢٩ر٥	٣١ر٦	١٠ر٨	١ر٤
تايلاند	٢ر١٥	٤ر٢٧	٧ر٢	٢ر١٤	٥ر١٢	٦ر٨	٠ر١٩	٨ر٩٣	٥٠ر٨	٢٦ر٧	١٧ر٦	١٨ر٤	١٨ر٧	
فيتنام	١ر٢٥	٢ر٣٨	٣ر١٩	٨ر٩٩	٣ر١٨	٠ر١٦	٢ر٣١	٧ر٢٠	١٤ر٣	٥١ر٤	٤١ر٧	١١ر٤		—
كل الدول النامية ـ	٥ر١٥	٥ر٢٠	٨ر١٢	٤ر١٤	٧ر٩	٩ر٣٠	٦ر١٦	٠ر٢٨	٢٩ر٥	٣٣ر٣	١٠ر٣	٣٢ر١	١٨ر٠	١٦ر٠

المصدر : UNIDO على أساس U.N., the Growth of World Industry, 1967, Vol. I

الحديثة قد يستلزم تغيرات فورية وجوهرية فى الهياكل الأساسية ، او فى انواع العمالة الصناعية، او فى الاثنين معا .

وهناك قليل من الادلة التجريبية (معبرا عنها بلغه ماديه وليس بلغة نقديه) التى قد يمكن استخدامها فى دراسة تحليليه مقارنة لكفاءة عمليات صناعيه معينه فى الدول الناميه . وكثيرا ما ترتكز المقارنات الدولية للانتاجية على قيمة الانتاج (مقيسه بالدولار) لكل شخص عامل . ومثل هذا المقياس يعتمد على اسعار الصرف للعملات الاخرى بالنسبة للدولار ، وقد تعكس مستويات الانتاجية المحسوبة على هذا الأساس وجود تقييم يزيد او يقل من الواقع بالنسبه لاى عمله من العملات . وهناك بعض الدلائل الباعثة على الاهتمام حول هذه النقطه نجدها فى حالة اليابان . وتشير دراسة تفصيلية(٨٧) لحجم الانتاج التحويلى فى اليابان الى انه يتراوح بين ١١ر٦٦ و ١٥ر٢٩ ٪ من حجم الانتاج المماثل فى الولايات المتحدة . أما البيانات الخاصة بالقيمة المضافة على أساس الدولار الامريكى والتى تضمنها « نمو الصناعة العالميه » ، ١٩٦٧ ، فتشير الى أن الانتاج فى اليابان كان ٢١ر١٢٪ من انتاج الولايات المتحدة . واذا كانت المقاييس المستخدمه من الممكن ان تؤدى الى هذا القدر الكبير من الخطأ فى حالة اليابان ، فيجب أن ننظر بحذر الى كافة المقارنات الدولية للانتاج التحويلى بالدولار بالنسبة لكل شخص عامل . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول الناميه التى تستخدم نظاما ذا اسعار صرف متعددة . وقد سبق لنا فى كتاب « المسح الصناعى ، الجزء الثانى » استعراض التقديرات الأخيرة للقيمة المضافة بالنسبة لكل شخص عامل ، وفيما يتعلق بالدول النامية ، فقد وجد أن الانتاج بالنسبة لكل فرد عامل فى الصناعة التحويلية يصل الى حوالى ١/٩ مثيله فى الدول الصناعية(٨٨) .

ويقدم الجدول رقم (٣٧) مقارنة بين انتاجية العمل فى عدد من الدول النامية ، والمتوسط الخاص بالدول الصناعية كلها . وتقوم المقارنة على اساس القيمة المضافة للشخص العامل ، حسب المجموعة الصناعية الرئيسية فى القطاع التحويلى . ومما يبعث على الاهتمام ، كون النتائج تتباين تباينا شاسعا ما بين مجموعة صناعية واخرى . وفى حالة المنتجات الخشبية والأثاث (ISIC ٢٥ ــ ٢٦) لم يزد متوسط الدول الناميه كلها عن ٧ر٩٪ من متوسط الدول الصناعية كلها . ويتضح من الجدول رقم (٣٧) أن اعلى معدل متوسط (٣ر٢٢٪) قد حققتها الكيماويات والبترول (ISIC ٣١ ــ ٣٢) .

ومن المسلم به ان تلك المقارنات الصناعية توفر فقط مؤشرا عريضا جدا وتقريبيا عن الفروق فى انتاجية العمل فى الصناعية التحويلية ما بين الدول النامية والدول الصناعية . وحتى ما نتمكن من تقييم تلك الفروق تقييما كاملا ، فقد يتطلب الأمر بيانات اكثر تفصيلا لكل دولة عن انتاجية العمل فى صناعات او خطوط انتاج تحويلى معينة . ومع ذلك فسنحاول تقديم تقييم تقريبى باستخدام البيانات المحدودة المتاحة .

وعند استقراء المستويات المتوسطة لمتوسط نصيب العامل من الانتاج فى الصناعات المختلفة كما هى واردة فى الجدول رقم (٣٧) ، فيجب علينا أن نضع نصب أعيننا أن تلك البيانات تتعلق بالانشطة التحويلية التى تتفاوت بشكل ظاهر فى الحجم والمجال فيما بين الدول النامية

---

(٨٧) M. Shinohara, Japans Industrial Level in International Perspective, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo, 1966

(٨٨) يقصد بالدول الصناعية فى هذا المجال تلك الدول التى زاد فيها متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة عن ١٢٥ دولارا فى عام ١٩٥٨ . ويشمل ذلك كل دول السوق الحر باستثناء البرتغال واسبانيا وتركيا واليونان .

والدول الصناعية . ونظرا لضعف القدرة على المقارنة بين القطاعات التحويلية فى هذين المجموعتين ، فقد تكون المقارنات الصناعية الشاملة لنصيب العامل من الانتاج ، فى صورة متوسط لكل الدول النامية ، اكثر دقة وذات معنى اوسع - لكونها قائمة على عدد كبير من المشاهدات - عما هو الحال بالنسبة للمقارنات المشابهة لمجموعات صناعية معينة على مستوى كل دولة على حدة .

وكما سبق ان ذكرنا كثيرا ما تم التوصل الى تقديرات القيمة المضافة بالدولار عن طريق استخدام اسعار الصرف الرسمية ، التى كانت فى احوال كثيرة تزيد عن الواقع . كذلك فقد استخدم عدد الاشخاص العاملين كقاسم مشترك فى معدلات نصيب الفرد من الانتاج سابق الاشارة اليها ، وذلك بغض النظر عن التفاوت ما بين دولة واخرى فى عدد ساعات العمل . وعلى الرغم من اخطاء التقدير المحتملة ، فلا شك أن البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣٧) تساعد على التعرف على الدول النامية التى بها صناعات مرتفعة الانتاجية .

وتشير البيانات المتاحة بشكل واضح الى ان نصيب الفرد من القيمة المضافة فى عدد قليل من الدول النامية قد وصل فى صناعات معينة ، او قد يبدو انه قد تعدى المتوسطات المناظرة التى حققتها الدول الصناعية . واذا ما استبعدنا بورتوريكو(٨٩) ، فقد يبدو ان هذه الملاحظة تنطبق على الصناعة التحويلية ذات الحجم الكبير نسبيا ، اى تلك الصناعات التى يعمل بها اكثر من ١٠٠٠ شخص ، مثل صناعة النسيج فى شيلى وفنزويلا وساحل العاج ، وصناعة الورق فى شيلى وفنزويلا ، وصناعة الجلود ومنتجاتها فى الارجنتين ، وصناعة منتجات المطاط فى شيلى وفنزويلا ، وصناعة الكيماويات والبترول ومنتجات الفحم فى فنزويلا ، وصناعة المنجميات غير المعدنية الاخرى فى بناما ، وصناعة المعادن الاساسية فى شيلى وبيرو وفنزويلا (٩٠) .

ومن بين الـ ٤٩ دولة نامية الواردة بياناتها فى « نمو الصناعة العالمية ١٩٦٧ » نجد ان ٢٤ دولة كان بها عام ١٩٦٣ على الاقل مجموعة صناعية رئيسية واحدة ، وكان نصيب العامل فيها من القيمة المضافة يعادل على الاقل ٧٥٪ من متوسط الدول الصناعية ككل . (وهذا المعيار قد اخذ كتعريف للانتاجية المرتفعة) .

ولا يتناقض وجود بعض الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة فى دول نامية معينة ، مع الملاحظة التى سبق أن ابديناها من ان هذه الدول تعانى بصفة عامة من انخفاض الانتاجية . وغالبا ما تغطى الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة مساحة محدودة من الصناعة التحويلية ، وتستخدم عددا محدودا من العمال . ومن بين الـ ٢٤ دولة التى بها بعض الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة ، اظهرت خمس دول انتاجية مرتفعة فى انشطة صناعية يعمل بها اقل من ١٠٠٠ شخص . وفى مثل هذه الحالة يحتمل جدا أن تكون الصناعة قد جرى تمثيلها عن طريق مصنع وحيد حديث ، بينما نجد فى نفس الوقت ان مستوى العمالة المرتفع لكن مع انخفاض الانتاجية كان موجودا فى باقى القطاع التحويلى . ولعل الاثر المحدود للصناعات ذات الانتاجية المرتفعة فى الدول النامية ينعكس فى حقيقة كون تلك الصناعات لم تمثل فى عام ١٩٦٣ غير ١ر١٪ من اجمالى العمالة

---

(٨٩) على الرغم من ان بورتوريكو لديها عدد استثنائى من الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة ، فقد استبعدت من هذه المقارنات والمقارنات الاتية الخاصة بانتاجية العمل . ونظرا لعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة ، ولحجم الاموال المستثمرة ، يتولد الطلب الانتاج التحويلى فى بورتوريكو عن طريق الادارة وحق المعرفة الامريكية ، وباخذ وجهته الى الاسواق الامريكية .

(٩٠) فى كل هذه الحالات كانت الارقام متعلقة بمجموعة صناعية رئيسية يعمل بها اكثر من ١٠٠٠ شخص .

التحويلية ، و ٣ر٨٪ من اجمالى الانتاج التحويلى لكل الدول النامية (مع استبعاد بورتوريكو) .

ويبدو أن المجموعات الصناعية ذات الانتاجية المرتفعة لم تستحوذ على نسبة ملموسة من اجمالى العمالة فى الصناعة التحويلية الا فى شيلى ـ ساحل العاج ـ بناما ـ ترينداد ـ توباجو ـ فنزويلا ، حيث بلغت النسب بها عام ١٩٦٣ على الترتيب ٧ر٣٥ ، ١ر٢٦ ، ٣ر٣٧ ، ٤ر٢٠ ، ٥ر٣٦ . وقد يكون من الممكن أن نضيف الى هذه المجموعة من الدول كلا من كولومبيا واورجواى ، حيث بلغت نسبة العاملين بهما فى الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة عام ١٩٦٣ ٦ر١١٪ ، ١٠٪ على الترتيب من اجمالى العاملين بهما فى الصناعة التحويلية . وعلى الرغم من بعض الحالات الاستثنائية الهامة ، يبدو ان نسبة ما استوعبته الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة من اجمالى العمالة التحويلية كانت تميل الى التوافق مع درجة التصنيع(٩١) . ويبدو أن الانتاجية المرتفعة قد حققت فى كل من الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة . ومن بين اجمالى ٥٠ مجموعة صناعية رئيسية كانت موضع الدراسة ، كانت هناك ٢١ مجموعة فى قطاع الصناعة التحويلية الحقيقية (بها ٤٥٠٠ عامل) و ١٩ فى قطاع الصناعة التحويلية الثقيلة (بها ١٥٠١٠٠ عامل) (٩٢) .

وقد يكون تحقيق الانتاجية المرتفعة فى الصناعة التحويلية الثقيلة راجع الى حد ما الى الطرق الكفاة نسبيا المتبعة فى استغلال (تشغيل) مواد خام معينة . وغالبا ما يزاول هذا النشاط عن طريق شركات اجنبية تستخدم تكنولوجيا مستوردة وادارة اجنبية وتقوم بتصدير الانتاج. وفى كثير من مثل هذه الحالات قد يتم تحديد الطاقة الاستيعابية للعمل من خارج الدولة المضيفة .

ومما يستحق الذكر أن الصناعة التحويلية الخفيفة كانت تحتل مركز الصدارة بين الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة . وفى عدد من الدول النامية نجد أن بعض صناعات السلع الاستهلاكية مثل الأغذية والمشروبات والدخان والمنسوجات ، والورق ومنتجات الورق ، والجلود ومنتجات الجلود ، ومنتجات المطاط قد حققت مستويات مرتفعة نسبيا للانتاجية بالمقارنة بالدول الصناعية . وعلاوة على ذلك فقد كان متوسط نصيب الفرد العامل فى الصناعة التحويلية الخفيفة من القيمة المضافة فى بعض الدول النامية اعلى بشكل واضح من المتوسط العام للقطاع التحويلى ككل . وهذه الدول هى الارجنتين ، الصين الوطنية ، كوستاريكا ، باراجواى ، تونس ، اوغنده ، زامبيا . وكثيرا ما توصف الصناعات التحويلية الخفيفة بأنها

---

(٩١) جدير بالذكر ان اية من الدول النامية الكبيرة والمتقدمة صناعيا ، مثل الارجنتين والبرازيل والهند والمكسيك لم تتمكن صناعاتها ذات الانتاجية المرتفعة من استيعاب قدر ملموس من اجمالى العمالة فى الصناعة التحويلية . وفقط فى اورجواى نجد أن هذه الصناعات قد استوعبت ١٠ ٪ . وقد يكون عدم وجود اى نمط واضح للعلاقة راجعا الى عدم دقة التقديرات . وليس تقديرات الامم المتحدة للقيمة المضافة بالدولار للفرد العامل فوق النقد وعلى الاخص بالنسبة لتلك الدول التى تتبع نظام اسعار الصرف المتعددة . وهذا يقف دون التوصل الى ترتيب دول امريكا اللاتينية ترتيبا ذا معنى . وجدير بالذكر أن العلاقة موضع المناقشة من المحتمل ان تكون متأثرة بدرجة كبيرة بدرجة الحفاظ على التقاليد الحرفية فى الدولة ، ويقدر الاشخاص العاملون فى هذه الصناعات التقليدية بالمقارنة باجمالى عدد الاشخاص العاملين فى الصناعة التحويلية . وقد يكون فى وجود قطاع حرفى صغير نسبيا بالاضافة الى وجود مجموعة من المصانع الحديثة لتصنيع الاغذية والنسيج تفسير للنسبة العالية لما استوعبته الصناعات ذات الانتاجية المرتفعة من العمالة التحويلية فى ساحل العاج . ونفس العامل مضافا اليه عامل تشغيل بعض المواد الخام من اجل التصدير قد يكون السبب فى الوضع الذى تتمتع به بناما ، ترينداد وتوباجو ـ والى درجة اقل ـ فنزويلا .

(٩٢) المقصود متوسط نصيب الفرد بالدولار ما القيمة المضافة فى المجموعات الصناعية الرئيسية. ولمزيد من التفاصيل انظر : صفحات ٢١٤ ـ ٢١ . United Nations, The Growth of World Industry, 1967, Vol. I

صناعات كثيفة العمالة نسبيا ، ومن ثم فهي توفر فرصا ملموسة للعمالة . ولكن التجربة الصناعية الواقعية لعدد من الدول النامية تبدو انها لاتدعم من هذا الافتراض . وقد يكون ذلك نتيجة لسياسة متعمدة ، او للاختيار المحدود للتكنولوجيا المتاحة فى الصناعة التحويلية .

وحتى نتمكن من التوصل الى نتائج نهائية عن الوضع الحالى ، فقد يستلزم الأمر بيانات تفصيلية اكثر بكثير عن تشكيلة الانتاج ، راس المال ، المهارات المتطلبة ، ووجهة المنتج . ومهما كان القصور ، فالدلائل المتوافرة عن انتاجية العمل ، كما هى موضحة فى الجدول رقم (٣٧) ، لابد وان تقنع بالتزام الحذر اولئك الذين ينظرون الى التوسع فى الصناعات التحويلية الخفيفة كوسيلة لزيادة العمالة بسرعة .

ويتضمن الجدول رقم (٣٨) معدلات نمو الانتاج للشخص العامل فى المجموعات الصناعية الرئيسية فى الاقاليم النامية(٩٢) . وتشير البيانات الى ان الدول النامية قد حققت فى منتصف الستينات معدل نمو سنوى متوسط قدره ٩ر١ ٪ فى القطاع التحويلى ككل . وكانت الأرقام المناظرة فى دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا ٤ر٤ ٪ ، ٥ر٤ ٪ على الترتيب(٩٤). وهكذا تكون انتاجية العمل فى الدول النامية قد زادت بخطى ابطأ بكثير مما كان عليه الحال فى المجموعتين الاقتصاديتين الأخريتين . وكان هناك تنافر كبير بين مستويات انتاجية العمالة فى الصناعة التحويلية فى الدول النامية وتلك الخاصة بالدول الصناعية فى عام ١٩٦٣ (جدول رقم ٣٧). وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣٨) الى ان هذه الهوة قد اتسعت فى السنوات اللاحقة .

وعلى وجه العموم ، فقد كان النمو فى انتاجية العمل فى آسيا اسرع بعض الشىء منه فى امريكا اللاتينية . ومع ذلك كان نصيب الفرد العامل من الانتاج فى آسيا اقل بكثير منه فى الاقليمين الناميين الاخريين . ومن الزيادات التى تستحق الذكر فى بعض الصناعات ما ظهر فى الصناعات الثقيلة التى تشمل الكيماويات والبترول ، المعادن الاساسية والمنجميات الاخرى غير المعدنية . كذلك تحققت مكاسب ملحوظة من جانب صناعات الورق والمنسوجات فى امريكا اللاتينية ، وكذلك صناعات المنسوجات ومنتجات الخشب والأثاث فى آسيا . وبينما حققت افريقيا مكاسب واضحة فى الانتاج والعمالة ، يبدو ان هذا الاقليم قد عانى من انخفاض انتاجية العمل خلال الستينات(٩٥) .

---

(٩٢) يلاحظ القارىء ان الرقم القياسى لانتاجية العمل فى الصناعة التحويلية ككل انما يعكس تغيرات فى هيكل الانتاجية (توليف الصناعة بين الانتاج والعمالة) وكذلك تغيرات فى الانتاجية لبعض المجموعات الصناعية . ونتيجة لذلك ، فقد يكون هناك اختلاف واضح فى معدلات نمو المجموعات الصناعية عن معدل الصناعة التحويلية ككل . انظر على سبيل المثال ، معدلات نمو الصناعة التحويلية ككل وكل من الصناعة التحويلية الثقيلة والخفيفة فى الدول النامية فى الستينات . وبالنسبة للتركيب الاحصائى للارقام القياسية لانتاجية العمل انظر
Methods of Labour Productivity Statistics, International Labour Office, Geneva, 1951

(٩٤) على أساس البيانات المقدمة من المكتب الاحصائى للامم المتحدة .

(٩٥) تقوم البيانات الخاصة بافريقيا على اساس سلاسل زمنية حديثة الاستخدام ، ولايستبعد ان يكون النقص المحقق فى الانتاجية ، انما هو على الاقل الى حد ما راجع لعدم الدقة التى قد تكون اكثر مما هى عليه فى الاقاليم الاخرى.

٢٨ – متوسط معدلات النمو السنوى للانتاج لكل عامل فى الاقاليم النامية ، حسب المجموعات الرئيسية للصناعة (١) (فى المائة)

المجموعة الصناعية	ISIC	كل الدول	النامية	أمريكا اللاتينية		آسيا		أفريقيا	
		السبعينات (٢)	١٩٦٧	السبعينات (٢)	١٩٦٧	السبعينات (٢)	١٩٦٧	السبعينات (٢)	١٩٦٧
إجمالى الصناعة التحويلية ...	٢ – ٣	٩ر١	٣ر٠	٣ر٢	٤ر٠	٨ر٢	٨ر٠	— ٤ر٠	— ٤ر٤
الصناعة التحويلية الخفيفة ...	٢٠–٢٦–٢٨–٣٠	٥ر١	٥ر٠	٦ر١	— ٨ر١	٣ر٢	١ر١	— ٦ر٠	٣ر٣
الصناعة التحويلية الثقيلة ...	٢٧ ، ٣١ – ٣٨	٧ر١	— ٢ر٠	٠ر٣	٣ر٤	٨ر٢	— ٦ر٠	— ٦ر٠	— ٣ر٦
الأغذية والمشروبات والدخان	٢٠ – ٢٢	٩ر١	٤ر٠	٦ر٠	٢ر٠	٩ر٢	— ٥ر٢	— ٥ر٠	١ر٨
المنسوجات	٢٣	٨ر٢	٢ر١	٥ر٢	— ٧ر٧	٧ر٣	٩ر٣	— ٩ر٢	— ٤ر٥
الملابس والأحذية	٢٤	—	١ر٦	٨ر١	— ٤ر١	٠ر٢	٧ر١١	—٣ر٦	— ٧ر٢
المنتجات الخشبية والأثاث ...	٢٥ – ٢٦	٣ر١	— ١ر٢	٠ر١	— ٢ر٠	٠ر٥	١ر٠	٠ر٣	— ٣ر١٩
منتجات الورق	٢٧	٨ر٢	٦ر٢	٦ر٣	٨ر١٠	٢ر٣	— ٨ر١	٣ر٨	— ٨ر٤
الطباعة	٢٨	٠ر١	— ٩ر٠	٤ر٢	٥ر٠	—	— ٧ر٠	٨ر٠	— ٩ر٤
الجلود	٢٩	— ٧ر٢	٦ر٤	٨ر١	— ٣ر٠	— ٥ر٢	٨ر٧	— ٠ر٥	٨ر٠
المطاط	٣٠	٤ر١	— ٥ر٣	٦ر٥	٥ر٣	١ر٠	— ٦ر١	— ١ر٠	— ٣ر٤٩
الكيماويات والبترول	٣١ – ٣٢	٢ر٢	٩ر٨	٥ر٤	١ر٣	٦ر٠	٣ر٥	٧ر٢	— ٤ر١٤
منجميات غير معدنية أخرى...	٣٣	١ر٢	—	٣ر٣	— ٥ر٤	٤ر٣	٥ر٢	— ٤ر١	— ٤ر٥
معادن أساسية...	٣٤	٩ر١	٧ر١٣	١ر٤	٤ر١٢	ر٢	٤ر٠	— ٤ر٤	— ١ر٢
منتجات معدنية وآلات ...	٣٥ – ٣٨	١ر١	٤ر٨	٦ر١	— ٥ر٠	٤ر٣	— ٥ر٠	— ١ر٣	— ٥ر٠
سلع مصنعة أخرى	٣٩	٦ر٠	— ٩ر٠	٥ر٢	— ٦ر٤	— ٤ر١	— ٢ر١	٨ر١٩	— ٨ر٢

المصدر UNIDO على أساس معلومات مقدمة من المكتب الاحصائى للأمم المتحدة .

(١) التغيرات فى نسبة الرقم القياسى للانتاج الى الرقم القياسى للعمالة .

(٢) معدل النمو السنوى المتوسط بين متوسط الانتاج بالنسبة للعامل فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٣ ، ومتوسط الانتاج فى الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ .

H T807

91 11 12

AD 92 03

CAL 940

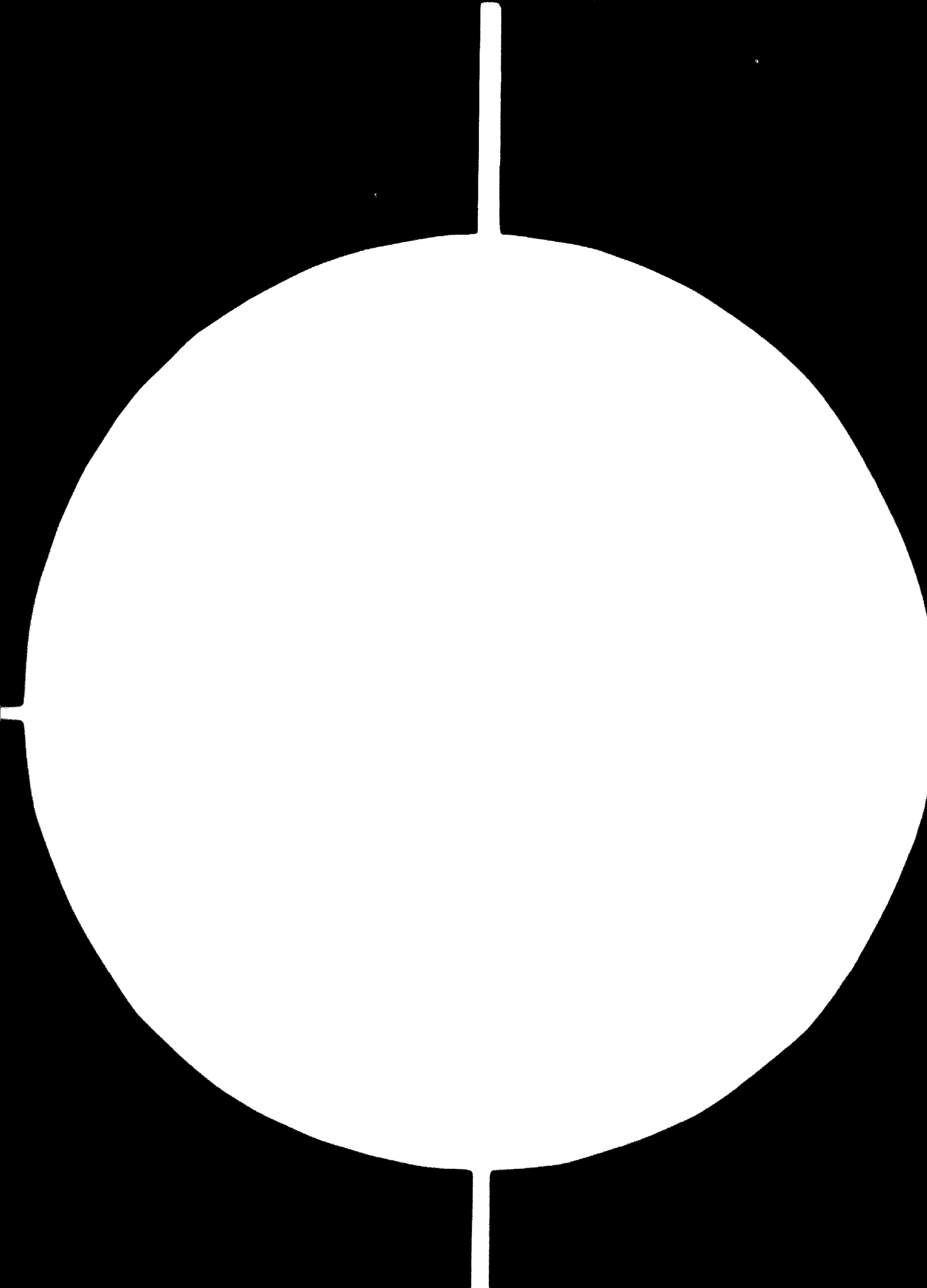

2 OF 2

UNIDO

24X

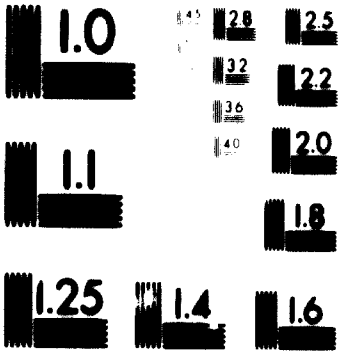

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

G

الفصل الرابع

التمويل والاستثمار

الاستثمار والصناعة التحويلية

ينظر الى مستوى الاستثمار المحقق من جانب اقتصاد ما على انه العامل الرئيسى فى نظرية النمو الاقتصادى . ويعتبر تحقيق مستوى مرض من الاستثمار شرطا هاما للوصول الى معدل نمو مقبول فى القطاع التحويلى وفى الاقتصاد ككل(٩٦) . وللاسف لا تتوافر البيانات الخاصة بالاستثمار فى القطاع التحويلى الا بشكل متفرق ولعدد محدود من الدول . ويقدم الجدول رقم (٣٩) بعض المعلومات عن توزيع الاستثمار فى الدول النامية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الستينات(٩٧) . وبالنسبة لعشر دول تتوافر البيانات عن فترتين غالبا من ١٩٦٠ – ١٩٦٣ و ١٩٦٤ – ١٩٦٧ ، وهذه الدول واردة فى النصف العلوى من الجدول رقم (٣٩) . ومثل هذه البيانات تسمح الى حد ما بالتعرف على النمط المتغير للاستثمار فى هذه الدول . اما بالنسبة للثلاث عشرة دولة الباقية فلا تغطى بيانات الاستثمار غير فترة واحدة ، وفى بعض الاحيان سنة واحدة فقط .

ويتضح من البيانات الخاصة بالدول العشر الاولى فى الجدول رقم (٣٩) وجود تنوع فى انماط الاستثمار فى هذه المجموعة من الدول النامية . وفى الفترة الاولى ، ١٩٦٠ – ١٩٦٣ نجد ان تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية قد تراوح بين ١٢ ٪ ، ٢٣ ٪ ، كما ان حصة الصناعة التحويلية من اجمالى تكوين راس المال الثابت كانت تقع مابين ٤ ، ٤٧ ٪ ، وكان المتوسط لهذه الدول العشر ١ر١٨ ٪ . وعموما حصلت الصناعة التحويلية على حصة من الاستثمارات تقل عما حصل عليه قطاع الهياكل الاساسية او قطاع الخدمات . وكانت المتوسطات المناظرة لفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٣ هى ٢ر٢٨ ٪ الهياكل الاساسية و ٣ر٣٢ ٪ للخدمات . وتشمل قطاعات الخدمات تجارة الجملة والتجزئة ، المصارف ، التامين والعقارات، ملكية المساكن ، والادارة العامة والخدمات . ويعتبر التركيز الكبير للاستثمار فى هذه القطاعات فى بعض الدول مفاجأة الى حد ما .

واذا ما قارنا الفترتين بالنسبة للعشر دول الاولى يتبين لنا ان تكوين راس المال الثابت

---

(٩٦) ر = $\frac{س}{ك}$ ، حيث ر = معدل النمو الاقتصادى يتبين لنا ان تكوين راس المال الثابت التى تخصص للاستثمار،

ك = عدد الوحدات الاضافية من راس المال اللازمة لانتاج وحدة اضافية . وهكذا يمكن زيادة معدل النمو عن طريق زيادة معدل الاستثمار ، او عن طريق النقص معدل زيادة راس المال / الانتاج ، او عن طريق الاثنين معا . وسيتناول هذا الفصل بالتفصيل العوامل التى تساعد على تحديد حجم كل من هذين المتغيرين .

(٩٧) البيانات الخاصة بتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية فى فترات زمنية سابقة انظر التطور التاريخى الجزء الاول جدول رقم ٥٦ .

بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى قد تزايد فى خمس دول ، وثبت فى اثنتين وتناقص فى الثلاثة الآخرين . اما نسبة تكوين راس المال الثابت التى وجهت الى الصناعة التحويلية فقد زادت فى سبع دول وتناقصت فى ثلاث دول فقط . وقد اظهر متوسط حصة الصناعة التحويلية من اجمالى تكوين راس المال الثابت زيادة حديثة فقط وصلت الى ٥ر١٩٪ خلال الفترة الأخيرة ، والتى حصلت قطاعات الهياكل الأساسية والخدمات خلالها على التوالى على متوسط قدره ٧ر٢٥٪ (تناقص حدى) و ٥ر٢٣٪ (زيادة حدية) من كل الاستثمارات .

اما الدول الثلاث عشر ، التى تغطى بياناتها الاستثمارية فترة واحدة فقط ، فقد اظهرت ايضا نمطا استثماريا متباينا . ولعل اهم سمة فى هذه المجموعة هى الارتفاع الكبير جدا بوجه عام فى نسبة تكوين راس المال الثابت التى خصصت لقطاع الخدمات . وفى ست من الثلاث عشر دولة استحوذت هذه القطاعات على اكثر من نصف تكوين راس المال الثابت . اما الصناعة التحويلية فقد حصلت على نسبة من تكوين راس المال الثابت تراوحت بين ٧ ، ٤٤٪ بمتوسط عام قدره ٤ر١٩٪ . وكان المتوسط العام للاستثمار فى قطاعات الهياكل الأساسية ٣ر٢٠٪ ، وفى قطاعات الخدمات ٤٢٪ .

ويوضح الجدول رقم (٤٠) نمو تكوين راس المال الثابت للدول العشر الأولى الواردة فى الجدول رقم (٣٩) ، حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية . وقد حققت الصناعة التحويلية اكبر معدل نمو للاستثمار فى ثلاث دول فقط وهى الصين الوطنية وجمهورية كوريا وزامبيا (٩٨) . وحقق تكوين راس المال الثابت اعلى معدلات نمو فى قطاعات التعدين والتحجير فى اربع دول : الحبشة ، جامايكا ، جنوب روديسيا ، تونس . اما فى الدول الثلاث الباقية وهى توليفيا والعراق وموريشيوس ، فقد حقق القطاع الزراعى اعلى معدلات زيادة فى تكوين راس المال الثابت .

التوازن بين المصادر المحلية والأجنبية لتمويل الاستثمار

هناك صعوبات كثيرة امام الحصول على بيانات متعلقة بالاستثمارات التحويلية فى الدول النامية المختلفة ، وهو ما يجعل مثل هذه الدراسة التفصيلية ممكنة فقط على اساس مجموع الاستثمار فى هذه الدول . ويظهر الجدول رقم (٤١) تكوين راس المال المحلى الاجمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (وكلاهما محسوب على اساس عوامل التكلفة الجارية) فى ثلاثين دولة نامية على مدى ثلاث سنوات من ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦ . وهذه هى احدث ثلاث سنوات تتوافر عنها بيانات مقارنة عن تكوين راس المال فى عدد معقول من الدول . والانطباع الأولى الذى قد نحصل عليه هو التباين الشديد فى معدل الاستثمار الذى تحقق فى هذه المجموعة من الدول النامية . ويتراوح الاستثمار ــ كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ــ من نسبة تقل قليلا عن ١٢٪ الى ما يزيد قليلا عن ٣٠٪ ، كما يبلغ المتوسط غير المرجح ٤ر١٨٪ . والواقع ان الاعتبارات الافتراضية التالية المتعلقة بمعدل زيادة راس المال/الانتاج ، ونمو الناتج المحلى الاجمالى قد تساعد على وضع

---

(٩٨) تعتبر المقارنة بين الدول فيما يتعلق بمعدلات النمو فى قطاعات معينة ، غير ذات معنى ، وذلك حيث ان البيانات الخاصة بالاستثمار لكل دولة غير متوافرة ، الا بالاسعار الجارية ، والاسعار تربة بمعدلات متباينة فى الدول المختلفة .

٣٩ ـ متوسط تكوين راس المال الثابت فى بعض الدول النامية : التوزيع القطاعى والنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى (فى المائة)

ISIC	التوزيع القطاعى					تكوين رأس المال الثابت حصة من الناتج المحلى الإجمالى
	الزراعة والغلات وصيد الأسماك ٠	التعدين والتحجير ١	الصناعة التحويلية ٣٠٢	قطاعات (٢) الهياكل الأساسية ٧٠٥٠٤	قطاعات الخدمات (٣) ٩٠٨٠٦	
بوليفيا (٤) ١٩٦٠-١٩٦٣	٢	١٤	٤٧	٢٨	٩	١٥
١٩٦٤-١٩٦٦	٤	٩	٣٧	٣٨	١٢	١٥
الصين (تايوان) ١٩٦٠-١٩٦٣	١٨	٢	٢٢	٣٠	٢٨	١٨
١٩٦٤-١٩٦٧	٥	١	٣٠	٢٧	٢٧	٢٠
أثيوبيا (٥) ١٩٦١-١٩٦٣	٤	٣	١٠	٢٤	٢٨	١٣
١٩٦٤-١٩٦٦	٥	٥	١٣	٢٧	٢٧	١٢
العراق ١٩٦٢-١٩٦٣	٨	(٦)	٢٢	٣٢	٣٨	١٢
١٩٦٤-١٩٦٥	٩	(٦)	٢٤	٣٤	٣٣	١٢
جامايكا ١٩٦٠-١٩٦٣	١١	١٠	١٥	٢٠	٤٤	٢١
١٩٦٤-١٩٦٧	٩	١٦	١٣	٢٠	٤٢	٢٢
جمهورية كوريا ١٩٦٠-١٩٦٣	١١	١	٢١	٣٥	٣٢	١٤
١٩٦٤-١٩٦٧	١١	١	٢٧	٣٤	٢٧	١٨
موريشيوس ١٩٦٠-١٩٦٣	٩	—	١٥	٣٦	٤٠	٢١
١٩٦٤-١٩٦٧	١١	—	١٢	٣٣	٤٤	١٩
جنوب روديسيا (٧) ١٩٦٠-١٩٦٣	١٦	٤	١٥	٣٨	٢٧	١٩
١٩٦٤-١٩٦٧	٢٤	١٠	١٧	١٠	٣٩	١٣
تونس ١٩٦٠-١٩٦٣	٢٠	٩	١٠	١٥	٤٩	٢٣
١٩٦٤-١٩٦٧	٢٠	١٣	١٥	١٦	٣٦	٢٩
زامبيا ١٩٦٠-١٩٦٣	٣	٤١	٤	٢٤	٢٨	١٨
١٩٦٤-١٩٦٦	٦	٢١	٧	١٨	٤٨	٢٢
هوندوراس البريطانية (٤) ١٩٦٢-١٩٦٤	٣٦	—	٤٤	١١	٩	٣٩
فيجى (٨) ١٩٦٣-١٩٦٤	٦	١	٢٠	١٠	٦٣	١٥
كينيا ١٩٦٤-١٩٦٧	١٦	٠	١٦	٢٩	٣٩	١٦
لبنان ١٩٦٤	١	(٩)	١٩	٢٦	٥٧	٢٤
ليسوتو (٤) ١٩٦٤-١٩٦٦	١٤	(٩)	١٩	٧	٦٠	١١
مالاوى ١٩٦٠-١٩٦٣	١٢	—	٧	٢٩	٥٢	١٤
الفيليبين ١٩٦٠-١٩٦٢	٦	٢	٢٧	٢٦	٣٩	١٣
السودان (٨) ١٩٦٠-١٩٦٢	٢٦	٠	١٦	٧	٥١	١٥
سوازيلاند (١٠) ١٩٦٦	٢٩	١٠	١٣	١٤	٣٤	٢٠
تايلاند ١٩٦٠-١٩٦٣	١٨	٦	٢٣	٣٣	٢٠	١٩
توجو (٨) ١٩٦٤	٩	(٦)	١٠	١٩	٦٢	١٧
جمهورية مصر العربية ١٩٦٤-١٩٦٦	٢١	(٦)	٢٧	٣٢	٢٠	١٥
فنزويلا ١٩٦٤-١٩٦٧	١٦	٩	١٤	٢١	٤٠	١٩

المصدر : UNIDO على اساس U.N., Year book of National Accounts Statistics, 1967, 1968, Vol. 1

(١) يختلف تكوين راس المال الثابت عن تكوين راس المال المحلى الاجمالى فى ان الاخير يسمح بالزيادة فى المخزون تكوين راس المال المحلى الاجمالى يتضمنه الجدول رقم ٤١

(٢) الكهرباء والغاز والمياه والتشييد والنقل والتخزين والمواصلات .

(٣) تجارة الجملة والتجزئة ، المصارف والتامين والعقارات وملكية المساكن والادارة العامة والخدمات .

(٤) يدخل التشييد فى الصناعة التحويلية بدلا من الهياكل الاساسية .

(٥) لا يشمل الاستثمار فى القطاع غير النقدى .

(٦) يدخل فى الصناعة التحويلية .

(٧) بالنسبة للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، لا تشمل الهياكل الاساسية النقل والتخزين والمواصلات .

(٨) الهياكل الاساسية لا تشمل النقل والتخزين والمواصلات ، والتى ادخلت فى قطاعات اخرى .

(٩) تضمنتها الرواية .

(١٠) اضيف التشييد الى التعدين والتحجير بدلا من الهياكل الاساسية .

٤٠ ـ نمو رأس المال الثابت بأسعار السوق الجارية فى بعض الدول النامية ، حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية

(المعدل السنوى المتوسط ، نسب مئوية (١))

ISIC		الزراعة والغابات والأسماك ٠	التعدين والتحجير ١	الصناعة التحويلية ٣٠٢	قطاعات الهياكل الأساسية ٤،٥،٧	قطاعات الخدمات ٦،٨،٩	كل القطاعات ٠-٩
بوليفيا	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٦	٢٩	٤ -	٢	١٨	١٨	٩
الصين (تايوان)	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	١١	٠	٢٦	١٤	١٥	١٧
الحبشة	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٦	١٧	٢٣	١٧	١٤	٩	١٠
العراق	١٩٦٢-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٥	١٤	(٣)	١٣	١٣	٢	٩
جامايكا	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	٥	٢٢	٦	١٠	٨	٩
كوريا	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	٣٩	٣٦	٤٨	٣٨	٣٤	٣٩
موريشيوس	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	٦	-	٥ -	١ -	٣	١
جنوب روديسيا	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	٣	١٦	٣ -	(٤)	٤	(٤)
تونس	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٧	١٥	٤٠	٢٦	١٥	٥	١٤
زامبيا	١٩٦٠-١٩٦٣						
	إلى ١٩٦٤-١٩٦٦	٣١	٤ -	٣٩	٧	٣٥	١٦

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم ٣٩ ، ونفس التعريف بالنسبة لقطاعات الهياكل الأساسية والخدمات

(١) متوسط الفترة الثانية مقارنا بمتوسط الفترة الأولى

(٢) يدخل التشييد فى الانتاج التحويلى بدلا من الهياكل الأساسية .

(٣) داخل ضمن الانتاج التحويلى .

(٤) البيانات الخاصة بالنقل والمخازن والمواصلات غير متوافرة من الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ .

٤١ ـ التمويل المحلى والأجنبى للاستثمار (١) ، ونصيب الفرد من الدخل القومى ، المعامل الحدى للربح/الانتاج(٢) فى بعض الدول النامية

	الاستثمار ـ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨			الاستثمار الممول أجنبيا كنسبة من إجمالى الاستثمار (٣)	نصيب الفرد من الدخل القومى عام ١٩٦٥ بالدولار	المعامل الحدى للربح / الإنتاج ١٩٦١ ـ ١٩٦٤
	التمويل المحلى	التمويل الأجنبى	الإجمالى			
بوليفيا	٩ر١٣	٥ر٣	٤ر١٧	١ر٢٠	١٤٤	٢٤ر٠
سيلان	٤ر١١	٨ر١	٢ر١٣	٤ر١٣	١٣١	٠٦ر٠ ـ
شيلى	٧ر١٧	٩ر١	٦ر١٩	٦ر٩	٤٢٥	—
الصين (تايوان)(٤)	٠ر٢٤	٨ر٠	٥ر٢٤	١ر٣	١٨٥	٣٨ر٠
كولومبيا	٢ر١٧	٠ر٣	٢ر٢٠	٠ر١٥	٢٨٢	—
كوستاريكا	٤ر١٧	٤ر٨	٨ر٢٥	٦ر٣٢	٣٤٣	١٩ر٠
اكوادور	٩ر١٢	١ر١	٨ر١٤	٥ر١٢	١٨٣	—
السلفادور	٤ر١٤	٥ر٣	٩ر١٧	٦ر١٩	٢٣٣	—
الحبشة	٢ر١١	٦ر١	٨ر١٢	٢ر١٢	٥٧	—
جواتيمالا	٧ر١٠	١ر٣	٨ر١٣	٣ر٢٢	٢٦٠	—
غيانا	٥ر١٢	٥ر١٠	٠ر٢٣	٨ر٤٥	٢٥٥	٢٣ر١ ـ
هوندوراس	٧ر١٣	٤ر٣	١ر١٧	١ر٢٠	١٩٤	٢٢ر٠
إيران(٥)	٧ر١٥	٣ر٠	٠ر١٦	٩ر١	٢٠٧	—
العراق(٦)	٢ر١٥	٢ر١ ـ	٠ر١٤	—	٢١٧	—
جامايكا(٤)	٨ر١٧	٧ر٤	٧ر٢٢	٨ر٢٠	٤١٤	١٨ر٠
الأردن	٥ر١٤	٧ر٣	٢ر١٨	٢ر٢٠	٢٢٣	—
كينيا	٨ر١٥	١ر١ ـ	٧ر١٤	—	٨٩	—
جمهورية كوريا(٤)	٥ر١٦	٤ر١	٨ر١٨	٣ر٧	١٠٢	١٤ر٠
ماليزيا	٥ر١٩	٦ر٠	١ر٢٠	٢ر٣	٢٥٣	—
المغرب	٨ر١٢	٠ر١ ـ	٨ر١١	—	١٧٤	—
نيكاراجوا(٧)	٧ر١٥	٥ر٦	٢ر٢٢	٢ر٢٩	٣٠٣	—
بناما	٢ر١٦	٤ر٤	٦ر٢٠	٥ر٢١	٤٢٥	٣٧ر٠
پاراجواى	٠ر١٢	١ر٣	١ر١٥	٩ر٢٠	١٨٩	—
بيرو	٤ر٢٠	٧ر٢	١ر٢٣	٥ر١١	٢٣٣	٢٤ر٠
الفيليبين	٣ر٢٢	٧ر٠ ـ	٦ر٢١	—	٢٢١	—
سيراليون(٦)	٠ر٨	٨ر٦	٨ر١٤	٠ر٤٦	١٢٧	—
تونس	٢ر١٤	٣ر١٦	٥ر٣٠	٥ر٣٥	١٧٧	—
اورجواى	٠ر١٦	٢ر٣ ـ	٨ر١٢	—	٥٥٠	—
فنزويلا	٥ر٢٢	٥ر٠ ـ	٠ر٢٢	—	٧٤٥	—
جمهورية فيتنام(٦)	٤ر١٤	٢ر١ ـ	٢ر١٣	—	١١٧	٠٣ر٠
وسط غير مرجح	٦ر١٥	٨ر٢	٤ر١٨	١ر٢٠		

المصدر : UNIDO على اساس U.N. Yearbook of National Accounts Statistics, 1967, 1968, Vol. 1

(١) المقصود بالاستثمار هنا هو تكوين راس المال المحلى الاجمالى بسعر التكلفة الجارية . التمويل المحلى للاستثمار هو عن طريق المدخرات المحلية بما فيه احتياطى لاستهلاك راس المال الثابت ـ التمويل الاجنبى عن طريق العجز المحلى بالاسعار الجارية ، اى صافى الاقتراض من الخارج زائد صافى التحويلات الراسمالية التى يحصل عليها من باقى دول العالم .

(٢) لتعريف هذا المعامل انظر الجاشى رقم ١٠٣

(٣) موضحة فقط بالنسبة للدول ذات التدفق الصافى من الموارد الاجنبية

(٤) بسبب الاختلافات الاحصائية فان مجموع المحلى والاجنبى لا يساوى اجمالى الاستثمار

(٥) تكوين راس المال المحلى الاجمالى لا يشمل التغير فى المخزون

(٦) البيانات خاصة بتكوين راس المال فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ فقط

(٧) البيانات خاصة بتكوين راس المال من الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ فقط

معدلات الاستثمار تلك فى وضعها الصحيح . واذا ما اعتبر ان ٦٪ هى الحد الادنى لنمو الناتج المحلى الاجمالى ـ لكون ذلك هدف عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة ـ واذا ما اعتبر ان ٣ ٪ هو معدل من الممكن تحقيقه بالنسبة لزيادة راس المال / الانتاج ، حينئذ يجب على الدولة النامية ان تحقق مستوى للاستثمار يعادل على الأقل ١٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (٩٩) . وقد تمكنت ١٥ دولة من الثلاثين المذكورين فى الجدول رقم (٤١) من الاستثمار بمعدل يفوق ذلك .

وفى المرتبة الاولى يتم تكوين راس المال الاجمالى عن طريق المدخرات المحلية ، على الرغم من أن التمويل الأجنبى لعب دورا هاما فى بعض الدول . وفى دول اخرى يوجد تسرب صاف للمدخرات . واذا ما نظرنا الى الاستثمار الممول محليا كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، لوجدنا انه يظهر تقريبا نفس التباين المتعلق باجمالى الاستثمار (انظر الجدول رقم ٤١) ، فيتراوح من ٨ الى ٢٤ ٪ ، ويبلغ المتوسط غير المرجح ١٥ر٦ ٪ . ولو كانت هذه المجموعة من الدول النامية قد اضطرت الى الاعتماد فقط على المدخرات المحلية فى تمويل الاستثمار ، لتمكنت خمس دول فقط من الثلاثين دولة من تحقيق ما وصف قبل ذلك على انه هدف ، الا وهو ١٨ ٪ . وقد حدث نجاح فى العقد الاخير فى زيادة معدلات المدخرات المحلية فى الدول النامية ، ومن المهم ان تستمر هذه الجهود فى المستقبل (١٠٠) . وغنى عن البيان ان ذلك أمر هام على وجه الخصوص بالنسبة لتلك الدول التى يمثل فيها الاستثمار الممول محليا نسبة ضئيلة للغاية من الناتج المحلى الاجمالى . ومع ذلك فسنبين فى مكان لاحق من هذا الفصل ، انه من وجهة نظر النمو ، ربما يكون قد أعطى اهتماما بالغا لمعدل المدخرات والاستثمار فى الوقت الذى لم تلق اهمية كافية الى العوامل التى تحدد حجم معدل زيادة راس المال / الانتاج .

وقد بلغ متوسط الاستثمار الممول اجنبيا فى هذه الدول الثلاثين ما يعادل ٢ر٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وذلك من بين استثمار اجمالى بلغ فى المتوسط ٤ر١٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (انظر الجدول رقم ٤١) . وهكذا نجد ان ١٥ ٪ فقط فى المتوسط من اجمالى الاستثمار قد تم تمويلها عن طريق مصادر خارجية . وهذا يوضح الحجم الصغير نسبيا للاستثمار الأجنبى ، على الرغم من أن أهميته ـ من وجهة النظر الاقتصادية قد تكون غير متناسبة مع حجمه . وعلاوة على ذلك فقد حققت سبع من الثلاثين دولة الواردة فى الجدول رقم (٤١) تسربا صافيا فى الموارد المالية . وتوضح الخانة الرابعة من هذا الجدول الاستثمار الأجنبى كنسبة من اجمالى الاستثمار وذلك فى الدول التى لاتحصل على تدفق صاف من راس المال الأجنبى . وفى هذه الدول يتم فى المتوسط تمويل ١٠ ٪ كل التكوين الراسمالى عن طريق مصادر خارجية . وقد اعتمدت بعض الدول ، وبصفة خاصة تونس وسيراليون وغيانا ، والى درجة اقل كوستاريكا ونيكاراجوا ، اعتمادا كبيرا على راس المال الأجنبى خلال فترة الثلاث سنوات من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ .

ومن الأسئلة ذات الاهمية الخاصة سؤال عن العوامل التى تجعل دولة ما تحقق مستوى مرتفعا أو منخفضا من الاستثمار الممول خارجيا . ولا يمكن الحصول على اجابة مباشرة على هذا السؤال من واقع البيانات الواردة فى الجدول رقم (٤١) ، وذلك حيث أن هناك مصدرين مختلفين

(٩٩) طبقا للمعادلة الواردة فى الهامش رقم ٩٦ . وكما سنرى فى القسم الاخير من هذا الفصل ، تتفاوت القيم المسجلة لمعدلات زيادة راس المال / الانتاج تفاوتا كبيرا عن هذا المعدل المتوسط البالغ ٣ .

(١٠٠) ستزيد نسبة ما يدخر من الناتج المحلى الاجمالى اذا ما زاد معدل المدخرات الحدية على معدل متوسط المدخرات . وهذا الشرط ينطبق على غالبية الدول النامية .

انظر : UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, chapter IV.

للاستثمار الممول خارجيا ، وكلا منهما تحركه اعتبارات مختلفة : شركات دول السوق الحر التى تستثمر فى المشروعات المحلية ، والمعونات الأجنبية التى تقدم الى حكومات الدول النامية من جانب الدول المتقدمة . والوكالات الدولية .

ورغما عن هذه الصعوبة ، فلا شك فى اهمية محاولة البحث عن تفسيرات لاتجاهات الاستثمار الأجنبى ، واحد التفسيرات المقنعة هو أن نسبةالاستثمار الممول خارجيا الى الناتج المحلى الاجمالى تتأثر بنسبة الاستثمار الممول محليا الى الناتج المحلى الاجمالى . ومع ذلك تشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٤١) الى أن هذا التفسير ليس عاما . ومن بين الدول التى حققت فائضا فى المدخرات المحلية على الاستثمار (وهو موضح بالقيمة السالبة فى الخانة الثانية) نجد ان البعض قد تميز بمعدل منخفض للمدخرات المحلية ، والبعض الآخر بمعدل مرتفع . وفى بعض الأحيان صاحبت المعدلات المنخفضة للمدخرات المحلية معدلات مرتفعة للتمويل الأجنبى ، واحيانا يؤدى ذلك الى تسرب المدخرات . ومن الواضح انه لا يوجد ارتباط واضح بين المتغيرين الاثنين (١٠١) .

وهناك تفسير آخر محتمل ، الا وهو ان راس المال الأجنبى يتميز بالاستجابة لمدى ربحية استثمار راس المال الجديد . وهذا التفسير لا يمكن تقييمه بطريقة مباشرة من واقع البيانات المتاحة عن مجموع الدخل القومى . ومع ذلك فقد يكون من الممكن بالنسبة لبعض الدول الحصول على بيانات عن أجور العاملين ومستوى الدخل فى المشروعات التى لا تأخذ شكل الشركات وهذه المجموعة الأخيرة تتكون من الأفراد الذين يعملون «كملاك وحيدين ، أو شركاء فى مشروعات. وكذلك كرجال مهنيين فرديين » ،وعلى ذلك يعتبر دخلهم مناظرا لأجور العاملين (١٠٢) . ومثل هذا الجانب فى زيادة الدخل القومى الذى لا ينشأ عن زيادات فى هاتين المجموعتين ، اذا ما قسم على اجمالى الزيادة فى الدخل القومى فى فترة ما ، يمكن النظر اليها على انها نسبة الزيادة فى الدخل القومى التى تنشأ فى صورة ربح على راس المال (١٠٣) . وهذه النسبة يشار اليها على انها معامل زيادة الربح / الانتاج . واذا ما ظلت هذه النسبة مرتفعة على مدى عدة سنوات ، فربما يؤدى ذلك الى جذب راس المال الأجنبى . ومن المحتمل أن يصدق العكس بالنسبة لتلك الدول التى يرجع فيها جانب بسيط فقط من الزيادة فى الدخل القومى الى راس المال . ويتضمن الجدول رقم (٤١) معلومات عن نسبة الزيادة فى الربح الى الانتاج خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ ، مع افتراض وجود فجوة زمنية تقارب الثلاث سنوات ، وذلك قبل ان يؤثر ذلك المعدل على نسبة الاستثمار الأجنبى (والموضحة هنا عن الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦) .

وكان من الممكن احتساب نسبة زيادة الربح / الانتاج خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ الا بالنسبة لأحد عشر دولة فقط . وكان المعدل سالبا بالنسبة لدولتين ، أما بالنسبة للتسع دول

---

(١٠١) اذا ما استخدمنا البيانات الواردة فى الجدول رقم ٤١ ، نجد ان الارتباط بين الاستثمار الممول محليا والاستثمار الممول اجنبيا ــ كلاهما فى صورة نسبة من الناتج المحلى الاجمالى ــ يبلغ ــ ٢٧ر٠ وهذا لا يختلف اختلافا كبيرا عن الصفر ويبين انه لا يوجد دليل احصائى على ان هناك ارتباطا بين هذين التغيرين .

(١٠٢) انظر : United Nations, Yearbook of National Accounts Statistics 1967, 1968, Vol. I p. XXI

(١٠٣) وهكذا فاذا زاد الدخل القومى بمائة وحدة ، واجور العاملين بخمسين وحدة ، والدخل من المشروعات التى لا تأخذ شكل شركات بعشرين وحدة ، يصبح معدل زيادة الدخل القومى ، ومؤدى ذلك حدوث نقص فى القيمة ذلك أن كلا من المكونين للدخل الفردى قد زاد اكثر من زيادة الربح / الانتاج ٣ر٠ . واذا ما كانت القيمة سالبة فمعنى المطلقة للارباح .

الاخرى فقد تراوح من ٠٣ر٠ الى ٣٨ر٠ . ويبدو ان العلاقة بين هذه النسبة ونسبة الاستثمار المول خارجيا هى ما قد نتوقعه : فالدول التى تتميز بمعدلات مرتفعة لزيادة الربح / الانتاج تميل الى ان يكون لديها نسبة مرتفعة للاستثمار المول خارجيا والعكس صحيح . ومع ذلك فالعلاقة تعتبر واهية ، وهناك استثناءات هامة (١٠٤) .

وهناك تفسير ممكن ثالث ، الا وهو ان نسبة الاستثمار الاجنبى تتأثر بحجم متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . ويميل راس المال الاجنبى الى ان يزداد اهمية بطريقة نسبية فى الدول التى تتميز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل (وهكذا يمكن افتراض سريان الحجة) ، حيث ان مخاطر الاستثمار تنخفض فى تلك الدول . يوضح الجدول رقم (٤١) نصيب الفرد من الدخل بالدولار عام ١٩٦٥) . واذا ما قورن بالاستثمار الاجنبى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى لكل دولة على حدة ، فستكون النتيجة هى علاقة عشوائية تماما ما بين هذين المتغيرين (١٠٥) . وقد وجد ان كلا من نصيب الفرد من الدخل ، العالى منه والمنخفض ، يرتبط بنسب مرتفعة ومنخفضة ، بل واحيانا سلبية فيما يتعلق بالاستثمار المول اجنبيا .

ولا يبدو ان واحدا من المتغيرات الثلاث المشار اليها كان عاملا رئيسيا فى تحديد نسبة الاستثمار المول اجنبيا الى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الثلاثين الواردة فى الجدول رقم (٤١) . ومع ذلك فهناك صعوبة بوجه خاص فى تقييم كل تلك التفسيرات وعلى الاخص الاخير منها ، وذلك بسبب ما ذكر قبل ذلك من وجود مجموعتين مختلفتين لراس المال الاجنبى . وعن طريق استخدام البيانات التى اعدتها لجنة معونة التنمية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، يصبح من الممكن حساب مستوى المعونة الحكومية الاجنبية التى حصلت عليها هذه الدول الثلاثين خلال نفس الفترة من دول لجنة معونة التنمية والوكالات الدولية للمعونة (انظر الجدول رقم ٤٢ ، الخانة ٢) (١٠٦) . واذا ما خصصت هذه المعونة على اساس الاحتياج ، فسيكون هناك ارتباط سالب بينها دخل الفرد : وهذا معناه ان المعونة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى تميل الى الزيادة كلما انخفض دخل الفرد . ويوضح منحنى التشتت ان هناك مثل هذا الارتباط السالب ، ولكنه يشير ايضا الى وجود استثناءين : الاردن وجمهورية فيتنام ، اذ انهما من الناحية النسبية قد حصلتا على الاقل على مثلى ما حصلت عليه الدول النامية الاخرى المناظرة لها فى دخل الفرد (١٠٧) . وهذا الدليل الواضح على وجود علاقة عكسية بين المعونة

(١٠٤) كانت غيانا هى الاستثناء الرئيسى وذلك من حيث انها تميزت بتدفق كبير نسبيا من راس المال الاجنبى وبمعدل منخفض لزيادة الربح / الانتاج . وكان تدفق راس المال الاجنبى فى الاستخراج المنجمى ، والذى كان بشكل واضح غير مرتبط بالطريقة التى كانت تتغير بها الارباح . والواقع ان الارتباط بين معدل زيادة الربح / الانتاج ونسبة الاستثمار المول اجنبيا ـ محسوبا من واقع بيانات الجدول رقم (٤١) ، ولكن مع استبعاد غيانا ، لا يختلف كثيرا عن الصفر (معامل قدره ٢٨ر٠) .

(١٠٥) بلغ معامل الارتباط فى هذه الحالة ـ ٠٨ر٠

(١٠٦) تتكون مجموعة « لجنة معونة التنمية » من استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

ولذلك فلا تشمل الخانة الثانية من الجدول رقم ٤٢ المعونة الثنائية من الدول المخططة مركزيا والتى تتركز فى عدد قليل من الدول ، واهم الدول التى تلقت مثل هذه المعونات فى السنوات الاخيرة هى الهند واندونيسيا والباكستان وايران ومصر وسوريا وافغانستان والبرازيل والجزائر . انظر :
OECD, Development Assistance, 1968 Review, ص ٢٧١

(١٠٧) مع استثناء الاردن وجمهورية فيتنام ، يبلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ـ ٣٩ر٠ ، وهى قيمة تختلف بشكل ملحوظ عن الصفر عند المستوى المقبول عادة والذى يبلغ ٥٪ .

كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ودخل الفرد يشير الى أن الحاجة هى فى الحقيقة احد المعايير المستخدمة فى تخصيص المعونة بين الدول المختلفة . وهذا الاستنتاج ، مع انه يرتكز ولا شك الى مجموعة صغيرة مكونة من ٢٨ دولة نامية ، الا انه يتعارض مع دراسة قامت بها مؤخرا « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » وانتهت الى « انه لم توجد حتى الآن علاقة واضحة بين المعونات المتلقاة ودخل الفرد » (١٠٨) .

ويتضمن الجدول رقم (٤٢) مقارنة بين صافى المعونات الرسمية الخارجية المتلقاة والاستثمار الممول اجنبيا . وكلاهما معبر عنه كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (١٠٩) . وهذه المقارنة تكشف عن وجود وضع يبعث على القلق ، من ناحية ان تلك المعونة تزيد فى كثير من الدول عن الاستثمار الممول اجنبيا . وفى الواقع هذا هو الوضع فى نصف الدول كما هو موضح فى الخانة الثالثة من الجدول .

ويعادل الاستثمار الممول اجنبيا صافى ما تقترضه الدولة من الخارج مضافا اليه صافى التحويلات الراسمالية التى تحصل عليه الدولة من باقى دول العالم . وهكذا فهو يشمل الاثر الصافى للتحويلات التى تقوم بها الاسر والمؤسسات الخاصة غير الهادفة الى الربح الى باقى دول العالم ، وكذلك الاثر الصافى لعامل الدخول المدفوعة الى باقى دول العالم . وفى الوضع المثالى قد توجه المعونة الاجنبية الرسمية الى الانشطة الاستثمارية . ومن الاهمية بوجه خاص وجوب استخدام القروض المقدمة الى الدول النامية فى الاغراض الاستثمارية فقط ، ولكن عموما قد يكون من الحكمة أن تستخدم بنفس الطريقة والتى هى ايضا تشكل مصدرا للنقد الاجنبى النادر . ومع ذلك ففى بعض الاحيان يتم عن قصد توجيه المعونة الاجنبية لاغراض استهلاكية . ومن الامثلة الهامة على ذلك برنامج الولايات المتحدة للغذاء PL 480 ، والذى يعتبر كمعونة اجنبية ، ولكن يقصد منه ولا شك توفير المواد الغذائية للدول النامية فى اوقات نقص الاغذية . وقد يكون ذلك بندا هاما من بنود المعونات الاجنبية بالنسبة لعدد قليل من الدول وفى فترات معينة .

كذلك قد تستخدم المعونة الاجنبية فى تمويل الاستثمار فى راس المال البشرى وذلك عن طريق تغطية نفقات تدريب العمال فى الخارج أو فى جلب مدرسين اكفاء من الدول المتقدمة للخدمة فى النظام التعليمى ، ومثل هذا الاستثمار فى راس المال البشرى أمر حيوى بالنسبة لمستقبل النمو فى الدول النامية ، ولكنها لا تدخل كاستثمار فى حساب دخلها القومى . ومن الاهمية عدم تجاهل هذه النقطة .

واذا ما تجوهلت ، لاغراض جدلية ، المساعدة الموجهة الى الاستهلاك ، او الى الاستثمار فى راس المال البشرى ، فماذا تعنى فى هذه الحالة الزيادة فى صافى المعونة الخارجية الحكومية على الاستثمار الممول اجنبيا ؟ ان وجود رقم سالب فى الخانة الثالثة من الجدول رقم (٤٢) ليعطى اسبابا منطقية للاعتقاد فى أن بعضا من المعونة الاجنبية لا يجرى انفاقه على التكوين الراسمالى فى الدول المعنية ، بل يستخدم فى الاغراض الاستهلاكية ، أو ربما يجرى تحويله بطرق غير مشروعة الى خارج البلاد .

(١٠٨) انظر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، سابق ذكره ، ص ١٤٥

(١٠٩) يجب ان يحذر القارىء من وضع اهتمام زائد على الارقام لاى دولة معينة فى الجدول رقم ٤٢ . وعموما فان النسب المذكورة صغيرة ، ومن الصعب التزام الدقة فى هذا النطاق من حسابات الدخل القومى . ومع ذلك فيبدو ان البيانات المتاحة تشير الى احتمال وجود مشكلة خطيرة . وستعتمد المناقشة فى القسم الباقى من هذا الفصل على افتراض ان البيانات الواردة فى الجدول رقم ٤٢ انما تعكس هذا الوضع بدقة .

٤٢ ـ الاستثمار الممول اجنبيا ، صافى المقبوضات من المعونة الحكومية الاجنبية ، والتكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ ، فى بعض الدول النامية (نسب مئوية ما الناتج المحلى الاجمالى باسعار التكلفة الجارية)

	الإستثمار الممول أجنبيا(١)	صافى المقبوضات من المعونة الحكومية الأجنبية(٢)	الإستثمار الممول أجنبيا ناقصاً صافى المعونة الحكومية	التكوين الإجمالى لرأس المال المحلى(٣)
بوليفيا	٥ر٣	٣ر٧	— ٨ر٣	٤ر١٧
سيلان...	٨ر١	١ر٣	٥ر٠	٢ر١٣
شيلى	٩ر١	٩ر٢	— ٠ر١	٦ر١٩
الصين (تايوان)	٨ر٠	٤ر٢	— ٦ر١	٥ر٢٤
كولومبيا	٠ر٣	١ر٢	٩ر٠	٢ر٢٠
كوستاريكا	٤ر٨	٣ر٩	٤ر٥	٨ر٢٥
أكوادور	٩ر١	١ر٢	— ٢ر٠	٨ر١٤
السلفادور	٥ر٣	٢ر٣	٢ر١	٩ر١٧
الحبشة	٦ر١	١ر٢	— ٥ر٠	٨ر١٢
جواتيمالا	١ر٣	٨ر٠	٣ر٢	٨ر١٣
غيانا	٥ر١٠	٣ر٥	٧ر٠	٠ر٢٣
هوندوراس	٤ر٣	٢ر٣	١ر١	١ر١٧
إيران...	٣ر٠	٣ر٠	—	٠ر١٦
العراق	— ٢ر١	٤ر٠	— ٦ر١	٠ر١٤
جامايكا	٧ر٤	١ر١	٦ر٣	٧ر٢٢
الأردن	٧ر٣	٥ر١٦	— ٨ر١٢	٣ر١٨
كينيا	— ١ر١	٨ر٦	— ٩ر٧	٧ر١٤
كوريا	٤ر١	٧ر٣	— ٩ر٥	٨ر١٨
ماليزيا	٦ر٠	١ر٣	— ٧ر٠	١ر٢٠
المغرب	— ٠ر١	٤ر٣	— ٣ر٥	٨ر١١
نيكاراجوا	٥ر٦	٥ر٢	٠ر٤	٢ر٢٢
بناما	٤ر٤	٩ر٣	٥ر٠	٦ر٢٠
باراجواى	١ر٣	٤ر٢	٧ر٠	١ر١٥
بيرو	٧ر٢	٥ر١	٢ر١	١ر٢٣
الفيليبين	— ٧ر٠	٨ر١	— ٥ر٢	٦ر٢١
سيراليون	٨ر٦	٢ر٤	٦ر٢	٨ر١٤
تونس	٣ر١٦	٦ر٩	٧ر٦	٥ر٣٠
أورجواى	— ٢ر٣	٩ر٠	— ١ر٤	٨ر١٢
فنزويلا	— ٥ر٠	٤ر٠	— ٩ر٠	٠ر٢٢
فيتنام...	— ٢ر١	٧ر١٦	— ٩ر١٧	٢ر١٣

المصدر : UNIDO على اساس OECD,Development Assistance, 1968 Review
U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1967, 1968 Vol. 1

(١) مأخوذة من جدول رقم ٤١ ، الخانة الثانية

(٢) المتوسط السنوى من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ بالدولارات للفرد الواحد مضروبا بالرقم الخاص بالسكان عام ١٩٦٥ ثم محولا الى العملة المحلية على اساس الصرف فى عام ١٩٦٥

(٣) مأخوذة من الجدول رقم ٤١ ، الخانة الثالثة .

وقد يكون ذلك أمرا مزعجا من حيث انه يمثل استخداما غير كفء للموارد . ويبدو أن هذا الاحتمال كان له تاثير هام بالنسبة للاقتراح الذى تضمنه تقرير بيرسون (١١٠) ، والقائل بضرورة جعل تخصيص المعونة للدول النامية فى المستقبل مشروطا بالاداء الاقتصادى . وقد اقترح التقرير معيارا مزدوجا لتقييم الأداء الاقتصادى المرضى . الا وهو « زيادات مناسبة ومستمرة فى معدل المدخرات المحلية الى الدخل القومى ، وفى معدل الصادرات الى الواردات » (١١١) . وهناك معيار آخر قد يبدو على نفس المستوى من الاهمية ، الا وهو الكفاءة فى استخدام المعونة (١١٢) .

وجدير بالذكر أن الدول التى تضمنت الخانة الثالثة من الجدول رقم (٤٢) أرقاما سالبة بالنسبة لها ، انما هى تلك الدول التى تتميز بانخفاض مستويات استثمار راس المال (انظر الخانة الرابعة) . وكان متوسط قيمة تكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى هو ١٩ر٧ للدول ذات الأرقام الموجبة فى الخانة الثالثة . و ١٧ر١ للدول ذات الأرقام السالبة . واذا ما كان الرقم السالب ناتجا عن تسرب فى المدخرات ، أو اهدار للمعونة فى الأغراض الاستهلاكية ، فغالبا ما يكون الأمر متعلقا بدول وضعت نفسها فى موقف هى أقل قدرة من غيرها على تحمل عواقبه .

المصادر الاجنبية لتمويل الاستثمار

سنستعرض فى هذا القسم الاتجاهات الرئيسية التى حدثت فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٨ فيما يتعلق بتوفير التمويل الخارجى للدول النامية .

وتعتبر التدفقات المالية الى الدول النامية أمرا حيويا بصفتها وسيلة لمساعدتها على التغلب على هوة الصادرات / الواردات وما يلازمها من هوة فى المدخرات / الاستثمار ، والتى تعانى منها اغلب تلك الدول عندما تمر بمرحلة التصنيع (١١٣) . ولا يوجد شك فى أهمية التمويل الخارجى فى هذا المجال ، ولكن لم يوجه الا قليل أو لم يوجه على الاطلاق اى اهتمام الى اثر التنوع فى مثل هذه التدفقات على الأداء الاقتصادى العام لاقتصاد الدول . وهذا الجانب سيجرى استطلاعه فى قسم لاحق من هذا الفصل حيث سيركز الانتباه على اثر التنوع فى التمويل الخارجى على أداء القطاع التحويلى فى الاقتصاد .

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD المصدر الرئيسى للمعلومات عن تدفقات التمويل هذه من الدول المتقدمة الى الدول النامية (١١٤) . ويوضح الجدول رقم (٤٣) أن اجمالى

(١١٠) Commission on International Development, Partners in Development, Praeger, New York, 1969 الفصل السادس ، صفحات ١٢٤ – ١٣٥

(١١١) المرجع السابق

(١١٢) قد يكون من الصعوبة بمكان ، ولكنه ليس امرا مستحيلا ، وضع معايير للحكم على ما اذا كانت الدولة تستخدم المعونة بكفاءة من عدمه .

(١١٣) هناك بحث تفصيلى حول الفجوة بين الصادرات والواردات والفجوة بين المدخرات والاستثمار فى UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries.

(١١٤) يقدم التقرير السنوى للجنة معونة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بيانات حديثة ومناقشة كاملة للموضوعات المتعلقة بها . وهذا القسم يعتمد الى حد كبير على هذا المصدر للمعلومات .

صافى تدفقات التمويل الى الدول النامية من كافة المصـــادر (دول السوق الحر . الدول المخططه مركزيا والوكالات الدوليه) قد زاد من ٧ر٨ مليار دولار الى ١٢ر٦ مليار دولار فى السنوات التسع الاولى من الستينات . وكان هناك تناقص فى سنه واحدة فقط هى ١٩٦٢ . وكان معـــدل الزياده منخفضا جدا فى عام ١٩٦٦ حيث بلغ ١ر٨٪ بالمقارنه بمعدل ســنوى متوسط قدره ٤ر٦٪ عن الفتره كلها من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ . ويتضح من الجدول رقم (٤٣) الاسهام الضخم للجنة معونه التنميه التابعة لمنظمة التعـاون الاقتصـادى والتنميـــه فى هذه التدفقات الماليـــة الى الدول الناميه . وقد زاد صافى موارد التمويل الحكوميه والخاصه من لجنة معونة التنمية من ١ر٨ مليار دولار الى ١٣ مليار دولار خلال فتره السنوات التسع . وفى السنوات القليلة الاخـيرة اصبحت هذه الدول تمثل ٩٥٪ من اجمالى التدفقات المالية الى الدول الناميـــة . وقد تناقص صافى التدفق من دول لجنة معونة التنمية عام ١٩٦٢ . كما انه لم يحقق اية زيادة عام ١٩٦٦ .

كذلك يوضح الجدول رقم (٤٣) معدل النمو السنوى للانتاج التحويلى فى الدول النامية . وهناك بعض الدليل على ان التنوع فى تدفق موارد التمويل ربما كان له بعض التاثير على معـدل نمو القطاع التحويلى فى هـذه الدول . وقد بلغ معدل نمو الصناعة التحويلية ادنى مستوى له فى اعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ (٤٪) . وفى عام ١٩٦٢ تناقص صافى التدفقات المالية الى الدول النامية ، بينما جاء عام ١٩٦٧ فى اعقاب سنة لم يحقق فيها المعونه الملتقاة غير زيادة حديه . وهذا الدليل المقنع عن ان تدفقات التمـويل تؤثر على معدل نمو الانتـــاج التحويلى ، سوف تجـرى دراسته فيما بعد بتفصيل اكبر ، مع الاشـارة بصفه خاصة الى احتمال كون جمود تدفقـــات التمويل عام ١٩٦٦ عاملا على تقييد نمو الانتـــاج التحويلى عام ١٩٦٧ .

ويوضح الجـدولان رقم (٤٤ ، ٤٥) صافى تدفقات التمويل الحكومى والخاص ، على التوالى من بعض دول لجنة معونة التنمية . والدول الخمس الواردة بهما هى فرنسا ، والمانيا الاتحادية، واليابان ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة تشكل المصدر الرئيسى لتدفقات التمويل الى الدول النامية ، حيث قدمت عام ١٩٦٨ ٨٧٪ من تدفق التمويل الحكومى و ٧٨٪ من تدفق التمـويل الخاص من دول لجنه معونة التنمية الى الدول الناميه . ولذلك يعتبر اداء المعونة من هذه الدول القليله امرا حاسما من وجهة نظر الدول النامية . ومن السمات الباعثـة على الاهتمـــام والتى تميزت بها المعونة الحكومية على مدى التســع سنوات : الجمود الفعلى فى التـــدفق من جانب فرنسا والمملكة المتحدة ، ومعدل الزيادة المنخفض فى المعونة المقدمة من الولايات المتحـدة ، وظهور اليابان كدولة رئيسية فى مجال اعطاء المعونات . وقد واجهت فرنسا والمملكة المتحـدة والولايات المتحدة مشاكل فيما يتعلق بميزان مدفوعاتها فى فترات مختلفة من الستينات ، ومن المحتمـل ان يكون ذلك قد اثر على اداء المعونة المقدمة منها . اما الاحد عشر دولة الأخرى من دول لجنة معونة التنمية فقد تمكنت من زيادة المعونات الحكومية المقدمة منها خلال هذه الفترة باكثر من الضعف .

ويتضح من دراسة الجدولين ان تدفقات راس المال الخاص تبدو وكانها كانت عرضـة لتقلبات سنوية اكبر مما كان عليه الحال بالنسبة لتدفقات المعـونة الحـكومية . ويجب التركيز على عاملين فيما يتعلق بتدفقات راس المـال على عاملين فيما يتعلق بتدفقـات راس المـال الخاص الى الدول النامية : الأول هو التمويل الخاص وهو اشد ميلا بكثير من التمويل الحكومى لانه يوجه الى الصناعة التحويلية . والثانى هو ان الدول النامية المختلفة عادة ما تحصـل على الحصة الرئيسية من اى راس مال خاص من واحدة او اثنتين من الدول الخمس المذكورة . وعلى سبيل المثال اختص القطاع التحويلى بحوالى ٣٨٪ من الاستثمارات المباشرة للولايات المتحـدة فى الدول النامية عام ١٩٦٥ ، وحصلت امريكـا اللاتينيـة على ٨٢٪ من هـــذا الاســـتثمار

التحويلي(١١٥) . اما تدفق راس المال الخاص من المملكة المتحدة الى الصناعة التحويلية في الدول النامية ، فقد كانت الدول الرئيسية التي تلقته هي دول منطقة الاسترليني . وقد قدر ان ما يصل الى ٤/٣ تدفق راس المال هذا في خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ قد اخذ طريقه الى منطقة الاسترليني ، كما ان غالبية الجزء الباقي قد خصص لامريكا اللاتينية(١١٦) . والواقع ان ميل تدفق راس المال الخاص من دولة ما من دول السوق الحر لان يوجه الى دول نامية بذاتها ، وكذلك الميل الى حدوث تقلبات ظاهرة على التدفق من جانب الدول المختلفة المانحة للمعونة، قد يكون عقبة في طريق التصنيع في الدول النامية .

وقد اظهر تدفق راس المال الخاص من المملكة المتحدة تناقصا ملحوظا عام ١٩٦٨ بالمقارنة بما تحقق في اوائل الستينات . وكانت اوضح زيادة في تدفق راس المال الخاص خلال نفس الفترة متعلقة بالمانيا الاتحادية . ومع ذلك فيجب توضيح ان تلك الزيادة السريعة في التدفق حدثت فقط عامي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . اما اليابان والولايات المتحدة فقد تمكنت كل منهما من زيادة تدفق راس المال الخاص الى الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ بأكثر من الضعف . ويتضح من تحليل الوضع عام ١٩٦٦ ان جمود اجمالي تدفقات التمويل الى الدول النامية خلال تلك السنة كانت ناتجة عن النقص في تدفقات راس المال الخاص ، والذي بلغ معدله ما يقرب من ٩٪ . وفي عام ١٩٦٦ اظهرت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة نقصا جوهريا في تدفقات راس المال الخاص الى الدول النامية، حيث بلغ ٢٥ ، ٢٨٪ على التوالي . وذلك ربما

٤٢ ـ تدفقات التمويل الى الدول النامية ، والانتاج الصناعي التحويلي بها ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

	إجمالي صافي تدفقات التمويل		صافي تدفقات التمويل من دول DAC (١)		الإنتاج الصناعي التحويلي في الدول النامية(٢)
	مليون دولار	النمو في المائة	مليون دولار	النمو في المائة	النمو في المائة
١٩٦٠	٧٧٩٩	—	٨١١٥	—	—
١٩٦١	٨٩٦٥	١٥ر٠	٩٢٤٩	١٤ر٠	٧
١٩٦٢	٨٥٣٨	— ٤ر٨	٨٤٨٧	— ٨ر٢	٤
١٩٦٣	٩٣٥٦	٩ر٦	٨٩٣٢	١ر٧	٤
١٩٦٤	٩٧٩٨	٤ر٧	٩١٤٢	٩ر٥	١٠
١٩٦٥	١١٠١٨	١٢ر٥	١٠٤٨٨	١٤ر٧	٦
١٩٦٦	١١٢٢٠	١ر٨	١٠٥١٠	٠ر٢	٥
١٩٦٧	١١٧١١	٤ر٤	١١٣٤٦	٨ر٠	٤
١٩٦٨	١٢٨٥٨	٩ر٨	١٢٩٦٢	١٤ر٢	٨

المصدر : UNIDO على اساس OECD, Development Assistance, 1969 Review

(١) التدفقات الحكومية والخاصة الى الدول النامية ووكالات المعونة الدولية ، وهذه قد تفوق اجمالي المعونة المقدمة الموضحة في الخانة الاولى ، وهي الاخص عندما تقوم الدول التابعة للجنة معونة التنمية DAC بتحويل اموال الى وكالات المعونة الدولية بمعدل اكبر مما توزع به تلك الوكالات المعونة على الدول النامية . انظر الهامش رقم ١٠٦ فيما يتعلق بالدول التابعة للجنة معونة التنمية .

(٢) الارقام ماخوذة من الجدول رقم ١

---

(١١٥) انظر التطور الصناعي ، الجزء الاول ـ جدول رقم ٧٠

(١١٦) المرجع السابق

٤٤ ـ صافى تدفق التحويل الحكومى الى الدول النامية من بعض دول DAC (١) : ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

	فرنسا	المانيا الاتحادية	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	دول أخرى	الإجمالى
			مليون دولار				
١٩٦٠	٨٤٨	٣٥٢	١٤٤	٤٠٧	٢٧٧٦	٤٣٨	٤٩٦٥
١٩٦١	٩٤٤	٦١٨	٢٢١	٤٥٧	٣٤٤٧	٤٥٩	٦١٤٣
١٩٦٢	٩٧٧	٤٦٦	١٦٨	٤٢١	٣٥٣٦	٤٦٧	٦٠٣٥
١٩٦٣	٨٥١	٤٣٨	١٧٤	٤١٥	٣٦٩٩	٤٩٩	٦٠٧٦
١٩٦٤	٨٣١	٤٢٣	٢١١	٤٩٣	٣٤٤٥	٥٣٩	٥٩٤٢
١٩٦٥	٧٥٢	٤٧١	٣٥٣	٤٨١	٣٩٢٧	٦٣٠	٦٣١٤
١٩٦٦	٧٤٥	٤٨٦	٤٩٨	٥٢٦	٣٦٦٠	٧٨٦	٦٧٠١
١٩٦٧	٨٢٦	٥٤٧	٦٢٧	٤٩٨	٣٧٢٣	٩٢٩	٧١٥٠
١٩٦٨	٨٥٥	٥٩٥	٨٠٩	٤٢٨	٣٦٠٥	٩٣٥	٧٢٤٥
			النمو السنوى ، نسب مئوية				
١٩٦١	١١ر٣	٧٥ر٦	٥٣ر٥	١٢ر٣	٢٤ر٢	٤ر١	٢٣ر٧
١٩٦٢	٣ر٥	٢٤ر٦ —	٢٤ر٠ —	٧ر٩ —	٢ر٦	٢ر٤	١ر٨ —
١٩٦٣	١٢ر٩ —	٦ر٠ —	٣ر٦	١ر٤ —	٤ر٦	٦ر٩	٠ر٧
١٩٦٤	٢ر٤ —	٣ر٤ —	٢١ر٣	١٨ر٨	٦ر٩ —	٨ر٠	٢ر٢ —
١٩٦٥	٩ر٥ —	١١ر٣	٦٧ر٣	٢ر٤ —	٥ر٣	١٦ر٩	٦ر٣
١٩٦٦	٠ر٩ —	٣ر٢	١ر٤١	٩ر٤	٠ر٩	٢٤ر٨	٦ر١
١٩٦٧	١٠ر٩	١٢ر٦	٢٥ر٩	٥ر٣ —	١ر٧	١٨ر٢	٦ر٧
١٩٦٨	٣ر٥	٨ر٨	٢٩ر٠	١٤ر١ —	٣ر٢ —	٢ر٦	١ر٣

المصدر : UNIDO على اساس OECD, Development Assistance, 1969 Review

(١) انظر الهامش رقم ١٠٦ بخصوص دول الـ DAC

كان له تأثير معاكس فى عام ١٩٦٧ على القطاعات التحويلية فى تلك الدول التى جرت على تلقى راس المال الخاص من هاتين الدولتين .

وحتى ما نتوصل الى دراسة اكثر تفصيلا لمصادر التمويل الخارجية للدول النامية ، فقد يكون من المفيد دراسة هيكل تدفقات راس المال الخاص من الدول المتقدمة . ويوضح الجدول رقم (٤٦) ان الاستثمار المباشر استأثر فى عام١٩٦٨ بما يقرب من نصف التدفق من دول لجنة معونة التنمية ، بينما حصل كل من الاستثمارفى الأوراق المالية وقروض التصدير على الربع. وكانت النسب المناظرة عن عام ١٩٦٦ هى ٥٤٪ للاستثمار المباشر ، ١٢٪ للاستثمار فى الأوراق المالية ، ٣٤٪ لقروض التصدير (١١٧) .

OECD, Development Assistance, 1968 Review

(١١٧) انظر الجدول ٤ ف

٤٥ ـ صافى تدفق التمويل الخاص الى الدول النامية من بعض دول DAC (١) ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨

	فرنسا	المانيا الاتحادية	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	دول أخرى	الإجمالى
			مليون دولار				
١٩٦٠	٤٧٧	٢٧٦	١٠٣	٤٧٤	١٠٤٢	٧٧٨	٣١٥٠
١٩٦١	٤٦٣	٢٢٩	١٦٠	٤٤٢	١١٠٢	٧١٠	٣١٠٦
١٩٦٢	٤١٨	١٤٣	١١٨	٣٢٣	٨١٩	٦٣٢	٢٤٥٣
١٩٦٣	٣٩١	١٨٦	٩٤	٣٠٦	٨٨٠	٧٠٠	٢٥٥٧
١٩٦٤	٥٢٩	٢٨٤	٧٩	٤٢٦	١٣٢٩	٥٥٦	٣٢٠٠
١٩٦٥	٥٤٧	٢٥٣	١٣٢	٥٤٧	١٨٩٨	٧٩٧	٤١٧٤
١٩٦٦	٥٧٥	٢٩٧	١٢٧	٤١٣	١٣٦٠	١٠٣٧	٣٨٠٩
١٩٦٧	٥١٦	٥٩٤	١٧٠	٣٤٣	١٩٢٢	٦٥٢	٤١٩٧
١٩٦٨	٦٢٨	١٠٦٨	٢٤١	٣٤١	٢٢٠٤	١٢٣٥	٥٧١٧
			النمو السنوى ، نسب مئوية				
١٩٦١	ـ٩ر٢	ـ٠ر١٧	٣ر٥٥	ـ٨ر٦	٨ر٥	ـ٧ر٨	ـ٤ر١
١٩٦٢	ـ٧ر٩	ـ٦ر٣٧	ـ٢ر٢٦	ـ٩ر٢٦	ـ٧ر٢٥	ـ٠ر١١	ـ٠ر٢١
١٩٦٣	ـ٥ر٦	١ر٣٠	ـ٣ر٢٠	ـ٣ر٥	٤ر٧	٨ر١٠	٢ر٤
١٩٦٤	٣ر٣٥	٧ر٥٢	ـ٠ر١٦	٢ر٣٩	٧ر٥٠	ـ٦ر٢٠	١ر٢٥
١٩٦٥	٤ر٣	ـ٩ر١٠	١ر٦٧	٤و٢٨	١ر٤٣	٣ر٤٣	٤ر٣٠
١٩٦٦	١ر٥	٤ر١٧	ـ٨ر٣	ـ٥ر٢٤	ـ٣ر٢٨	١ر٣٠	ـ٧ر٨
١٩٦٧	ـ٣ر١٠	٠ر١٠٠	٩ر٣٣	ـ٩ر١٦	٣ر٤١	ـ١ر٣٧	٢ر١٠
١٩٦٨	٧ر٢١	٨ر٧٩	٨ر٤١	ـ٦ر٠	٧ر١٤	٤ر٨٩	٢ر٣٦

المصدر UNIDO على اساس OECD, Development Assistance, 1969 Review

(١) فيما يتعلق بدول DAC انظر هامش رقم ١٠٦

٤٦ ـ هيكل تدفقات رأس المال الخاص الى الدول النامية من بعض دول DAC (١) ، ١٩٦٨

	فرنسا	المانيا الإتحادية	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	دول أخرى	الإجمالى
			مليون دولار				
إستثمار مباشر ...	٣٧٢	١٩٢	١١١	٢١٦	١٦٢٤	٤٠٣	٢٩١٨
إستثمار أوراق مالية ...	١٦	٦٢١	—	ـ٢٦	٥٤٥	١٧٣	١٣٢٩
إئتمان التصدير ...	٢٤٠	٢٥٥	١٣٠	١٥١	٣٥	٦٥٩	١٤٧٠
إجمالى ...	٦٢٨	١٠٦٨	٢٤١	٣٤١	٢٢٠٤	١٢٣٥	٥٧١٧
			النسب المئوية للتوزيع				
إستثمار مباشر ...	٥٩	١٨	٤٦	٦٣	٧٤	٣٣	٥١
إستثمار أوراق مالية ...	٣	٥٨	—	ـ٧	٢٥	١٤	٢٣
إئتمان التصدير ...	٣٨	٢٤	٥٤	٤٤	١	٥٣	٢٦
إجمالى ...	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : UNIDO على اساس OECD, Development Assistance, 1969 Review

(١) بخصوص دول DAC انظر الهامش رقم ١٠٦

وكان الاستثمار المباشر يمثل ما يقرب من ٤/٣ تدفق راس المال الخاص من الولايات المتحدة الى الدول النامية فى عام ١٩٦٨ . وكانت الولايات المتحدة هى مصدر اكثر من نصف الاستثمار المباشر لدول لجنة معونة التنمية فى تلك السنة. وكان الاستثمار فى الاوراق المالية هو اهم عنصر فيما يتعلق بالمانيا الاتحادية حيث شكل ٥٨٪ من الاجمالى فى عام ١٩٦٨ (١١٨) . وكانت قروض التصدير اهم عنصر فيما يتعلق باليابان والدول الاخرى للجنة معونة التنمية . وفى كلتا الحالتين كانت تمثل اكثر من نصف تدفق راس المال الخاص . وتعتبر فوائد قروض التصدير بالنسبة للدول النامية بعيدة عن ان تكون واضحة . وقد اوضح تقرير بيرسون عيبين رئيسيين لهذا النوع من المساعدة : « الاول ان قروض التصدير عادة ما تكون شكلا باهظ التكاليف للتمويل الخارجى . الثانى الاسراف فى استخدام قروض التصدير قد اوجد مشاكل خطيرة فى موازين مدفوعات الدول النامية التى اعتمدت على هذا الاقتراض قصير الاجل لتمويل استثماراتها طويلة الاجل» (١١٩) .

المصادر المحلية لتمويل الاستثمار

سبق ان بينا قبل ذلك فى هذا الفصل ان المدخرات المحلية قد مولت فى المتوسط على الاقل ٨٠٪ من تكوين راس المال فى الدول النامية فى الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٦ . وهذه الحقيقة تثبت بشكل قاطع اهمية المدخرات المحلية فى عملية التنمية . والواقع ان هناك مراجع واسعة حول هذا الموضوع(١٢٠) . ويعطى الجدول رقم (٤٧) تقسيما ذا ثلاث جوانب : وهى المدخرات العامة بواسطة الحكومة ، ومدخرات الهيئات العامة والخاصة ، ومدخرات الافراد والهيئات الخاصة التى لاتهدف الا الى الربح. وهذه المصادر الثلاثة ، بالاضافة الى الاستهلاكات ، تمثل ذلك الجزء الذى يمول محليا من التكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، وتعطى الخانة الخامسة من الجدول تلك النسبة من التكوين الاجمالى لراس المال المحلى التى يجرى تمويلها خارجيا . واخيرا توضح الخانة السادسة الاداء الاستثمارى فى الاقتصاد مقيسا بنسبة التكوين الاجمالى لراس المال المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى بعوامل التكلفة الجارية .

والانطباع العام الذى نحصل عليه من الجدول رقم (٤٧) هو التنوع فى تمويل الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٦ فى الثمانى وعشرين دولة الموضحة . وتظهر نسبة تكوين راس المال الممول عن طريق الاستهلاكات اقل قدر من التباين . وعلى الرغم من المجال الواسع الذى تقلبت فيه هذه النسبة – من ٥ر٩٪ الى ٨ر٦٨٪ – فانها تقع عموما بين ٢٥ ٪ ، و ٥٠ ٪ بالنسبة لواحد

(١١٨) يمثل هذا تغيرا جوهريا عن الوضع فى عام ١٩٦٦، حينما كان الاستثمار فى الاوراق المالية يمثل ١٪ فقط من تدفق راس المال الخاص من المانيا الاتحادية (زيادة من ٣ ملايين عام ١٩٦٦ الى ٦٢١ مليون دولار عام ١٩٦٨) انظر : الجدول ٤ فى OECD, Development Assistance, 1968 Review.

(١١٩) لجنة التنمية الدولية ، سابق الاشارة اليها ، صفحة ١١٩ .

(١٢٠) من اهم الابحاث التى ظهرت مؤخرا بحثان لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

Problems and Policies of Financing, Paper on "The Mobilization of Internal Resources by the Developing Countries" pp. 157-175, Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development, Second Session, Vol. IV (U.N. Publication Sales No: E. 68. II. D. 17) and D.W. Johnson and J.S.Y. Chiu, "The Savings-Income Relation in Underdeveloped and Developed Countries", Economic Journal June 1968, Vol. LXXVIII, pp. 321-335.

٤٧ ـ تمويل تكوين راس المال المحلى الاجمالى فى بعض الدول النامية ، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦

	النسبة المئوية التى منشؤها					نسبة تكوين رأس المال المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى (فى المائة)
	الإستهلاك	الحكومة	الهيئات العامة والخاصة	الأفراد والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح	مصادر خاصة(١)	
باربادوس(٢)	١٧ر٤	٧ر٧	٢٠ر٣	٢١ر٥	٣٣ر١	٢٣ر٥
بوليفيا	٣٤ر٤	٠ر٢	٢٧ر٩	١٧ر٤	٢٠ر١	١٧ر٤
هوندوراس البريطانية(٢)	٦٨ر٨	٠ر٦		٦١ر٥	٣٠ر٩ —	٣٧ر١
شيلى	٥٤ر٣	٢٩ر٩	١٨ر٨	١٢ر٦ —	٩ر٦	١٩ر٦
الصين (تايوان)(٣)	٢٩ر١	٦ر٤		٦٢ر٢	٣ر١	٢٤ر٥
كولومبيا	٤٤ر١	٢١ر٥	١٤ر٤	٥ر١	١٤ر٩	٢٠ر٢
كوستاريكا	٢٣ر٧	٨ر٥		٣٧ر٩	٣٢ر٦	٢٥ر٨
أكوادور	٣٧ر٧		٤٩ر٨		١٢ر٥	١٤ر٨
فيجى(٢)	١٩ر٠	١٦ر٣	٢٨ر٢	٢٨ر٩	٧ر٦	٢١ر٣
جواتيمالا	٣٤ر١	١٣ر٠		٣٠ر٦	٢٢ر٣	١٣ر٨
غيانا	٢٥ر١	٤ر٢ —	٣ر٧	٢٧ر٩	٤٥ر٧	٢٣ر٠
هوندوراس	٢٦ر٩	٢ر٩	٢١ر٦	٢٨ر٥	٢٠ر١	١٧ر١
جامايكا(٣)	٣٤ر١	٩ر٦	٢٦ر٠	٨ر٩	٢٠ر٨	٢٢ر٧
كوريا(٣)	٣١ر٧	٣٠ر٤	١٢ر٩	١٢ر٥	٧ر٣	١٨ر٨
ماليزيا	٢٨ر٤	٢٤ر١	٤٤ر٣		٣ر٢	٢٠ر١
جزر الأنتيل الهولندية	٤٩ر٥	٠ر٥ —	٦ر٢	٢٧ر٦	١٧ر٢	١٩ر٩
نيكاراجوا (٤)	١٩ر٦	٢١ر٩	٣٢ر٨	٠ر٢ —	٢٩ر٢	٢٢ر٢
بنما	٤٤ر١	٢٢ر٦	٤٤ر٢	٣٢ر٣ —	٢١ر٤	٢٠ر٦
باراجواى	٤٥ر٣	١٠ر٩		٢٢ر٩	٢٠ر٩	١٥ر١(٥)
بيرو	٢٨ر٩	١ر٦ —	٤٥ر٢	١٦ر٠	١١ر٥	٢٣ر١(٥)
الفيليبين	٣٦ر١	١٤ر٣		٥٢ر٩	٣ر٣ —	٢١ر٦
بورتوريكو	٢٩ر٥	—	٢٩ر٨ —	٨ر٩	٥٢ر٦	٣٠ر٢
سيراليون(٤)	٤٨ر٣	٧ر٤		١ر٧	٤٩ر٠	١٤ر٨
توجو	٣٣ر٠	٢٦ر٧	٢٨ر٠	١ر٦ —	١٣ر٩	٢٢ر٠
تونس	٩ر٥	١٥ر٩	١٥ر٢	٩ر١	٥٣ر٦	٣٠ر٥
أورجواى	٣٣ر٧	١٤ر٧		٧٦ر٤	٢٤ر٨ —	١٢ر٨
فنزويلا	٤١ر٩	٣٥ر٨	٨ر٤	٣ر١٦	٢ر٤ —	٢١ر٩
فيتنام(٦)	٣٢ر٥	٤٤ر٢ —	٢١ر٣	٩٩ر٧	٩ر٣ —	١٣ر٢
الوسط غير المرجح	٣٤ر١	١١ر٠	٢٢ر٥	١٦ر٥	١٦ر٠	٢٠ر٩
الانحراف الخطى	١٢ر٣	١٥ر٦	١١ر٣	١٣ر٨	٢٠ر٠	٥ر٥

المصدر : UNIDO على اساس U.N. Year book of National Statistics, 67,68,Vol. 1

القيمة على اساس سعر التكلفة الجارى .

(١) التجز المحلى فى الحساب الجارى

(٢) بيانات عن المدة ١٩٦٣ ، ١٩٦٤

(٣) مجموع النسب المئوية لا يعادل ١٠٠ وذلك نظرا للفروق الاحصائية

(٤) البيانات عن المدة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦

(٥) التكوين الاجمالى لراس المال المحلى على اساس نسبة من الناتج القومى الصافى .

(٦) البيانات عن الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ .

وعشرين من الدول . وتتوافر البيانات الخاصة بمدخرات الحكومة بالنسبة لخمس وعشرين دولة . وفى اربع منها كان الادخار الحكومى سالبا . بمعنى ان مستوى الانفاق الحكومى الجارى فاق ذلك الخاص بالايراد الجارى . وفى اربع دول مولت المدخرات الحكومية اكثر من ١/٤ تكوين راس المال ، وكانت اعلى نسبة فى فنزويلا .

وبلغت مدخرات الهيئات الخاصة ٢٢ر٥٪ فى المتوسط من التكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، وتراوحت ما بين ٤٪ فى غيانا الى ٤٥٪ فى بيرو . وقد اظهرت مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح مجالا اوسع فى القيم . وهكذا نجد ان مدخراتها فى جمهورية فيتنام كانت عند معادل يساوى تقريبا مجموع التكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، بينما كان ادخارها سالبا فى خمس دول اخرى ، بمعنى ان انفاقها الجارى فاق ايرادها الجارى.

ومن بين الثمانى وعشرين دولة فى الجدول رقم (٤٧) كانت هناك اثنان وعشرين مقترضة من الخارج اقتراضا صافيا . وكان التمويل الخارجى يمثل ما يزيد قليلا على نصف الاستثمار الاجمالى فى بورتوريكو وتونس ، وكلا الدولتين حققتا معدلات عالية جدا فى تكوين راس المال ، تعادل حوالى ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . واسهم التمويل الخارجى بنسبة ١/٤ — ١/٢ تكوين راس المال فى خمس من الدول ، كما انه كان هناك تسرب صافى لراس المال فى خمس دول ، وكان تسرب راس المال اعلى ما يكون نسبيا فى هوندوراس حيث كان مساويا لما يقرب من ٣١٪ من التكوين الاجمالى لراس المال المحلى . ومع ذلك فعلى الرغم من هذا التسرب المكثف للمدخرات ، كان معدل تكوين راس المال مازال معادلا لـ ٢٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

استعراض تفصيلى لنمو الصناعة التحويلى

عام ١٩٦٧

لقد افترضنا هنا ان حجم تدفق التمويل فى الدول النامية قد يكون عاملا محددا لمعدل نمو القطاعات التحويلية بها . ولقد بدا بوجه خاص وجود دليل مبدئى على ان تباطؤ نمو الانتاج التحويلى فى هذه الدول الى ٤٪ عام ١٩٦٧ ، قد وافق حدوث جمود فى تدفقات التمويل من الدول المتقدمة الى الدول النامية فى السنة السابقة(١٢١) .

ولم تتوافر البيانات الخاصة باداء القطاع التحويلى ، وبمستوى التمويل الاجنبى الا بالنسبة لاربع وعشرين دولة نامية . ويظهر الجدول رقم (٤٨) نمو الانتاج التحويلى فى الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ . وقد احتسب الانتاج التحويلى بعامل التكلفة الثابتة كلما كان ذلك ممكنا ، ولكن بالنسبة لغالبية الدول استخدمت مقاييس تقويم اخرى . ومع ذلك فلا يعتبر ذلك عيبا خطيرا طالما ان جوهر المقارنة يتعلق بمعدل النمو عام ١٩٦٧ والفترة السابقة لنفس الدولة . وما نستخلصه من مثل هذه المقارنة هو ان غالبية الدول المذكورة ، وهم ١٥ من ٢٤ دولة ،

(١٢١) حتى على الرغم من ان الخلاصة الرئيسية للفصل الاول هى ان التباطؤ فى نمو الصناعة التحويلية الى ٤٪ عام ١٩٦٧ قد يكون ناجما بطريقة مباشرة عن الاداء التحويلى المنخفض فى اكبر ثلاث دول نامية ، الا انه ما زال من الاهمية بمكان ان نفحص ما اذا كان هناك اى دليل على ان تدفق راس المال الاجنبى يؤثر على حجم الانتاج التحويلى للدولة.

حققت معدل نمو متزايد عام ١٩٦٧ . وهكذا لم تكن هذه الدول مسئولة عن التناقص فى معدل نمو الانتاج التحويلى . والذى حققته الدول النامية ككل .

وهناك سمة هامة لهذه المجموعة من الدول . الا وهى ان اسهام انتاجها التحويلى بالنسبة لاجمالى الانتاج التحويلى لكل الدول النامية كان منخفضا فى اية حالة (انظر الخانة الأولى) . وكان اكبر اسهام هو من جانب شيلى (٣ ٪) وبلغ اسهام الـ ٢٤ دولة مجتمعة ٢٠٪ فقط . وهكذا يؤكد الجدول رقم (٤٨) ما انتهى اليه الفصل الأول من هذه الدراسة . من ان الاداء الضعيف نسبيا للقطاع التحويلى بالدول النامية عام ١٩٦٧ قد نشأ كلية تقريبا عن الظروف الخاصة التى كانت سائدة فى عدد محدود من الدول تتميز بقطاعات تحويلية كبيرة جدا (١٢٢). وعموما فقد تمكنت الدول النامية ذات القطاعات التحويلية الصغيرة من تحقيق معدل نمو للصناعة التحويلية عام ١٩٦٧ كان على الأقل مساويا لما تحقق فى السنوات السابقة .

ويتناول الجدول رقم (٤٩) الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى فى نفس المجموعة من الدول . ويبدو ان التحليل السريع يشير الى ان التغيرات فى مستوى ذلك الجزء من الاستثمار الذى يمول اجنبيا لا يؤثر على معدل نمو الانتاج فى القطاع التحويلى . وربما يمكن تقصى ما اذا كان نمو الانتاج التحويلى للدولة ما قد تأثر مثلا بتدفق راس المال الاجنبى فى السنة السابقة . وفى عام ١٩٦٧ حققت تسع من الدول الواردة فى الجدول رقم (٤٨) تناقصا فى معدل نمو صناعتها التحويلية بالمقارنة بالفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ، وكان هناك تفاوت واضح فى حجم التناقص . وهذا التغير فى معدل نمو الصناعة التحويلية عام ١٩٦٧ يجب ان يوضع ازاء التغير فى مستوى الاستثمار الممول اجنبيا عام ١٩٦٦ بالمقارنة بالمستوى فى السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ . ويقدم الجدول رقم (٤٩) البيانات المتعلقة بذلك . وكان هناك تناقص فى ثمانى دول عام ١٩٦٦ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤٩). ومع ذلك فلم تكن هناك غير اثنتين من هذه الدول الثمانية من بين التسع دول الذى تناقص منها معدل نمو الانتاج التحويلى فى عام ١٩٦٧ (١٢٣) .

واذا لم يكن هناك دليل على وجود علاقة فى الأمد القصير بين التمويل الأجنبى والأداء التحويلى . فقد يعنى ذلك ان الدول قد تمكنت من تعويض النقص فى الاستثمار الممول اجنبيا عن طريق زيادة الاستثمار الممول محليا . وتتضمن الخانات الثلاث الأخيرة من الجدول رقم (٤٩) بيانات عن التكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، سنى غرار تلك الخاصة بتكوين راس المال الممول أجنبيا ، وذلك للمساعدة على دراسة هذه النقطة . ولأول وهلة قد يكون مشجعا ان نسجل ان سبع عشرة من الدول الاربع والعشرين قد زادت من مستوى تكوين راس المال بها عام ١٩٦٦ بالمقارنة بالفترة السابقة . وقد تمكنت اثنتا عشرة من هذه الدول السبع عشرة من زيادة نسبة الاستثمار الممول محليا . بمعنى ان التغير فى مستوى التكوين الاجمالى لراس المال المحلى كان اكبر من التغير فى تكوين راس المال الممول اجنبيا (كلاهما مقيسا كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) . ومع ذلك فمن بين الدول السبع التى تناقص فيها مستوى التكوين الاجمالى لراس المال المحلى ، تمكنت واحدة فقط ، وهى الفيليبين ، من زيادة نسبة الاستثمار الممول محليا . وهكذا لم تظهر غير اغلبية طفيفة من الدول الاربع والعشرين تحسنا فى نسبة الاستثمار الممول محليا .

---

(١٢٢) انظر الفصل الاول

(١٢٣) هناك اختبار اكثر تعقيدا الا وهو احتساب معامل الارتباط بين التغير فى معدل نمو الانتاج التحويلى عام ١٩٦٧ (جدول ٤٨) والتغير فى مستوى تكوين راس المال الممول اجنبيا (جدول ٤٩) ودراسة البيانات الواردة فى جدول ٤٨ ، ٤٩ تكشف عن ان الانتاج التحويلى كان فى الفترات موضع الدراسة عرضة لمؤثرات غير عادية فى الاردن ، وموريشيوس ، كما كان الحال ايضا بالنسبة لمستوى الاستثمار الممول اجنبيا فى غيانا . واذا ما تجاهلنا هذه الاستثناءات الثلاثة ، يصبح معامل الارتباط بين المتغيرين المشار اليهما ٠,٥ وهو ما لا يعتبر ارتباطا ذا شأن من الناحية الاحصائية .

٤٨ ـ التغيرات المصاحبة فى معدلات النمو السنوى للانتاج الصناعى التحويلى والناتج المحلى الاجمالى فى بعض الدول النامية (نسب مئوية)

	الثقل (أهمية) الإنتاج التحويلى (١)	نمو الإنتاج الصناعى التحويلى (٢)			نمو الناتج المحلى الإجمالى (٢)		
		١٩٦٣-١٩٦٦ (٣)	١٩٦٧	التغير (٤)	١٩٦٣-١٩٦٦ (٣)	١٩٦٧	التغير (٤)
سيلان	٠ر٢٢	٩ر٢	١٣ر٢	٤ر٠	٢ر٤	٤ر٤	٢ر٠
شيلى	٢ر٩٨	٣ر٧	٦ر٩	٣ر٢	٥ر٢	٠ر٢	— ٥ر٠
الصين (تايوان)	٠ر٩٩	٩ر٢	١٨ر٩	٩ر٧	١١ر٧	١٣ر٩	٢ر٢
كولومبيا	٢ر٣٧	٥ر٤	٣ر٦	— ١ر٨	٤ر٦	٤ر٧	٠ر٥
كوستاريكا	٠ر١٧	٤ر٦	١٣ر٦	٧ر٢	٧ر٦	٩ر١	١ر٥
الدومينكان	٠ر٣٤	— ٥ر٩	٤ر٤	١٠ر٣	— ٢ر٩	٣ر٥	٦ر٤
إكوادور	٠ر٤٠	٦ر٤	٥ر٦	— ٨ر٠	٥ر١	٥ر٦	٠ر٥
السلفادور	٠ر٢٤	١٤ر٣	٩ر٦	— ٤ر٧	٧ر٣	٥ر٥	— ١ر٨
جواتيمالا	٠ر٤٠	٣ر١	٨ر٤	٥ر٣	٣ر٥	٣ر٧	٠ر٢
غيانا	—	٩ر٤	٧ر٧	١ر٣	٨ر٤	٧ر٦	— ٠ر٨
هوندوراس	٠ر١٣	١١ر٤	١١ر٥	١ر٠	٦ر٧	٥ر٩	— ٠ر٨
إيران	١ر٧٧	١١ر٧	١٩ر٥	٧ر٨	٩ر٤	١٢ر٤	٣ر٠
جامايكا	٠ر٢٨	٧ر٤	٢ر٤	— ٥ر٠	٩ر٢	٥ر٥	— ٢ر٧
الأردن	—	٢ر٣	١ر١	١٩ر٢	٩ر٠	١٨ر١	٩ر١
كينيا	٠ر٢١	١٢ر٧	٥ر٠	— ٧ر٧	٦ر٢	٥ر١	— ١ر١
كوريا	١ر٢٣	١٦ر٢	٢٣ر٩	٧ر٧	٨ر٩	٧ر٥	— ١ر٤
موريشيوس	—	— ٨ر١	٨ر٣	١٦ر٤	— ٢ر٠	٦ر٧	٨ر٧
المغرب	٠ر٧٧	١ر٥	٣ر٦	٢ر١	٠ر٧	٦ر٧	٠ر٦
بناما	٠ر٢١	٧ر١	١١ر٢	٤ر١	٨ر٠	٦ر٨	— ١ر٢
باراجواى	٠ر١٥	٤ر٧	٣ر٧	— ١ر٠	٤ر٦	٧ر١	٢ر٥
الفلبين	٢ر٠١	٢ر٨	٤ر٣	١ر٥	٤ر٥	٥ر٨	١ر٣
بورتوريكو	١ر٣٠	٧ر٦	٨ر٩	١ر٣	٨ر٤	٧ر٥	— ٠ر٩
تونس	٠ر٢٩	٧ر٩	٢ر٤	— ٥ر٥	٣ر٤	١ر١	— ٢ر٣
فنزويلا	٢ر٥٠	٧ر٣	٤ر٧	— ٢ر٦	٥ر٢	٥ر١	— ٠ر١

المصدر : UNIDO على اساس كتاب الامم المتحدة السنوى لاحصاءات الحسابات القومية ١٩٦٧ ١٩٦٨٠ الجزء الاول ، نمو الصناعة فى العالم ١٩٦٧ الجزء الاول

(١) القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى بلد ما كنسبة لاجمالى كل الدول مستبعدا منها الدول الصناعية ، فى عام ١٩٦٣ (انظر القسم الثانى الجدول رقم ١ من نمو الصناعة فى العالم ، ١٩٦٧ الجزء الاول)

(٢) قيمة الانتاج التحويلى والناتج المحلى الاجمالى قدرت على اساس تكلفة الاسعار الثابتة بالنسبة لسيلان وكولومبيا والاكوادور وهوندوراس وايران وجمهورية كوريا وبناما وبورتوريكو وتونس ، وباسعار السوق الثابتة بالنسبة لجمهورية الدومنيكان ، جواتيمالا ، المغرب ، باراجواى وفنزويلا ـ وبتكلفة الاسعار الجارية بالنسبة للصين (تايوان) وكوستاريكا وغيانا وجامايكا والاردن وكينيا وموريشيوس ، وباسعار السوق الجارية بالنسبة للسلفادور . وفيما يتعلق بشيلى والفلبين فقد اعطى الناتج المحلى الصافى بدلا من الناتج المحلى الاجمالى واحتسبت القيمة على اساس تكلفة الاسعار الثابتة .

(٣) متوسط النمو فيما بين متوسط انتاج ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ ومتوسط انتاج ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

(٤) معدل النمو فى عام ١٩٦٧ ناقصا معدل الفترة السابقة .

واذا ماقارنا التغير فى معدل نمو الانتاج التحويلى (جدول ٤٨) بالتغير فى مستوى التكوين الاجمالى لراس المال المحلى (جدول ٤٩) ، يتبين لنا انه لا توجد علاقة تبادلية بين هذين المتغيرين

بالنسبة لمجموعة الدول الأربع والعشرين . وقدتناقص معدل نمو الانتاج التحويلى فى تسع دول (بالجدول رقم ٤٨) عام ١٩٦٧ بالمقارنة بالفترةالسابقة الموضحة . ومع ذلك ففى ست من هذه الدول سبق النقص زيادة فى مستوى التكوينالاجمالى لراس المال المحلى (١٢٤) .

نستخلص من ذلك التحليل أنه لا التغيرات فىمدى توافر راس المال الاجنبى ، ولا التغيرات فى المستوى الاستثمارى العام لها دخل فى التغير الذى طرا على نمو الانتاج التحويلى خلال سنة

٤٩ ـ تكوين راس المال المحلى الاجمالى : المول منه خارجيا والمجموع فى بعض الدول النامية (نسب مئوية من الناتج المحلى الاجمالى ، باسعار التكلفة الجارية)

	تكوين رأس المال الممول أجنبيا			التكوين الإجمالى لرأس المال المحلى		
	متوسط ١٩٦٢–١٩٦٥	١٩٦٦	التغير (٢)	متوسط ١٩٦٢–١٩٦٥	١٩٦٦	التغير (٢)
سيلان	٥ر١	٨ر٣	٣ر٢	١ر١٤	٥ر١٤	٤ر٠
شيلى	٨ر٢	٧ر١	— ١ر١	١٩ر٣	١٩ر٧	٤ر٠
الصين (تايوان)	١ر١	٣ر٠	— ٨ر٠	٢٢ر٣	٢٦ر٣	٠ر٤
كولومبيا	٢ر٢	٠ر٥	٨ر٢	١٩ر١	٢٢ر١	٠ر٣
كوستاريكا	٠ر٧	٧ر٧	٧ر٠	٢٥ر٩	٢٥ر٢	— ٧ر٠
الدومينكان	٤ر١	٢ر٦	٨ر٤	١٤ر٨	١٦ر١	٦ر١
اكوادور	٥ر١	٤ر١	— ١ر٠	١٥ر١	١٤ر٣	— ٨ر٠
السلفادور	١ر٧	٢ر٥	٣ر٢	١٥ر٧	١٨ر٥	٨ر٢
جواتيمالا	٤ر٣	٣ر١	— ١ر٢	١٢ر٩	١٣ر٣	٤ر٠
غيانا	٢ر٣	٠ر١٤	١١ر٧	١٩ر٨	٢٦ر٢	٤ر٦
هوندوراس	٢ر٨	٦ر٤	٨ر١	١٦ر٢	١٨ر١	٩ر١
إيران(٣)	— ٩ر٠	٥ر٠	٤ر١	١٣ر٩	١٧ر١	٣ر٢
جامايكا	٤ر٢	٩ر٤	٥ر٢	٢١ر١	٢٣ر٨	٢ر٧
الأردن	٩ر٣	٦ر٨	٧ر٤	١٨ر٢	١٧ر٦	— ٦ر٠
كينيا	— ٨ر١	٧ر١	٥ر٣	١٣ر٩	١٦ر١	٢ر٢
كوريا	٤ر١	٣ر٠	٦ر١	١٦ر٣	٢٣ر٦	٧ر٣
موريشيوس	٨ر٠	٣ر٩	١ر٣	٢٠ر١	١٦ر٨	— ٣ر٣
المغرب	٣ر٠	— ٢ر٠	— ٥ر٠	١٢ر٥	١١ر٨	— ٧ر٠
بناما	٥ر٤	١ر٥	٦ر٠	١٩ر٩	٢٣ر٦	٣ر٧
باراجواى	٢ر٦	١ر٤	٥ر١	١٣ر٤	١٦ر٧	٣ر٣
الفيليبين	٥ر١	— ٢ر٧	— ٢ر٤	٢١ر٨	٢٠ر٩	— ٩ر٠
بورتوريكو	١٦ر١	١٣ر٥	— ٦ر٢	٢٩ر٣	٢٩ر٥	٢ر٠
تونس	١٥ر٢	١٥ر٠	— ٢ر٠	٢٦ر٨	٣٠ر٧	٣ر٩
فنزويلا	— ٢ر٩	٠ر٦	٣ر٥	٢١ر٤	٢ر١	— ٣ر٠

المصدر : UNIDO على اساس U.N., Year book of National Accounts, 67,68 Vol. 1

(١) العجز المحلى فى الحساب الجارى .

(٢) النسبة عام ١٩٦٦ مطروحا منها النسبة فىالفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥

(٣) التكوين الاجمالى لراس المال المحلى لا يشمل التغير فى المخزون .

(١٢٤) يبلغ معامل الارتباط بين التغير فى معدل نمو الانتاج التحويلى (جدول ٤٨) والتغير فى مستوى التكوين الاجمالى لراس المال المحلى (جدول ٤٩) مع تجاهل الاردن وموريشيوس ٠٫٤٠

واحدة . ومع ذلك فالتحليل السابق ليس بعيدا عن النقد وذلك بسبب أن الانتاج التحويلى قد نظر اليه بالنسبة لاجمالى التكوين الراسمالى فى الاقتصاد كله . والوضع الأمثل هو انه ربما يجب علينا أن ندرس اثر الاستثمار الممول اجنبيا او اثر التكوين الاجمالى لراس المال المحلى فى اطار القطاع التحويلى على معدل نمو هذا القطاع . ولا تتوافر بيانات يعتمد عليها عن الاستثمار فى الصناعة التحويلية على مستوى كل دولة . اما البيانات الخاصة بالتكوين الاجمالى لراس المال المحلى فى القطاع التحويلى فلا تتوافر الا بالنسبة لست فقط من الاربع وعشرين دولة موضع البحث هنا ، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٥٠) . وهناك دليل ــ مع التسليم بانه من واقع عينة محدودة للغاية من الدول ــ على ان التغيرات فى مستوى الاستثمار فى الصناعة التحويلية هى غير مرتبطة بالتغيرات فى معدل نمو الانتاج التحويلى فى السنة التالية(١٢٥) .

وقد تتضح أهمية القيام بتحليل آخر مشابه للتحليل السابق ، ولكن عن طريق استخدام معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بدلا من معدل نمو الانتاج التحويلى بصفته المتغير الثانى . ويتضمن الجدولان رقم (٤٨ ، ٤٩) كل البيانات المتطلبة . واذا ما استخدمنا نفس الدول واجرينا عليها دراسة تحليلية للارتباط ، فسنجد ان النتائج التى قد نحصل عليها ليست اكثر تشجيعا من تلك التى توصلنا اليها على اساس التغير فى نمو الانتاج التحويلى(١٢٦) . ويبدو ان

٥٠ ــ التغيرات المحققة فى الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية ، وفى نمو الانتاج الصناعى التحويلى فى بعض الدول النامية .

(نسب مئوية من الناتج المحلى الاجمالى باسعار الثقافة الثابتة)

	التكوين الاجمالى لراس المال المحلى فى الصناعة التحويلية			التغير فى معدل نمو الانتاج الصناعى التحويلى (٢)
	متوسط ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥	١٩٦٦	التغير (١)	
الصين (تايوان)	٤ر٥	٦ر١	٦ر١	٩ر٧
جامايكا	٢ر٧	٢ر٧	—	ــ٥ر٠
كينيا	٢ر٢ (٣)	٥ر٢	٣ر٠	ــ٧ر٧
موريشيوس	٢ر٨	١ر٤	ــ١ر٤	١٦ر٤
تونس (٤)	٤ر٨	٣ر٠	ــ٨ر١	ــ٥ر٥
فنزويلا (٥)	٢ر٦ (٣)	٢ر٨	٢ر٠	ــ٦ر٢

المصدر : UNIDO على اساس U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1967, 1968, Vol. 1

(١) نسبة ١٩٦٦ مطروحا منها نسبة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥

(٢) مأخوذة من الخانة الرابعة فى الجدول رقم ٤٨

(٣) ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ فقط

(٤) الصناعة التحويلية تشمل الاسماك ولا تشمل المعادن الاساسية

(٥) لا تشمل الصناعة التحويلية تكرير البترول الخام والغاز

(١٢٥) فى هذه الحالة ينخفض معامل الارتباط بين المتغيرين الى ٠ر٠١

(١٢٦) يبلغ معامل الارتباط بين التغير فى نمو الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى مستوى تكوين راس المال الممول اجنبيا ٠ر٠١ باستبعاد الاردن وموريشيوس وغيانا . ويبلغ معامل الارتباط بين التغير فى نمو الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى مستوى التكوين الاجمالى لرأس المال المحلى ٢٤ر٠ باستبعاد الاردن وموريشيوس . ولا يختلف اى من هذين المعاملين عن الصفر .

كل الدلائل تشير الى ان التغير فى سنة واحـدة فى معدل الناتج المحلى الاجمالى ليس مرتبطـا بالتغير فى اى من مدى توافر راس المال الاجنبىاو مدى توافر راس المال عمومـا .

العوامل المؤثرة فى نمو الناتج المحـلى الاجمـالى

تلعب نسبة الناتج المحلى الاجمالى المخصصة للاستثمار الدور الحاسم فى تحـديد المعـدل الممكن لاقتصاد ما ان ينمو به . ونتيجة لذلك توجه الاولوية الرئيسية الى تعبئـة المدخرات المحلية وتوجيهها الى الاستثمار والى توجيـه الموارد المالية للاستثمار من الدول المتقدمة الى الدول النامية . ومع ذلك فكما سبق ان ذكرنا لا يوجـد ارتباط بين التغـيرات فى مسـتوى الاستثمار (على الاقل فى الامد القصير) وبين التغيرات فى نمو الناتج المحلى الاجمالى .

ويقدم الجدول رقم (٥١) بيانات عن متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى والمسـتوى المتوسط للاستثمار الراسمالى فى ٢٥ دولة نامية خلال السنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٦ . ويتضح لاول وهلة ان المستوى العالى للاستثمار (كنسبةمن الناتج المحلى الاجمالى) ، لا يقود ، فى حد ذاته ، الى معدل نمو مرتفع ، كما ان المستوىالمنخفض للاستثمار لايستلزم بالضرورة وجود معدل نمو منخفض . وقد استثمرت ١٥ دولةعنـد المسـتوى (١٧٫٨ ٪ من الناتج المحـلى الاجمالى) او ما يزيد عليه . ومع ذلك فقد كانمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى ست منها اقل من المتوسط (٢٫٦ ٪) . ومن ناحية اخرىنجد انه من بين عشر دول كان مستوى الاستثمار فيها اقل من المتوسط ، حققت اربعة معدلات نموللناتج المحلى الاجمالى يزيد على المتوسط . ويصنف الجدول التالى الدول الخمس والعشرين حسبمعدل النمو ومستوى الاستثمار :

معدل النمو	مستوى الاستثمار	اكبر من المتوسط او يعادله	اقل من المتوسط	كل الدول
اعلى من المتوسط		٦	٤	١٠
اقل من المتوسط		٩	٦	١٥
	كل الدول	١٥	١٠	٢٥

اما العامل الرئيسى الآخر الذى يحدد معدل النمو الاقتصادى ، فهو العامل الحـدى لراس المال / الانتاج ، والذى يعكس الاضافة فى الانتاج الناجمة عن اى استثمار جديد . وهـذا متغير « شامل » يتاثر بطبيعة استثمار راس المال وكفاءة استخدام راس المال الجـديد . ويتضح من الجدول رقم (٥١) ان العامل الحدى لراس المال / الانتاج هو اكثر ارتباطا بنمو الناتج المحـلى الاجمالى من مستوى الاستثمار . ويتضمن الجدول التالى تصنيفا للدول الخمس والعشرين طبقا لمعدل النمو والعامل الحدى لراس المال / الانتاج :

٥١ ـ نمو الناتج المحلى الاجمالى ومستوى تكوين رأس المال المحلى الاجمالى ، والمعامل الحدى لراس المال / الانتاج في بعض الدول النامية

	النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ١٩٦٣ – ١٩٦٦ فى المائة	تكوين رأس المال المحلى الإجمالى ١٩٦٣ – ١٩٦٥ كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	المعامل الحدى لرأس المال/الإنتاج (١)
الأرجنتين	٣ر٥	٥ر١٨	٦ر٣
بوليفيا	٦ر٥	٥ر٢١	٨ر٣
سيلان	٦ر٤	٧ر١١	٥ر٢
شيلى	٢ر٥	٨ر١٧	٤ر٣
الصين (تايوان)	٨ر١١	٤ر١٩	٧ر١
كولومبيا	٣ر٥	٥ر١٨	٥ر٣
قبرص	٨ر٤	٨ر١٧	٥ر٣
الدومينكان	٩ر٥	٢ر١٤	٢ر١٥
جواتيمالا	١ر٤	١ر١٢	٠ر٣
هوندوراس	٦ر٦	٥ر١٥	٢ر٣
إيران	٦ر٨	٤ر١٥	٨ر١
جامايكا	١ر٦	١ر١٩	٢ر٣
كوريا	٥ر٩	٦ر١٦	٧ر١
ماليزيا(٢)	٠ر٧	٩ر١٧	٦ر٢
مالطة	٦ر٥	٤ر٢٢	٩ر٣
نيكاراجوا	٢ر٨	٣ر١٨	٢ر٣
بيرو	٩ر٥	٥ر٢١	٤ر٣
الفيلبين	٦ر٤	٦ر١٦	٦ر٣
بورتوريكو	١ر٨	٧ر٢٧	٥ر٣
سيراليون	٧ر٥	٧ر١١	٠ر٢
تايلاند	٩ر٧	٢ر٢٢	٨ر٢
تونس	٠ر٤	٥ر٢٣	٠ر٦
فنزويلا	٣ر٥	٦ر١٧	٤ر٣
فيتنام	٣ر٦	٥ر١٠	٧ر١
زامبيا	٨ر٧	٠ر١٨	٤ر٢
المتوسط	٢ر٦	٨ر١٧	٠ر٣(٣)

المصدر : UNIDO على أساس U.N., Year book of National Accounts Statistics 1967, 1968, Vol. 1

(القيمة على أساس أسعار السوق الثابتة ، الا اذا ذكرت غير ذلك) .

(١) محسوبة على أساس قسمة قيمة التكوين الاجمالى لراس المال المحلى فى الاعوام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ على الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى فيما بين ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ .

(٢) البيانات متوفرة فقط على أساس أسعار السوق الجارية

(٣) لا تشمل الدومينكان .

معدل النمو	المعامل الحدى لراس المال/الانتاج	اكبر من المتوسط او يعادله	اقل من المتوسط	كل الدول
اكبر من المتوسط		١	٩	١٠
اقل من المتوسط		١٣	٢	١٥
	كل الدول	١٤	١١	٢٥

وقد زاد المعامل الحدى لراس المال / الانتاج فى اربع عشرة دولة عن القيمة المتوسطة ٣ . وكان معدل النمو فى ثلاثة عشر منهم اقل من المتوسط ، وفى الرابعة عشرة اعلى من المتوسط .

وقد تميزت الدولة الاخيرة بكون مستوى الاستثمار بها اعلى بكثير من المتوسط ، وهو ما عوض بشكل واضح اثر ارتفاع المعامل الحدى لراس المال / الانتاج . وكان هذا المعامل اقل من المتوسط فى احد عشر دولة . ومن بين هذه الاحد عشر دولة كان معدل النمو اعلى من المتوسط فى تسع منها وفى الاثنتين الاخيرتين كان اقل من المتوسط . وكانت الدولتان الأخيرتان تعانيان من الانخفاض الشديد فى مستوى الاستثمار .

وواضح من المناقشة السابقة ان المعامل الحدى لراس المال / الانتاج ذو تأثير اكبر على معدل النمو لمستوى الاستثمار . واذا كان المعامل الحدى لراس المال / الانتاج اكبر من المتوسط ، فيبدو انه يؤدى الى معدل نمو اقل من المتوسط ، الا اذا كان مستوى الاستثمار اعلى بكثير من المتوسط . وعلى العكس من ذلك اذا ما كان المعامل الحدى لراس المال / الانتاج اقل من المتوسط فان ذلك يؤدى الى معدل نمو اعلى من المتوسط ، الا اذا كان مستوى الاستثمار اقل بكثير من المتوسط . وتشير هذه الاستنتاجات الى انه عموما قد يكون من المفيد للدول النامية ان تجد الطرق الكفيلة بانقاص المعامل الحدى لراس المال / الانتاج بها . وقد يكون ذلك على نفس مستوى اهمية محاولات زيادة مستوى المدخرات ، ان لم يزد عنها اهمية .

واحد العوامل التى تؤدى الى ارتفاع المعامل الحدى لراس المال / الانتاج هو الاستثمار فى الهياكل الاساسية وراس المال البشرى ، وهو ما يعتبر ضروريا الى حد ما فى كل الدول . وهذا النوع من الانفاق الاستثمارى يحقق عائدا فى الامد الطويل . وغالبا ما تكون المنفعة المباشرة ضئيلة مما يؤدى الى النتيجة الحتمية الخاصة بارتفاع المعامل الحدى لراس المال / الانتاج . ولا يعنى ذلك انه لا يوجد مجال لتحسين القيام بهذا النوع من الاستثمار ، ولكن ما نصبه هو انه يجب على الدول النامية ان تتوخى الحذر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية المظهرية التى تؤدى الى ارتفاع المعامل الحدى لراس المال / الانتاج .

والعامل الثانى الذى من الممكن ان يؤثر على حجم المعامل الحدى لراس المال / الانتاج هو توزيع الاستثمارات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . ومن المحتمل ان يكون القطاع الصناعى متميزا بمعامل حدى لراس المال / الانتاج اقل من القطاعات الاخرى . واذا كان الحال كذلك، فمن المحتمل ان يكون التصنيع واحدا من الطرق الكفيلة بتحقيق زيادة فى الدخل نتيجة لاقل انفاق استثمارى ممكن .

والعامل الثالث الذى يحدد المعامل الحدى لراس المال / الانتاج هو درجة استخدام راس

المال الجديد . واذا ما تحول الاستثمار الجديد فى طاقة الانتاج التحويلى ، الى طاقة عاطلة غير مستغلة ، فان ذلك يزيد حجم المعدل وينقص من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى اقل مما قد يكون بالامكان تحقيقه . ولقد تبينت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

الاهمية الكبيرة لاستخدام الاستثمار فى الصناعة التحويلية بطاقة كاملة ، كما ان مجموعة من الخبراء اجتمعت فى ريودى جانيرو فى مارس ١٩٦٩ لمناقشة هذه المسألة (١٢٧) . ومن المحتمل ان تكون الدول النامية قادرة على عمل المزيد لانقاص حجم المعامل الحدى لراس المال / الانتاج بها وذلك عن طريق الاستخدام الكامل للاستثمار التحويلى اكثر منه عن اى طريق آخر . واذا ما كانت معدات الانتاج التحويلى عاطلة ، ولا تستغل بطاقاتها الكاملة ، فان ذلك يمثل قيدا على نمو الناتج المحلى الاجمالى . ويجب على الدول النامية أن تدرس ما اذا كان استغلال الطاقات الموجودة باقل من طاقاتها يعتبر مشكلة اكثر خطورة من تلك الخاصة بالندرة الموجودة فى رؤوس الاموال المطلوبة للاستثمار .

---

(١٢٧) UNIDO, Utilisation of Excess Capacity for Export, Report of the Expert Group Meeting on Excess Capacity, Rio de Janiero, March 1969, ID/38 (ID/WG. 89/15).

الفصل الخامس

السياسات والاستراتيجيات الصناعية
فى الدول النامية
بعض المشاكل والاعتبارات فى وضع السياسات الصناعية

هناك اتفاق من الناحية العامة على أن التصنيع هو المحرك الرئيسى فى عملية النمو الاقتصادى . ولذلك تركز غالبية الدول النامية على الصناعة والصناعة التحويلية فى خططها التنمية .

ويجب على الدولة بادىء ذى بدء ان تحدد الاطار العام لاهدافها عند تبنيها استراتيجية صناعية . واختيار الاستراتيجية ليس مجرد تمرين اكاديمى . ويوجد بكل دولة نامية ظروف غير متشابهة تقيد مجال البدائل امامها . ومن بين القيود الاكثر وضوحا نجد المستوى القائم للتنمية الاقتصادية والصناعية ، والموارد البشرية والطبيعية المتاحة والاطار التنظيمى التى تتم من خلاله عملية النمو (١٢٨) .

وتشترك معظم الدول النامية فى عديد من الاهداف الأولية التى يهدف اليها التصنيع . ومن بين تلك الاهداف الاكثر مشاهدة نذكر الآتى : زيادة مستويات متوسط دخل الفرد ، تخفيض التفاوت فى توزيع الدخل المحلى ، زيادة العمالة ، تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات وتحقيق اقتصاد منوع وتنمية ذات قوة ذاتية . وبغض النظر عن الاستراتيجية المختارة ، يتطلب تحقيق هذه الاهداف الكبيرة تغيرات اساسية فى هيكل الاقتصاد القومى .

ويصاحب عملية التصنيع تحولات وتغيرات اساسية فى تخصيص الموارد وفى عوامل الانتاج وفى وضع الهياكل الاساسية وفى الانفاق : فعلى سبيل المثال ، يؤدى تدفق العمالة من القطاعات الاقتصادية الاخرى الى الصناعة التحويلية الى زيادة عدد العمال المشتغلين فى المهن ذات الانتاجية العالية نسبيا ، وتغير متطلبات المهارات والتدريب ، تغيير انماط الاستهلاك .

ولذلك يجب ان تصاغ الاستراتيجية الصناعية داخل اطار من الحركة المستمرة فى الهيكل الاساسى الاقتصادى والاجتماعى . وتكتسب اعادة الصناعة اهمية خاصة

(١٢٨) يطرح التباين الواسع فى استراتيجيات التنمية الصناعية سؤالا يتعلق بالتنسيق الدولى . وحتى تمكن هيئة الجهود بطريقة فاعلة ، يحتاج الامر الى اطار استراتيجية التنمية الدولية ، يقوم على ادراك السمات الفريدة لاستراتيجيات الدول المختلفة . وكانت الجمعية العمومية قد تبنت فى نوفمبر ١٩٧٠ مثل هذه الاستراتيجية لعقد التنمية الثانى .

بالنسبة لحكومة تناضل من اجل تحقيق نمو صناعى سريع . وتؤدى التغيرات المفاجئة ، على خلاف تلك الكامنة فى الاستراتيجية ، الى الاسهام بطريقة كبيرة فى زيادة المصاعب المتعلقة بايجاد الاستراتيجية المرضية . وما على المرء الا ان ينظر الى التقدم البطىء جدا الذى حققته الدول النامية على مدى الاحقاب الثلاث الماضية ، حتى نعرف ان عملية التصنيع قد تتطلب سنوات طويلة . وهنا توجد خطورة بوجه خاص وراء استخدام اسلوب التخطيط « بفرض بقاء الظروف على ما هى عليه » (مما يسمح بالتغيرات فى متغير واحد فقط مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة) . ولا ينطبق الافتراض الخاص بان التغيرات الهيكلية فى الدول النامية سوف تضاهى تلك الخاصة بالدول المتقدمة . ومن بين اسباب عديدة يوجد سبب رئيسى لذلك ، الا وهو ان تنمية الدول النامية تجرى فى ظل وضع دولى مختلف ، حيث يوجد تركيز واضح على كل من التجارة فى السلع المصنعة وعلى التنمية التكنولوجية . واكثر من ذلك نجد ان معدلات زيادة السكان فى كثير من الدول النامية الحالية تفوق بكثير المعدلات التاريخية او الحالية لزيادة السكان فى الدول المتقدمة (١٢٩) . ومن ثم يجب ان تكون استراتيجية التنمية الصناعية مرنة وان تسمح بتغيرات اساسية فى الاختناقات الاقتصادية .

وهناك اتفاق حول مجموعة من الأهداف الأولية ، ويجب على الدولة ان تحدد طريقها للعمل وان تختار ما يتطلبه ذلك من سياسات صناعية تكفل تحقيق مثل هذه الاهداف . وهذه الاهداف الوطنية العريضة بالاضافة الى الاجراءات التى تتخذ لوضعها موضع التنفيذ ، هو ما يمكن ان يطلق عليه استراتيجية التنمية الصناعية . وهذه السياسات من ناحيتها ترسم لتحقيق اهداف نوعية او محدودة مثل زيادة الصادرات وتوسيع العمالة الصناعية ، انقاص مستوى الواردات من السلع التحويلية ... الخ (وهو ما يختلف عن الأهداف الأولية التى تتميز بكونها ذات ابعاد وطنية اعرض) . ومجال الاختيار واسع بالنسبة للسياسات الصناعية ، وهو يختلف فى بعض الاحيان بطريقة جذرية ، فيما بين الدول النامية . ولا يمكن ان نجد وضعين متشابهين تمام التشابه . وبينما قد توجد بعض الأهداف المشتركة ، الا ان وسائل التنفيذ تختلف . ومع ذلك فهناك ثلاثة انواع من السياسات تبرز كثيرا فى الاستراتيجيات الصناعية لكل الدول النامية تقريبا : تشجيع الاحلال محل الواردات ، تنمية الصادرات ، التعاون الاقليمى .

وعادة ما ترتبط سياسة الاحلال محل الواردات بالهدفين المتعلقين بتحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى ، على الأقل فى بعض القطاعات الصناعية ، وبتوفير النقد الأجنبى (١٣٠) . والى حد ما تعتبر هذه السياسة ذات جاذبية ، حيث انها تتجنب مشاكل عدم التأكد فيما يتعلق بتقييم وخلق الأسواق ، وذلك نظرا الى ان هذه السياسة تقوم على اساس وجود سوق محلية مناسبة . ومع ذلك فيجب علينا ان نعرف ان سياسة احلال الواردات ستؤدى الى ايجاد طلب على مجموعة

(١٢٩) قد يبدو ان الطبيعة الديناميكية لمتغيرات اقتصادية عديدة اكثر اهمية فى الوقت الحاضر مما مضى . وهناك امثلة اضافية مثل التغيرات الجذرية فى السكان نتيجة لتحركات السكان الجماعية ، تطوير التكنولوجيا الجديدة ، التى بدورها من الممكن ان تخلق طلبا جديدا على الهامش بالنسبة للموارد الطبيعية ، او الحاجة الى منتجات جديدة فى الدول المتقدمة وهو ما قد يؤدى اما الى زيادة صادرات قائمة لدولة نامية او الى اتاحة الفرصة امام تلك الدولة كى تقابل طلبا جديدا سريع النمو . وحتى يمكن تقدير مثل تلك التغيرات فالامر قد يحتاج ليس فقط تخطيطا دقيقا وسياسة رشيدة ، بل ايضا الى دراسات تحليلية أكثر واقعية .

(١٣٠) قد يقال ان درجة معينة من احلال الواردات ما هى الا نتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية . وكلما توسعت الاسواق المحلية ، فان بعضا من الطلب على الواردات قد يمكن تغطيته من جانب المنتجين المحليين . وتتعلق المناقشة هنا بالخطوات التى يمكن للحكومة ان تتخذها للاسراع بهذه العملية .

من الواردات الجديدة لاستخدامها كمواد داخلة فى المصـــانع الجـديدة . كذلك قد يزيد طلب المستهلك على واردات اخرى وذلك عندما تؤدى الانشطة التحويلية الجديدة الى زيادة مستوى الدخول . ومع انه من الممكن توقع ان تؤدى سياسة احلال الواردات الى تغيير تكوين الواردات ، الا انها قد لا تؤدى بالضرورة الى الانقـاص من مستواها . وعلاوة على ذلك فكثيرا ما ادى اتباع هذه السياسة الى تصنيع غير ناجع بسبب خلق صناعات جديدة غير رشيدة فى ظل حماية وكثيرا ما ادت كذلك الى ايجاد تنمية صناعية غير متوازنة .

اما سياسة تنمية الصادرات فقد يكون لهـا اهداف نوعيـــة مختلفة ، وهو ما يتوقف على درجة التنمية التى وصلت اليها الدولة او على هيكلها الاقتصادى . وفى ظل الوضع المعتـاد فى الدول النامية ، حيث نجد ان الطلب المحلى شديد الانخفـــاض ، قد تكون ســـياسة تشجيع الصادرات هى انسب ما يمكن اتباعه لدفع عجلة قطاع تحويلى ناشىء نظرا لأن عدم وجود مشترين محليين قد لا يوجد غير امكانية محدودة عاجـلة للانتاج من اجل السوق المحلية بمفردها . ومثل هذه السياسة قد تسهم فى زيادة متوسط دخل الفرد كما انها قد تؤدى فى الأمد الطويل الى زيادة مستويات الطلب الاستهلاكى .

وقد توجد صورة اخرى من هذا الوضع فى دولة جاوزت مستويات الدخول فيها حد الكفاف وهنا قد يكون الهدف المحدد لسياسة تشجيع الصادرات هو تأمين وجود مورد أكثر اعتمادا عليه للنقد الأجنبى وذلك لمقابلة الزيادات المتوقعة فى الواردات .

وفى كلتا الحالتين من المتوقع ان تكون الصناعات التى قامت اساسا من اجل التصدير حافزا قويا لتحسين الجـــودة وتخفيض التكاليف وتحسين مواعيد التسليم ، وهو ما يعتبر كله من سمات الصناعة الحديثة ذات القدرة التنافسية .

اما سياسة التعاون الاقليمى فهدفها الواضح هو توسيع حجم السوق عن طريق ايجاد اتحادات تجارية وما يستتبعها من تحرير للتجارة . ولما كانت الأسواق المحلية لدولة ما تعتمد على تعداد السكان ومستويات الدخول وتوزيع الدخل بها ، لذلك قد تكون هذه الأسواق من الصغر بحيث تقف عقبة امام قيام الصناعات الكبيرة . وتنبع فوائد التعاون الاقليمى اساســـا من التخصص الصناعى . واهم تلك المزايا هى الاقتصاديات الخارجية التى تنشأ عن انتشار الخبرات الفنية والاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية الاقليمية واقتصاديات الحجم الكبير وجذب الاســـتثمار الأجنبى عن طريق توسيع السوق .

وهناك عديد من المشاكل العامة التى تنشـأ من وراء تنفيذ السياسات الصناعية . اولها هو ان تتواجـد اهـداف متباينة داخل اطار سياسة واحـدة . واذا كانت سياسة تنمية الصـادرات تهدف الى زيادة مستويات الدخول ، فسيكون التركيز على الصناعة كثيفة العمـالة التى تتميز بنسبة مرتفعة من القيمة المضافة فى الأجور والمرتبـات (١٣١) . ولكن اذا كان الهـــدف الرئيسى لسياسة تنمية الصادرات هو الحصول على تدفق متزايد من النقد الأجنبى بعيدا عن التقلبات غير المتوقعة ، فانه مما قد يساعد على تحقيق هـذا الهدف تشجيع الصناعات كثيفة رأس المال نسبيا

(١٣١) من الممكن ايضا اخذ مشاكل اضافية فى الاعتبار . على سبيل المثال قد تكون العمالة الماهرة غير متوافرة اثناء المراحل الاولى للتصنيع . وقد يحتـاج الأمر الى اعادة التنسيق بين سياسة تشجيع الصادرات والسياسات الهادفة الى التركيز على تدريب العمال ، او تكون الثانية ســـابقة للاولى .

والتى تتميز بمستويات مرتفعة من انتاجية العمل ونسبة منخفضة نسبيا من القيمة المضافة فى الأجور .

وتتعلق المشكلة الثانية بالتنسيق الفعلى بين السياسات المختلفة . وقد تنشأ حالات تتعارض فيها آثار سياسة ما مع الأهداف المحدودة لسياسة اخرى ، على الرغم من أن كلا منهما يعتبران مكونين لاستراتيجية اقتصادية عامة .

وعلى سبيل المثال هناك هدفان للتصنيع كثيرا ما يشار اليهما وهما تحقيق القدرة التنافسية الدولية وخلق فرص عمالة اضافية فى الصناعة . وقد يتطلب الهدف الأول زيادة فى انتاجية العمل الى مستويات اعلى مما هو سائد حاليا فى الدول النامية . ومن المعروف ان توفير مبالغ كبيرة نسبيا من راس المال للعامل (وهذا معناه عملية انتاج كثيفة راس المال نسبيا) هو احد الطرق المؤدية الى تحقيق انتاجية عمل اعلى . وعلى النقيض من ذلك فقد يمكن تحقيق الهدف الثانى ـ وهو ايجاد فرص جديدة للعمالة ـ عن طريق سياسة تفضل اقامة الصناعات الصغيرة ، اذ هى توفر فرص عمالة كبيرة فى مناطق شديدة التفرق عن بعضها البعض كما انها تخفض من تدفق العاطلين الى المدن الكبيرة . ومن الممكن وصف الصناعة الصغيرة بانها تتميز بكثافة العمل وانها لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة .

وهناك مشكلة اخرى تتعلق بالحاجة الى التقدير المسبق لحجم وسرعة خطى ما يلازم التصنيع من تغيرات اقتصادية (سواء كانت ناتجة أو مستحثة) وحينما تعقد النية على اتباع سياسة معينة ، فقد تظل هذه السياسة على الورق فى حين ان الظروف التى كانت قد ادت الى وضعها ، تكون فى تغير مستمر . لذلك تتطلب السياسة تعديلا مستمرا فى التطبيق العملى .

وتبدو أن الاعتبارات الحاسمة عند اختيار وتنفيذ السياسات الصناعية هى : تحديد القطاعات الصناعية الجديرة بالأولوية ، واهمية العلاقات داخل القطاعات المختلفة وادراك ضرورة تعديل السياسة على مر الوقت .

وسنبحث على الصفحات القادمة بعضا من اهم سمات الاستراتيجيات والسياسات الصناعية فى الأقاليم الثلاثة النامية .

امريكا اللاتينية

تعتبر امريكا اللاتينية اكثر الاقاليم الثلاثة النامية تصنيعا . ويشير الجدول رقم ٤ الى ان متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ كان فى امريكا اللاتينية خمسة امثاله فى آسيا (١٣٢) . كذلك يميل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لان يكون فى امريكا اللاتينية اعلى منه فى الاقليمين الناميين الاخريين ، فيتراوح من مستوى منخفض يقل عن ٢٠٠ دولار (فى دولة او اثنتين) الى مستوى مرتفع يقرب من ٧٠٠ دولار .

وهناك تفاوت واضح فى درجة التصنيع داخل هذا الاقليم . وتمثل الدول الثلاث ذات اكبر تعداد من السكان (الارجنتين والبرازيل والمكسيك) الجانب الاكبر من الانتاج الصناعى للاقليم . ويمثل الانتاج التحويلى بكل منها ما يزيد على ٢٥ ٪ من ناتجها المحلى الاجمالى ، ويشكل الانتاج التحويلى للدول الثلاث مجتمعة ما يزيد على ٦٠ ٪ من الانتاج التحويلى لامريكا اللاتينية . وبديهى ان اهداف سياسات التصنيع التى وضعتها هذه الدول الثلاث خلال الستينات اختلفت عما اتبعته باقى دول امريكا اللاتينية . وهناك تباين واسع فيما بين الدول الاخيرة فيما يتعلق بمستوى التصنيع ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وحجم السكان ، وتعكس اهداف السياسة الحكومية هذا التباين . وعلى الرغم من ان هناك تباينا فيما بين الطرق التى تتبعها الحكومات الوطنية المختلفة من اجل التصنيع ، الا انه هناك ايضا بعض السياسات المشتركة بينها .

الاحلال محل الواردات

ظلت سياسات الاحلال محل الواردات طوال الفترة التى اعقبت الحرب تمثل ركنا هاما فى الاستراتيجيات الصناعية لامريكا اللاتينية . وفى اغلب الحالات لم تكن هذه السياسات تهدف فقط الى رعاية الصناعات الناشئة ، التى قد تصبح اكبر كفاءة على مر الوقت ، بل انها كانت ذات نطاق واسع يشمل كافة الواردات . وعادة ما كان يركز على تخفيف الضغوط عن موازين المدفوعات اكثر منه على تشجيع بعض الصناعات المحلية (١٣٣) . ومن المحتمل بالنسبة للدول الكبيرة شبه المصنعة بامريكا اللاتينية ان تصبح سياسات الاحلال محل الواردات اكثر انتقاء وذلك حيث يرتبط تشكيل السياسة باعتبارات الكفاءة المتزايدة . ومن ناحية اخرى فقد تصبح سياسة الاحلال محل الواردات ركنا اكثر اهمية فى الاستراتيجيات الصناعية لدول امريكا اللاتينية الاقل تصنيعا .

وقد كانت التعريفة الجمركية هى الوسيلة الرئيسية لتنفيذ سياسة الاحلال محل الواردات . وفى الواقع فقد فرضت كل دول امريكا اللاتينية تعريفات جمركية متناهية فى الارتفاع على السلع الاستهلاكية المصنعة . كذلك كانت التعريفة الخاصة بالسلع الراسمالية والسلع الوسيطة والمواد الخام مرتفعة ايضا . وقد احتفظت دول كثيرة بمعدلات مرتفعة لرسوم الواردات على السلع التى جرت على تصديرها والتى اصبح فى امكانها انتاجها بتكلفة منخفضة (١٣٤) . ومنذ تطبيق الامتيازات عن طريق منطقة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) والسوق المشتركة لامريكا الوسطى (CAGM) ، تم تخفيض رسوم الواردات على السلع التى تنتج داخل الاقليم . ومع ذلك

(١٣٢) انظر صفحة ٢٢

(١٣٣) هذه النظرية قد تطورت تطورا كاملا فى
Santiago Macario,
"Protectionism and Industrialisation in Latin America", Economic Bulletin for Latin America, Vol. IX. No. 1, صفحات ٦١ ـ ٩٩

(١٣٤) على سبيل المثال ، لاحظ مكاريو ، سابق الاشارة اليه ، ان كولومبيا قد احتفظت برسوم جمركية قدرها ١٢٥ ٪ على البن .

فان التعريفة الجمركية لدول امريكا اللاتينية مع باقي دول العالم ما زالت تتميز بالارتفاع الزائد في الحماية .

وفي الوقت الحاضر تختلف وسائل تطبيق سياسات الاحلال محل الواردات اختلافا كبيرا من بلد لاخرى . فالمكسيك على سبيل المثال تعتمد على اذون الاستيراد الى حد اكبر مما عليه الحال في دول امريكا اللاتينية الاخرى . وعلى الرغم من ان التعريفة تلعب دورا هاما في النظام المكسيكي للحماية . الا ان الرسوم الجمركية كانت اقل نسبيا منها في دول امريكا اللاتينية الاخرى (١٣٥) . ومن السمات الهامة في نظام الحماية الجمركية المكسيكي انه يكمل نظام تراخيص الاستيراد ، الذي هو انتقائي ، عن طريق حساب رسوم الاستيراد على اساس الاسعار الرسمية . وتحسب الرسوم القيمة ـ بوجه خاص ـ على اساس سعر الفاتورة او السعر الرسمي ، ايهما اعلى . وهكذا فانه من الممكن حجب سلعة معينة عن السوق المحلية عن طريق تقدير سعر رسمي مرتفع لها . ويمتاز نظام التعريفة المكسيكي ليس فقط بانه انتقائي ، بل ايضا بانه يسمح بشيء من التنسيق بين سياسة احلال الواردات مع السياسات الاخرى للاستيراتيجية الصناعية للدولة (١٣٦) .

وطبقا لبيانات بنك مكسيك الوطني فقد اتبع نظام تراخيص الاستيراد من اجل وقف الواردات التي من الممكن ان تنافس السلع المكسيكية ومن اجل تقييد التجارة في سلع معينة عندما تدعو الحاجة الى ذلك (١٣٧) . وهكذا فان الحماية المكسيكية ، مثلها في ذلك مثل دول امريكا اللاتينية الاخرى ، قد ساعدت على تحقيق اهداف مرتبطة بكل من تشجيع الصناعة وميزان المدفوعات . وعلى الرغم من ان الحماية قد زادت في المكسيك في الفترة التي اعقبت الحرب ، فقد بذلت جهود كبيرة في الستينات من اجل التنسيق بين هدف تأمين النقد الاجنبي وهدف تشجيع الصناعة . وقد تمثلت احدى الوسائل في اتخاذ اجراءات لتشجيع الصناعة اقرب ما تكون الى نظام الحماية . فالشركات التي تتقدم للحصول على تراخيص استيراد يجب عليها ان تكون مستوفية لمعايير معينة مثل مستوى الاستثمار ونوع وكمية المنتج واستخدام المواد الأولية والسلع الوسيطة المحلية .

وقد ادت تجربة المكسيك خلال الستينات فيما يتعلق باحلال الواردات الى ادخال بعض التعديلات على سياستها . ويبدو بوجه خاص ان المخططين قد اصبحوا مقتنعين بأن استمرار التنمية الصناعية يعتمد على النجاح في تصدير السلع المصنعة المكسيكية . وقد انتقد المسئولون بصراحة « الحماية المبالغ فيها » المكفولة لبعض الصناعات ، وقد حثت تصريحاتهم احد الاقتصاديين على ملاحظة « ان سياسة احلال الواردات كانت توصف رسميا في عام ١٩٦٧ بانها مؤقتة بالنسبة لتلك القطاعات التي لا تتمكن من تخفيض التكاليف او تحسين مستوى الجودة » (١٣٨) . ومع ذلك ففي عام ١٩٦٩ كان ما زال واضحا ان الحكومة المكسيكية مستمرة في البحث عن امكانيات اخرى لاحلال الواردات . وكما جاء في احدى النشرات « . . . ان انقاص

(١٣٥) المرجع السابق ، صفحة ٦٨

(١٣٦) انظر : Timothy King, Mexico : Industrialization and Trade Policies since 1940 London. Oxford University Press, 1970

(١٣٧) "Industrial Promotion", Review of the Economic Situation of Mexico, Banco Nacional de Mexico, Vol. XIV, No. 528, Nov. 1969. صفحة ١٧

(١٣٨) W. Paul Strassman, Technological Change and Economic Development, Ithaca Cornell University Press, 1968 صفحة ٢٩١

العجز فى الميزان التجارى يجب أن ينظر اليه كواجب له اولوية فيما يتعلق بالسياسة المكسيكية للتجارة الخارجية ، ويجب ان تتضمن فيما تتضمن ليس فقط البحث عن زيادة متواصلة للصادرات ، بل ايضا التطبيق الانتقائى لأساليب الرقابة الهادفة الى الحد من أو منع تلك الواردات التى لا تمثل اضافة صافية الى القاعدة الصناعية الوطنية » (١٣٩) .

وكانت تجربة البرازيل خلال الستينات فى بعض النواحى مشابهة ، وفى البعض الأخرى مغايرة لتجربة المكسيك . وكان هناك اختلاف واضح تمثل فى ان البرازيل اعتمدت اساسا على التعريفة الجمركية كاجراء حمائى اكثر منها على القيود الكمية(١٤٠) . وكانت الرسوم الجمركية البرازيلية على السلع الراسمالية والوسيطة والمعمرة والسلع المصنعة الاستهلاكية اعلى بكثير من مثيلاتها فى المكسيك(١٤١) . ويوجد بعض المراقبين على اقتناع بان ذلك كان ذا اثر صحى على التصنيع البرازيلى وان هذه السياسات قد شجعت على التكامل الراسى وانه « قد امكن تحقيق نمو صناعى متوازن الى حد كبير » (١٤٢) . والواقع ان سياسة الحماية البرازيلية ، مقرونة بالحوافز العادية الاخرى ـ مثل المزايا المالية وبرامج التكامل ، وما اتبع فى فترات سابقة من رقابة على النقد ـ قد ادت الى تحقيق واحد من اقل معاملات الاستيراد فى العالم بالنسبة للمنتجات المصنعة فى اوائل الستينات . ومع ذلك فليس واضح بعد ، ما اذا كان نمو الصناعة التحويلية المترتب على ذلك نموا متوازنا ام ان الحماية الزائدة لم تؤد الى الدخول فى عمليات مرتفعة التكلفة جدا . وكان هناك نقص فى الدينامية فى الاقتصاد البرازيلى فى منتصف الستينات وهو ما يرجع جزئيا الى زيادة التركيز على الاحلال محل الواردات فى الفترات السابقة .

وفى السنوات الأخيرة من الستينات وجه تركيز جديد الى الاحلال محل الواردات بالنسبة للسلع الاستهلاكية والسلع الاستهلاكية المعمرة . وكما كان الحال فى المكسيك كان فى مقدمة ذلك برنامج لتحقيق التكامل السريع فى صناعة السيارات وتوجيه جانب هام من الموارد الحكومية الى المشروعات الصناعية . ومع ذلك يبدو ان النمو فى صناعة السلع المعمرة فى البرازيل كان اقل اعتمادا على استيراد المواد الخام ونصف المصنعة مما كان عليه الحال فى المكسيك(١٤٣) .

وقد حققت الأرجنتين ، مثل البرازيل ، نموا فى صناعة الاحلال محل الواردات كانت مرتكزة الى التعريفة الجمركية الحامية . ويبدو ان السياسة الأرجنتينية قد تعارضت فى بعض الحالات مع الرغبة فى تحقيق قدر اكبر من التكامل الصناعى . ويقول الاقتصاديون الأرجنتينيون أن هيكل التعريفة الجمركية قد ادى الى ان تصبح اسعار المواد الداخلة غير المتوفرة محليا

(١٣٩) Commercio Exterior de Mexico, March 1969 صفحة ١٨٢

(١٤٠) كانت الرقابة على النقد ايضا احدى السمات الهامة لعملية احلال الواردات فى البرازيل وذلك حتى عام ١٩٦٢ .

(١٤١) يذكر ماكاريو ، سابق الاشارة اليه ، صفحة ٦٩ ، ان المتوسط المرجح للرسم الجمركى فى البرازيل على السلع الراسمالية والوسيطة والمعمرة قد بلغ فى السنوات الاولى من الستينات ٣٦٫٩٪ مقابل ١٤٫١٪ فى المكسيك . وكانت الارقام المناظرة للسلع الاستهلاكية المصنعة ٤٠٪ ، ٣٠٫٨٪ على الترتيب

(١٤٢) Werner Baer, Industrialisation and Economic Development in Brazil, Homewood Ill., Richward D. Irwin, 1965 ص ١١٥

(١٤٣) هناك دراسة حديثة لاتجاهات التصنيع فى البرازيل فى Don Huddle, "Postwar Brazilian Industrialisation : Growth Patterns, Inflation and Sources of Stagnation", in Eric N. Baklanoff, ed., The Shaping of Modern Brazil Baton Rouge, Louisiana State University Press, 1969, and Joel Bergsman and Arthur Candal, 'Industrialisation: Past Success and Future Problems", Howard Ellis, ed., the Economy of Brazil, Berkeley, University of California Press, 1969

مرتفعة الى درجة عاقت من اقامة بعض الصناعات(١٤٤) . ويشير ذلك الى انه قد تكون هنالك امكانيات اخرى للنمو عن طريق احلال الواردات . وعلى الرغم من ذلك نجد ان الحكومة الارجنتينية ، مثلها فى ذلك مثل كل من الحكومة البرازيلية والحكومة المكسيكية ، قد تبنت وجهة النظر القائلة بان مرحلة احلال الواردات ،بصفتها احدى مراحل التنمية الصناعية ، قد تم استكمالها لدرجة كبيرة ، وقد بدأت الحكومةفى اواخر الستينات فى ممارسة تركيز جديد على تشجيع الصادرات .

وواضح أن دول امريكا اللاتينية التى وصلت الى درجة متوسطة من التصنيع وتلك الدول ذات الطاقة الصناعية شديدة الانخفاض ، على العكس من الثلاث دول سالفة الذكر ، لن تتمكن فى القريب من الاستغناء عن سياسات الاحلالمحل الواردات . وفى النصف الاخير من الستينات كانت دول كثيرة من تلك الاقل تصنيعا تبدو وكانها ستدخل تلك المرحلة الدينامية للاحلال محل الواردات ، والتى كانت الدول الأكثر تقدما قد تجاوزتها فعلا . وقد احتفظت الدول الأقل تصنيعا بسياستهاالحمائية ، وطورت خطط الحوافز واستثمرت بطريقة مباشرة فى صناعات الاحلال محلالواردات . وقد يستفيد الاحلال محل الواردات فى تلك الدول من التغيرات المواتية الحديثة فىمناخ التنمية بامريكا اللاتينية . وبوجه خاص قد يؤدى تحرير التجارة ، وهو ما بدىء فيه فىالستينات ، الى عدم التشجيع على اقامة صناعات تتميز بهيكل تكلفة مرتفع الى درجة غير واقعية ، كما ان بعض المكاسب قد تتحقق من وراء الاهتمام الاقليمى بتشجيع الصادراتوبالأنشطة ذات القدرة التنافسية على المستوى الدولى .

سياسات التنمية الصناعية

ان سياسات التنمية الصناعية ، التى تكمل الاحلال محل الواردات فى اطار نظام تقييد التجارة ، قد طبقت بطرق مختلفة ذات تاثير علىالمستثمر سواء منه المحلى او الاجنبى . وقد مال كثير من دول امريكا اللاتينية خلال الستينات الى اتباع سياسات التشجيع الأكثر تعقيدا والتى سارت عليها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك .ويبدو انه كان هنالك تفضيل لصورتين من السياسة العامة وانهما ادتا الى نفس النتيجة .وترتكز الاولى الى قانون شامل للتنمية الصناعية ، عادة ما يكمله العديد من الاجراءاتالمتعلقة بصناعات معينة . اما الثانية فتتكون ببساطة من اجراءات متخصصة . وتطبق الاولىفى الارجنتين والمكسيك وبوليفيا وبيرو وتبدو انها تؤدى الى ايجاد خطوط رئيسية مستقرةلتشجيع الصناعة . ومن الممكن ان تؤدى الاجراءات التكميلية الى تغيير هذا الجوهر ، بلان ذلك غالبا ما يحدث . أما نظام الاجراءات المتخصصة فهو يميز تنفيذ سياسات التشجيع فى كولومبيا .

وربما كان الهدف الرئيسى لهذه البرامج هو توفير بعض من الرقابة المناسبة على عملية التصنيع التى تركز على الاحلال محل الواردات . ومثل هذه الرقابة من الممكن ان تستخدم

(١٤٤) Instituto Argentino para el Desarrollo Economico, Informe, August 1967. صفحة ١٦

بسهولة ، اما بغرض تدعيم مدخرات النقد الاجنبى باى تكلفة (على اساس الموارد المحلية) او لتشجيع نمو الصناعات الكفؤة (١٤٥) . اما الاهداف الاضافية فتدخل فى مضمون الاجراءات الواسعة المشار اليها هنا . وقد يشمل ذلك بالنسبة لغالبية دول امريكا اللاتينية مدخرات النقد الاجنبى التى تنشأ عن تقييد اعادة تحويل رؤوس الاموال ، او عن المعدلات المرتفعة لاعادة الاستثمار ، والعمالة المتزايدة والتدريب الفنى والرقابة المحلية على عملية اتخاذ القرارات الصناعية .

ويعتبر قانون الصناعات الجديدة الضرورية فى المكسيك مثال جيد لقوانين التنمية الصناعية التى توضع لتنفيذ السياسة . وهذا القانون ، الذى اصبح سارى المفعول منذ عام ١٩٥٤ ، يعرف الصناعات « الجديدة » بانها تلك التى تقدم سلعا لا تنتج فى المكسيك ، والصناعات « الضرورية » بانها تلك التى لا يكفى انتاجها القائم لمقابلة الطلب المحلى . وتقوم وزارة الصناعة والتجارة بالاشتراك مع وزارة المالية ببحث الطلبات المقدمة من اجل الانتفاع بمزايا هذا القانون . وعلاوة على ذلك تقسم الصناعات الى اساسية . نصف اساسية وثانوية . ويمنح القانون اعفاء من الضرائب لمدة ١٠ ، ٧ ، ٥ سنوات للمجموعات الصناعية الثلاثة على الترتيب . واذا ما منحت شركة ما حق الانتفاع بمزايا القانون ، فيجوز اعفاؤها كاملا من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد السلع الراسمالية والمواد الخام والسلع نصف المصنعة ، كما يجوز اعفاؤها من الرسوم الجمركية على الصادرات وضريبة الايرادات التجارية وضرائب التمغة، وعلاوة على ذلك فيمكن اعفاء الشركات من الضريبة على الايراد العام بنسبة تصل الى ٤٠٪ . ويحدد القانون شروطا اميل الى التشدد فيما يتعلق بالشركات التى لها الانتفاع بهذه الفوائد : فيما يتعلق بدرجة التكامل (نسبة المكونات المحلية فى الانتاج . هيكل ومصدر راس المال ، معاملات حقوق الانتاج ... الخ . ومن المتطلبات الاخرى توافر حد ادنى محدد للقيمة المضافة وان يكون المشروع اقتصاديا بشكل واضح ، وان تنفذ تعليمات وزارة الصناعة والتجارة فيما يتعلق بانماط الجودة والسعر . ولا توجد تحفظات خاصة فيما يتعلق بجنسية راس المال فى الهيكل التمويلى للشركات التى تجرى مساعدتها ، ولكن من النادر ان تعطى تلك المزايا للشركات التى تقل فيها نسبة راس المال المكسيكى عن ٥١٪ (١٤٦) .

وعلاوة على الشروط الواردة فى قانون الصناعات الجديدة الضرورية ، فهناك تفويض لرئيس الجمهورية المكسيكى فى ان يعطى اعفاءات ضريبية للصناعة حسب ما يراه . وقد استحدثت هذه السلطة حتى ما يمكن الامتداد بالاعفاء الضريبى الى صناعات معينة لاتتوافر فيها شروط الانتفاع العادى بالمزايا الواردة فى قانون تشجيع الصناعة، وللسماح بالامتيازات للصناعات التى قد تكون شروط انتفاعها بالاعفاء والمحددة فى القانون ، قد انتفت(١٤٧) .

وقد سرت لبعض الوقت قوانين لتشجيع الصناعة مماثلة للقانون المكسيكى فى كل من

---

(١٤٥) من المعروف ان الهدف المتعلق بميزان المدفوعات ، مقترنا بسياسات احلال الواردات ، قد يتعارض مع الاهداف الاخرى فى الاستراتيجية الصناعية العامة . انظر على سبيل المثال مكاربو ، السابق الاشارة اليه .

(١٤٦) تعمل الشركات الاجنبية فى صناعة السيارات فى ظل القانون المعدل بمرسوم يتعلق بصناعة السيارات .

(١٤٧) من اجل مناقشة اوسع للنظام المكسيكى لتشجيع الصناعة انظر : Hector Vaggues Jercero, Fomento Industrial en Mexico, Centro de Estudios Economicos del Sector Privado, A.C. 1966, and Judd A. Austin: "Incentives Extended to Business Enterprise", Business Mexico, American Chamber of Commerce of Mexico, 1968 صفحات ٦٧ ـ ٧٥

الأرجنتين وبيرو واكوادور ودول عديدة من مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . وفى أواخر عام ١٩٦٥ لحقت بوليفيا بالركب عن طريق اصدار قانون « الاستثمارات الخاصة » . ويشبه القانون البوليفى للاستثمارات الخاصة القانون المكسيكى . وعلاوة على ذلك فهو يشتمل على نظام لتحديد مدى جدارة الشركات للحصول على المزايا وذلك طبقا لمدى استخدام الشركة للمواد الأولية المنتجة داخل الدولة . واذا كانت الشركة تتميز بارتفاع المكون الوطنى فى الانتاج ، فانها تحصل على حوافز أكثر كما انه يكون لها الحق فى الحصول على المساعدة لفترات أطول (١٤٨) .

أما فى الدول التى لا يوجد بها قوانين تنمية صناعية ، فنجد أن الحوافز والمتطلبات تشترك فى سمات كثيرة . فعلى سبيل المثال يتضمن قانون ضريبة الدخل فى كولومبيا شروطا للاعفاء الذى يمكن منحه للشركات التى تكون احتياطيا للتنمية الاقتصادية من ارباحها ، وذلك بهدف زيادة الانتاج المحلى من المواد الخام وسلع الاحلال محل الواردات . ومن الممكن للصناعات التى تستخدم ٦٠٪ من المواد الخام المحلية أن تحصل على اعفاء من ضرائب الدخل بنسبة تصل الى ١٠٠٪ ، كما أن هناك اعفاءات خاصة تمنح للشركات التى تستخدم منتجات الصناعة المحلية للحديد . وهناك اجراءات أخرى تسمح بالاعفاء من رسوم التصدير ، وباستهلاك المتزايد لمعدات الانتاج .

وقد اصدرت الأرجنتين تشريعا مماثلا لتقديم الاعفاءات والاعانات لصناعات واقاليم معينة ، وحدد المستلزمات المتعلقة بنسبة المحتوى المحلى فى انتاج بعض الصناعات . وكان هناك استخدام واسع للسياسات الهادفة الى تحقيق التكامل فى صناعات معينة ، كما تم تكوين مجموعات خاصة من الجهاز التنفيذى لصياغة السياسة واعتماد برامج الشركات المختلفة . وفى عام ١٩٦٩ كان يوجد احد عشر من مثل تلك المجموعات ، وكانت تتكون من ممثلين للوكالات الحكومية المختلفة . ويجرى التنسيق بين المجموعات عن طريق مجلس التنمية الصناعية ويتراسها وزير الصناعة والتجارة ، وتوجد لديها السلطة فى ان تمنح الصناعة مزايا فيما يتعلق بالضرائب او القروض وقد قدمت توصياتها الأساس للمراسيم بقوانين التى تطبق على القطاعات الصناعية المختلفة . ومن اهم المجموعات التنفيذية تلك الخاصة بصناعة المعادن ـ وصناعة السيارات ـ الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والدوائية ـ وصناعة الآلات والمعدات .

وعموما فان كل قطاع صناعى يخضع لمرسوم بشأن التكامل ، يتضمن كثيرا من نفس الحوافز والمتطلبات الموجودة فى قوانين تشجيع الصناعة فى البلاد الاخرى . وعلاوة على ذلك تقدم الحوافز ايضا من جانب الوكالات الاقليمية للتنمية مثل الهيئة العليا لتنمية المنطقة الشمالية الشرقية (sudene) . وكذلك كان هناك تشريع عام يسمح باعطاء اعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات ، وقد ظل سارى المفعول فى اغلب فترة الستينات (١٤٩) .

وربما يكون خير مثال على حسن تنفيذ سياسة تشجيع الصناعة (فى حالة عدم وجود استثمارات حكومية مباشرة فى الصناعة) هو ما يطلق عليه « برنامج التكامل » الذى وضعته عدة دول فى أمريكا اللاتينية . ويطبق فى ظل هذه البرامج انظمة خاصة للحوافز والمتطلبات وذلك

(١٤٨) يوجد الاطار العام للاشتراطات فى القانون البوليفى فى : Latin America 1968 Vision, Inc., صفحة ٦٤

(١٤٩) توجد المعلومات الحديثة عن سياسات تشجيع الصناعة فى البرازيل فى : Brazilian Business, American Chamber of Commerce of Brazil, December 1969, صفحات ٨ ـ ١١

بالنسبة لصناعات معينة . وترتكز هذه البرامج على الاجراءات القائمة للتنمية الصناعية أو على القوانين الخاصة لتشجيع الصناعة . وقد تشمل برامج التكامل الحوافز المشار اليها فيما سبق ، مضافا اليها تنظيم اميل الى التشدد فيما يتعلق بالانتاج والاسعار وانواع الاستثمار . وعلاوة على ذلك فقد تحدد المتطلبات فيما يتعلق بالمحتوى الوطنى وبمستويات المشاركة المحلية فى راس المال . وقد كانت صناعة السيارات الهدف الاول لبرامج التكامل فى العديد من دول امريكا اللاتينية فى السنوات الأخيرة (١٥٠) .

وعلى الرغم من ان اجراءات تشجيع الصناعة فى دول امريكا اللاتينية قد وضعت لتشجيع مبادرة القطاع الخاص بشكل واضح ، الا ان المشروعات الحكومية والمشروعات المشتركة كثيرا ما تكون خاضعة لاشتراطاتها ، حيث ان برامج الحوافز هى ذات هدف مزدوج . فهى لاتهدف فقط الى جذب الاستثمار فى الصناعة ، بل ايضا الى ايجاد اشراف دقيق على انماط الاستثمار الصناعى ، والانتاج من ناحية الكم والكيف ، وهيكل السوق ، واستخدام المواد الداخلة المحلية والاسعار .

تنمية الصادرات

تعتبر سياسة تنمية الصادرات اكثر السياسات الصناعية استخداما فى امريكا اللاتينية فى السنوات الاخيرة . وينبع التركيز الجديد على الصادرات الى حد كبير من التحقق من ان استمرار النمو الصناعى لا يمكن ان يتاتى من خلال سياسة الاحلال محل الواردات . ويتضح هذا الاتجاه بوجه خاص فى اكثر الدول تقدما فى الصناعة فى الاقليم (١٥١) .

وبتقويم نتائج سياسات الاحلال محل الواردات على مدى الخمسينات والستينات ، توصل عدد كبير من المخططين الصناعيين الى ان هذه السياسات قد ساعدت على اقامة الصناعات المتميزة بالارتفاع الكبير فى التكاليف . وذلك بسبب سوء استخدام الموارد المحلية . ويؤكد هؤلاء ان بعض الصناعات القائمة قد تصبح اكثر كفاءة اذا ما تمكنت عن طريق زيادة التصدير من تحقيق مستويات انتاج اكثر اقتصادية . وبالاضافة الى ذلك فقد ادت محاولات تحرير التجارة الاقليمية الى فتح اسواق جديدة للتصدير ، كما ان وجود مصاعب فى ميزان مدفوعات الكثير من الدول النامية كان حافزا لوضع سياسات تهدف الى زيادة تصدير المنتجات غير التقليدية .

وفى غالبية دول امريكا اللاتينية كانت الخطوة الاولى فى تطبيق سياسة تنمية الصادرات هى ببساطة التوفيق بين السياسات الموجودة للتنمية الصناعية والصناعات الجديدة ذات القدرة التصديرية . وعادة ما كانت تلك هى نفس الاجراءات التى استخدمت فيما قبل لتحقيق الاحلال محل الواردات . كذلك كانت السياسات العامة الصناعية تستكمل بترتيبات جديدة متمشية

(١٥٠) تشير المراجع المتعلقة بالتنمية فى امريكا اللاتينية الى امثلة تاريخية عديدة عن عدم الكفاءة فى هذه الصناعة .

(١٥١) على سبيل المثال يوجد لدى البرازيل طاقة صناعية كافية لتوفير ٩٢٪ من الطلب المحلى على السلع المصنعة ، انظر : Don Huddle سابق الاشارة اليه صفحة ٩٦

مع هدف تنمية الصادرات . وكقاعدة كانت السياسات الجديدة الخاصة بالصناعات التصديرية تشتمل على حافز ظاهر ، الا وهو الاعفاء من ضرائب التصدير . وعلاوة على ذلك يقوم كثير من الدول برد رسوم الاستيراد الجمركية السابق تحصيلها عن المواد الخام والسلع الوسيطة (نظام السماح المؤقت) أو بالسماح بالاستيراد المؤقت المعفى لمثل هذه السلع ، وفى بعض الاحيان كان العائد التصديرى يعفى من ضرائب الدخل والارباح . وقد تم تبسيط اجراءات التصدير . كما اتبع نظام لنشر المعلومات المتعلقة ببرامج التصدير والتامين على قروض التصدير . وقد ادت هذه الاجراءات، بالاشتراك مع المعاملة التفضيلية فى اطار منظمة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، الى تحقيق زيادات ملحوظة فى التجارة الاقليمية فى السلع المصنعة . ومع ذلك فقد ادى ارتفاع تكلفة الانتاج الى بقاء صادرات دول امريكا اللاتينية من السلع المصنعة الى دول العالم عند مستوى منخفض للغاية(١٥٢) .

وبصفة عامة تنقسم السياسات الوطنية لتنمية الصادرات الى مجموعات ثلاث : الحوافز المالية ، توفير القروض ، ونظم الاجراءات والمعلومات . ففيما يتعلق بالحوافز المالية ، فهى قد تضمنتها القوانين العامة لتنمية الصناعة والتى اصدرت فيما سبق . وهكذا نجد ان الحملة من اجل زيادة الصادرات غالبا ما ترتكز الى خلق نظام جديد للاقراض ، والى نشر المعلومات المتعلقة بالامكانيات الوطنية للتصدير ، وبالاولويات على رجال الاعمال والصناعة .

وكانت الحوافز المالية للتصدير موجودة فى كل من كولومبيا والارجنتين منذ اوائل الستينات . ويسمح نظام الارجنتين للسماح المؤقت ، وهو الذى تبنته ايضا عدة دول امريكية لاتينية ، باعادة الرسوم الجمركية المدفوعة عن واردات المواد الخام والسلع نصف المصنعة الى الشركات القائمة بتصدير السلع المصنعة . كذلك فان واردات المواد الخام والمعدات المستخدمة فى تصنيع السلع التصديرية فى كولومبيا معفاة من الرسوم الجمركية . وتقدم الارجنتين حوافز اضافية تتمثل فى الاستيراد الحر المؤقت للمواد الخام ورد الضرائب الداخلة ، كما تعفى كولومبيا عائدات الصادرات من ضريبة الدخل(١٥٣) .

وقد تم تعديل الحوافز المالية للتصدير فى البرازيل بشكل واسع خلال الستينات . وفى خلال الفترة ١٩٦٣ ــ ١٩٦٩ صدر مالا يقل عن ٢٩ قانونا وتنظيما جديدا فيما يتعلق باعفاءات المصدرين من الضرائب (١٥٤) . وكانت تدور اساسا حول ضريبة الدخل ، الضريبة على المنتجات الصناعية ، ضريبة رقم الاعمال ، الضريبة على العمليات المالية ، والضريبة على الوقود وزيوت التشحيم والطاقة الكهربائية . وقد ادت هذه الاعفاءات الضريبية الواسعة الى تدعيم كبير للحوافز المالية للتصدير من البرازيل . وفى تقرير اخير اعدته الوكالة الدولية للتنمية (AID) قدر ان الانتفاع الكامل ببرنامج الاعفاء « ... يتيح للمصدرين ان يبيعوا سلعهم فى الاسواق الدولية باسعار تقل بنسبة ٤١ر٩١٪ عن تلك السائدة فى الاسواق المحلية » (١٥٥) .

---

(١٥٢) ECLA, Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 2, 1969 صفحة ٧

(١٥٣) نشرت دراسة اقليمية عن مثل هذه الاعفاءات الضريبية فى : ECLA, "Industrial Development in Latin America", Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 2 1969 صفحات ٦٦ ــ ٦٨

(١٥٤) Brazilian Business, November 1968. صفحة ١٥

(١٥٥) W.G. Tyler, "Export Diversification and the Promotion of Manufactured Exports in Brazil", unpublished report to the United States Agency for International Development, Rio de Janeiro, 1969, p. 138

وقد قامت الأرجنتين بمحاولات عديدة لتحسين شروط الاقراض للمصدرين . واعطى جهاز المصارف التجارية معاملة تفضيلية لدى البنك المركزى فيما يتعلق باعادة خصم عمليات قروض التصدير . ومع ذلك فمن المعتقد ان ما يتطلبه البنك المركزى من ضرورة تقديم ضمان من جانب المصدر او مصرفه قد ادى . . « الى الابطال الفعلى لهذا النوع من القروض » (١٥٦) .

وكان اكثر نجاحا فى هذا الصدد النص الذى اعطى فى عام ١٩٦٥ البنوك التجارية الحق فى منح المصدرين قروضا بالنقد الاجنبى لمدة ١٨٠ يوما وبحد اقصى ٣٠٪ من النقد الاجنبى الذى سوف يتحقق من وراء التصدير . والى جانب توفير القروض للمصدرين . يسهل هذا النوع من القروض شراء سلع المنتجين فى الخارج . وحتى ما يستكمل ويحسن نظام تمويل الصادرات ، وضعت الحكومة الأرجنتينية فى عام ١٩٦٧ برنامجا للتأمين ضد مخاطر التصدير الاستثنائية .

كذلك اتخذت كولومبيا خطوات من اجل تحسين المناخ المالى بالنسبة لمصدريها . وفى عام ١٩٦٣ وعن طريق صندوق استثمار خاص فى بنك الجمهورية ، تم توفير التسهيلات الائتمانية للانشطة الاولية والتحويلية التى لها علاقة بالتصدير . وعلاوة على ذلك فقد خول بنك الجمهورية سلطة اعطاء قروض قصيرة الأجل لتشجيع الصادرات غير التقليدية . وقد استكملت الأنشطة المصرفية فى عام ١٩٦٧ عن طريق انشاء صندوق تشجيع التصدير وذلك للعمل على تنويع الصادرات .

وكانت الاجراءات الخاصة بتقديم قروض مماثلة ولما هو متبع فى كولومبيا والأرجنتين هى عماد الجهود الوطنية لتشجيع الصادرات فى اواخر الستينات فى دول عديدة بأمريكا اللاتينية . وقد انشأ بنك المكسيك عام ١٩٦٤ صندوقا لتشجيع صادرات السلع المصنعة ، وعلى نفس المنوال وضع البنك المركزى الشيلى خطوطا عامة للاقراض عن طريق ادارة تنمية الصادرات التابعة له . اما فى البرازيل فقد صدر مالا يقل عن ثمانى قواعد جديدة لقروض التصدير فى الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ (١٥٧) . وقد اصدرت بيرو تشريعا ينص على ان تقدم الأجهزة العامة القروض لتصدير السلع المصنعة بنفس الشروط المطبقة فى الدول الأخرى لمنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (١٥٨) .

وبالاضافة الى حوافز القروض والضرائب ، اقامت دول كثيرة فى امريكا اللاتينية برامج للمعلومات ودراسة الأسواق . وتزود مثل هذه البرامج المصدرين بالبيانات الخاصة بتنظيمات التجارة الخارجية والظروف التى تحكم الأسواق الخارجية كما تساعد على اقامة علاقات مع المشترين فى الدول الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك : المركز الوطنى لاستعلامات التجارة الخارجية فى المكسيك ، ومركز تشجيع الصادرات فى البرازيل ، ومراكز استعلامات التجارة الخارجية فى فنزويلا . ومن الممكن ان تلعب مراكز التنشيط دورا هاما عندما تكون اجراءات التصدير سريعة التغير . ومع أن هناك تباين كبير من بلد لآخر فى مدى الاهتمام الذى يعطى للمشاكل الاجرائية ، الا ان هناك اتجاها واضحا نحو التبسيط . وكان هناك تحسن ملحوظ بعد عام ١٩٦٤ عندما الغى نظام الترخيص واختصرت كمية الأوراق والمستندات اللازمة فى هذه العمليات (١٥٩) . وقد خطب

(١٥٦) Argentine Today, New York, Business International Corp,. 1967. صفحة ٢١

(١٥٧) Brazilian Business November 1968 صفحة ١٥

(١٥٨) ECLA, Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 2, 1969 صفحة ٦٧

(١٥٩) Tyler سابق الاشارة اليه صفحة ١٤٨

دول اخرى خطوات مماثلة ، ولكن ما زالت البيروقراطية تقف عقبة امام المصدرين فى اماكن مختلفة من هذا الاقليم .

ويلاحظ ان الاهتمام الذى اعطى مؤخرا لتنشيط الصادرات قد تركز الى حد كبير على الصناعات والمنشئات القائمة . ومع ذلك فقد كانت بعض الجهود الملحوظة لتعبئة كل من الموارد الخاصة والحكومية لتشجيع اقامة صناعات جديدة يكون هدفها الاول اسواق التصدير . وفى المكسيك تحصل وحدات الصناعة التحويلية التى تنتج اساسا للتصدير الى اسواق الولايات المتحدة على امتيازات خاصة لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام ولتشغيل الفنيين والمديرين والاجانب وذلك فى ظل البونامج الوطنى وبرنامج التصنيع الخاص . وعلاوة على ذلك فهناك خصم يمنح على اسعار الشحن بالسكك الحديدية من الداخل واليه . وفى فنزويلا لعبت الاستثمارات الحكومية المباشرة فى الصناعة دورا هاما : فمثلا اسست فى عام ١٩٦٧ شركة Unicar Petroquimica (مشروع مشترك مع Union Carbide الذى تملك الحكومة ٤٠٪ من راس ماله) وذلك لانتاج البولى اثيلين ، والذى يخصص الجانب الرئيسى منه للتصدير . كذلك اقيم مشروع مشترك مماثل فى نفس السنة مع Allied Chemical لانتاج سلفات الالومنيوم وحامض الهيدروفلوريك والمواد المبردة للسوق المحلية وللتصدير (١٦٠) .

ومن المحتمل جدا ان يصبح تشجيع الصناعات التصديرية المختلفة امرا هاما بالنسبة لمستقبل النمو الصناعى فى امريكا اللاتينية . والواقع ان توافر موارد بشرية وطبيعية كبيرة فى دول امريكا اللاتينية قد يساعدها على انتاج بعض السلع بنفقة اقل من الدول المتقدمة ، كما جاء مؤخرا فى تقرير للوكالة الدولية للتنمية عن البرازيل :

> « لا يبدو انه يوجد سبب واضح يمنع البرازيل من ان تتبع التجربة الآسيوية وتقيم صناعات تهدف فقط للتصدير ، منتفعة بالعمالة البرازيلية التى وان كانت رخيصة الا انها متعددة المهارات . ولذلك يجب تشجيع الاستثمارات فى تلك الصناعات التى يمكن ان تحقق البرازيل منها بسرعة ميزة مقارنة فى التجارة الدولية » (١٦١) .

وهذه الملحوظة قد تنطبق ايضا على الفرص المتاحة للصناعات التصديرية فى دول عديدة بامريكا اللاتينية .

التعاون الاقليمى والتنمية الصناعية (١٦٢)

نتجت الجهود المبذولة فى امريكا اللاتينية لتحقيق التعاون الاقليمى فى تخطيط وتنفيذ برامج تشجيع الصناعة عن الاتفاقات التى عقدت تحت اشراف المنطقتين التجاريتين الرئيسيتين ، منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية ، والسوق المشتركة لامريكا الوسطى . وبالاضافة الى اعداد

(١٦٠) "Venesuelan Report", in Latin America 1968 Vision, Inc. صفحات ٩ ـ ١٢

(١٦١) Tyler سابق الاشارة اليه صفحة ١٧١

(١٦٢) للمزيد عن برامج التعاون الاقليمى ، انظر التطور الصناعى ، الجزء الثانى

السياسات المختلفة لتنشيط الصناعة ، فقد عملت هاتين المنطقتين على حفز النمو الصناعى عن طريق التفضيلات الجمركية للتجارة الاقليمية . وبالرغم من صعوبة تقويم العلاقة بين مثل هذه التفضيلات والتجارة الاقليمية فى السلع المصنعة ، الا ان الاحصاءات تشير الى ان تكوين المنظمات الاقليمية للتجارة كان ذا اثر ملموس . فعلى سبيل المثال زادت التجارة فى المنتجات الصناعية فى منطقة السوق المشتركة لامريكا الوسطى الى تسعة امثالها خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ ، وذلك من اقل من ٥٠٪ من التجارة الاقليمية الى ما يقرب من ٧٥٪ منها (١٦٣) . اما التجارة فى السلع المصنعة فى منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية فقد زادت الى ثلاثة امثالها خلال نفس الفترة ، واصبحت نسبتها الى مجموع التجارة الاقليمية ٤ر١٠٪ بعد ان كانت ٩ر٥٪ . واذا ما استبعدنا السلع المصنعة ، التى لا تتطلب الا عمليات تحويلية بسيطة ، لوجدنا ان حوالى ٨٥٪ من مجموع صادرات دول امريكا اللاتينية من السلع المصنعة كانت من نصيب التجارة الاقليمية (١٦٤) .

وفى داخل اطار منطقة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، نجد ان تحرير التجارة عن طريق المفاوضات الجمركية ، قد اضيف اليها نظام للاتفاقات المكملة الخاصة لتطبق على صناعات معينة . وتهدف هذه الاتفاقيات الى تحرير انشطة صناعية معينة من رسوم الاستيراد وغيرها من القيود الاخرى والى ايجاد امتيازات تساعد على تحقيق النمو الرشيد للصناعات داخل المنظمة . وقد تم عقد سبع اتفاقيات تكميلية خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٨ ، وكانت تتعلق بالصناعات والمنتجات التالية : الآلات الحاسبة ، الصمامات الالكترونية ، الادوات الكهربائية الصغيرة ، معدات الاتصال ، السلع الكيماوية والبتروكيماوية والادوات المنزلية . وتعتبر اتفاقية البتروكيماويات ، الموقعة عام ١٩٦٨ ، مهمة بوجه خاص ، حيث انها تشمل خطة تفصيلية لتنمية فروع صناعة محددة فى دول معينة .

ومع ذلك فلم تكن الاتفاقيات التكميلية مرضية بوجه عام . ففى مرحلة من مراحل تطور البرنامج ، كان ذلك يرجع الى تطبيق الشرط الاكثر تفضيلا من جانب الدول الخاصة بمنح الامتيازات (كان ذلك يتم احيانا عن طريق مفاوضات ثنائية) وقد تبع ذلك تعديل النظام (١٩٦٤) كى يشمل بنودا خاصة بهؤلاء الذين لم يوقعوا اتفاقيات . ومع ذلك وبالرغم من هذا التعديل ، لم يمكن تحقيق غير نجاح بسيط ، ومن الواضح ان الازدواج وعدم التكامل فى النشاط الصناعى داخل المنطقة يسبب صعابا اكثر مما قد ينشأ عن الالتزام بالطريق العادى للمفاوضات كذلك يؤثر التنافر الواسع فى مستويات التنمية فى هذا الاقليم على مدى استعداد الدول الانضمام الى اتفاقيات تكميلية .

ولما كانت دول منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية غير قادرة على الاتفاق على توزيع مرضى للصناعة ، لذلك لا يثير الدهشة انها لم تتمكن من التوصل الى تسهيلات مشتركة لتمويل النمو الصناعى . وهذه المشكلة التى لم تحل ، بالاضافة الى عدم رضاء الدول الاقل تصنيعا عن توزيع المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة ، قد ينتج عنها تكوين منطقة فرعية داخل مجموعة منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية فى اواخر الستينات ، الا وهى مجموعة الاندان وهذه المجموعة التى تتكون من بوليفيا ، اكوادور ، بيرو ، كولومبيا ، شيلى ، كانت متخوفة من

---

(١٦٣) Andrew B. Wardlaw, Achievements and Problems of the Central American Common Market, Washington, Office of External Research 1969 صفحة ٦

(١٦٤) ECLA, Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 2, 1969 صفحة ٦

السيطرة الاقتصادية للدول الاكثر تصنيعا ، ورات ان تحقيق التكامل الاقتصادى بدرجة اكمل داخل منطقتهم قد يؤدى الى توازنهم مع جيرانهم الاكثر تقدما . وقد شملت مجهودات مجموعة الاندن من اجل دفع النمو الصناعى محاولات انشاء بنك تنمية وتشجيع توسع الانتاج التحويلى وذلك بالتنسيق مع التكامل الاقتصادى لتلك المنطقة الفرعية (١٦٥) .

وعلى النقيض من منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية تمكنت دول السوق المشتركة لامريكا الوسطى من التوصل الى برنامج مدروس اكثر من اجل تشجيع الصناعة فى المنطقة . ومع ذلك فسوء الحظ لم يوضع الا جزئيا موضع التنفيذ وذلك بسبب التاخيرات الكبيرة فى التصديق على اتفاقيات معينة . وكان حجر الزاوية فى برنامج تشجيع الصناعة لدول امريكا الوسطى هو نظام صناعات التكامل الذى وضع عام ١٩٦١ . وطبقا لهذا النظام فان اية صناعة اذا ما اعتبرت « صناعة تكامل » ، تحصل على الضمان بالا تقوم صناعة منافسة لها داخل منطقة السوق المشتركة لامريكا الوسطى وذلك لمدة عشر سنوات ، كما انها تنتفع حينئذ بالحماية الجمركية ازاء المنتجين من خارج دول السوق المشتركة لامريكا الوسطى وكذلك بالحوافز الضريبية . وللأسف فانه من الصعوبة بمكان الحصول على التوصيف الحكومى بان صناعة ما تعتبر « صناعة تكامل » ، وذلك حيث ان الامر يستلزم التصديق من جانب ثلاث على الاقل من الهيئات التشريعية فى دول امريكا الوسطى ، وذلك الى جانب غيره من العقبات . وهذا الشرط الاساسى يوضح الى حد ما لماذا لم يتم تحديد سوى اثنتين من الصناعات « كصناعات تكامل » طوال السنوات السبع الاولى التى اعقبت تطبيق هذا النظام .

كذلك قامت دول منطقة السوق المشتركة لامريكا الوسطى باعداد مسودة اتفاقية (عام ١٩٦٢) من اجل توحيد الحوافز المالية المقدمة للصناعة ، وكان ذلك يتطلب التصديق من جانب كل الحكومات المنضمة الى منطقة السوق المشتركة . وقد امتنعت هوندوراس عن الموافقة حتى عام ١٩٦٩ ، ومع ذلك ففى هذا الوقت كان مستقبل السياسات الموحدة لتشجيع الصناعة اكثر غموضا (١٦٦) .

وهناك سمة هامة فى اتفاقية منطقة السوق المشتركة لامريكا الوسطى ، الا وهى اقامة بنك للتنمية الاقليمية ، وهو بنك امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى (CABEI)، والذى يقدم قروضا للصناعة لتمويل دراسات الملاءمة وللاستثمار الثابت وراس المال العامل . وحتى ما تتمكن صناعة ما من الحصول على هذه القروض ، يجب ان يكون لديها سوق فى اثنتين او اكثر من دول امريكا الوسطى . وذلك حتى تكون قادرة على الاداء الاقتصادى ـ او يجب ان تستخدم بكميات كبيرة عامل انتاج مصدره دولة من دول امريكا الوسطى غير الدولة الموجودة بها الصناعة المعنية (١٦٧) . ومع حلول نهاية ١٩٦٦ ، كان بنك امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى قد قدم ١٠٥ قروض لمجموعة واسعة من المنشئات التحويلية . وبالاضافة الى تلك القروض ، يصرح للبنك فى ظل ظروف معينة ان يسهم فى المشروعات المشتركة .

---

(١٦٥) يوجد وصف للانشطة الحديثة فى منظمة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية ومجموعة الاندن فى
E.C. Cale, Latin American Free Trade Association: Progress, Problems, Prospects, Washington, Office of External Research, 1969, pp 38-41; and "Recent Developments in the Latin American Integration Process", Economic Bulletin for Latin America, Vol. XIV, No. 2, 1969 صفحات ١١٠ ـ ١٢٧ .

(١٦٦) جاء فى عدد مايو ١٩٦٩ من Commercio Exterior de Mexico لم تعد الاتفاقية الخاصة بالحوافز المالية للتنمية الصناعية تتفق مع الواقع فى امريكا الوسطى ، وقد اقترح عدد من الاعضاء الغاءها .

وتجدر الاشارة الى تطورات حديثة عديدة فى مجال التعاون الاقليمى . واحدها هو انشاء منطقة الكاريبى للتجاره الحرة CABIEIA (عام ١٩٦٨) وهو ما اعقب مباشرة اقامة السوق المشتركة لشرق الكاريبى . وتهدف هذه المجموعات الى تدعيم التجارة الحرة والتكامل الاقتصادى فيما بين الدول الجزائرية الواقعة فى البحر الكاريبى . ويبدو انه سيكون هناك اسهام هام فى تشجيع الصناعة عن طريق بنك للتنمية الاقليمية . وهناك حدث آخر هام ، يحتمل ان يكون ذا علاقة بحركة التجارة فى الكاريبى ، الا وهو تكوين لجنة تنسيق بين كل من GACM ،LAFTA وذلك من اجل تحقيق التقارب بين المنطقتين المذكورتين . ومن المحتمل ايضا ان يبدى اعضاء منطقة CARIFTA اهتماما فى مثل هذا التقارب .

وبالرغم من التطور المشار اليه ، فمع حلول عام ١٩٧٠ لم يكن هناك الا القليل مما يبعث على الأمل فيما يتعلق بالتعاون الاقليمى . وقد قامت منطقة LAETAفى اجتماعها التاسع العادى عام ١٩٦٩ بتاجيل غالبية اهدافها حتى عام ١٩٨٠ ، كما ان ممثلى حكومات كثيرة رفضوا بشدة وضع جداول زمنية دقيقة ، حتى بالنسبة لتعديل الاتفاقية ، وهو امر بدوا انهم لا يعارضونه . وقد واجهت محاولات اصلاح السوق المشتركة لامريكا الوسطى صعوبات شديدة . وقد ثبت ان النظام الموضوع لتحقيق التعاون كان اقل استقرارا مما كان يامله المخططون فى الحقبة السابقة .

اجراءات اخرى للتنمية الصناعية

بالاضافة الى الاجراءات الرئيسية لتنمية الصناعة فى امريكا اللاتينية والتى ناقشناها فيما سلف ، فقد تم تطبيق مجموعة من السياسات المساعدة من اجل تدعيم التصنيع . فعلى سبيل المثال حاولت بعض الحكومات الانفاق المباشر بطرق قد تكون حافزا على التنمية الصناعية (مثل قوانين « اشتروا البضائع المكسيكية » ، و « اشتروا البضائع البرازيلية ») . وكذلك نجد ان البرامج المساعدة التى وضعت لصناعات معينة او لطبقات معينة من الصناعة قد لعبت ايضا دورا هاما ، وعلى الاخص تلك السياسات التى استهدفت تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وغالبا ما تتكون اجراءات تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تدابير لتمويل المقاولين المحليين ، على الرغم من انها تشمل ايضا المساعدة الفنية والتدريب (١٦٨) . وتقوم السلطات الاتحادية والاقليمية والمحلية . كاجراء مكمل لبرامج الصناعات الصغيرة ، بمساعدة تطوير القاعدة الصناعية عن طريق سياسات لا تقتصر فقط على تقديم المكونات العادية للهياكل الاساسية ولكنها تقدم ايضا الأراضى والمبانى والمعدات بشروط مغرية . وعلاوة على ذلك فقد تم وضع برامج خاصة لتسهيل المواءمة الفنية وتطوير المصانع ولتوفير الدراسات السابقة للاستثمار . وكثيرا ما تقوم بنوك التنمية الوطنية وغيرها من الوكالات الحكومية بتشغيل بعثات فنية اجنبية فى عملية

(١٦٧) للحصول على تفاصيل اكثر عن بنك امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى انظر :
CABEI, Investment Opportunities in the Central American Common Market, Tegucigalpa, Honduras, 1967

(١٦٨) توجد دراسة تفصيلية لبرامج الصناعة الصغيرة فى :
"Small Scale Industry in the Development of Latin America", Economic Bulletin for Latin America Vol. XII, No. 1, May 1967 صفحات ٦٢ ـ ١٠٢

استكشاف الاحتمالات امام اقامة او توسيع صناعات معينة ، كما تم تأسيس معاهد وصناديق وطنية للانتاجية لمساعدة الصناعة على تحسين مستويات الكفاءة . وحتى ما يمكن زيادة عرض الفنيين المهرة والمديرين ، كثيرا ما تطالب كل من الشركات الأجنبية والمحلية بوضع برامج للتدريب العملى . وفى حالة الشركات الأجنبية ، غالبا ما يكون الاحلال التدريجى للموظفين الفنيين الأجانب شرطا لمزاولة النشاط او للتوسع فيه . وقد كان هناك تركيز متزايد على التدريبين الفنى والمهنى بالنسبة لمستويات المهارات المتوسطة فى التعليم الحكومى ، وكذلك على توسيع وتحسين المعاهد والجامعات التكنولوجية .

واخيرا فقد تضمنت سياسات التنمية الاقليمية اجراءات لادماج سكان المناطق المتخلفة فى القوى العاملة الصناعية .

وقد احتوى برنامج الصناعة الصغيرة والمتوسطة فى فنزويلا على غالبية هذه السمات (١٦٩) . وتقدم « اللجنة الوطنية لتمويل الصناعة المتوسطة والصغيرة » ، المؤسسة عام ١٩٥٩ ، بتقديم القروض الصناعية الى الصناعات الصغيرة (الشركات التى يقل راسمالها عن ٢٢٫٠٠٠ دولار) لفترة خمس او ست سنوات وبفائدة ٦٪ . وتعتبر شروطها مغرية ، وذلك اذا اخذنا فى اعتبارنا انعدام المصادر الأخرى للتمويل . وتطول فترة القرض بعض الشىء بالنسبة للصناعات المتوسطة (والتى يبلغ راسمالها من ٢٢٠٠٠ الى ٢٢٠٠٠٠ دولار) . وقد قامت اللجنة خلال السنوات الثلاث الاولى لمزاولة نشاطها بتقديم اكثر من ٢٠٠٠ قرض الى المنشئات المتوسطة والصغيرة . وهناك صورة اخرى لتمويل الصناعة الصغيرة تقوم بها مؤسسة التنمية الفنزويلية (CVF) ، وتتمثل فى مشروع تأجير الأصول الثابتة والذى تقوم بمقتضاه المؤسسة المذكورة (CVF) بتشييد مصانع كاملة وتقوم بتأجيرها للمقاول الذى عنده حق الشراء . ولا يحتاج المقاول الا الى تقديم راس المال العامل الابتدائى . ولا يوجد تشدد فى شروط التأجير والشراء .

وتكمل المعونة الفنية التى تقدم للصناعة المتوسطة والصغيرة فى فنزويلا عن طريق برامج لتنمية المنشئات الصناعية . وقد قامت كل من مؤسسة التنمية الفنزويلية (CVF) والمؤسسة الفنزويلية الغيانية (CVG) عبارة عن منظمة تنمية اقليمية) بانشاء مناطق صناعية فى باركويز يمنتو وسانتو تومى دى غيانا وماراكاى . وتعتبر شروط شراء الأراضى فى هذه المناطق مناسبة الى حد كبير ، وعادة ما تكون محددة بـ ٢٢ سنتا للمتر المربع ، مضافا اليها تكلفة الخدمات المقدمة . كذلك قامت مؤسسة التنمية الفنزويلية بالاشراف على برنامج تشييد مبان صناعية . وهناك سمة جديدة فى البرنامج المذكور الا وهو نظام الايجارات المتفاوتة ، والتى تتحدد حسب درجة التصنيع ، مستوى البطالة ، مستويات الدخول والأسعار السائدة للأراضى فى كل منطقة . ويعتبر توفير المصونة الفنية جزءا لا يتجزا من نظام المنشئات الصناعية .

وقد يتم تأسيس وكالات مشابهة لتمويل الصناعة المتوسطة والصغيرة فى دول عديدة بامريكا اللاتينية . وقد اقامت المكسيك فى منتصف الخمسينات صندوقا للضمان والتنمية للصناعة المتوسطة والصغيرة . وتشير التقارير الى ان Nacional Financiera ، وهى التى تدير الصندوق ، قد وافقت على اعادة خصم قروض لاكثر من ٤٠٠٠ منشأة وذلك حتى عام ١٩٦٧ (١٧٠) . اما « الصندوق البرازيلى لتمويل الصناعة الصغيرة والمتوسطة » (FIPEME) فهو منظمة

---

(١٦٩) المرجع السابق .

(١٧٠) Nacional Financiera, Informe Annual, 1966 . صفحة ٢٧

اكثر حداثة (١٩٦٥) ، وهو واحد من انواع خاعديدة للقروض التى تقدم عن طريق : Banco Nacional do Desenvolviment Economico ويمكن للصناعة الصغيرة الحصول على القروض فى الارجنتين من البنك الصناعى ، وفى شيلى عن طريق Corporacion de Fomento a la Produccion ، وفى كولومبيا عن طريق Banco Popular وفى الاكوادور عن طريق Banco Nacional de Fomento وتوجد فى الاكوادور والمكسيك برامج لاقامة المنشئات الصناعية مثل تلك الموجودة فى فنزويلا ، وقد اخذت الحكومات المحلية وحكومات الولايات فى المكسيك المبادرة فى هذا الخصوص .

وقد استكملت برامج القروض والاستثمار الثابت للصناعة الصغيرة والمتوسطة فى دول عديدة فى امريكا اللاتينية عن طريق المعونة الفنية وما يرتبط بها من خدمات . وتقوم الـ Nacional Financiers فى المكسيك — وهى المسئولة عن برنامج اقراض الصناعة الصغيرة ، ايضا باجراء دراسات المواءمة من خلال ادارة « البرمجة الصناعية » التابعة لها . ويزاول « مركز التنمية » فى الاكوادور مهام مماثلة ، كما يقوم بتقديم معونة فورية للمصانع . وطبقا لتقارير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (ECLA) تعتبر « مصلحة التعاون الفنى » (SCT) فى شيلى اكثر الوكالات تقدما فى هذا المجال فى امريكا اللاتينية(١٧١) . وتشمل المعونة المقدمة من (SCT) بعضا من المشورة الفنية فيما يتعلق بتخطيط الانتاج ورقابته ، التكاليف، موقع المشروع ، وتخطيطه ، والتسويق وتنشيط المبيعات . وتحتفظ تلك المصلحة (SCT) بمجموعات للخدمات الفنية للصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية وصناعات تحويل المعادن ، كما انها تقدم دورات دراسية حول موضوعات واسعة لاصحاب المصانع ومستخدميهم .

والى جانب اجراءات القروض للصناعة المتوسطة والصغيرة ، قامت دول امريكا اللاتينية مؤخرا بوضع برامج اخرى ذات أهداف خاصة لتمويل الصناعة . وغالبا ما يعهد بتنفيذ هذه البرامج الى بنوك التنمية التى لعبت دورا رئيسيا فى اقامة الصناعات الاساسية ومازالت مستمرة فى دعم العديد من قطاعات الصناعة الثقيلة . وقد قام بنك Banco Nacional do Desenvolvimento فى البرازيل بتكوين عدد من الوكالات لتمويل الصناعة . ومن بين هذه الوكالات تقوم FUNDEPRO بتشجيع زيادة الكفاءة والانتاجية ، وتقدم Fundece راس المال العامل للمنشئات ، وتمويل FINEP دراسات الملاءمة . وفى المكسيك وبيرو وكولومبيا كان هناك ايضا توسع فى عمليات اجهزة التمويل الحكومية Fi nancieras ، والتى انشئت لتمويل الصناعة .

وقد نشأ عن مجهودات التنمية الصناعية فى الستينات برامج متناثرة مرتبطة بها ، للتوسع فى نظم المعلومات ، والمواءمة والتطوير التكنولوجى ولتجنيد وتدريب القوى العاملة الصناعية . وتقوم وزارة الصناعة والتجارة فى المكسيك بصفة دورية بتوزيع كشوف تتضمن الاصناف التى لا تنتج محليا بكميات كافية . ولا شك أن هذه الكشوف تساعد على الارشاد الى انواع الاستثمار الصناعى التى ستحصل على دعم من الحكومة(١٧٢) . ويجرى نشر معلومات مماثلة فى اكوادور ، وفنزويلا . وتوضع دراسات الملاءمة التى تعدها السلطات الوطنية للتنمية (غالبا بالاشتراك مع بعثات فنية اجنبية) تحت تصرف المستثمرين فى المكسيك وفنزويلا .

---

(١٧١) ECLA, Economic Bulletin for Latin America, Vol XII, No. 1, May 1967 صفحات ٨٠ — ٨١

(١٧٢) وزعت قائمة تتضمن ٥٠٠ صنف فى عام ١٩٦٧ ، وقائمة اخرى تتضمن ٧٥٠ صنفا عام ١٩٦٩ .

وحتى ما يمكن تحسين المستوى الفنى فى الصناعة التحويلية بامريكا اللاتينية ، فقد اضيفت الى السياسات المالية الهادفة الى تسهيل استيراد المعدات والآلات السماح بمعدلات الاستهلاك المتزايدة . المعونات المالية الخاصة وبرامج التدريب والبحوث ، وكانت البرازيل والمكسيك واكوادور وبيرو من بين الدول التى أصدرت تشريعات خاصة للسماح لصناعات وانواع معينة من الاستثمار بنظام الاستهلاك المتزايد . وتقوم كل من FUNDEVPRO و FUNTEC فى البرازيل بتمويل تخطيط وتنفيذ برامج الانتاجية وتدريب الأفراد الفنيين . وقد انشات البرازيل وشيلى والمكسيك وفنزويلا مراكز للانتاجية تقوم بالاشراف على برامج التدريب والبحوث والمعلومات .

وهناك اجراءات عديدة لتنمية القوى العاملة تكمل الجهود الوطنية المختلفة للتنمية الصناعية . ويشمل هذا برامج رفع المستوى فى المعاهد التكنولوجية القائمة ، وتوفير التدريب عند المستوى المتوسط فى مراكز التدريب المهنى الجديدة او المجددة ، وتقديم القروض للتعليم الاكثر تقدما فى المجالات الفنية . وفى البرازيل تقوم FUNTEC ، وهو واحد من الصناديق المتخصصة التابعة لـ Banco Nacionaldo Desenvolvimento Economic بتقديم القروض للتعليم الفنى العالى . وبالرغم من انه قد تم تأسيس مراكز هامة للتدريب على المستوى المتوسط للمهارات (المعهد الوطنى للتدريب المهنى فى شيلى ، مصلحة التدريب الوطنى فى كولومبيا ، مصلحة التدريب الصناعى والعمالة فى بيرو . . . الخ) الا ان هناك اتفاق عام على أن البرامج التعليمية المخصصة لخدمة الصناعة هى متاخرة بدرجة خطيرة فى امريكا اللاتينية(١٧٣)

آسيا

يعتبر تقدم التصنيع فى الدول النامية الآسيوية امرا حيويا بالنسبة لتحقيق اهداف التنمية فى العالم ، وذلك حيث ان هذا الاقليم يضم نسبة كبيرة من سكان العالم . وكان سكان الاقليم يمثلون فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ فى المتوسط اكثر من ٤٠٪ من اجمالى السكان فى العالم واكثر من ٦٠٪ من اجمالى سكان الدول النامية(١٧٤) . ولذلك فانها ظاهرة غير مشجعة كون هذا الاقليم لم ينتج فى المتوسط اكثر من ٧ر٢٪ من اجمالى الانتاج التحويلى فى العالم خلال هذه السنوات . والواقع ان اهمية المشكلة السكانية تميز الاستراتيجيات الصناعية الآسيوية عن تلك الخاصة بالاقاليم الاخرى .

وهناك سمة اقليمية اخرى مميزة الا وهى التباين الواسع فى حجم الدول ، سواء من الناحية الجغرافية او السكانية ، ابتداء من هونج كونج وسنغافورة عند ادنى السلم وانتهاء بالهند واندونيسيا عند اقصاه . ويجب على المخططين الصناعيين فى آسيا ان يخططوا لهياكل اقتصادية تتناقض مع بعضها بحدة اكثر مما عليه الحال فى الاقاليم الاخرى .

---

(١٧٣) انظر : Bergman and Canglal سابق الاشارة اليه ، صفحات ٣٣ ـ ٤٢ .

(١٧٤) انظر الفصل الاول .

المنشآت الصغيرة والكبيرة

اعطى واضعو السياسة اهتماما ملحوظا لامكانيات تشجيع المنشآت الصغيرة والكبيرة فى آسيا . وكان هناك تباين واسع فى تجارب الدول الآسيوية مع هذه المنشآت . ومن الناحية التاريخية نجد ان الصين (تايوان) وجمهورية كوريا وماليزيا قد اتجهت الى تنمية الصناعات الصغيرة . وعلى العكس من ذلك شهدت الفيليبين والهند والباكستان نمو الشركات الكبيرة فى فروع عديدة من الصناعة .

وكثيرا ما ارتبطت تنمية الصناعات الصغيرة بالهدف المحدود المتعلق بزيادة العمالة الصناعية ، والذى قد ينطبق بصفة خاصة على كثير من الاقتصاديات الآسيوية ، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق « بالبرنامج التنشيطى للصناعات الصغيرة فى الباكستان » (١٧٥) . وهناك هدف آخر ربما يدفع بصانعى السياسة الى تفضيل الصناعات الصغيرة ، الا وهو انها تقدم وسيلة للاسراع بالتغير التكنولوجى . ولتحقيق هذا الهدف يجب ان تركز السياسة على التنمية الريفية ، حيث ان غالبية الدول الآسيوية قد حققت فعلا درجة ما من التصنيع فى الحضر (١٧٦) .

وهناك مثال على ذلك ، الا وهو ما اتبعته سيلان من تنمية الصناعات الريفية كوسيلة لنشر طرق الانتاج الحديثة ولرفع الانتاجية (اكثر من ان يكون الهدف الاقتصار على القضاء على البطالة فى الريف) (١٧٧) . ويستلزم هذا الهدف دراسة واعية لانواع الصناعات التى يجب دعمها ، كما انه لا يعنى الموافقة بغير حدود على دعم المنشآت الصغيرة .

وقد بذلت الهند اكثر الجهود تركيزا فى تشجيع المنشآت الصغيرة فى المناطق الريفية . وقد بدأت مشروعات الصناطات الريفية عام ١٩٦٢ – ١٩٦٣ باختيار خمس واربعين منطقة ، كل منها تغطى من ثلاث الى خمس مجموعات سكنية (تشتمل المجموعة على ٣٠٠ ٠٠٠ – ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة) ، وكانت هناك قوة دافعة اخرى جاءت من جانب التوسع فى شركات الصناعات الصغيرة الوطنية والحكومية ، وهو ما نتج عنه الى حد كبير زيادة عدد الصناعات الصغيرة من ٣٧٠٠٠ فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٢ الى ١٢٠ر٠٠٠ مع نهاية ١٩٦٧ (١٧٨) .

وغالبا ما يكون تحقيق اقتصاديات الحجم هو الدافع الى الاهتمام بالمنشآت الكبيرة . وقد تكون زيادة الكفاءة هى الهدف فى الأمد الطويل ، على الرغم من انه كان من الصعب قياس الآثار الناجمة عن تخفيض تكاليف الانتاج . ولا يمكن تقييم النطاق الموسع للعمليات فى صناعة ما بطريقة منفصلة عن الاستثمار فى الصناعات المرتبطة بها . وبمعنى آخر فان التكاليف فى صناعة ما لتعتمد الى حد ما على العلاقات فيما بين الصناعات المختلفة .

---

(١٧٥) UNIDO, Summaries of the Industrial Developmnt Plans of Thirty Countries UNIDO, Summaries (UNIDO/IPPD/11) . صفحة ٣٢

ECAFE, Economic Survey of Asia and the Far East 1965 (United Nations Publication, Sales No.

(١٧٦) هناك نقطة تجدر الاشارة اليها ، الا وهى انه من الناحية العملية ، لا تقوم المنشآت الصغيرة باختيار الريف كموقع لها . واذا صح هذا ، فقد يضعف ذلك من حجة هذه السياسة . انظر على سبيل المثال : (UNIDO/IPPD/11), 1970 . صفحات ٣٠١ – ٣٠٢

66.II.F.1) . صفحات ٤٢ – ٤٣

(١٧٧)

(١٧٨) المرجع السابق ص ٢١١ .

وكان الهدف المعلن لسياسة تنمية الصناعات الكبيرة فى سيلان هو الاقتصاد فى المهارات الفنية والادارية الشحيحة . وفى الصين الوطنية تقوم الاستراتيجية الصناعية على سياسات لتشجيع الصناعات الكبيرة كوسيلة لتقوية القدرة التنافسية الدولية وعلى الأخص فيما يتعلق بالصادرات . وقد تمكنت الباكستان عن طريق هدف احلال الواردات من تدعيم صناعات السلع الاستهلاكية ، التى كانت هنا ايضا متميزة بالحجم الكبير (١٧٩) .

والواقع ان سياسة تشجيع اقامة منشآت بالحجم الكبير لتفترض مقدما وجود اسواق مناسبة لاستيعاب الانتاج المتوقع . وقد يمكن التوصل الى الأسواق المناسبة فى الصين (تايوان) عن طريق التركيز على الصناعات ذات الامكانيات التصديرية . وتشير المستويات الحالية للواردات فى الباكستان الى ملاءمة الانتاج الكبير بالنسبة لعدد من المنتجات كاحلال للواردات .

وهناك مشكلة رئيسية فى تنمية الصناعات الكبيرة . الا وهى عدم القدرة باستمرار على الانتاج بالطاقة الكاملة . وعندما تكون هناك طاقة غير مستغلة . حينئذ لا يكون هناك مبرر للمنشآت الكبيرة بحجة تحقيق اقتصاديات الحجم . وعادة ما ترجع الطاقة غير المستغلة الى النقص فى المدخلات من المواد بما فى ذلك قطع الغيار او الى نقص الافراد المهرة . وقد يكون هناك عامل ثالث هو قصور الطلب ، على الرغم من ان الباحثين يميلون الى اعتبار ذلك كاستثناء . وقد يكون نقص المدخلات من المواد هو السبب فى الطاقة غير المستغلة فى الهند . وتعانى كل من ايران وتايلاند من النقص فى العمالة الماهرة . اما الصين (تايوان) ، والتى لا يوجد بها غير سوق محلية صغيرة ، فهى تعانى من قصور الطلب التصديرى على بعض منتجاتها (١٨٠) .

وعموما تعكس الاتجاهات وجود تفضيل متزايد للمنشئات الكبيرة فى الدول الآسيوية . وعلى سبيل المثال لم يخصص غير أقل من ١٥٪ من اجمالى الاستثمارات فى سيلان للصناعات الصغيرة والصناعات الريفية وذلك فى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٨ ، وكانت كلها فى القطاع المخطط . ومن المتوقع ان تزيد نسبة القطاع غير المخطط ، او الخاص فى برامج الاستثمار المستقبلة (١٨١) . ولذلك فمن الممكن ان نتوقع تناقص نسبة الاستثمار فى الصناعات الصغيرة .

والى وقت قريب كانت استراتيجية التنمية فى الصين (تايوان) تشمل تشجيع انتاج اصناف مثل الدراجات والأدوات الكهربائية . وكانت اغلب المشروعات من الحجم الصغير . وتميزت بالقصر النسبى لفترة النضج (١٨٢) . وقد تحول الانتباه الآن الى عمليات الانتاج الكبير . ونفس الاتجاه يعكسه التحول الجذرى فى هيكل الصناعة الباكستانية . وكانت الصناعة الصغيرة تمثل فى عام ١٩٤٩ ٧٦٪ (٢٢٨ مليون دولار) من اسهام القطاع التحويلى فى الناتج المحلى الاجمالى . ومع حلول عام ١٩٦٤ تراجعت هذه النسبة الى ٤٥٪ (٣٢٥ مليون دولار) (١٨٣) .

(١٧٩) ECAFE, Asian Industrial Development News, No. 3 (United Nations Publication, Sales No.: E. 68. II. F. 18), 1968 . صفحة ٢٧

(١٨٠) ECAFE, Economic Survey of Asia and the Far East, 1965, . صفحات ٤١ ـ ٤٢

(١٨١) UNIDO, Summaries (UNIDO/IPPD/11), ص ٢٦

(١٨٢) ECAFE, Economic Survey of Asia and the Far East, 1965 صفحة ٢٥

(١٨٣) من واقع UNIDO, Summaries صفحة ٣٠٨ ، الارقام على اساس اسعار ١٩٥٩ .

وهناك دليل على ان كلا من الاستثمار الخاص والعام قد فضل المنشآت الكبير كلما كان ذلك ممكنا . وقد لوحظ فى الدول الكبيرة (ماعدا الهند) « ان الحوافز المقدمة للاستثمار الخاص كانت اكبر بالنسبة للصناعة الكبيرة الحديثة عنه بالنسبة لمنشئات الصناعة التحويلية الصغيرة وتلك المقامة فى المناطق الريفية » (١٨٤) .

التعاون الصناعى الاقليمى

لم يصل بعد التعاون الاقليمى فى آسيا الى تلك الدرجة من التقدم التى حققها فى كل من امريكا اللاتينية وافريقيا . وقد وضع الأساس للتعاون فى هذا المجال فى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ECAFE المنعقد فى فبراير ١٩٦٨ . واتخذت توصيات حول الانتاج المخطط على اساس نتائج الدراسة التى اجرتها « لجنة دراسة الحديد والصلب » فى ست من الدول الأعضاء . واذا ما ووفق على هذه التوصيات ، فقد يجرى توزيع الانتاج المخطط فيما بين الدول وقد يهدف فى هذه الحالة الى اشباع الطلب الاقليمى أو جزء منه .

وهناك مجهودات اخرى لتشجيع التعاون الاقليمى وتشمل ـ فيما تشمل ـ تجمعات التعاون الاقليمى للتنمية (RCD) ، واتحاد دول جنوبى شرق آسيا (ASEAN)، والدول التى يتكون منها « التعاون الاقليمى للتنمية » هى ايران وباكستان وتركيا ، ويميز الاتفاقية وجود مجلس تخطيط اقليمى يدرس خطط التنمية ، ويعطى المشورة فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية المشتركة ، واتفاقات الشراء الاقليمية . اما اتحاد دول جنوبى آسيا (ASEAN) فيتكون من ماليزيا ، الفيليبين ، تايلاند ، اندونيسيا ، سنغافورة . وتهتم هذه المنظمة باقامة منطقة تجارة حرة ، وبتنفيذ المشروعات المشتركة .

وقد اشتركت دول عديدة فى منطقة الشرق الاوسط الآسيوية فى مجهودات من اجل تكوين سوق مشتركة . وقد بدات المناقشات فى مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد العرب عام ١٩٥٣ (١٨٥). وكان القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والصادر عام ١٩٦٤ ، يعتبر كخطوة فعلية نحو تحقيق السوق المشتركة(١٨٦) . وكان الهدف العريض الذى تضمنه ذلك القرار هو حرية الحركة للعمل ورأس المال للمنتجات الوطنية والاجنبية ولوسائل المواصلات . كذلك درس احتمال ازالة الرسوم الجمركية ، ونظم الحصص ، وغير ذلك من الحوافز على التجارة .

وواضح ان الجهود المبذولة من اجل تحقيق صورة ما للتعاون الاقليمى لم تؤد الى نتائج ملموسة . وقد يرجع عدم النجاح هذا الى التناقضات الكبيرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما بين الدول الآسيوية . ويواجه المخططون مصاعب مماثلة فى امريكا اللاتينية وافريقيا ، ولكن الفروق بين الدول المختلفة فى هذين الاقليمين ليست من الضخامة بحيث تعرقل التوصل الى اتفاقيات للتكامل الاقتصادى . ويكمن جوهر مشكلة التنمية الآسيوية فى التناقض

---

(١٨٤) UNIDO, "Industrial Policies" بحث مقدم للمؤتمر الآسيوى للتصنيع ، طوكيو ، ٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، صفحة ٢٦ .

(١٨٥) الدول المشتركة كانت العراق والاردن ولبنان والسعودية وسوريا واليمن .

(١٨٦) كانت الدول المشتركة العراق والاردن وسوريا من دول الشرق الاوسط الآسيوى ومصر من افريقيا .

الكبير بين مصالح دول عديدة صغيرة اسواقها المحلية محدودة ، ومصالح عدد محدود من الدول الكبيرة القوية اقتصاديا ، ولعل خير مثال على ذلك حقيقة كون تعداد الهند واندونيسيا والباكستان يمثل ٧١٪ من اجمالى تعداد سكان الاقليم وذلك فى عام ١٩٦٤ (١٨٧) .

وهذه الخصوصيات التى تتميز بها الاقتصاديات الآسيوية تضع ولا شك قيودا على امكانيات التعاون الصناعى الاقليمى . وتعتمد انواع الصناعة فى غالبية الدول الى حد ما على حجم السوق المحلية . وقد اصبح يوجد لدى بعض الدول ذات الأسواق المحلية الواسعة صناعات مثل صناعة الطائرات والسيارات والآلات الثقيلة (الكهربائية والميكانيكية) ، فى حين ان مثل هذه المنشئات نادرا ما توجد فى عديد من الدول الآسيوية الأصغر . وتتجه الشركات فى الدول ذات الأسواق المحلية المحدودة الى ان تكون اقل تخصصا من قريناتها فى الدول الأكبر . وقد ركز عدد كبير من الدول الأصغر فى مجهوداتها التصنيعية على أسواق التصدير (أساسا الى الدول المتقدمة) ، والأمثلة على ذلك هونج كونج وسنغافورة والصين (تايوان) وجمهورية كوريا (١٨٨) .

تنمية الصادرات

هناك تفاوت واسع فيما بين الدول الآسيوية فيما يتعلق باهمية صادرات الصناعة التحويلية كنسبة من اجمالى الصادرات . وكانت صادرات هونج كونج فى عام ١٩٦٤ تتكون من سلع مصنعة بنسبة ٩٣٪ . وكانت هناك ايضا نسب مرتفعة نسبيا للسلع المصنعة فى صادرات كوريا (٤٩٪) والهند (٤٦٪) وسنغافورة (٣٦٪) . وعلى العكس من ذلك كانت النسبة فى نفس السنة اقل من ٢٪ فى كل من سيلان وجمهورية فيتنام وكامبوديا وبروناى .

وقد حققت آسيا مكاسب ملحوظة فى صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة فى الستينات . وقد وصلت دول آسيوية عديدة الى تلك المرحلة من التنمية . التى تخدم فيها الصادرات كقوة دافعة هامة للتصنيع ، وذلك عن طريق تحقيق ضغوط موازين المدفوعات وتوسيع قاعدة السوق لصناعات معينة او استخدام احدث التطورات التكنولوجية . ويختلف ذلك من ناحية الهدف عن الهدف الأولى لتنمية الصادرات والذى يتمثل فى تعويض القصور الموجود فى الأسواق المحلية .

ومن بين اكثر الوسائل استخداما فى تنمية الصادرات نذكر المشروعات المشتركة ومعونات التمويل والحوافز المالية . وبينما لاتحتاج المشروعات المشتركة بالضرورة ان تكون مرتبطة بصناعات التصدير ، الا ان ذلك كان وضعا مميزا لآسيا . وكثيرا ما توجد المشروعات المشتركة عندما يكون العجز فى العمال المهرة مضافا اليه ضيق السوق المحلية ، قد ادى الى عرقلة الجهود التصديرية . وعلى سبيل المثال بذلت جهود فى بروناى لاقامة مشروعات مشتركة ترتكز الى موارد الدولة المتاحة (بما فيها البترول والغاز الطبيعى والسيليكون والغابات) .

---

(١٨٧) ECAFE, Asian Industrial Development News, No. 2. (United Nations Publication, Sales. No. : 67. II.F.5), p. 47; United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, 1969.

(١٨٨) هذه الدول الاربع مجتمعة كانت تمثل ٢٤ر٧ / من اجمالى صادرات الدول النامية الآسيوية عام ١٩٦٩ .

وقد ساعدت المشروعات المشتركة خلال المراحل المبكرة للتصنيع على توفير عامل نادر من عوامل الانتاج (عادة ما يكون راس المال ، او الخبرة الفنية) ، وعادة ما يدور نشاط هذه المشروعات المشتركة حول الموارد الطبيعية والسلع نصف المصنعة اكثر منه حول السلع تامة الصنع . ويجب على الصناعات المشتركة التى تتيح للمشترين المحليين أن تعتمد على حجم سوق مناسب ، ولكن ليس من المحتمل وجود اسواق كافية فى المراحل الاولى للتصنيع . ولذلك نجد ان الاسهام الأجنبى عادة ما يعتمد على الظروف الاقتصادية فى الأسواق الاجنبية . ومن ثم فان اغلب تلك المشروعات هى مشروعات تصديرية .

وتتضمن الاجراءات الخاصة بتقديم معونات التمويل والحوافز المالية بدائل عديدة بالنسبة للمشروعات المشتركة . وغالبا ما تأخذ معونات التمويل صورة شروط مواتية لقروض التصدير . وكان هناك فى الصين (تايوان) تشجيع للبنوك على اعطاء الأفضلية للمصانع التحويلية التى تنتج من أجل التصدير . وقد وقعت هذه الشركات فى عام ١٩٦٤ سعر فائدة قدره ٥ر٧٪ فى حين ان سعر الفائدة التجارى مراوحا بين ٩ر١٢٪ و ٤ر١٥٪ (١٨٩) .

وقد قام عدد من الدول الاسيوية بانشاء مؤسسات حكومية للتنمية وبنوك خاصة للتنمية ذات هدف معين هو توفير قروض طويلة اومتوسطة الأجل للصناعات التصديرية . وهذا الاجراء غالبا ما يستهدف مساعدة الصناعات التى لا تأخذ شكل المشروعات المشتركة التى تصدر السلع الرأسمالية والمواد الداخلة الوسيطة . وتتطلب هذه الصناعات استثمارات كبيرة نسبيا كما ان دورة راس المال بها تتميز بالطول .

ومن بين الحوافز المالية المختلفة التى غالباما يجرى تقديمها ، نذكر انواع الخصم الضريبى ، ورد الضرائب المدفوعة (رد الرسوم الجمركية السابق دفعها عن مواد داخلة فى انتاج سلع تصديرية) والاعفاءات الضريبية المؤقتة . وتقدم سيلان على سبيل المثال الانواع الثلاثة ، خصما على ضريبة الدخل يعادل ٥٪ من قيمة الصادرات . رد رسوم الاستيراد المدفوع عن مواد خام استخدمت فى تنفيذ طلبات تصدير ، واعفاء ضريبيا للأرباح التصديرية(١٩٠) . كذلك تمنح الصين (تايوان) خصما ضريبيا على المواد الخام المستوردة لانتاج سلع تامة الصنع للتصدير . وتقدم ماليزيا سماحا جمركيا قدره ٧/٨ من الرسوم الجمركية المفروضة على مواد خام معينة تدخل فى صناعات السلع التصديرية .

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن سياسات عدد كبير من الدول النامية تشير الى وجود تحيز ضد صادرات السلع المصنعة . وقد كانت الباكستان والهند والصين (تايوان) ، وبدرجة اقل الفيليبين من اوائل الدول التى تغلبت على هذه النزعة وذلك فى اواخر الخمسينات وأوائل الستينات(١٩١) . ويعكس هذا الاتجاه الأولوية المرتفعة نسبيا التى تعطيها الدول الآسيوية لسياسة تشجيع الصادرات .

---

(١٨٩) ECAFE, Asian Industrial Development News, No. 2, 1967 . صفحة ٥ ، ٢٤

(١٩٠) هذا البند مشروط بان تحقق الصادرات حدا ادنى من الدخل بالنقد الاجنبى يعادل ٢٥ ٪ من القيمة فوب للسلعة : انظر : Industrial Development, Asia and the Far East, United Nations, Salese No.: E/CN.11/719), 1966 صفحات ٦٥ – ٦٦

(١٩١) Ian Little, Tibar Scitovsky and Maurice Scott, Industry and Trade in Some Developing Countries, Oxford University Press, London, 1970 . صفحات ١٧٦ – ١٨٢

واذا ما نظرنا الى الهدف الخاص الذى يرتبط بسياسة تشجيع الصادرات لدولة ما ، نجد انه يختلف باختلاف الظروف . ومن اكثر تلك الاهداف انتشارا هدفان هما : تشجيع الصناعات الصغيرة ، والحصول على النقد الاجنبى . وفى جمهورية كوريا ساعدت سياسة تشجيع الصادرات على زيادة الأنشطة الصغيرة . وكان معيار الاختيار هو كون العملية الانتاجية « ذات كثافة فنية ولاتحتاج الى الكثير من راس المال » (١٩٢) .

ومن اكثر الأهداف انتشارا لسياسة تشجيع الصادرات هو توفير المزيد من النقد الاجنبى حتى يمكن شراء الواردات التى تسهم فى عملية التصنيع . وهناك عوامل عديدة قد تقف عقبة فى طريق التقويم الدقيق للسياسات الهادفة الى الحصول على النقد الاجنبى . فعلى سبيل المثال فقد تؤدى سياسات تفضيل الصناعات الجديدة الى الاجحاف بالصناعات القديمة ومن ثم يؤدى ذلك الى عدم التشجيع على الاستثمار فيها . وفى الحالات التى تكون فيها الصناعات القديمة قائمة بالتصدير التقليدى ،حينئذ قد يكون الأثر الصافى على موارد النقد الأجنبى محل شك(١٩٣) . وهناك مثال آخر على احتمال انحراف تنفيذ سياسة تشجيع الصادرات ، وذلك عندما يكون هناك سماح مؤقت للرسوم الجمركية على المواد الداخلة المستوردة لاستخدامها فيما بعد فى الصادرات المصنعة . فهناك حالات قامت فيها الشركات بتصدير كميات كبيرة حتى يكون لها الحق فى الاستيراد على الرغم من ان الأسواق المحلية قد ظلت غير مغطاه(١٩٤) . وحينئذ قد تكون المكاسب الصافية فى النقد الأجنبى اقل من المتوقع بشكل واضح .

الاحلال محل الواردات

بدات اغلب الدول الآسيوية مجهودات التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت مستويات الطلب المحلى لكثير من السلع (كماتعكسها الواردات) كافية للسماح بالسياسات الهادفة الى تشجيع الاحلال محل الواردات . ولما كانت هذه السياسة تتحدد الى حد ما بالمستويات القائمة للواردات ، لذلك عادة ماتبدا عملية الاحلال محل الواردات بالسلع الاستهلاكية تامة الصنع . والوضع الامثل هو ان تتلو هذه المرحلة مرحلة الاحلال محل الواردات فى صناعات السلع الوسيطة والسلع الراسمالية . والامثلة الموجودة فى آسيا تغطى بالكامل مجال الانشطة التحويلية من السلع تامة الصنع الى السلع الراسمالية .

وتشير البيانات المتاحة الى ان الدول التابعة « للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى » ـ فيما عدا دول قليلة ـ قد حققت نجاحا واضحا فى الاحلال محل الواردات بالنسبة للسلع الاستهلاكية(١٩٥) . وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية للتصنيع او لزيادة احكام الرقابة على واردات السلع الاستهلاكية تامة الصنع او نتيجة للاثنين معا .

(١٩٢) United Nations, Industrial Development, Asia and the Far East, 1966 صفحة ٧٦

(١٩٣) Little, Scitovsky and Scott سابق الاشارة اليه ، صفحات ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(١٩٤) Little, Scitovsky and Scott سابق الاشارة اليه ، صفحة ١٩٤ .

(١٩٥) ECAFE, Asian Industrial Development News, No. 3, 1968 صفحة ٧

وتعتبر كل من سيلان وماليزيا مثالا للدول التى تقوم بوعى كامل بتشجيع الاحلال محل الواردات فيما يتعلق بصناعات السلع الاستهلاكية . وكانت الخطة فى سيلان ترمى الى تغيير هيكل الاستيراد عن طريق اشباعه الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية المصنعة المنتجة محليا . ويتمثل الهدف فى تحرير جانب من النقد الاجنبى للحصول على السلع الراسمالية والآلات أكثر منه اقامة صناعة محلية للسلع الراسمالية . وقد تضمنت خطة التنمية فى ماليزيا ، عن الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ تطوير الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية بان ينتج محليا حوالى ٦٠٪ من المستورد من السلع الاستهلاكية المصنعة (٣٩٠ مليون دولار سنويا) (١٩٦) .

وهناك صناعات معينة ترتبط بسياسات الاحلال محل الواردات فى الدول الآسيوية ، وهى غزل القطن والمنسوجات ، السكر ، ورق الطباعة، الورق ، اللباب ، الاسمنت ، الأسمدة والصلب. وقد تمكنت غالبية الدول الآسيوية فى الستينات من توفير الجانب الرئيسى من طلب الاسواق المحلية على القطن والورق والسكر والاسمنت وذلك عن طريق الانتاج المحلى . وقد اقامت دول قليلة صناعات للأسمدة (عادة النترات وسلفات النشادر) وللصلب وذلك فقط بهدف الاحلال محل الواردات . وتتواجد فى هذه الصناعات جنبا الى جنب اقتصاديات الحجم والمستويات المرتفعة نسبيا للانتاج والحد الأدنى لحجم المشروع . ولذلك نجد أنه حتى الدول ذات الأسواق المحلية الواسعة نسبيا ، قد تجد نفسها مضطرة لدراسة امكانيات التصدير عند وضعها سياسة الاحلال محل الواردات . واما الدول الاصغر فهى مضطرة لدراسة اسواق التصدير تقريبا بالنسبة لكل المنتجات سالفة الذكر ، وذلك حيث ان الأسواق المحلية محدودة ومن السهل وصولها الى درجة التشبع عن طريق جهود الاحلال محل الواردات . ولهذه الأسباب قد يكون على واضعى السياسة ان يضعوا فى حسبانهم احتمالات التصدير كجانب رئيسى فى سياسة الاحلال محل الواردات .

وهناك اختلاف واضح بين الدول الآسيوية فى تنفيذ سياسات الاحلال محل الواردات . وفى سوريا حيث تمتلك الدولة صناعات كثيرة ، يسهل على المخططين اتخاذ اجراءات مباشرة لتنفيذ السياسات . اما الأردن فمع تشابه الأهداف بها ، فقد اعتمدت على المشروعات الخاصة وتقتصر السياسات الحكومية على التشجيع والمشورة (١٩٧) . وعادة ما اخذت الحوافز صورة شروط مواتية للقروض المقدمة للصناعات التى لديها القدرة على الاحلال محل الواردات . اما جمهورية كوريا فقد التجات الى الرسوم المؤقتة والضرائب والاجراءات المالية لتحقيق نفس الهدف (١٩٨) . وكانت هناك وسيلة عامة لتنفيذ السياسة وهى الزام الصناعات التحويلية الجديدة بان تشترى مالا يقل عن نسبة معينة من المواد الداخلة فى الأسواق المحلية . وهذه السياسة قد تتزايد سنويا وذلك لتامين السوق المحلية امام منتجى السلع الوسيطة والمواد (١٩٩) وهناك صعوبة كثيرا ما تظهر وذلك عندما لا يتمكن منتجو السلع الوسيطة من زيادة طاقتهم الانتاجية لمقابلة احتياج الانتاج لتلك الصناعات التحويلية الجديدة ، وبالتالى للاسهام فى وجود الطاقة غير المستغلة فى المراحل الاخيرة لسياسة الاحلال محل الواردات .

---

(١٩٦) UNIDO, Summaries (UNIDO/IPPD/11) صفحة ٢٠ ، صفحة ٢٦٩

(١٩٧) UNESOB, Studies on Selected Problems in Various Countries in the Middle East (United Nations Publicaton, Sales No.: 67.II.C.9) 1967.p.e.

(١٩٨) UNIDO, Summaries (UNIDO/IPPD/11) صفحة ٢٢٤ ، صفحة ٢٤٧

(١٩٩) وضعت الفلبين والباكستان سياسات فى هذا الاتجاه .

افريقيا

يشير الجدول رقم (٤) فى الفصل الأول الى ان الانتاج التحويلى للدول الناميـــة كان يمثل ٧ر٦٪ من اجمالى انتاج العالم فى خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨ ، وكان توزيع الانتـاج بين الاقاليم النامية هو ٤ر٣٪ فى امريكا اللاتينية ، ٧ر٢٪ فى آسيا (٢٠٠) . وهذا يعنى ان افريقيـــا لم تمثل غير ٢/١٪ فقط من اجمالى الانتاج التحويلى فى العالم خلال تلك الفترة . واذا ما نظرنا الى الدول النامية فى افريقيا ، نجد ان الانتاج التحويلى موزع فيما بينها توزيعـا غير متناسق ، وان خمس دول هى الجزائر وزائير وجنوب روديسيا ونيجيريا ومصر يمثل انتاجها التحويلى ٦٠٪ منه (٢٠١) . ونستخلص من ذلك ، ان الصناعة الموجودة ، والتى يجب ان تكون نقطة البداية لاية استراتيجية تصنيع تهدف الى زيادة مســـتويات الدخول ومستويات المعيشة ، انما هى لا تستحق الذكر . لذلك فهناك اتفاق عام على ضرورة ان تتجه السياسات اساسا الى خلق قاعدة صناعية يمكنهـــا الوقوف على اقدامها والى ايجاد الاسواق للمنتجات الصناعية .

التعـاون الصناعى الاقليـــمى

قد تبدو استراتيجية التصنيع القائمة على التعاون الاقليمى اكثر اهمية فى افريقيا عنهـا فى آسيا وامريكا اللاتينية . وتتميز القارة الافريقية ليس فقط بالتفتت السياسى والاقتصـادى بل ايضا بوجود درجة عالية من عدم التناسق فى توزيع السكان بها . وكان تعداد السكان عام ١٩٦٦ حوالى ٣٠٠ مليون نسمة موزعين على ٤٥ دولة . وكان تعداد السكان فى ثمانيـــة من هذه الدول مرتفعا نسبيا ، ويزيد على عشرة ملايين فى كل منها . وبلغ مجموع السكان بهامجتمعة ١٨٠مليون نسمة . ومن ناحية اخرى كان تعداد السكان فى ٣٠ من الخمس واربعين دولة يقل عن خمســـة ملايين نسمة . وهذا العدد الكبير من الدول ذات التعـــداد المنخفض بالاضافة الى مستويات الدخل المنخفضة والسائدة عموما فى تلك الدول ،انما يعنى انه لا توجد امام المنتجات الصناعية غير اسواق بالغة الصغر (٢٠٢) . ولذلك فقد تقـدم سياسة التعاون الصـناعى الاقليمى الاجابة على مشكلة توفير الاسواق للصناعة .

وتوجد حاليا محاولات لخطط عديدة للتعاون الاقليمى فى افريقيـــا (٢٠٣) . ومع ذلك فهذه

(٢٠٠) انظر صفحة ٢٢ .

(٢٠١) انظر صفحة ٢٥ .

(٢٠٢) يقع عدد كبير من هذه الدول فى مجموعة « اقل الدول النامية نموا » وقد اعطيت اهتماما خاصا من جانب مجموعة دراسة شكلتها لجنة تخطيط التنمية التى اجتمعت فى جنيف فى الفترة من ٢٣ الى ٢٦ مارس ١٩٧٠ . وتقـوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية حاليا باجراء دراسة خاصة تدور حول مشاكل التصنيع التى تواجه هذه الدول .

(٢٠٣) ويشمل ذلك المنظمة المشتركة الافريقيـــة ومالاجاش والتى تتكون من غالبية الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، واتحاد غرب افريقيا الجمركى (داهومى ــ ساحل العاج ــ مالى ــ موريتانيا ــ النيجر ــ السنغال ــ فولتا العليا) والاتحاد الجمركى لافريقيا الاستوائية (الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، زائير ، جابون) . انظر UNIDO. Industrial Development Survey, Vol. II, Chapter V; U.N., World Econ. Survey, 1967, Part II الفصـل الخامس وكذلك التطور الصناعى الجزء الثانى ،

ويعطى الجدول رقم ٤٧ ملخصا للاهداف والاوضاع والسمات الرئيسية لمختلف اتحادات التعاون الاقليمى فى افريقيـا وباقى اجزاء العالم .

الخطط عموما ما زالت بعيدة عن تحقيق اهدافها النهائيـــة ، والتى هى غالبا تكوين اســـواق مشتركة . وعادة ما جاءت القوة الدافعة لتحقيق التعاون الصناعى الاقليمى فى افريقيا من جانب المنظمات الدولية ، وبوجه خاص اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية . وبالرغم من ان دولا اكثر اصبحت تركز على التعـاون الاقليمى كوسيلة لتحقيق التصنيع ، الا انهم ما زالوا اقلية ، وهو ما يرجع الى حـــد ما الى صعوبة تنفيذ المشروعات الناجحة والمتوازنه للتجـــارة الاقليمية . كذلك هناك عقبة اخرى الا وهى اتجاه الجـــانب الرئيسى من المكاسب لا يكون من نصيب الدول الأعضاء الاكثر تصنيعا ورخاء .

وخير مثال للمشـــاكل والصعاب التى قد تنشأ عند تحقيق مشروعات التعـاون الصـناعى الاقليمى نجده فى السوق المشتركة لشرق افريقيا EAGM (٢٠٤) . وتنعكس تلك المشاكل والصعاب فى اتجاه اثنتين على الاقل من الدول الأعضـاء ـ جمهورية تانزانيا المتحدة واوغنـــدا ـ فى وضع خططهم للتنمية فى منتصف الستينات . وقد اوضح واضعو الخطة الخمسية الأولى لتانزانيا ، فى سياق مناقشتهم الحاجة لزيادة حصة الصناعة التانزانية فى السوق المشتركة ، الى ان ثلاثة ارباع العجز التجارى المتزايد للدولة مع تلك السوق المشتركة انما يتكون مع ســلع مصنعة مستوردة ، واستخلصوا من ذلك :

« لا شك ان السوق المشتركة لشرق افريقيا قد اسهمت فى التنمية الصناعية للمنطقة ككل . ولكن هذه التنمية لم توزع بعدالة بين الدول الثلاث الأعضاء . ولم تحصل تانزانيا من هذه السوق على منافع تتناسب مع قدرة سوقها الداخلية بالمقارنة مع السوق الكلى للسوق المشتركة لشرق افريقيا » (٢٠٥) .

ويعكس مشروع الخطة الخمسية الثانية لأوغندا الشكوك فى المنفعة العامة للسوق المشتركة ، اذ يعتقد واضعو الخطة ان الاشتراك فى السوق قد عرقل النمو الصناعى فى اوغندا وذلك بتحويله الى الدول الاخرى الأعضاء فى السوق صناعات كانت من الممكن ان تخدم السوق الأوغندى . ومع ذلك فالمشروع يعترف ان بعضا من اكثر الصناعات الأوغندية نجاحا قد ازدهرت نتيجـة لحرية الدخول الى الأسواق فى كل من كينيا وتانزانيـــا (٢٠٦) .

وقد تكونت فى عام ١٩٦٧ مجموعة شرق افريقيا East African Community وذلك عن طريق اتفاقية تعاون شرق افريقيـــا ، وتضمنت شروطا لاستمرار السوق المشتركة مع تعديلهـــا باجراءات تهدف الى الحد من التبـــاين فيما بين معدلات التصنيع فى الدول الأعضاء . ويبدو ان هذه الاتفاقية قد ادت الى بعث رغبة جديدة فى التعاون الصناعى بين الدول الأعضاء . ويتنبـــأ واضعو الخطة الخمسية الثانيـــة لتانزانيا بأن التنفيذ الكامل للاتفاقيـــة قد يؤدى الى حصول الدول الأعضاء على مكاسب متســـاوية (٢٠٧) . كذلك يبدو التفاؤل على واضعى خطة التنميـــة

---

(٢٠٤) للحصول على مزيد من التفاصيل ، انظر التطور الصناعى الجزء الثانى .

(٢٠٥) United Republic of Tanzania, Five-Year Plan for Economic and Social Development, 1964-1969 صفحة ١٦

(٢٠٦) Uganda, The Second Five-Year Plan, July 1966-June 1971 صفحة ٨٠

(٢٠٧) United Republic of Tanzania, Second Five-Year Plan for Economic and Social Development, 1st July 1969-30th June 1974, Vol 1 صفحة ٢٥

الثانية فى كينيا وهم يتطلعون الى الوقت الذى قد تنضم فيه دول مجاورة الى مجموعة شرق افريقيا (٢٠٨) .

ولا يمكن النظر الى تجربة هذه الدول الثلاث ـ بصفتهم اعضاء فى السوق المشتركة لشرق افريقيا ـ كظاهرة منفصلة ، فهناك مشاكل مشابهة تعرضت لها محاولات التعاون الاقليمى فيما بين الدول النامية . ولما كانت « قوى السوق » تميل الى تدعيم التركز الصناعى فى الدول الأغنى أو الدول الاكثر تصنيعا او فى الاثنين معا ، لذلك فان المشكلة الرئيسية فى تنفيذ تلك السياسة هى فى التوصل الى نظام تحصيص عادل فيما بين الشركاء المختلفين من اجل توزيع الصناعات الجديدة التى تقوم بتوفير السلع لكل الدول الاعضاء . ويجب على الدول الافريقية ان تواجه هذه المشكلة فى السبعينات ، اذا كان عليها ان تتبع سياسة ناجحة للتعاون الصناعى الاقليمى ، وذلك حيث أن العقبات الكبيرة التى تواجه دولا افريقية عديدة تجعلها من الصعوبة اقامة اقتصاديات لها القدرة على البقاء داخل الحدود الوطنية الجامدة .

تنمية الصادرات

كانت الدول الافريقية موردة تقليدية للمواد الخام الى الدول المتقدمة . والواقع ان زيادة قيمة الوحدة من هذه السلع عن طريق اخضاعها لشكل ما من العمليات التحويلية قبل تصديرها ، قد يكون ابسط السياسات واكثرها طبيعية فى استراتيجية التصنيع وليس من المحتمل ان تكون الصعاب الفنية اكبر من تلك التى امكن التغلب عليها فى اية عملية تحويلية اخرى . وفى الحقيقة فان المعرفة بالمواد الاساسية والخبرة بمعاملتها قد يسهل من تنظيم مثل هذه الصناعة . وفى كثير من الحالات نجد أن شحن المنتج النهائى اميل الى ان يكون اكثر سهولة واقل تكلفة من شحن المادة الخام .

وقد يمكن اعتبار عملية تصنيع المنتجات الأولية صورة حقيقية من صور تنمية الصادرات ويجرى تحويل جزء من العملية التحويلية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وعلى الأخص فى حالة المنجميات حيث نجد ان المنتجات الأولية المصنعة تاخذ طريقها لتصبح مواد داخلة فى الصناعات التحويلية للدول المتقدمة . واذا ما كانت الصناعات الجديدة ذات قدرة تنافسية فستتمكن الدول النامية من زيادة عائداتها التصديرية . وبغض النظر عن صعوبة تحقيق الكفاءة ، فقد تبرز صعوبة مثل هذا التغير عند نقطة التسويق ، حيث قد يبدى اصحاب الحقوق المكتسبة معارضة فقدان جانب من العملية الصناعية الى الدول النامية . ولذلك فقد تكون احدى الحجج لاشتراك الحكومة فى الصناعة فى هذه الدول ، هو ضمان ان يتم جانب من عملية تحويل المنتجات الخام داخل البلد المنتجة لها (٢٠٩) .

وعند استعراض الوضع الخاص لافريقيا ، فمن المفيد ان نفرق بين الصناعات المرتبطة بموارد الخام والصناعات المرتبطة باسواق التصريف ؛ وذلك على الرغم من أن تلك ليست هى الصور

(٢٠٨) Republic of Kenia, Development Plan, 1970-1974 صفحة ١٦

(٢٠٩) يعتبر اسهام الحكومة فى الصناعة جانبا هاما فى استراتيجية التصنيع لكثير من الدول الافريقية، وسنناقش ذلك بالتفصيل على الصفحات التالية .

الوحيدة للصناعة فى الاقليم . والصناعات الاولى هى تلك التى تقوم على تحويل المواد الخام المنتجة محليا سواء من القطاع الزراعى او قطاع التعدين . اما الثانية فهى متعلقة اساسا بصناعات الاحلال محل الواردات ، والتى تنتج السلع الاستهلاكية الخفيفة للأسواق المحلية (٢١٠) .

وقد توصل مؤتمر التنمية الصناعية فى افريقيا الى ان « الصناعات المرتبطة بموارد الخام تبدو فى الأمد الطويل ذات امكانيات اكبر فى دفع نمو القطاع الصناعى عما يمكن ان تقوم به صناعات احلال الواردات » (٢١١) . وقد اعتبر أن التوسع فى الصناعات المرتبطة بموارد الخام قد يكون ذا ميزة مقارنة تزيد عن بدائل الواردات .

وتخص افريقيا حصة كبيرة فى التجارة الدولية للمشروبات ، والمحاصيل الصناعية، كما ان حصتها فى انتاج العالم من المنجميات تعتبر مرتفعة نسبيا. ومن الناحية التاريخية كان يتم تصدير مجموعة عريضة من منتجات المزارع والغابات وكذلك جانب اكبر من الانتاج المنجمى ، فى صورة خام . ولكن الأمر الآن فى تغير . وهناك نمو سريع فى عدد الصناعات الأولية الناجحة . ويتم حاليا تحويل المطاط الطبيعى الى مطاط خام للتصدير فى غالبية الدول المنتجة فى افريقيا ، وهى الكاميرون وزائير وليبيريا ونيجيريا . كذلك فيما يتعلق بالجلود الحيوانية المنتجة للتصدير فى دول عديدة فى غرب وشرق وشمال افريقيا . فهذه يجرى استخدامها بدرجة متزايدة فى توسع صناعة السلع الجلدية. ويجرى انتاج السكر الخام والمولاس فى موريشيوس وموزمبيق كما تتزايد اهمية المنتجات السمكية فى أنجولا وجنوب غرب افريقيا . وفيما يتعلق بالدول المختلفة ، نجد ان جمهورية تانزانيا المتحدة قد بدأت فى تصنيع فول شجر البلاذر والسيسال . وادخلت اوغندة صناعة تحويل الشاى فورى الذوبان والمنيهوت ، وركزت غانا على منتجات الكاكاو ، ومنتجات الخشب والالومنيوم ، وهى صناعات تحويلية تساهم بطريقة كبيرة فى برنامجها العام للتصنيع . وقد زادت كينيا باستمرار من مجال انتاجها للفواكه المحفوظة والمجففة والمصنعة للأسواق التصديرية . وهذه القائمة ليست شاملة باية حال ، وكما سبق أن ذكرنا فان اهمية هذا الشكل من اشكال التصنيع آخذة فى التزايد فى افريقيا .

وكقاعدة ، يبدو ان الدول الافريقية قد اختارت قليلا من السياسات التى تهدف بوجه خاص لزيادة الصادرات ، وعلى الأخص تلك السياسات القائمة على تصنيع المنتجات الأولية للتصدير . وهناك اولوية فى افريقيا للاجراءات المالية وغيرها من الاجراءات التى تهدف الى تشجيع الشركات الخاصة على دخول هذا الميدان الانتاجى . وقد يمكن تدعيم النجاح فى تشجيع تصدير المنتجات الأولية المصنعة وذلك اذا ما اخذت الحكومة اهتماما مباشرا فى الصناعات المعنية . وقد تكون هناك اشارة الى اتجاهات المستقبل تتمثل فى المحاولة التى تمت مؤخرا لتنمية الانتاج التحويلى المرتكز الى انتاج النحاس فى زامبيا ، وذلك عندما اخذت الحكومة دور الاشراف فى اكبر شركتين لاستخراج النحاس .

---

(٢١٠) سنناقش فى صفحات تالية احلال الواردات كسياسة للتصنيع فى افريقيا .

(٢١١) United Nations, Industrial Development in Africa صفحة ٢١

الاحـــلال محل الواردات

هناك استخدام شبه عام لسياسة الاحـلال محل الواردات عن طريق السلع المصنعة محليـا وذلك كجزء من استراتيجيات التصنيع للدول الافريقية . والهدف الرئيسى لها هو توفير النقـد الأجنبى . ومع ذلك فعادة ما تكون مرتبطة بأهداف اخرى لعل اهمها هو زيادة العمالة المحلية .

وفى الدول التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد نجد ان عملية الاحلال محل الواردات تبدا بالاصناف المصنعة التى يوجد طلب كبير عليها ، الا وهى صناعات الأغذية والمشروبات والدخان ـ المنسوجات والملابس والأحذية . ويوضح الجدول رقم (١١) بالفصل الأول توزيع القيمة المضافة فى القطاعات التحويلية المختلفـة فى بعض الدول الافريقية (٢١٢) . وفى احد عشر من الأربعة عشر دولة المذكورة زادت القيمة المضافة فى صناعات الاغـذية والمشروبات والدخـان والمنسوجات والملابس والاحذية (ISIC ٣٠ ـ ٤٠) عن ٤٠٪ من اجمالى القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية وعادة ما تستخدم هذه الصناعات مواد خام متوفرة بكثرة ومن ثم فهى ذات اثر مفيـد على القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتعتبر هذه الرابطة الخلفية مع الزراعة ذات اهمية خاصـة فى افريقيا اذ انها قد تؤدى الى تطوير قطاع الزراعة الحيوى . وعادة ما يمكن اعتبار صناعات الاحلال محل الواردات والتى تندرج تحت تصنيف ISIC ٣٠ ـ ٤٠ كصناعات مرتبطـة بموارد الخـام وكذلك مرتبطة بالسوق . ولا شك ان تطور هذه الصناعات اقرب الى تحقيق الهـدف المرغوب والخاص بتحسين وضع ميزان المدفوعات اكثر مما يحققه تطوير صناعات السلع الاسـتهلاكية المعمرة .

ولا تنطبق سياسة الاحلال محل الواردات بالضرورة على انتاج سلع استهلاكية مثل الدراجات والثلاجات واجهزة الراديو والتليفزيون والمراوح الكهربائية وماكينات الخياطة ... الخ . وعموما لا يوجد لدى الدول الافريقية السوق الكبيرة اللازمة ولا الهيكل الصناعى العميق المتطلب لانجاح مثل هذه الصناعات . وتضطر وحدات التجميع الى اسـتيراد جانب كبير من المواد الداخـلة المستلزمة ، مما يؤدى بدوره الى اسـتنزاف مدخرات النقد الأجنبى التى قد تكون قد تحققت عن طريق سياسة الاحلال محل الواردات .

وتستخدم الدول الافريقية انواعا مختلفة من الاجراءات الماليـة لتشجيع الاحـلال محل الواردات . وتنقسم هذه الى مجموعتين : اجراءات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية واجراءات تهدف الى دعم الصناعة المحليـة . وتستخدم غالبيـة الدول الافريقية شـيئا من التوفيق بين السياستين .

وعادة ما تتم حماية الصناعة المحلية ازاء الواردات المنافسـة عن طريق الرسوم الجمركية . كذلك يستخدم نظام الحصص ولكن بدرجة اقل . وهنـاك مشكلة تبرز عند فرض الرسـوم الجمركية الا وهى أن تلك غالبـا ما تكون موردا حكوميا رئيسيا من موارد الضرائب ، وبديهى ان زيادة الرسوم الجمركية الى درجة تمنع الاستيراد ستؤدى الى انقاص موارد الحكومة . وهنـاك مشكلة اخرى الا وهى أن المستويات المرتفعة للرسوم المانعة قد يكون لها تأثير سلبى على كفـاءة الصناعة المحلية . ومن الممكن دائما اقامة صناعة جديدة فى ظل حماية الرسـوم الجمركية ، ولكن

---

(٢١٢) انظر صفحة ٣٤ .

الاستخدام الكفء لراس المال المخصص للاستثمار فى الاحلال محل الواردات غالبا ما يعتمد على ايجاد اسواق تصدير (٢١٣) . ولكن الصناعة غير الرشيدة قد تجد صعوبة فى العثور على اسواق تصدير وقد تكون النتيجة النهائية الزيادة الكبيرة فى الطاقات غير المستغلة .

وتشير خطط التنمية فى الدول الافريقية الى ادراك مخاطر ازدياد الحماية والمؤدية الى انعدام كفاءة الصناعة . وتتضمن الخطة الخمسية الثانية لتانزانيا الآتى :

« ان الحماية لا ينظر اليها كوسيلة دعم دائمة للمنتج غير الكفء ، ولكن كحافز مبدئى للمساعدة على التغلب على العقبات من طريق التنمية الصناعية والتى يضعها المنافسون الاجانب بالاضافة الى صغر الاسواق المحلية المبدئية وموارد المواد الداخلة . ويجب ان تخفض الحماية على مرور الوقت للمساعدة على تحقيق كفاءة اكبر فى الصناعات التانزانية » (٢١٤) .

وهناك كثرة وتفاوت فى الاجراءات المالية وغيرها المستخدمة من جانب الدول الافريقية لدعم صناعات الاحلال محل الواردات . واكثرها استخداما هى الحوافز الضريبية والتى عادة ما تاخذ صورة طرق خاصة لاستهلاك راس المال او بعض المزايا الاستثمارية . وهناك وسيلة فعالة اخرى هى السماح برد رسوم الاستيراد على راس مال الاحلال او على المواد الداخلة المستوردة الضرورية . وهناك وسائل اقل انتشارا مثل قروض راس المال متوسط او طويلة الأجل التى تمنح باسعار فوائد تقل عما هو سائد فى السوق ، وتوفير اماكن مناسبة لاستخدام الصناعة الموافق عليها .

وهناك مشكلة مستقبلة تتعلق بسياسة الاحلال محل الواردات فى الدول الافريقية الا وهى التاكد من عدم اهدار راس المال فى اقامة صناعات غير رشيدة . وستتزايد امكانيات الاحلال محل الواردات فى المناطق الاكثر تقدما من الوجهة الفنية حيث يكون المنتج النهائى متكونا من مجموعة عريضة من المواد الداخلة المصنعة . وقد ترغب هذه الدول البدء فى انتاج ما تحتاجه من سلع استهلاكية معمرة فى المستقبل القريب ، كما انها قد ترغب مؤخرا فى الانتقال الى انتاج السلع الراسمالية . ولا شك ان اقامة طاقة منتجة تكون قادرة على الاسهام بنسب اكبر فى القيمة النهائية لمثل هذه المنتجات بمستويات كفاءة مقبولة ليستلزم ثلاثة شروط مترابطة ببعضها البعض : درجة عالية من تنميط المنتج ، برنامجا دقيقا للروابط الخلفية من اجل العمل على انتاج قدر متزايد باستمرار من المواد الداخلة المصنعة محليا ، واخيرا وربما كان ذلك هو اهمها فى الاطار الافريقى ، برنامجا مخططا للتخصص فيما بين الدول الاعضاء فى الاسواق المشتركة او غيرها من مشروعات التفضيل التجارى .

---

(٢١٣) انظر صفحة ١٤٧ .

(٢١٤) United Republic of Tanzania, Second Five-Year Plan for Economic and Social Development, 1st July 1969-30th June 1974, Vol. 1 صفحة ٧٢

مشاركة الحكومة فى الصـــــناعة

من الممكن أن نتبين فى الخطط الحكومية للدول الافريقية اتجاها متغيرا نحو مشاركة الحكومة فى الصناعة . وكان التركيز فى أوائل الستينات هو اساســـا على الاســـتثمار الخـــاص فى الصناعة (٢١٥) . ولكن من الواضح ان هناك اتجاها حديثا يتلخص فى زيادة مشـــاركة الحكومة فى ملكية وادارة الصناعة .

وقد وجدت بعض الحكومات الافريقية صعوبات فيما مضى فى تحقيق اهدافهـــا وذلك بسبب نقص الوسائل المتاحة امامها لرقابة القطاع الصناعى . وقد ادت الرغبة المتزايدة فى دفع التنميـــة الاقتصادية الى زيادة تدخل الحكومات فى القطاع الصـــــناعى .

ويختلف مدى مشاركة الحكومة فى الصناعة فيما بين الدول الافريقية . وقد اتبع البعض نظام الملكية الكاملة للصناعة ، والبعض الآخر قصر مساهمته على الملكية الكاملة للقطاعات الرئيســـية فى الصناعة . ويبدو ان النظام الاكثر اتباعا هو المشاركة بين الحكومة والقطاعات الخاصـــة . وقد تحققت هذه الصورة من صور الاسهام الحكومى عن طريق انشاء وكالات مستقلة او شبه مستقلة تخصص لها الحكومة ما تحتاجه من راس مال . وقد اسندت اليها مسئولية الحصول على حصص راس مال ، وهو ما يكون فى المعتاد بهدف تحقيق اغلبية المساهمة فى الشركات العاملة بالصناعات الرئيسية ، وكذلك المبادرة باقامة الصناعات الجديدة ، وقد تم انشاء وكالات من هذا النوع فى دول عديدة . والأمثلة على ذلك منظمة التنمية الصناعية فى ليبيا ، وهيئة التنمية الوطنية فى تانزانيا ، والشركة الوطنية للاستثمار فى تونس ، وهيئـــة التنمية الصناعية والتجارية فى كينيـــا وهيئة التنمية الأوغندية . وهذه القائمة ليست شاملة بأية حال .

وتشجع غالبية حكومات افريقيا تدفق راس المال الخاص كوسيلة فعالة لانتقال التكنولوجيا . ومع ذلك فالاتجاه فى هذا المجال هو بشكل واضح الى المشروعات المشـــتركة والتى تحصل فيهـــا الحكومات ــ من خلال الوكالات المعنيـــة ــ على اغلبية الأسهم وتترك الاقلية للمستثمر الاجنبى الخـــاص .

والخلاصة ، ان مدى وصورة المشاركة الحكومية فى الصناعة فى افريقيـــا ما زال غير محـــدد المعالم ، وتسعى هذه الدول جاهدة نحو الحصول على رقابة على القطـــاع الصناعى بالطريقـــة التى تخدم مصالحها الوطنية كما تعبر عنهـــا اهداف خططها للتنمية . وليس من الاكيد باى حال ان تثبت فعالية الطرق المستخدمة ، كما انه قد تحدث فى المستقبل القريب تغيرات ملحوظة فى هذا الســـبيل .

---

(٢١٥) من المهم هنا ان نقول ان نمو النـــاتج المحلى الاجمالى هو معيار غير كاف للحكم على تقدم التنميـــة الاقتصادية .

ملحـــق

المؤشرات الإقتصادية

١ ـ نمو الناتج القطاعي الاجمالي حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨
(١٩٦٣ = ١٠٠)

الرقم القياسي

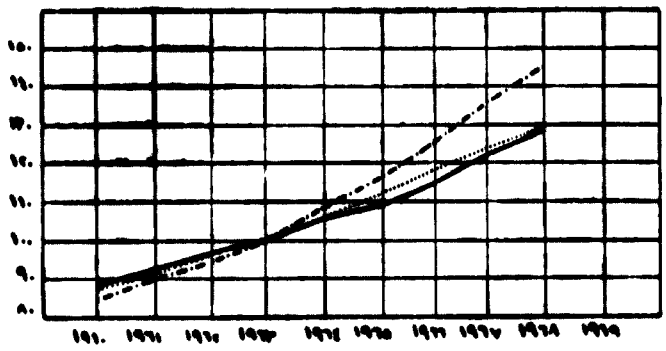

———— الدول النامية

..... دول السوق الحر

— . — . — الدول المخططة مركزيا (دون الخدمات)

المصدر : United Nations, Yearbook of National Accounts Statistics

٢ ـ الانتاج التحويلي (ISIC ٢ ـ ٣) حسب المجموعات الاقتصـــادية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ .

(١٩٦٣ = ١٠٠)

الرقم القياسي

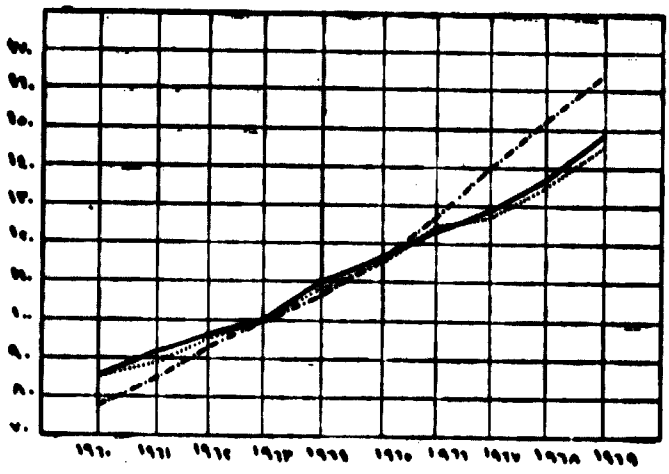

——— الدول النامية

..... دول السوق الحر

ـ . ـ . ـ الدول المخططة مركزيا

المصدر : United Nations, Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٣ ـ الصناعة التحويلية (ISIC ٢ ـ ٣) حسب المجموعات الاقتصـــادية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .

(١٩٦٣ = ١٠٠)

الرقم القياسي

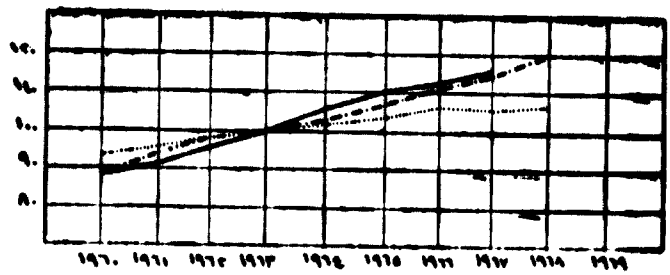

——— الدول النامية

..... دول السوق الحر

ـ . ـ . ـ الدول المخططة مركزيا

المصدر : United Nations, Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٤ ـ الانتاج التحويلى ، العمالة والناتج المحلى الاجمالى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ .

(١٩٦٣ = ١٠٠)

(أ) الدول النامية

الرقم القياسى

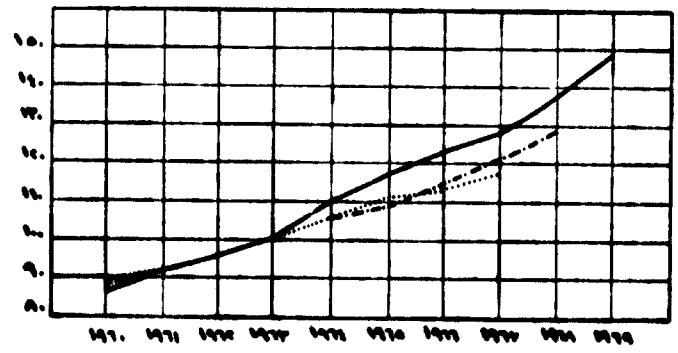

(ب) دول السوق الحر

الرقم القياسى

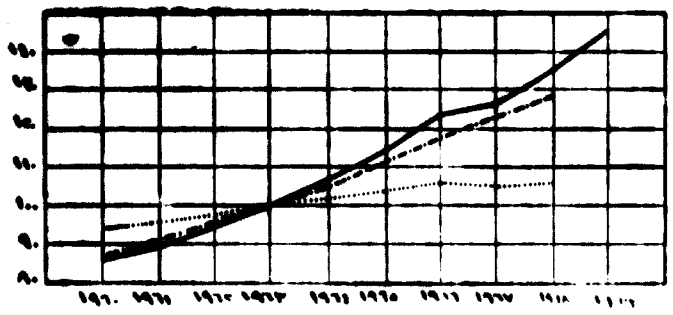

(جـ) الدول المخططة مركزيا

الرقم القياسى

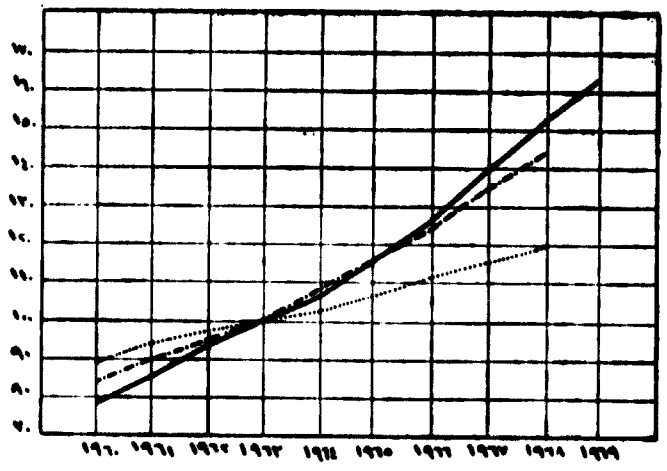

———— الانتاج التحويلى

..... العمالة التحويلية

— . — . — الناتج المحلى الاجمالى

المصدر : United Nations, Yearbook of National Accounts Statistics, Statisical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٥ ـ الانتاج التحويلى الحقيقى (ISIC ٢٠ ـ ٢٦ ، ٢٨ ـ ٣٠ ، ٣٩)
حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(١٩٦٣ = ١٠٠)

الرقم القياسى

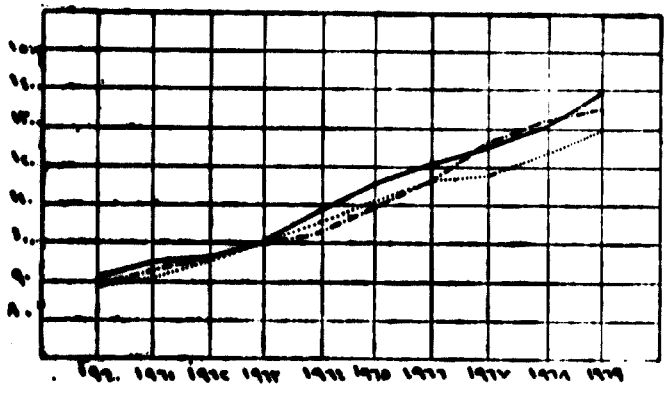

———— الدول النامية

..... دول السوق الحر

— . — . — الدول المخططة مركزيا

المصدر : United Nations, Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٦ ـ الانتاج التحويلى الثقيل (ISIC ٢٧ ، ٣١ ـ ٣٨) حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ .

(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسى

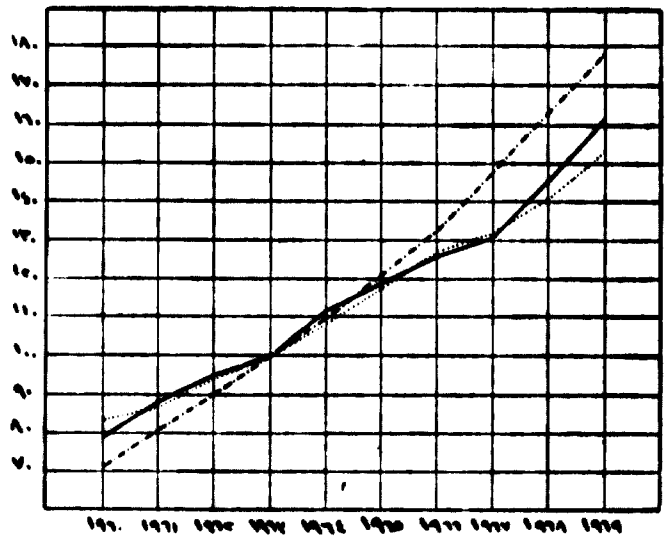

———— الدول النامية

..... دول السوق الحر

— . — . — الدول المخططة مركزيا

المصدر : United Nations. Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٧ ـ الانتاج التحويلى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

(١٠٠ = ١٩٦٣)

(أ) الدول النامية

الرقم القياسى

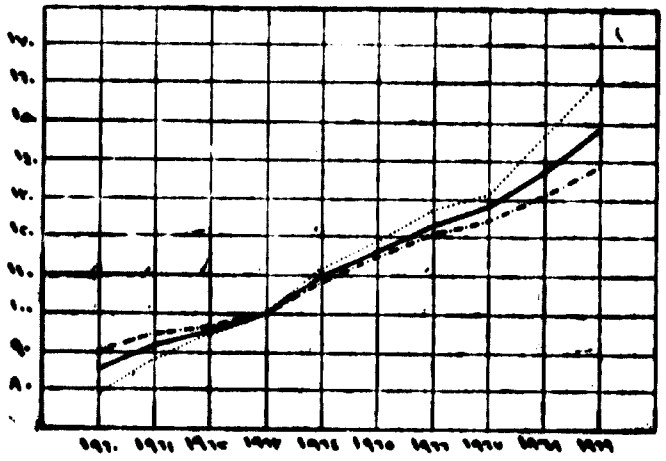

(ب) دول السوق الحر

الرقم القياسى

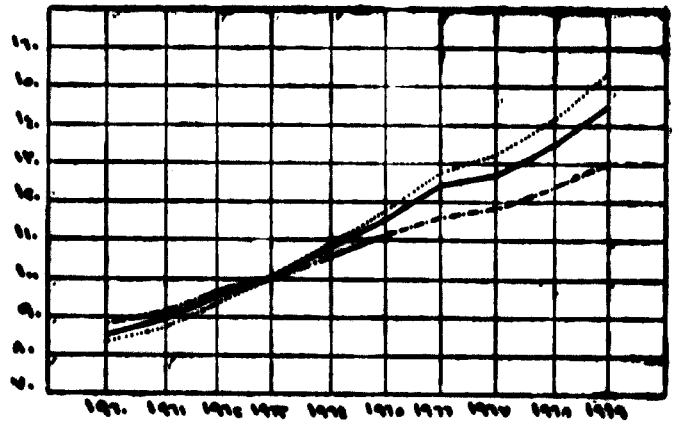

(جـ) الدول المخططة مركزيا

الرقم القياسى

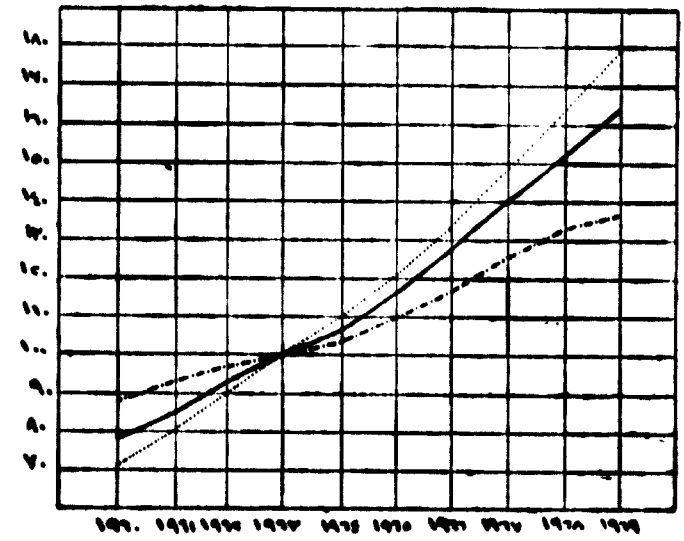

———— اجمالى الانتاج التحويلى

..... انتاج الصناعات التحويلية الثقيلة

— · — · — انتاج الصناعات التحويلية الخفيفة

المصدر : United Nations, Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٨ ـ وجهة صادرات الدول النامية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .

(١٩٦٣ = ١٠٠)

(أ) الصادرات SITC . ـ ٩

الرقم القياسى

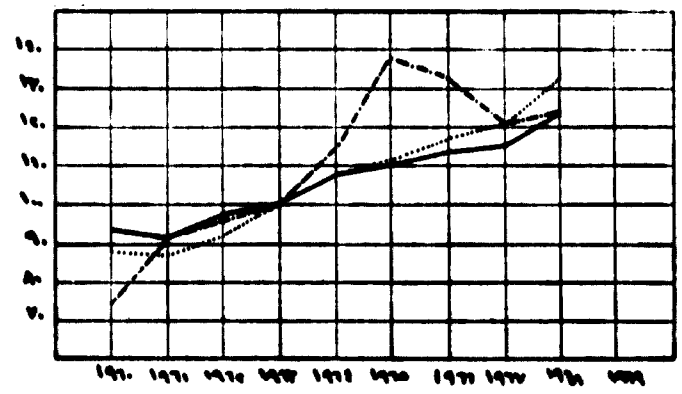

القيمة (فوب) ١٩٦٣ : ٦ر٧ مليار دولار الى الدول النامية .
٨ر٢٢ مليار دولار الى دول السوق الحر .
٧ر١ مليار دولار الى الدول المخططة مركزيا .

(ب) الصادرات SITC . ـ ٤

الرقم القياسى

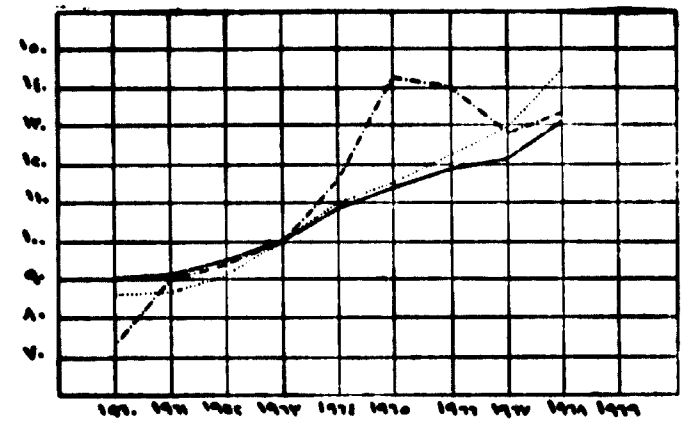

القيمة (فوب) ١٩٦٣ : ١ر٥ مليار دولار الى الدول النامية .
٥ر١٩ مليار دولار الى دول السوق الحر .
٥ر١ مليار دولار الى الدول المخططة مركزيا .

(جـ) الصادرات SITC ٥ ـ ٨

الرقم القياسى

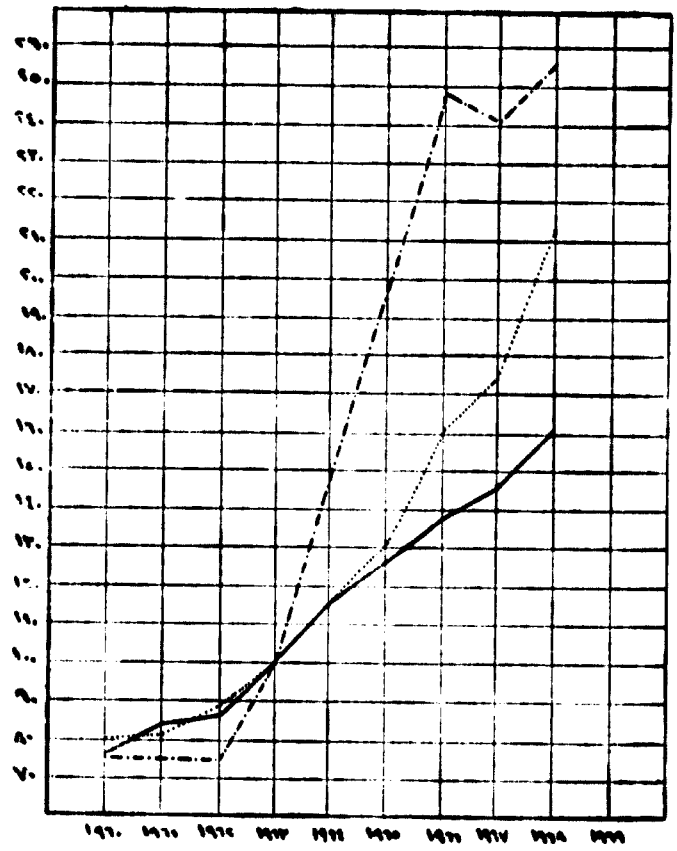

——————— الدول النامية

..... دول السوق الحر

— . — . — الدول المخططة مركزيا

القيمة (فوب) ١٩٦٣ : ٥ر١ مليار دولار من الدول النامية.

٢ر٣ مليار دولار من دول السوق الحر .

١ر. مليار دولار من الدول المخططة مركزيا .

المصدر : United Nations Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

٩ ـ مصدر الواردات الى الدول النامية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .
(١٩٦٣ = ١٠٠)

(أ) الواردات SITC . ـ ٩

الرقم القياسى

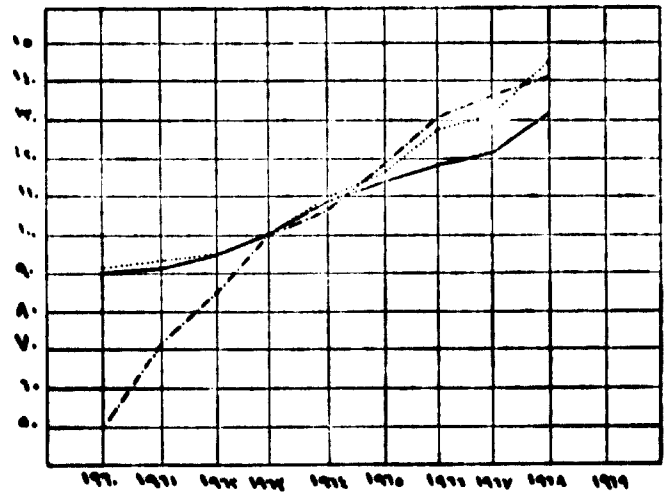

القيمة (فوب) ١٩٦٣ : ٦ر٧ مليار دولار من الدول النامية .
٠ر٢٣ مليار دولار من دول السوق الحر .
٥ر٢ مليار دولار من الدول المخططة مركزيا .

(ب) الواردات SITC . ـ ٤

الرقم القياسى

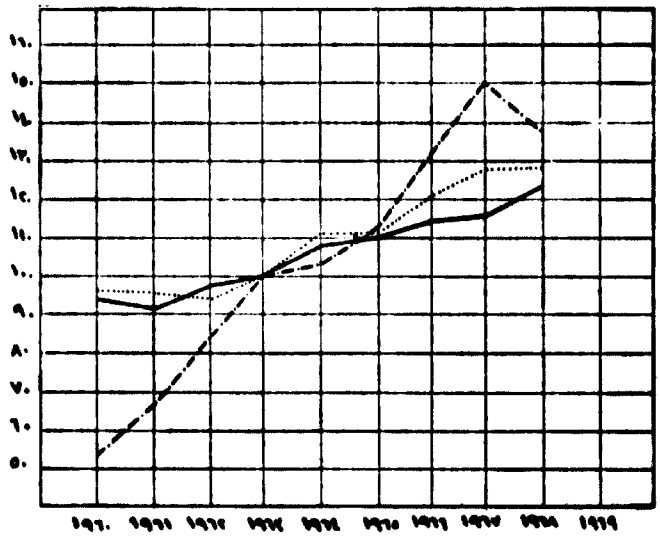

القيمة (فوب) ١٩٦٣ : ١ر٥ مليار دولار من الدول النامية .
٧ر٤ مليار دولار من دول السوق الحر .
٨ر٠ مليار دولار من الدول المخططة مركزيا .

(جـ) الواردات SITC ٥ ـ ٨

الرقم القياسى

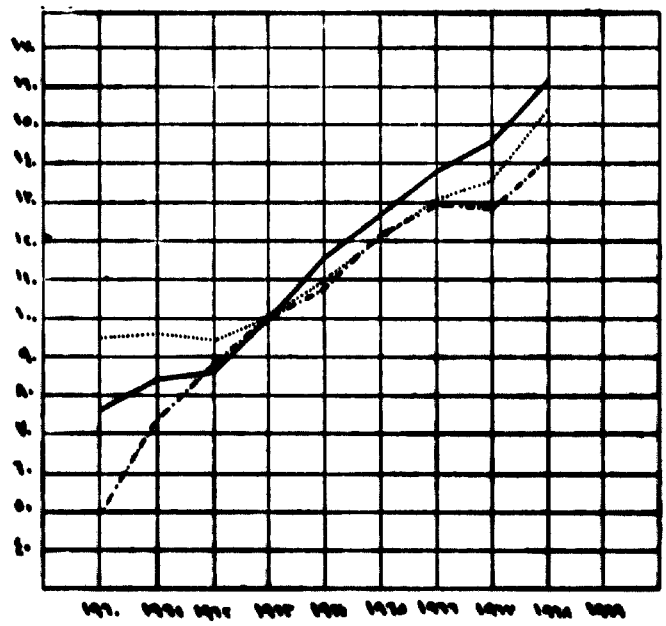

الدول النامية

دول السوق الحر

الدول المخططة مركزيا

القيمة فوب ١٩٦٣ : ٥ر١ مليار دولار من الدول النامية .

٣ر١٧ مليار دولار من دول السوق الحر .

٧ر١ مليار دولار من الدول المخططة مركزيا .

المصدر : United Nations Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

١٠ ـ انتاج بعض المنتجات الصناعية ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ .

(١٩٦٣ = ١٠٠)

(ا) الحديد الخام والمسبوكات الحديدية

الرقم القياسى

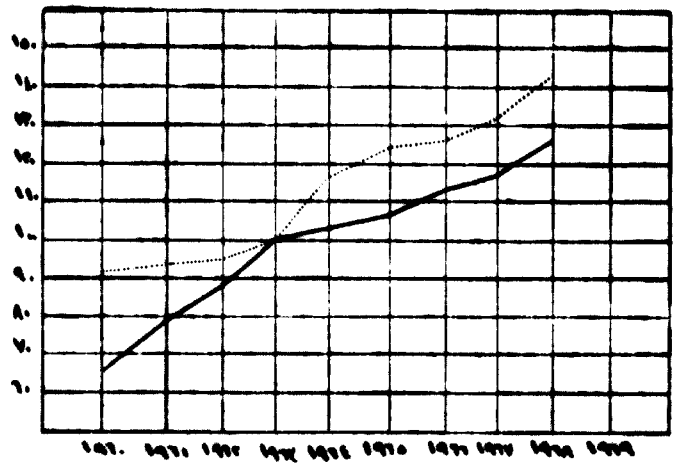

انتاج ١٩٦٣ : ١٢ مليون طن فى الدول النامية .
١٧٥ مليون طن فى دول السوق الحر .

(ب) الاسمنت

الرقم القياسى

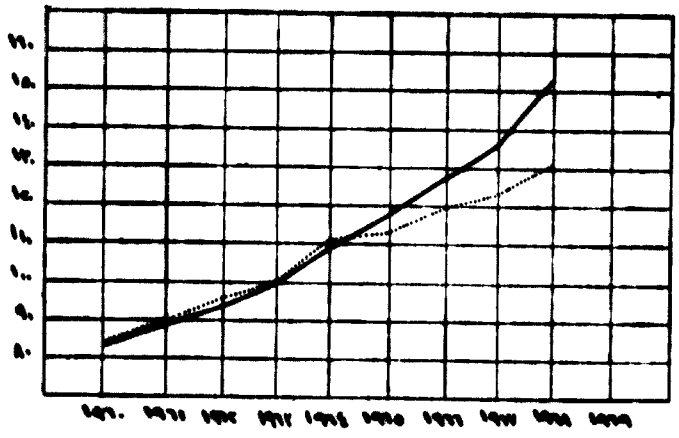

انتاج ١٩٦٣ : ٤٩ مليون طن فى الدول النامية .
٢٢٥ مليون طن فى دول السوق الحر .

جـ ـ الأسمدة النتروجينية

الرقم القياسى

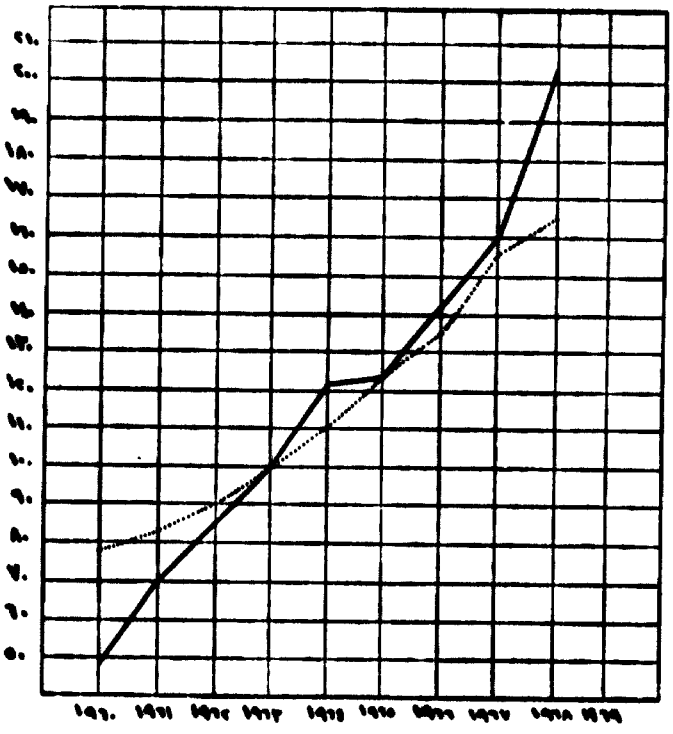

انتاج ١٩٦٣ : ١ر١ مليون طن فى الدول النامية
٩ر١٠ مليون طن فى دول السوق الحر .

(د) غزل القطن

الرقم القياسى

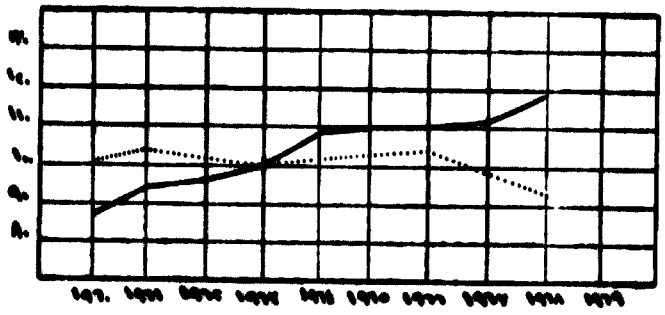

———— الدول النامية

..... دول السوق الحر

انتاج ١٩٦٣ : ٦ر١ مليون طن فى الدول النامية .

ر٤ ملايين طن فى دول السوق الحر .

المصدر : United Nations Statistical Yearbook and Monthly Bulletin of Statistics

الشعب
[illegible]

مركز التنمية الصناعية للدول العربية
٣٣ شارع ١٤ بالمعادى
ص.ب ١٤٩٧ - القاهرة ج.م.ع
ايدكاس ١/٠١/٠٢٨

١٥/٦٤٠

H T807

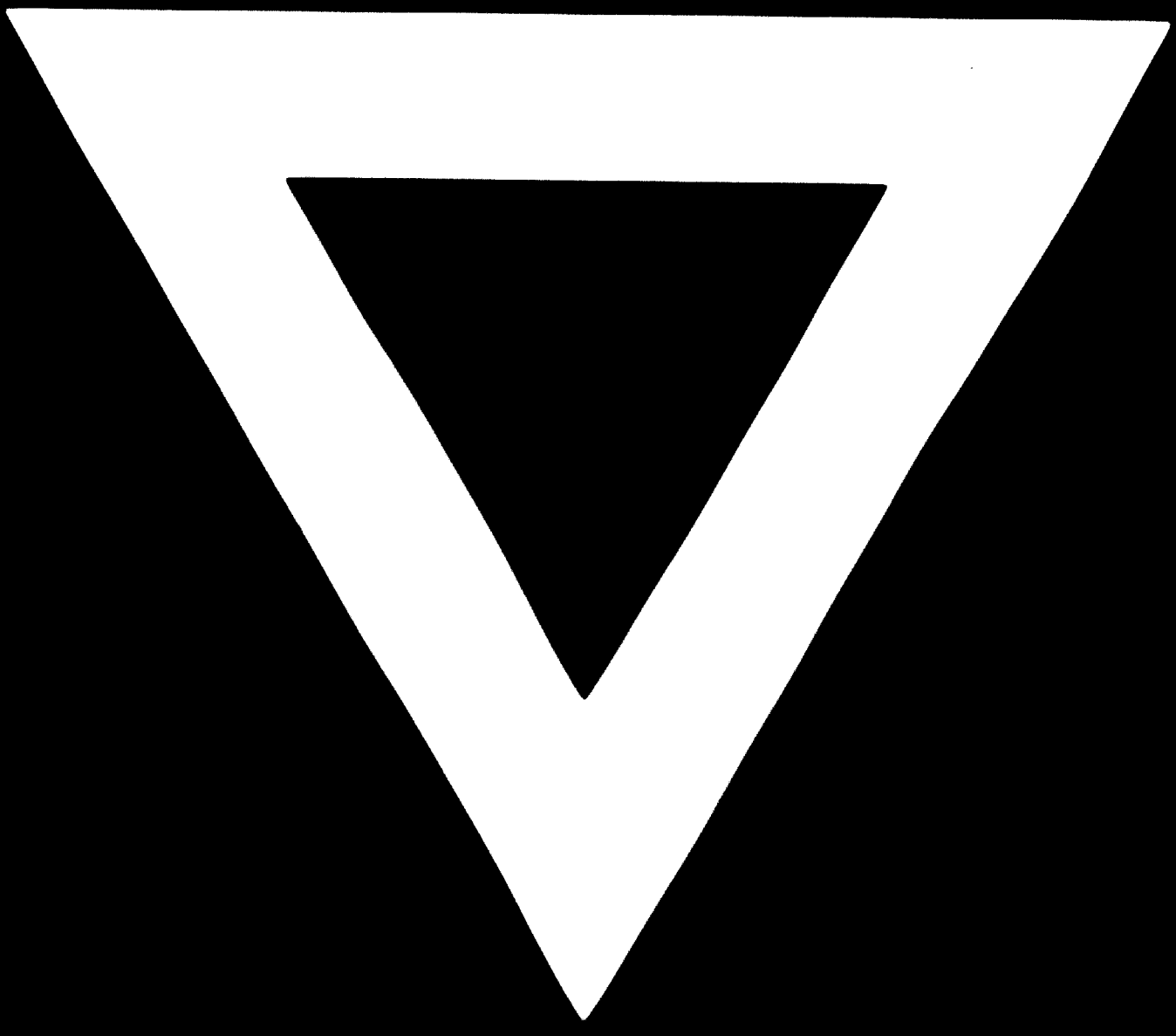

91 11 12

AD 9203

CAL 940